مكتبة الشروق

الرأسمالية ضد الرأسمالية

تأليف : ميشيل ألبير
ترجمة : حليم طوسون

الطبعـة الأولـى
ينايـر ١٩٩٥



مكتبة الشروق : ٢ شارع البورصة الجديدة - قصر النيل - القاهرة

الرأسمالية ضد الرأسمالية

ميشيل البير

مكتبة الشروق

هذه ترجمة لكتاب

CAPITALISME

CONTRE CAPITALISME

تأليف: MICHEL ALBERT

الناشر: EDITIONS DU SEUIL

SEPTEMBRE 1991

تمهيد

* شهد العقد الأخير من القرن العشرين انهيار الاتحاد السوفيتى ، وخروج دول أوروبا الشرقية والجمهوريات الإسلامية الجديدة ـ والبقية تأتى ـ من الستار الحديدى .

* عد الكثيرون ذلك بمثابة شهادة وفاة للشيوعية ، وفى نفس الوقت شهادة صلاحية للرأسمالية ، بل غالى البعض واعتبره شهادة تفوق أبدى للرأسمالية ، إن لم يكن احتكار ووحدانية بين النظم الاقتصادية والاجتماعية .

* فما هى الرأسمالية ؟

وهل لها وجه واحد أم أكثر ؟

كيف تطورت ... وكيف ستتطور ؟

* يعرض ميشيل البير فى هذا الكتاب لنماذج رأسمالية ثلاثة ... النموذج الأمريكى ـ ومعه لحدٍ ما الإنجليزى ـ الباهر والكاسح إعلامياً ... والنموذج الراينى ـ ألمانيا والسويد وسويسرا ـ الفعال والعادل لحدٍ ما ... عديم الجاذبية والباهت إعلامياً لحدٍ كبير ... حتى أنه شبهه عند المقارنة بالنموذج الأمريكى بعفة جونون أمام مفاتن فينوس ... ثم النموذج اليابانى .

* يقارن المؤلف بين الأهداف الرئيسية لكل نموذج ، ووسائله ونتائجه ... من خلال التعليم ... الصحة العامة ... البطالة ... الدخول وتفاوتها ... الادخار ... المديونية ... الضرائب ... المنشآت والبنوك والبورصات ... التأمينات ... القانون والقضاة والمحامون ... الأخلاق والجريمة ...

* ويثير كثيراً من التساؤلات عن المتناقضات الظاهرة ، فكيف أصبحت أمريكا – التى احتفظت بيد على الكتاب المقدس ويد على الدستور – من كافة البلدان المتقدمة ، الدولة الأولى فى عالم الإجرام والمخدرات ، والأخيرة فى مجال التطعيم ضد الأمراض ومعدلات الإدلاء بالأصوات فى الانتخابات ؟ وكيف وصل الأمر فى التعليم للتقرير المشهور **أمة فى خطر** ، وأن نظام التعليم الأمريكى على حافة السقوط ؟ [1] .

١ - ولا يملك المرء إلا أن يعجب لتوالى بعثات مدرسى وموجهى وزارة التعليم لأمريكا ، وانتشار المدارس والمؤسسات التعليمية الأمريكية البالغة الغلاء فى مصر .

ونقل عن الاحصائيات الأمريكية حصول ٢,٥ مليون أمريكى غنى على نفس دخل الـ ١٠٠ مليون أمريكى أسفل المقياس [٢] . ثم نقل انتقاد آكيو موريتا رئيس ومدير عام سونى « بينما نخطط نحن لعشر سنوات ، فإنهم لا يهتمون إلا بأرباح العشر دقائق القادمة .. وبهذا الإيقاع أصبح الاقتصاد الأمريكى مجرد شبح » .

* ولكن فى أمريكا أحسن العقول .. وبعض جامعاتها الأحسن فى العالم ... ومنها أغلب الإختراعات والأفكار الجديدة ... وهى حلم شباب كل العالم عدا أوروبا الغربية واليابان .. وهى محط أنظار أكثر حكومات العالم الثالث ، بل والثانى سابقاً ... وهى أكبر سوق فى العالم ... وأخيراً هى من حمى أوروبا الغربية من الشيوعية .

* ثم انتقل للنموذج الراينى ، وفيه اقتصاد السوق الاجتماعى [٣] ، حيث لا يمكن ترك السوق وحده ليحكم الحياة الاجتماعية . ويقترح المؤلف ثلاثة معايير لقياس التفوق الاجتماعى ، أحدها الحد من تفاوت الدخول ، ثم يقارن بين حجم الطبقات المتوسطة فى أمريكا ٥ ٪ ، وألمانيا ٧٥ ٪ ، والسويد وسويسرا ٨٠٪ .

* ونقل تصريحاً فلسفياً اقتصادياً اجتماعياً عسكرياً أدلى به **هافل الأديب التشيكى ورئيس الجمهورية** « منطقة اليأس وعدم الاستقرار والفوضى فى شرق أوروبا ، لن يكون تهديدها لأوروبا الغربية أقل من الفرق المدرعة لحلف وارسو » [٤] .

* واختتم المؤلف كتابه بملحقين ، قالت مسز تاتشر – الحليف المخلص المحبوب لريجان – فى أحدهما « أوروبا لا يمكن أن تكون مثل أمريكا ، لأن تاريخ أوروبا مختلف عن تاريخ أمريكا » .

---

٢ – قال كلينتون فى كتابه رؤية لتغيير أمريكا الذى وضعه قبيل انتخابه رئيساً : خلال عقد الثمانينات ، حصل الواحد فى المائة الأكثر ثراءاً على ٧٠ ٪ من إيرادات الدخل .

٣ – نص الدستور الألمانى الصادر فى التسعينات على أن ألمانيا جمهورية ديموقراطية اتحادية تقوم على سيادة القانون والتكاتف الاجتماعى .

٤ – فى البنوك المصرية ودائع تقارب ١٥٠ مليار جنيه ، وتراوحت تقديرات ودائع المصريين خارج مصر بين ٤٠ – ٢٠٠ مليار دولار ، بينما متوسط الدخل فى مصر ٦٠٠ – ٩٠٠ دولار فى السنة ، والبطالة حول الـ ٣ مليون !

مقدمـــة

لأول مرة في التاريخ أحرزت الرأسمالية حقا قصب السبق في أيامنا هذه ، على طول الخط . فقد حسمت المسألة التي ربما كانت أهم قضايا هذا العصر .

وقد حققت الرأسمالية انتصارها على ثلاث جبهات .

دارت المعركة الأولى في انجلترا على يد مسز تاتشر ، وفي الولايات المتحدة على يد الرئيس ريجان . وهي معركة داخلية ضد تدخل الدولة. الذى يسىء إلى الرأسمالية . وهكذا تزعما سويا ، إبنة البقال والممثل السابق ، أول *ثورة محافظة* في مجال السياسة الاقتصادية ، وهي ثورة الحدّ الأدنى من الدولة . وتتمثل أوضح مبادئ تلك الثورة في أقل قدر من الضرائب يفرض على الأغنياء . فلو دفع الأغنياء ، وفي مقدمتهم الرأسماليون أقل لأصبح نمو الاقتصاد أشد ، ولاستفاد الجميع من ذلك . ففي عام ١٩٨٠ كانت الحكومة الاتحادية في الولايات المتحدة تستقطع ما يصل إلى ٧٥٪ من أعلى دخل يحققه المواطن ، وفي عام ١٩٨٨ وصلت أعلى نسبة لفرض الضرائب ٣٣٪ . وفي المملكة المتحدة بلغ الحد الأقصى للضريبة ٩٨٪ من دخل رأس المال في ظل الحكومات العمالية. وفي عهد مسز تاتشر انخفض ذلك الحد الأقصى فبلغ ٤٠٪ فقط . ولم يحدث أبدا من قبل أن حظى أى إصلاح مالي بمثل تلك الشعبية في العالم . فقد غير اتجاه العلاقات التاريخية بين الدولة والمواطن في عشرات البلدان . فالضغط الضرائبي لم يكف عن التصاعد خلال قرنين من الزمن في البلدان المتقدمة . وقد انقلب ذلك التطور الآن وبتنا نشهد ، على العكس ، سباقا دوليا من أجل تخفيض الضرائب . وتلك ثورة بالفعل .

أما الانتصار الثاني للرأسمالية فكان باهرا حقا خاصة وأنه جرى على الجبهة بشكل مباشر وشامل ، وتم إحرازه دون خوض معركة . كانت الرأسمالية تواجه الشيوعية منذ

قرن . ومنذ حوالى نصف قرن هيمنت تلك المواجهة الدائرة أساسا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، هيمنت على كافة العلاقات الدولية . فشباب ألمانيا الشرقية الذى تجاسر فى التاسع من نوفمبر ١٩٨٩ واجتاز سور برلين كان طليعة للاثمائة مليون من المحرومين فى البلدان الشيوعية ، إذ كانوا محرومين من الحرية ومن العديد من المنتجات الاستهلاكية ، أى الرأسمالية .

أما الانتصار الثالث فقد تطلب خوض معركة استغرقت مئة ساعة على الجبهة الجنوبية للعراق ، وتم إحرازه بنسبة ألف إلى واحد . وهو أول انتصار مشترك للقوة والحق ، وانتصار للولايات المتحدة التى ساندها ثمانية وعشرون بلدا ، من بينها ثمان دول إسلامية ، ووقفت فى صفها الأمم المتحدة ، بل وأيضا الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية . وهو انتصار أيضا للرأسمالية على أوهام شعوب حرمتها من التنمية الاقتصادية الدكتاتوريات التـى تضطهـدها . وبوسعنا أن نراهن بأن الجماهير التى خدعها صدام حسين ستسلك إن آجـلا أو عـاجلا نفس الطريـق الـذى سلكتـه الجماهير الشيوعية ، أى طـريـق الرأسمالية (*).

* * *

وهذا الانتصار الذى حققته الرأسمالية يلقى ضوءا جديدا على التاريخ الاقتصادى للعالم ويجرى تغييرا عميقا فى جغرافيته .

فبمجرد تبديد أضواء الواقع لعتمة « الليلة السيبيرية » المرتبطة بالشيوعية انقسم ماضينا بأسره إلى مرحلتين متناقضتين .

ـ قبل الرأسمالية ، وعلى مدى التاريخ ، كان العالم بأسره ، بما فى ذلك أكثر الحضارات تألقا ، أشبه بالعالم الثالث كما نعرفه اليوم . ففى هذا العالم كان الناس يولدون « بشكل طبيعى » وبيولوجى ، إلى حد ما مثل البهائم ، ويموتون فى المتوسط قبل السنوات الثلاثين من عمرهم ، ضحايا المجاعات الدورية والأوبئة المرتبطة بسوء

(*) لا نوافق على هذه الفقرة التى اشتملت معلومات وأفكار منها ما هو ظاهر التناقض ، ولا تخفى على أحد العلاقة القوية بين صدام حسين والغرب والعرب طيلة حربه ضد إيران ، ولا يزعم أحد أن الكويت - وغيرها من دول التحالف - ذات أنظمة ديموقراطية .

التغذية وبالاضطهاد الأزلى و « المقدس » ، على يد السلطة .

لقد عانت فرنسا ، حتى فرنسا ، رغم زراعتها « الغنية » من مجاعات حقيقية حتى عشية ثورة ١٨٤٨ !

كان ذلك عالم الحاجة والعوز ، عالم ما قبل تاريخ الاقتصاد .

ـ وقد تمثلت مهمة الرأسمالية التاريخية ، المهمة التى لم تعهد من قبل ، فى البدء فى دفع الفقر والمجاعات والاضطهاد والتعذيب والحرمان ، وذلك منذ قرابة ثلاثة قرون . وبدأت تلك الثورة فى البلدان ذات التقاليد اليهودية – المسيحية ، وانتشرت وتعاظمت وتسارعت منذ مئة سنة فى الشرق الأقصى ، وقامت فى كل مكان على أساس نفس النظام المعتمد على قواعد ثلاث : *الرأسمالية ، أى حرية تحديد الأسعار فى السوق ؛ وحرية تملك وسائل الإنتاج* (لن أقدم أى تعريفات أخرى إذ أن هذين التحديدين يعبران فى رأيى عن الجانب الأساسى فى الموضوع) ؛ وحقوق الإنسان ، وفى مقدمتها حرية العقيدة ؛ والتطور التدريجى نحو الفصل بين السلطات ، والديمقراطية .

وبعد عهد الفاقة المتواصل فى الماضى ، بدأ بالكاد عهد النمو الاقتصادى الجديد . ويرتسم أمامنا بعد الانتصار التاريخى الثلاثى للرأسمالية ، بل ويتجسد لنا البعدان الجديدان للجغرافيا الاقتصادية فى العالم .

هناك أولا مشكلة التزود بالبترول التى ظلت طوال حوالى عشرين سنة كالسيف المسلط على رقابنا . فهو الاكسجين اللازم لحياتنا الاقتصادية . وقد تم حل هذه المشكلة عمليا ، ولم تعد القضية ما إذا كنا سنحصل على ما يكفينا منه ، بل بأى ثمن سيكون ذلك ، وما إذا كنا نطلق فى الجو قدرا من عادمه أكثر من اللازم . وستتمثل الجغرافيا الجديدة للطاقة لا فى عمليات التنقيب عن البترول ، ولكن فى البحث عن طاقات بديلة ووسائل لمكافحة التلوث .

والأهم من ذلك « زوال » مضمون العالم الثالث نفسه ، منذ انتهاء الحرب الباردة . لقد كان بوسعنا الحفاظ على التقسيم الثلاثى : بلدان رأسمالية ، وبلدان شيوعية ، وعالم ثالث ، مع التظاهر بالاقتناع بذلك التقسيم طالما كانت الشيوعية تجرؤ على تحدى الرأسمالية فى عقر دارها ، ألا وهو الفعالية الاقتصادية .

ويجب ألا ننسى أن خروتشوف ما كان يثير دهشة أحد عندما أعلن من فوق منصة الأمم المتحدة في عام ١٩٦٠ أن عالم ٢٠٠٠ سيسجل لحاق الاقتصاد السوفيتي باقتصاد الولايات المتحدة ! وحتى عهد قريب كانت المئات من الجامعات فى أنحاء العالم تواصل تدريس هذا النوع من الحماقات .

أما الآن ، وقد سقطت الأقنعة وتبين لكل ذى عينين مدى تخلف الاقتصاد الشيوعى الذى يدعو إلى الرثاء ، فإنه يتعين بكل وضوح إدراجها فى فئة البلدان المتخلفة نفسها ، إذ أن التقسيم الثلاثى تخلى عن موقعه لتقسيم ثنائى بسيط . فهناك من جهة البلدان المتقدمة أو النامية بسرعة ، وهى جميعا من البلدان الرأسمالية ؛ وفى جهة أخرى البلدان المتخلفة ، أى الفقيرة . فاصطلاح «العالم الثالث» لم يعد له مغزى بالمعنى الحرفى للكلمة .

وبالطبع لا يكفى أن تقام الرأسمالية فى بلد لكى ينطلق فى طريق النمو الاقتصادى. فهناك حد أدنى من الشروط : أن تكون الدولة فعالة وليست فاسدة . وبالطبع هناك فقراء بل وأحيانا أناس يزدادون فقرا فى بعض البلدان الرأسمالية المتقدمة للغاية ، وبالأخص الولايات المتحدة . ولكن يتعين أن نلاحظ فى هذا الصدد أن السمنة فى الولايات المتحدة باتت مشكلة صحية على الصعيد القومى ، وإن كان الفقراء هم الذن يعانون من البدانة ...

وإليكم إذن قائمة بالبلدان الرأسمالية المتقدمة أو السريعة النمو :

ـ أمريكا الشمالية ، بما فى ذلك المكسيك ، وشيلى ، نظرا لانطلاقة البلدين الأخيرين الجديدة المتميزة بعنفوانها ؛

ـ بلدان أوروبا الغربية عموما سواء كانت منتمية إلى الوحدة الاقتصادية الأوروبية أو إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ؛

– اليابان والبلدان الصناعية الجديدة فى آسيا : تايلاند وكوريا و« النمور » الأخرى ، تايوان وهونج كونج وسنغافورة (*).

ومما لا شك فيه أن هذه القائمة ستثير اعتراضات منها على سبيل المثال :

(*) لم يذكر المؤلف ماليزيا ، ولها تجربتها الثرية الفريدة .

ـ لماذا لا ندرج المملكة العربية السعودية والإمارات فى قائمة البلدان الرأسمالية المتقدمة مع أنها ثرية جداً ؟

لأن ثراءها لا يتحقق عن طريق الأسواق ، ولكن بضخه من باطن الأرض ، مما أعفاها حتى الآن من الالتزام بقواعد الديموقراطية والفصل بين السلطات .

ـ ولماذا نجعل المكسيك فى تعارض مع بقية بلدان أمريكا اللاتينية ؟

لأن المكسيك هى التى انسلخت عن تلك البلدان منذ بضع سنوات بفتح أبواب اقتصادها للمبادلات الخارجية حتى أنها عقدت اتفاقية للتبادل الحر مع الولايات المتحدة . وشيلى هى أيضا راحت تنطلق بعد أن أخضعت اقتصادها لقوانين السوق . ولكن هناك ثروات كبيرة تتكون فى بلدان أمريكا اللاتينية خارج نظم الاقتصاد الرأسمالى لأنها لا تلتزم بقواعد المنافسة وقوانين اقتصاد السوق ، مما يؤدى إلى بقاء تلك البلدان تحت نير التضخم والتخلف .

ـ ولماذا لا تشمل هذه القائمة جنوب إفريقيا ؟

لأن الديموقراطية فيها تقوم حالياً على إحلال التمييز العنصرى الاقتصادى محل التمييز العنصرى الاجتماعى . غير أن الناس لا يعلمون إلا النذر اليسير عن إفريقيا ، وأن هذه القارة البائسة تضم بلدا قرر منذ عدة سنوات أن يمد جسرا بين شمال إفريقيا وجنوب أوروبا وأعنى بذلك المغرب .

فيا له من تبسيط مثير للدهشة لعالم يقال عنه إنه مقضى عليه بأن يزداد تعقيدا ! وفجأة تبدو لنا الجغرافيا الاقتصادية الدولية بسيطة للغاية وثنائية التركيب . ولكن أليست هذه التفرقة القاطعة مسألة لا تطاق خاصة وأن الهيمنة بل والاحتكار الذى تتمتع به الرأسمالية اليوم كنظام يتعارض تماما مع طبيعتها ، خصوصا وأنه قد سبق لنا أن قررنا أن السوق ، أى المنافسة ، هى الأساس الذى تقوم عليه الرأسمالية ؟ ولكن هاهى قد أصبحت الآن قوية ومنتصرة ، حتى أنه لم يعد هناك منافس لها .

لقد فقدت مرآتها وقدرتها على تأكيد قيمتها نتيجة لذلك الانتصار الشامل . فالديموقراطية والليبرالية والرأسمالية لم تختبر الاحتكار الصرف من قبل . فكيف يُساس مالا يلقى منافسا ؟

وبدلا من المغامرة بعرض افتراضات ، يجدر بنا أن نفحص الحلول الملموسة التى تقدمها مختلف البلدان الرأسمالية فى مواجهة مشاكل محددة . وقد أكون متعسفا فى اختيار عشر من بين تلك المشاكل نظرا لأهميتها الخاصة ولتعدد الحلول المتمايزة وبالأخص لأننا سنلاحظ مع كل منها أن الرأسمالية ليست متجانسة ، بل تتمايز من خلال نموذجين أساسيين يتجابهان : « رأسمالية ضد رأسمالية أخرى » .

١ - الهجـــرة

قد تحتل الهجرة مركز الصدارة بين موضوعات الحوار السياسى خلال القرن الحادى والعشرين فى أغلب البلدان المتقدمة . ويهم هذا الموضوع الرأسماليين بشكل خاص لأن اليد العاملة المغتربة أقل تكلفة دائما من اليد العاملة الوطنية بالنسبة لنفس المردود . ولعل ذلك يفسر لنا لماذا أصبحت الولايات المتحدة الآن أكثر البلاد انفتاحا للهجرة ، خاصة الهجرة الأمريكية اللاتينية ، بعد أن اتبعت لأمد طويل سياسة متشددة تعتمد على الحصص . فهناك قانون صدر فى عام ١٩٨٦ يضفى الشرعية على ثلاثة ملايين من المهاجرين الذين دخلوا البلاد بطرق غير قانونية ، كما صدر فى عام ١٩٩٠ قانون آخر يرفع حجم الهجرة الشرعية من ٤٧٠ ألفا إلى ٧٠٠ ألفا فى عام ١٩٩٥ . ويتم ذلك فى الوقت الذى يحل فيه محل آليات الاندماج والانصهار فى المجتمع الأمريكى ، نوع من القبلية الجديدة بين المجموعات العرقية التى تحرص على تأكيد « هويتها الثقافية » أكثر من حرصها على أن يصبح أفرادها مواطنين أمريكيين حقا .

ولكن لماذا ظل اليابان الرأسمالى بلدا منغلقا على نفسه إلى هذا الحد ؟ لا شك فى أن الكثافة السكانية تشكل عاملا أساسيا وإن لم تكن العامل الوحيد . فالمعاملة السيئة التى يلقاها الكوريون والفلبينيون المهاجرون فى اليابان لا يمكن تصورها فى الولايات المتحدة ، تماما كما لا يمكن أن يتخيل أحد فى اليابان استطلاع الرأى الذى أفاد بأن أمريكيا واحدا من بين كل اثنين يود أن يصبح الجنرال الزنجى كولين باول ، رئيس أركان حرب القوات العسكرية ، نائبا لرئيس الولايات المتحدة .

وعلى غرار الولايات المتحدة ، تمنح انجلترا على نطاق واسع وضعا أشبه بوضع المواطن للهنود والباكستانيين المهاجرين . ولا يوجد شئ من هذا النوع فى ألمانيا حيث يقرر

الأصل العرقى الانتماء إلى الأمة . وقد صدر قانون فى عام ١٩٩٠ يعطى الأفضلية للتجانس الثقافى الألمانى . فالألمان ملتزمون بواجب التضامن مع كل الشعوب المتحدثة باللغة الألمانية ، ولكنهم لا يتصورون إدماج المهاجرين الأتراك .

فهناك نموذج انجلو - ساكسونى فى جهة ، ونموذج يابانى - المانى فى جهة أخرى .

٢ - الفقـــــر

هذه القضية مرتبطة إلى حد كبير بالهجرة ، والموقف منها شديد التعارض بين مختلف البلدان الرأسمالية ، سواء من حيث تصورها أو تنظيمها . فمن هو الفقير ؟ فى معظم المجتمعات البشرية وحقبات التاريخ ، عومل الفقير فى أغلب الأحوال كشخص بائس ، لا يصلح لشئ ، أو فاشل ، أو كسول أو مريب بل وحتى مذنب . وأين هو البلد الذى لا يميل فيه من توفر لهم حظ الحصول على عمل إلى النظر إلى العاطل على أنه شخص ممعن فى كسله ، أو على الأقل شخص خانته الشجاعة فى التكيف مع مقتضيات سوق العمل ؟ وعلى أى حال فذلك هو الرأى السائد على أوسع نطاق فى أكبر بلدين رأسماليين : الولايات المتحدة واليابان .

وعليه لم يلجأ أى من هذين البلدين - ولا ينوى أى منهما على أى حال - إلى إقرار نظام للرعاية الاجتماعية على غرار النظم التى أقيمت فى أوروبا منذ حوالى خمسين سنة ، هذا بينما يقل متوسط دخل الفرد عندنا بنسبة الثلثين أو الثلاثة أرباع بالمقارنة مع متوسط دخل الأمريكى أو اليابانى فى الوقت الراهن .

ولكن من أين تأتى تلك الفروق الجذرية فى تنظيم المجتمعات ؟ ربما لأن هناك تقاليد أوروبية تعتبر الفقير ضحية لا مذنبا ، وذلك من خلال إدراك متعدد الأبعاد يشمل الجهل والفاقة واليأس الشخصى والعجز الاجتماعى .

وهل يمكننا مواصلة تحمل تكاليف الرعاية الاجتماعية عندنا ؟ السؤال مطروح فى كل مكان نظرا لأن أكبر دولتين فى النظام الرأسمالى العالمى لا تتجشمان تلك التكاليف . والقضية مثارة فى فرنسا بحدة تفوق أى بلد آخر .

٣ - هل التأمين الاجتماعي في صالح التنمية الاقتصادية ؟

هذه القضية تأتي في مقدمة سابقتها كما أنها هي أيضا مثار وجهات نظر متعارضة . والإجابة بالسلب طبعا عند الرأسماليين المناصرين لريجان ومسز تاتشر : فلا يوجد ما هو أفضل من ذلك في رأيهم لنشر التواكل الذي يشجع على الكسل وعدم تحمل المسئولية . غير أنه من الملاحظ مع ذلك أن مسز تاتشر لم تتمكن عمليا من المساس بنظام الخدمة الطبية العامة ، رغم الجهود التي بذلتها طوال عشرة أعوام . أما الرأسماليون اليابانيون فيعتبرون التأمين الاجتماعي مسألة تخص المنشأة لا الدولة ... شريطة أن تكون المنشأة غنية بما فيه الكفاية لمنحه للعاملين لديها ، وهو مالا يمكن أن يتوفر أبدا للمشاريع المتوسطة الحجم والصغيرة . والرأسمالي الياباني يقبل ذلك حتى ولو كانت المنشأة هي التي تتحمل تكاليف تلك التأمينات الاجتماعية الاختيارية .

وعلى العكس من ذلك فإن بلدان منطقة جبال الألب (سويسرا ، والنمسا ، والمانيا) والبنلوكس (بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورج) وسكانديناڤيا (النرويج ، والسويد ، والدانمارك) تعتبر التأمين الاجتماعي ، بشكل تقليدي ، نتاجا عادلا للتقدم الاجتماعي ، بل إن الكثيرين يرون أنه مؤسسة في صالح التنمية الاقتصادية لأن المستبعد منها يستحيل انتشاله لو كان وضعه أدنى من حد معين من مستوى الفقر . ولذا توفر البلدان الأوروبية الأكثر تقدما (المانيا الاتحادية ، فرنسا ، انجلترا ، هولندا ، الدانمارك) حدا أدنى من الدخل لمواطنيها .

كما أنه يتعين الاعتماد على ذلك التقليد للفوز في الانتخابات . ولكن النقاش لا يزال دائرا بهذا الخصوص في إطار الوحدة الاقتصادية الأوروبية بالذات حيث يعتبر التأمين الاجتماعي أكثر فأكثر عنصرا يزيد من الإنفاق العام الذي يتحمله الاقتصاد الوطني ويؤثر بالتالي على القدرة على المنافسة . بل إن « النموذج السويدي » الشهير يتعرض لهذا السبب للطعن في صلاحيته حتى من جانب الحكومة الاشتراكية الديموقراطية ذاتها في هذا البلد .

وعلى النقيض من ذلك ، يرى قسم من الرأي العام الأمريكي (وإن كان لا يزال يمثل الأقلية) أن غياب التأمين الاجتماعي بات أكثر فأكثر مسألة لا تطاق .

٤ – تدرجات الأجور

تدرجات الأجور هي في الأصل وسيلة فعالة لا غنى عنها في المفهوم الرأسمالي . فإذا كنا نريد من العمال أن ينتجوا فيجب أن يحصلوا على أجر يتناسب مع ما يقدمونه من إنتاج . وهذا كل ما في الأمر . وهو ينطبق أيضا على الإلحاق بالعمل والفصل منه. وقد اكتسب أحد أصحاب شركات التأمين الأمريكية شهرة واسعة عن طريق لوحة عيد الميلاد التي تتضمن أسماء العاملين لديه مع تقييم لتكلفة كل منهم والعائد الذي حققه له ، ليستخلص من ذلك استنتاجاته . ولنضف بهذا الصدد لذوي القلوب الرقيقة أن هذا النظام لا يجرح مشاعر أحد هناك . وكانت الفروق في الدخول تتضاءل على المدى الطويل في مجمل البلدان المتقدمة في عهد تدخل الدولة والرعاية الاجتماعية باعتبارها من علامات التقدم . ولكن منذ الثورة المحافظة الانجلو-ساكسونية في بداية الثمانينات راحت الفروق بين الدخول تتسع في الولايات المتحدة وانجلترا والعديد من البلدان الأخرى التي حذت حذو المثال الانجلو-ساكسوني ، وينطبق ذلك على فرنسا بالأخص حيث ترى الأغلبية أن دعم المنافسة الاقتصادية يستدعي التوسع في فئات الدخول .

وعلى العكس تبذل المنشآت في بلدان رأسمالية أخرى الجهود لتحجيم فروقات الأجور لتكون في حدود ضيقة في الكثير من الأحوال . وهذا هو الحال في اليابان مثلا حيث تتخذ القرارات بشكل جماعي ، بما في ذلك تحديد المكافأة على العمل ، وحيث يشكل الانتماء « الوطني » للمنشأة حافزا أقوى من الأجر . وينطبق ذلك على البلدان التي سأسميها بلدان منطقة الألب (سويسرا ، النمسا ، المانيا) غير أن هذا التقليد يتعرض الآن لإعادة النظر فيه . فهناك نزاعات حقيقية وسط المهن والمنشآت بين المواهب الشابة المتلهفة على إبراز قيمتها وبين الرؤساء القدامى الذين يرفضون التنازل عن امتيازاتهم .

٥ – هل تشجع الضرائب على الادخار أم على الاستدانة ؟

يقف الرأي العام في فرنسا في صفّ الادخار حتى وإن كنا ندخر أقل فأقل .

وفي المانيا واليابان يعتبر الادخار من الخصال القومية الحميدة ، ويلقى التشجيع من جانب النظام الضرائبي على نطاق واسع . أما الولايات المتحدة فهي على العكس بلد التوسع في الإنفاق . فرموز نجاح الفرد تجسده علامات الثراء الخارجية خاصة بعد

« الثورة المحافظة الجديدة » . ولذا تشجع الضرائب على الاستدانة . فكلما زادت استدانة المرء قلّ ما يدفعه من ضرائب ، فما الداعى إذن لأن يحرم نفسه من تلك الميزة ؟

وكانت النتائج مثيرة حقا خلال الثمانينات . فقد انخفض معدل ادخار العائلات بالمقارنة مع النسبة المئوية للدخل المتاح من أكثر من ١٣٪ إلى ٥٪ فى الولايات المتحدة ومن ٧٪ فى انجلترا إلى ٢,٩٪ .

وفى هذا المجال الأساسى بالنسبة لمستقبل كل بلد ، يتعارض تماما النموذج الانجلو ـ ساكسونى مع النموذج الالمانى ـ اليابانى . فمنذ عدة سنوات تقدم كل من اليابان والمانيا قروضا للولايات المتحدة والمملكة المتحدة . لماذا ؟ لأن معدل ادخار العائلات فى البلدين الأولين يبلغ تقريبا ضعف ما هو عليه فى بريطانيا والولايات المتحدة .

ومن الجلى أن هذا الفارق لا يمكن أن يستمر على المدى البعيد . فمن بين التحديات المحفوفة بالمخاطر بالنسبة للرأسمالية الانجلو ـ ساكسونية العمل على إقناع الناخبين بضرورة تعلم الادخار من جديد ، كما كان الحال فى عهود التقشف وسيادة العقلية التطهرية ، خاصة وأن هذا الفارق تتركز فيه وحده الأسباب والنتائج العميقة للخلاف بين النوعين من الرأسمالية كما سيتبين لنا فيما بعد .

٦ – هل من الأفضل أن يكون هناك المزيد من النظم والموظفين اللازمين لتطبيقها ، أم من الأفضل أن تكون النظم أقل مع توفر المزيد من المحامين لرفع القضايا ؟

فى كل مكان يثور دائما الرأسماليون الناجحون ـ الذين يجنون الأرباح ـ على القواعد. ولم يستمع أحد إليهم طوال نصف قرن تقريبا ، بينما كان تدخل الدولة يتزايد فى كل المجالات تقريبا ، خاصة فى ظل حكم حزب العمال البريطانى ، حيث أثار ذلك رد الفعل التاتشرى . وعلى أثر ذلك أصبح إلغاء القواعد مسألة جوهرية حقا تحتل مركز الصدارة فى عقائد التيار المحافظ الجديد .

وتثير هذه القضية حاليا نوعين من المناقشات المتعارضة :

فقد لوحظ بالأخص فى انجلترا بالذات وفى الولايات المتحدة أنه نتيجة لسوء تنظيم النقل الجوى وإفلاس صناديق الادخار فإن الرابحين الأساسيين من التخلى عن النظم هم فى الكثير من الأحوال المحامون الذين لا يزاولون مهنة حرة وفقا للتقاليد المعهودة فى

أوروبا ، بل مهنة تجارية ، وأقاموا صناعة حقيقية فى مجال الإجراءات القانونية . وقد انتشرت تلك المهنة فى الولايات المتحدة حتى فاق عدد أربابها عدد المزارعين .

أما فيما يتعلق باليابانيين ، فإن رفع قضية يعتبر عملا مخزيا شأنه فى ذلك شأن استشارة طبيب لأمراض نفسية .. والألمان المعروفون هم أيضا بالتمسك بالانضباط يفضلون توفر النظم المحددة بكل دقة . غير أن القانون الموحد فى إطار الوحدة الاقتصادية الأوروبية مستوحى أساسا من أيديولوجية التخلص من القواعد . ويتجه أعضاء البرلمان نحو الاحتجاج على التعدى على اختصاصاتهم . ولا يزال النقاش فى بدايته فى هذا المجال .

٧ – البنك أم البورصة ؟

تؤكد النظرية الليبرالية أن حرية تنقل رؤوس الأموال المنفتحة تماما على التنافس هى وحدها التى يمكن أن توفر أقصى قدر من الموارد الضرورية لتطوير المنشآت ، ويستخلص الكثيرون من ذلك أن انحسار دور البنوك فى توزيع القروض عامل يحقق الفعالية . ففى عام ١٩٧٠ كان « معدل الوساطة » أى نصيب البنوك بوجه عام فى تمويل الاقتصاد الأمريكى ، كان بنسبة ٨٠٪ ، ولكنه هبط فى عام ١٩٩٠ فأصبح بنسبة ٢٠٪ . وكان المقابل لذلك التدهور الملفت للأنظار التوسع المدهش فى أسواق الإقراض والقيم المنقولة ، أى باختصار إحلال البورصة محل البنك . وتعتمد الرأسمالية الأنجلو-ساكسونية الجديدة بأسرها ، على تلك الأفضلية ، كما أن لجنة بروكسل التابعة للوحدة الاقتصادية الأوروبية تجد من يدافع عن تلك الرأسمالية فى شخص السيد ليون بريتان ؛ نائب رئيسها .

وتقوم رأسمالية بلدان منطقة جبال الألب كلها على عكس تلك الفكرة . وتتخذ فرنسا موقفا مترددا . ويشكل قطيع الذئاب الفتية وحملة الأسهم القدامى معا الحزب الانجلو-ساكونى . أما رؤساء المنشآت المجتمعون فى معهد المنشأة ، وهو جهاز مستقل أشبه باللجنة الوطنية لأرباب العمل الفرنسيين ، فقد اتخذ موقفا مشابها تماما لبلدان منطقة جبال الألب (*استراتيجية المنشآت ومشاركة العاملين فى ملكية الأسهم* ، يناير ١٩٩٢) .

والمسألة حيوية بالنسبة للرأسماليين الحقيقيين . ففى الواقع لا توجد إلا وسيلتان

يمكن البوح بهما لجنى الثروة : القدرة على المنافسة فى الإنتاج أو المضاربة . والاقتصاديات التى تعطى الأفضلية للبنوك على البورصة تتيح إمكانيات أقل لجنى الثروة بسرعة . ولا يمكن أن يتجنب اتخاذ موقف مؤيد لتلك الطريقة فى تحقيق الثروة إلا من لا يهمه الأمر .

وسيدور الحوار القادم على نطاق واسع حول البنك أو البورصة فى الولايات المتحدة . وقد أجرت حكومة بوش إصلاحا مستوحى من النموذج الأوروبى والألبى (نسبة إلى منطقة الألب) بالذات خوفا من إفلاس النظام المصرفى القديم المنغلق والمشرف على الإعسار .

٨ - كيف يجب أن يتم توزيع السلطة داخل المنشأة بين حملة الأسهم من جهة والمديرين والعاملين من جهة أخرى ؟

هذه القضية المرتبطة بسابقتها . حولت العديد من قاعات مجالس الإدارات إلى ساحات معارك . فهناك مجالس لا يقبل فيها أصحاب الأسهم أن يكون لها أكثر من سكرتير واحد بجانب الرئيس ، ومجالس أخرى يتعادل فيها عدد المديرين وأصحاب الأسهم ، وثالثة يختار فيها المديرون أصحاب الأسهم أو العكس !

والحرب تدور رحاها ويشتد أوارها باستمرار حول حدود السلطة داخل المنشأة . والأمر يتعلق بطبيعة المنشأة ذاتها ومصيرها . فهل هى مجرد سلعة يتصرف فيها صاحبها ، حامل الأسهم ، بحرية (النموذج الأنجلو ـ ساكسونى) ؟ أم أنها على العكس نوع من المشاركة المعقدة التركيب حيث تتوازن سلطات صاحب الأسهم مع سلطات الإدارة التى يتم إختيارها بالاتفاق مع البنوك ، أو من جانب العاملين بشكل صريح إلى حد أو آخر (النموذج الالمانى ـ اليابانى) ؟

٩ - ما هو الدور الذى يجب أن تضطلع به المنشأة فى مجال التدريب والتأهيل المهنى ؟

الرد الأنجلو ـ ساكسونى هو : أقل قدر ممكن ، وذلك لسببين : أنه أولا إنفاق مباشر من أجل مردود بعيد المدى ، بينما لم يعد يتوفر الوقت للعمل على المدى الطويل ، ويتعين تحقيق أقصى قدر من الربح فورا ؛ وثانيا أنه استثمار نتيجته غير مضمونه إلى حدّ

كبير نظرا لعدم استقرار اليد العاملة . وهذا الافتقاد للاستقرار يعبر عنه من تلقاء نفسه مستوى الرواج الذى تشهده « سوق العمالة » .

والإجابة عكس ذلك على طول الخط من الجانب الالمانى - اليابانى ، حيث تبذل الجهود لرفع الكفاءة المهنية لدى العاملين فى إطار سياسة إدارية تعد العدة للمستقبل وترمى بقدر الإمكان إلى تحقيق الانسجام الاجتماعى والفعالية الاقتصادية . غير أن المناقشات الخاصة تدور هنا أيضا من جهة بين من يتقاضون أقصى ما يمكن لقاء الخبرة التى اكتسبوها فى منشآت أخرى ، وبين المتمسكين من جهة أخرى بالتقاليد الاجتماعية ؟

ومن الممكن استقراء عدة اتجاهات انطلاقا من تلك المشكلة الملموسة : فالتقاليد الأنجلو ـ ساكسونية تحدد للمنشأة مهمة محددة ومتميزة تتمثل فى تحقيق الربح ؛ وتقاليد القارة الأوروبية واليابان تسند إليها مهمة ذات أبعاد أرحب ، بدءاً من خلق فرص العمل حتى القدرة على المنافسة .

١٠ - قطاع التأمين : قطاع نموذجي للمناقشات الدائرة

بما أننى من العاملين فى مجال التأمين ، فربما كان ذلك تعبيرا من جانبى عن ميل مهنى ، وإن كنت لا أعتقد ذلك . فكل مجتمع رأسمالى يحتاج إلى أن يكون تقدمه مصحوبا ، بل ومسبوقا بتنمية التأمينات بكافة أنواعها لكى يدعم قدراته على الابتكار والمنافسة . وفضلا عن ذلك فإن ما يميز بعمق بين نوعى الرأسمالية ، يتمثل فى الأهمية التى يوليها كل منهما للحاضر والمستقبل . والواقع أن المؤمن مدفوع إلى الاهتمام بالمستقبل لأن مهنته تقوم على نقل موارد الحاضر إلى المستقبل مع استثمارها .

بيد أنه يوجد مفهومان حول التأمين يشتد التعارض بينهما . فالمفهوم الأول الأنجلو ـ ساكسونى يعتبر التأمين مجرد نشاط سوقى ، ولهذا المفهوم تمثيل قوى فى المفوضية الأوروبية ببروكسل . والمفهوم الثانى يؤكد على أهمية التأمين كمؤسسة توفر الضمانات اللازمة للمنشآت والأفراد . وإذا كنتم ترون أن هذا النقاش لا يخصكم فذلك لأنكم مقتنعون بأنكم لن تتعرضوا لحادث سيارة ولن تحتاجوا إلى أى مساعدة عندما يتقدم بكم العمر . فهل هذا مؤكد حقا ؟

وهكذا يتعارض النموذجان المؤسسان لنظام التأمين : فالأول ينتمي إلى عالم المقامرة بالمال والمخاطرة الفردية والمغامرة التجارية ، والثاني ينبع من الحرص على توفير الأمن الجماعي أو التضامن بالاعتماد على شبكة تأمين بغية استكشاف المستقبل بشكل أفضل .

وتلك حقا صورة كاريكاتورية لنموذجين من الرأسمالية سأتعرض لهما ، مدركا أن المهد الذي تفرض فيه عليك مقتضيات التلفزيون أن تعالج أي قضية مهما كان مدى تعقدها ، في أقل من ثلاث دقائق ، يدعوك إلى التجانس واللجوء إلى الرسم الكاركاتوري الذي يبسط الأمور بأكبر قدر ممكن دون مغالاة .

* * *

يبدو أن هذه العجالة حول عشرة أمثلة ملموسة لها أهمية مزدوجة . ولو نظر المرء إلى الرأسمالية التي اتخذت حاليا وضع الاحتكار على الرغم من طبيعتها ، لتصور أنها جسم واحد وكتلة حتمية جديدة توارثت الحتمية الماركسية . بيد أنه تبين لنا ، على العكس ، بمجرد التوغل والواقع الملموس لكل حالة ، أن الرأسمالية على حقيقتها ، كما هي متواجدة في مختلف البلدان ، لا تقدم إجابة واحدة أو السبيل الأفضل بالنسبة لقضايا المجتمع الكبرى . فالرأسمالية ، على النقيض من ذلك ، متعددة ومعقدة شأنها شأن الحياة نفسها . وهي ليست ايديولوجية بل ممارسة عملية .

غير أن هذا التنوع يتجه نحو التحول إلى قطبين يمثلان نوعين أساسيين من الرأسمالية ، حجمهما متقارب ، ولم يحسم المستقبل بعد الأمر بينهما . وكان لابد من الانطلاق من ملاحظة الوقائع قبل عرض مثل هذه الفكرة ، ذلك أن النظرية الليبرالية الأنجلو - ساكسونية التي أصبحت هيمنتها شبه تامة ، سواء في مجال التعليم أو البحوث الاقتصادية ، تعتبر بكل بساطة أن ما عرضته آنفا شيئا لا يتصوره العقل . والواقع أن هذه الفكرة تفترض أنه لا يمكن أن يتواجد سوى منطق واحد خالص ومؤثر لاقتصاد السوق . أما كل ما عدا ذلك وكل ما يرتبط بترشيد الأسعار لاعتبارات ذات طابع سياسي أو اجتماعي أو مؤسسالي ، فليس سوى انحدار وخلط غير مقبول .

ووفقا لتلك الفكرة الأكاديمية ، فإن الولايات المتحدة تشكل من حيث المبدأ النموذج الوحيد الفعال ، الذي يجب أن يكون المرجع للآخرين ، بل و « قدس الأقداس » .

والواقع أن المسائل ليست بتلك البساطة لحسن الحظ . بل إن الهدف الأول لهذا الكتاب هو إثبات أن هناك إلى جانب النموذج الاقتصادى الأمريكى الجديد ، نماذج أخرى يمكن أن تكون أكثر فعالية اقتصاديا وعدالة اجتماعية فى آن واحد .

فكيف نسمى تلك النماذج ؟

١ - فى عملية التقريب الأولى حاولنا إبراز التعارض بين النموذجين « الأنجلو - ساكسونى » و « الألمانى - اليابانى » .

والاصطلاح الأول فضفاض إلى حد كبير : فإدراج استراليا ونيوزيلاندا فى نفس الفئة مع انجلترا التاتشرية يعنى التغاضى عن كون النفوذ العمالى لا يزال أقوى إلى حد كبير فى البلدين الأولين . وفيما يتعلق بكندا هى أيضا ، فقد حقق « إقليمها الجميل » الكيبك نموا استثنائيا خلال حوالى خمس عشرة سنة بالاعتماد على مؤسسات مثل صندوق الودائع ومجموعة ديچاردان ، وهما يمثلان بالذات عكس ما يمثله النموذج « الأنجلو - ساكسونى » فى مجموعه منذ عشر سنوات .

غير أن إدراج الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تحت بند واحد معناه استبعاد ظاهرة أساسية . فقد رأينا من قبل أنه لا يوجد نظام عام للتأمين الاجتماعى فى الولايات المتحدة ، بينما لم تتوصل مسز تاتشر إلى تجريد الكيان الاجتماعى البريطانى من نظام التأمين الاجتماعى الشامل الذى تعود أصوله إلى عهد بسمارك ، لا بيفيردج فقط .

أما الاصطلاح الثانى « الألمانى - اليابانى » فهو يذكرنا بالصفة التى التصقت باليابانيين منذ قرن مضى إذ أطلق عليهم اسم « ألمان آسيا » ، وبأن أكبر الشركات اليابانية والألمانية تشتركان معا الآن فى ارتباطات لا مثيل لها فى أى مكان آخر : فميتسوبيشى مع ديملر بنز ، وتويوتا مع فولكس ڤاجن ، وماتسوشيتا مع سيمينز .

ومن جهة أخرى ، هناك إلى جانب تشابه نظم التمويل والدور الاجتماعى للمنشأة ، عنصر تقارب آخر أساسى بين الاقتصادين اليابانى والألمانى يتمثل فى الدور الرئيسى الذى يقوم به التصدير . بيد أننا لا نجد فى ألمانيا تلك الثنائية الشائعة وسط المنشآت اليابانية الكبرى فى تعاملها مع المنشآت الصغيرة التى تعمل لحسابها من الباطن، ولا الدور الفريد الذى تطلع به بيوت التجارة اليابانية . وأخيرا فإن مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات

الدولية (CEPII) ، الذى يدرس منذ عشرين عاما تطور التخصصات فى المجال الصناعى ينوه بأن الحالتين الأشد تعارضا تمثلهما بالذات المانيا باستقرار جوانب القوة لديهما (الصناعات الميكانيكية ومعدات النقل والكيمياء) واليابان المتميزة بتخصصاتها السريعة التغير ، مع تراجع النسيج والتحول عن الترسانات البحرية والانطلاق المدوى فى إنتاج السيارات والمنتجات الالكترونية الاستهلاكية المستخدمة على نطاق واسع .

وفى نهاية المطاف فإن اصطلاح « النموذج الأنجلو- ساكسونى » ونقيضه « النموذج الألمانى - اليابانى » لا يصلحان إلا إذا نظرنا للأمور من بعيد .

٢ - النموذج الأمريكى ، أو بالأحرى *النموذج الأمريكى الجديد* .

لما كانت انجلترا لا تستطيع أن تتخلف عن التقارب مع أوروبا والابتعاد عن أمريكا رغم الثورة المحافظة التى جاءت بها مسز تاتشر ، فإنه يتعين أن نعتبر أن الولايات المتحدة تشكل نموذجا اقتصاديا على حدة .

وقد تم ذلك بالأخص منذ انتخاب رونالد ريجان فى عام ١٩٨٠ . والواقع أنه منذ أزمة الثلاثينات كان تعاظم دور الدولة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى سواء فى الولايات المتحدة أو أوروبا قد أحدث تقاربا بين شكلى الرأسمالية على جانبى المحيط الأطلنطى ، وذلك فى إطار جهد مشترك للوقوف فى وجه التحدى الشيوعى .

وعلى العكس ، لم يحدث فى أى مكان فى القارة الأوروبية ما يشبه الثورة الريجانية فى الولايات المتحدة . وهكذا نشأ هذا النموذج الاقتصادى الجديد الذى أطلقت عليه تسمية ريجانوميكس (REAGANOMICS) . على أن المصاعب التى يصادفها هذا النموذج داخل أمريكا لا تعوق أبدا ازدهاره الدولى المثير للدهشة . وهذه الظاهرة المعقدة التى تتغلب فيها العوامل السيكولوجية على معطيات الاقتصاد الحقيقى هى ما أسميه *النموذج الأمريكى الجديد* .

٣ - والمسألة التى تفرض نفسها عند هذه النقطة من التفكير هى معرفة ما إذا كان هناك نموذج أوروبى صرف . والواقع أن كل الأمور تدفع مقدما إلى افتراض وجوده : فقد بدأت عملية إقامة السوق الأوروبية المشتركة منذ أكثر من ثلاثين سنة ، والوحدة الأوروبية ليست وحدة سياسية أو دبلوماسية أو عسكرية وهى ليست وحدة إجتماعية ،

وإنما وحدة اقتصادية أساسا . ولا يكف الحديث عنها باعتبارها شيئا تحقق أو على وشك الإنجاز ومع ذلك لا يوجد نموذج اقتصادى متجانس فى أوروبا . فالنموذج البريطانى أقرب إلى الولايات المتحدة منه إلى المانيا . والنموذج الإيطالى الذى تهيمن عليه الرأسمالية العائلية وجوانب ضعف الدولة والعجز الهائل فى الميزانية والحيوية المدهشة التى تتميز بها المنشآت المتوسطة الحجم والصغيرة ، لا يمكن أن يقارن بأى نموذج آخر اللهم إلا بعض التشابه بينه وبين نموذج الصينيين فى المهجر .

أما أوجه التشابه بين فرنسا وأسبانيا فلم يدر الحديث عنها بما فيه الكفاية . فهما تتقاسمان تركة مشتركة قوامها إجراءات الحماية والاقتصاد الموجه والطوائف الحرفية . وقد تحررت كل منهما بعد معاناة من تلك التركة القديمة عن طريق التحديث المتسارع . ولا يزال البلدان يتأرجحان بين ثلاثة اتجاهات : التقاليد المرتبطة بالمؤسسات والتى يمكن أن تحدث التقارب بين بلدان منطقة الألب من خلال إحيائها من جديد ؛ و « لمحة أمريكية » تضاعف من إقامة المنشآت والمضاربات والتوترات الاجتماعية المميزة للمجتمعات الثنائية التركيب ؛ وأخيرا «عودة رأس المال » على الطريقة الإيطالية مع انطلاق الثروة الشخصية وأمجاد العائلات الكبيرة .

ولذا لا يمكننا أن نتحدث عن « نموذج أوروبى » .

٤ – غير أنه يوجد مع ذلك نوع من « النواة الصلبة » لأوروبا الاقتصادية تتمثل فى جانبين :

– الجانب الألبى : وهو منطقة « المارك الألمانى » التى تشمل سويسرا والنمسا (هذا عدا هولندا) . وفى هذه البلدان نجد أقوى عناصر نموذج أوروبى مضاد للنموذج الأمريكى ، كما أنه لا توجد أى عملة أخرى تدار شئونها منذ أكثر من جيل بطريقة مختلفة تماما عن الدولار ، سوى المارك الألمانى .

– أما إذا نظرنا للأمور من الزاوية الاجتماعية أساسا فإن اصطلاح « الراينى » ـ نسبة إلى نهر الراين ـ سيكون الأنسب . فعلى غرار « التكساس » التى تقدم صورة نموذجية لأمريكا ، فإن الراين يؤكد على السمات المميزة لألمانيا الجديدة التى لم تستوح من العقلية البروسية ، بل من عقلية الراين . وقد تمت صياغتها بالفعل فى بون ، المطلة على نهر الراين ، لا برلين .

فقد قررت الاشتراكية الديموقراطية الألمانية في مؤتمرها التاريخي الذى انعقد فى عام ١٩٥٩ فى محطة باد جودسبرج للمياه الحارة ، على مقربة من بون ، قررت الانضمام إلى الرأسمالية ، وهو الأمر الذى كان مثيرا حقا للدهشة فى تلك الحقبة . ومع ذلك لم يكن هناك أى لبس إذ نوه المؤتمر « بضرورة حماية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتشجيعها » ونادى «بحرية المنافسة وحرية المنشأة» . وقد أدانت آنذاك الأحزاب الاشتراكية في مجموعها هذا البرنامج باعتباره خيانة ، ولكنه أصبح مقبولا شيئا فشيئا ، إن لم يكن من حيث المبدأ ، فعلى الأقل من حيث موقف تلك الأحزاب من واقع الخبرة .

وهكذا قدمت لنا ألمانيا هلموت كول ، ورينة ألمانيا أدينارو وايرهارد من قبل ، وأيضا برانت وشميدت، صورة لما يمكن أن نسميه من الآن فصاعدا *النموذج الرايني للرأسمالية*، الذى نجد مثيلا له ليس فقط على امتداد هذا النهر الأوروبي ، من سويسرا إلى هولندا ، ولكن أيضا فى سكانديناليا إلى حدّ ما وبالأخص فى اليابان ، رغم التمايزات الثقافية التى لا مفر منها .

* * *

وها هى الآن الأطراف المختلفة وقد احتلت مواقعها على خشبة المسرح تمهيدا لبداية العرض .

لقد أدى انهيار الشيوعية إلى بروز التعارض بين نموذجين للرأسمالية ، أحدهما « أمريكى جديد » يعتمد على النجاح الفردى والربح المالى القصير الأجل ، والآخر ، « رايني » مركزه فى ألمانيا ويتضمن العديد من أوجه التشابه مع النموذج اليابانى . فهو يشجع النجاح الجماعى والإجماع والاهتمام بالمدى البعيد . ويثبت تاريخ العقد الأخير أن « النموذج الرايني » الذى لم يكن قد حصل بعد على بطاقة الهوية الخاصة به ، هو مع ذلك النموذج الأكثر عدالة وفعالية فى الوقت نفسه .

فقد شهدت نهاية عام ١٩٩٠ انتصار هلموت كول فى ألمانيا واستقالة مارجريت تاتشر فى بريطانيا ، وهما حدثان لا تفسرهما الدوافع السياسية الداخلية وحدها . ولو نظرنا إلى الأمر إلى حد ما عن بعد ومن أعلى لوجدنا *أننا بصدد الجولة الأولى من معركة أيديولوجية جديدة لن تواجه فيها الرأسمالية الشيوعية ، بل ستواجه فيها الرأسمالية الأمريكية الجديدة الرأسمالية الراينية* .

وستدور تلك الحرب الخفية تحت الأرض وبعنف وبلا هوادة ولكنها ستظل متسترة ومغلفة بالنفاق ، كما هو الحال مع المعارك بين مختلف الطوائف داخل الكنيسة الواحدة . إنها حرب بين إخوة أعداء مسلحين بنموذجين مستنبطين من نظام واحد ، ولكن يحركهما منطقان متناقضان للرأسمالية ، فى إطار ليبرالى واحد .

بل قد يكونان كما سنرى ، نظامين للقيم متعارضين فيما يتعلق بموقع الإنسان فى المنشأة، وموقع السوق فى المجتمع ، ودور النظام الشرعى فى الاقتصاد الدولى .

كانت الشكوى تدور حول غياب المناقشات منذ نهاية الايديولوجيات ، ولكن أملنا لن يخيب فى هذا الصدد .

١
عـودة أمريكـــا

كـان مجـد أمريكا قد بهر الأبصار بعد حرب الخليج حتى أن أكاليل الشرائط المعقودة فوق مدخـل البـيت الأبيـض احتفالا بجـورج بـوش ، كادت تنسينا أن شعار « أمريكا تعود » كان قد رفعه ونفذه من قبل رونالد ريجان .

ومـع ذلك فـإن أمريكا رونالـد ريجـان لا تكف حتى الآن عن التألق فى كافة أنحاء العالم .

ففى نصف الكرة الأرضية الجنوبى ، لاتزال رأسمالية ريجان الغازية تستهوى متخذى القرارات الغارقين فى الديون والاقتصاد الموجه ، وحتى المثقفين . فمن برازيليا حتى لاجوس ، تجسد أفكار ريجان أكثر فأكثر النجاح والديناميكية والازدهار منذ الثمانينات .

أما العالم الشيوعى فيبدو أنه زكى رونالد ريجان بالمعنى الصريح للكلمة فى اندفاعة واحدة ، بل وألهه (ومعه مارجريت تاتشر) خلال سنتى ١٩٨٩ - ١٩٩٠ اللتين شهدتا قمة الانهيار . ففى بودابست أصبح الحزبان الجريان المنتدى الديمقراطى وتحالف الديمقراطيين ، لا يتصوران أى حل آخر سوى اقتصاد السوق فى صيغته الخالصة والحازمة . وفى بولندا تم تشغيل ناديين ليبراليين فى جدانسك وكراكوف اعتبرا رونالد ريجان ومارجريت تاتشر الصورة الرمزية لهما . أما خطة بالسيروفيتش (باسم وزير الاقتصاد والمالية الشاب) التى طبقت بشجاعة وقدر من النجاح فى بولندا ، فقد استوحت بصراحة تامة النموذج الريجانى . وهذا بالطبع عدا نسبة الأصوات المذهلة التى حصل عليها فى الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة فى نوفمبر ١٩٩٠ المدعو ستانسلاف تيمينسكى ، وهو شخص مجهول لا يعرف سوى المفردات الأساسية فى لغة بلده وما كان ريجان لينكره ، إذ كان يعلن : كوّنوا ثرواتكم كما فعلت أنا شخصيا ! وهذا

الانتصار الشعبى للريجانية الذى بلغ قمة الكاركاتورية لايدعو أبدا للدهشة ، إذ أن الجميع أضحوا مقتنعين تماما بأن الشيوعية تجسد الشر والفشل المطلق ، وباتوا مهيأين للإيمان بأن الرأسمالية ستكون أقرب إلى الخير المطلق كلما كانت أنقى وأشد حزما .

وقد كتب تيمولى جارتون آشى ، وهو من أحسن الخبراء البريطانيين فى شئون بلاد شرق أوروبا الذين تابعوا « ثورة ١٩٨٩ » خطوة خطوة ، كتب يقول فى مؤلفه الصادر فى عام ١٩٩٠ (*الفلاية* ، الناشر جاليمار ، ١٩٩٠) : « يمكننا أن نقول إن السوق الحرة هى آخر الأحلام الطوبوية فى وسط أوروبا » .

يوتوبيا ، معجزة ... بالقطع فإن تلك هى « المعجزة » التى تراود المواطنين الخمسمائة أو الستمائة الذين يضربون الأرض كل يوم « محلك سر » فى ميدان بوشكين بموسكو ، لكن يصلوا بعد الانتظار فى طابور ، طوال ثلاث ساعات ، إلى مطعم ماكدونالد الذى افتتح فى عام ١٩٩٠ ، وأطلق عليه تسمية « الضريح الجديد ». وحتى فى بكين أصبح اسم ريجان معروفا للمواطن الصينى العادى ، وهو يحظى أيضا باحترام مشوب بالخشوع .

ولكن ليس هناك ما يدعو إلى الابتسام إزاء تلك « السذاجات غير المألوفة » . فعندنا فى أوروبا الغربية لا يزال هذا التيار الفكرى نفسه مهيمنا ، بينما لم يعد كذلك فيما وراء الأطلنطى . لقد أصبحت الصيغة الجديدة المقدسة التخلى عن القواعد المنظمة للأمور ، وانحسار دور الدولة ، وتخفيض الضرائب ، والإشادة بالربح من أجل الربح . أما عن « المناخ العام » فلا مغالاة فى القول بأنه أصبح « ليبراليا » بشكل فاضح . وبالطبع غدا البعض فى الأوساط اليمينية فى سنوات ١٩٨٦ - ١٩٨٨ ريجانيين أكثر من ريجان نفسه ولكن لا يملك المرء إلا أن يبدى دهشته عندما يكتشف عند اليسار أيضا فضائل الربح ومزايا أرباب العمل تحت أنقاض « البرنامج المشترك » لليسار الفرنسى (الحزبين الاشتراكى والشيوعى من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٨) .

بل إن ريجان انتصر كذلك ، ومعه مارجريت تاتشر ، وسط الدول الاثنتى عشرة التى تتكون منها السوق الأوروبية المشتركة . وقد انهزمت حقا مسز تاتشر داخل حزبها بالأخص لتصديها للبناء الأوروبى ، ولكن أفكارها هى التى ألهمت فى الواقع « سوق

المستقبل الكبيرة لعام ١٩٩٢، التى عظمت من شأن الجانب التجارى وأصابت الناحيتين السياسية والاجتماعية بالضمور بالرغم من جهود جاك ديلور رئيس المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبى . فالأمر يتعلق إذن بصفة عامة بسوق ، بل بسوبر ماركت . فلم يشهد التاريخ أبدا من قبل هذا الحجم من الاندماج التجارى المصحوب بمثل هذا القدر الضئيل من السلطة السياسية المحصورة فى إطاره . وفى هذا المجال تم تجاوز الولايات المتحدة ذاتها .

وبصفة عامة ، وبطريقة ملتوية ، يبدو أن « قيم » ريجان ، سواء كانت صحيحة أو زائفة ، باتت مستقرة . وكأن التشاؤم الأوروبى الغابر قد حلت محله صيغة ليبرالية أخرى مفتولة العضلات وإن كانت محدودة . فقد غدت أوروبا أيضا ، بطريقة ما وبالوكالة ، انعكاسا لانتصار راعى البقر السابق فى البيت الأبيض ولحرب النجوم . فالثناء ينصب على « الكسيبة » بينما شاع التغاضى عن الجوانب الاجتماعية وعمّت اللامبالاة بالمهمشين ، وانتشرت عبادة التفوق الإنتاجى وتواصل التفاؤل .

غير أنه بالأخص انتصار لمفهوم خاطئ ، إذ أن أوروبا التى أساءت التقدير فى الماضى بالمغالاة فى تقدير قوة الاتحاد السوفيتى الاقتصادية ، اختلط عليها الأمر الآن بخصوص أمريكا . فهى تجد صعوبة فى كشف جوانب ضعف أمريكا فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، الكامنة خلف قوتها العسكرية . وهذا المفهوم الخاطئ لا يمكنه أن يتعلل بالأعذار التى كان يوفرها الغموض الشديد المحيط بالكريملين ، والعتامة الإعلامية المفروضة على الاتحاد السوفيتى ، والنجاحات المزعومة ، والإحصائيات المزورة . فأمريكا ـ أول دولة ديموقراطية فى العالم وأكثرها شفافية ـ تتخبط تحت الأضواء الساطعة التى تخطف الأبصار حقا .

الانفجار الأمريكى الكبير

لكن هذا الانفجار العظيم (البيج بانغ) الذى نتج عنه « الضوء الأمريكى » الخاطف للأبصار ، والذى لا يزال يشع حتى الآن ـ بدون حق فى الغالب ـ فى العالم بوجه عام ، هل كان يتعين أن يكون مدويا إلى هذا الحدّ وأن تكون نشأة الريجانية فى بداية الثمانينات مبهرة لمن يراها من الخارج ؟ ماذا حدث إذن آنذاك ؟ ولماذا ؟ من المستحسن أن نعرف من أين جاءت الأسطورة حتى نكشف النقاب عنها .

فالشعار « أمريكا تعود » الذى رفعه رونالد ريجان فى عام ١٩٨٠ ، قبل فوزه برئاسة الولايات المتحدة ، كان يرمى إلى إيقاظ همة الأمريكيين وتدارك أثر الهزيمة فى فيتنام وإحياء أسطورة الرواد الأوائل الذين انشأوا أمريكا . كانت تلك الصحوة ملحة للغاية بالنسبة للدولة الكبرى الأولى فى العالم المتخبطة فى أزماتها الداخلية والمهانة فى الخارج ، خاصة فى جانب إيران الخومينية ومشكلة الرهائن ، والتى كانت تهددها ، كما كانت تتصور ، الهيمنة العسكرية السوفيتية ، وتعانى من المنافسة على يد البلدان الأوروبية واليابان .

كيف وصلت الأمور « بالامبراطورية » الأمريكية إلى هذا الدرك ؟ وما هى المسارات الغامضة للوعى الجماعى تحت تأثير الشك فى النفس والبلبلة التى دفعته إلى أن يعهد بمصيره إلى ممثل له أفكار قوية وإن كانت مختصرة ، ورجل من الغرب يتحلى بأخلاقيات تقليدية وأيديولوجية قديمة بشكل غير واضح ؟ ولماذا اجتاحت تلك « الثورة المحافظة » المباغتة مجسمًا منفتحًا وحديثًا إلى أقصى درجة ، كان يحتفل قبل ذلك بسنوات قليلة بغلاة الإصلاحيين من فريق ماكجفرن وتجارب *العهد الجديد* فى كاليفورنيا ؟ ومن أين انبثقت إرادة القوة المفاجئة هذه والرغبة فى الثأر ؟

إنها أسئلة لم يتقادم عليها العهد بعد ، بل إن تقديم الإجابة عليها ملح إذا كنا نريد أن نفهم الوضع الراهن فى أمريكا ، أمريكا جورج بوش ، والاستدانة فى ظل الأمجاد ... غير أن فهم الرأسمالية الأمريكية يتطلب أن نضع فى اعتبارنا المدى الطويل والتطورات العميقة المهملة للغاية فى الكثير من الأحوال . وهناك فى الواقع بعض المعطيات الأساسية يرجع إليها فى آن واحد ضعف أمريكا وقوتها على حدّ سواء .

أسباب مهانة أكثر من اللازم وقدر من اليقين غير كاف

لقد اتفق وصول رونالد ريجان إلى البيت الأبيض مع حالة اضطراب خاصة مترسبة فى الوعى الأمريكى يمكن تلخيصها فى : أسباب إذلال أكثر من اللازم وقدر من اليقين لا يكفى .

ففيما يتعلق بأسباب الإحساس بالخزى ، كانت السنوات العشر السابقة على انتخاب ريجان عامرة بسلسلة لا نهائية من الهزائم الدولية النكراء التى لحقت بالولايات المتحدة .

وكان الاندحار فى فيتينام وكمبوديا نذيرا بتقهقر عام لا مفر منه . وفى نفس تلك الفترة كان الاتحاد السوفيتى وحلفائه الكوبيون يسجلون فى إفريقيا نقاطا بدت حاسمة فى أثيوبيا وانجولا وغينيا بيساو وموزمبيق . وفى الشرقين الأدنى والأوسط فقدت الولايات المتحدة من خلال شاه إيران ، شرطى الخليج ، خير حليف لها فى المنطقة ، وظلت عاجزة عن التحكم فى الحرب الأهلية اللبنانية التى بدأت فى عام ١٩٧٥ ، بينما كان زمام المبادرة فى يد سوريا على نطاق واسع ، وراح كيسنجر يبذل الجهود لكى تقبل إسرائيل اتفاقيات فض الاشتباك فى سيناء . وفى أمريكا الوسطى ، وعلى أعتاب الولايات المتحدة نفسها ، كان سقوط سوموزا فى نيكاراجوا وتولى الساندينيون السلطة نذيرا بزوال مبدأ مونرو الذى تقرر بمقتضاه أن تكون أمريكا اللاتينية الحديقة الخلفية للولايات المتحدة وحصنها المنيع .

ففى كل أنحاء العالم كان النفوذ الأمريكى بادى التراجع لصالح التوسع السوفيتى . وكان علم الولايات المتحدة يحرق فى شوارع النصف الجنوبى من الكرة الأرضية ، وراحت التحديات تواجه أمريكا والهتافات تنطلق ضدها والاتهامات توجه إليها . تلك كانت صورة العالم التى كان يسجلها كل يوم المتفرج المتوسط على التلفزيون فى هيوستون أو سبرينج فيلد أو ديترويت . وهذا الإذلال والسأم كانا مصحوبين بقدر من الحنق العاجز . وما كان الأمر يتطلب المزيد لكى ينشأ شيئا فشيئا وسط الرأى العام حنين غامض إلى العظمة الغابرة والقوة المفتقدة . ولو لم يكن ريجان قد تواجد بأفكاره الواضحة ومفردات لغته المستخدمة فى جانب جون واين ، لكان من الضرورى قطعا أن يتم اختراعه تحت شعار « *أمريكا تعود* » .

ومن المؤكد أن الأمر المؤلم للغاية وسط هذا الفيض من الإهانات كان ذلك العجز الخطير فى رصيد اليقين الذى كانت تشعر به أمريكا بشكل مبهم . وكانت السبعينات هى أيضا سنوات سوداء على هذا الصعيد . فقد حل الشك محل اليقين واحتلت « العلة الأمريكية » التى اتخذها ميشيل كروزييه عنوانا لأحد مؤلفاته ، محل « *الحلم الأمريكى* » ولكن أى علة هى ؟ تناول كروزييه تلك الفترة التى قضاها فى هارفارد حيث كان يقوم بالتدريس هناك قبل ذلك بعشر سنوات . وقد وصف شعوره قائلا : « كان كل شئ مماثلا لما كان عليه من قبل ، ولكنه كان مختلفا مع ذلك . لقد تبدد الحلم ولم

تبق منه سوى كلمات وبلاغة خاوية » (*العلة الأمريكية* ، الناشر فايار ، ١٩٨٠) .

غير أن هذه العلة الأمريكية ليست من حالات الإحباط المبهمة التى تنتاب الأمم أحيانا ، بل كانت تنال من القوانين والمؤسسات التى تستند فى هذا البلد على الكتاب المقدس والدستور ، وتعتبر الوطن الحقيقى عند كل مواطن . وكانت أزمة ووترجيت والأكاذيب ، لم استقالة ريتشارد نيكسون قد زعزعت تلك الثقة بشكل خطير ، حتى أن رئاسة جيمى كارتر تميزت بوهن السلطة التنفيذية ، بينما لم يكن الكونجرس البديل المتمتع بالمصداقية .

كيف يمكن إذن أن تُحكم الدولة الكبرى الأولى فى العالم بينما تشل مبادئ *راقب الأمور ووازنها* المستوحاة من مونتيسكيو ، تشل السلطة التنفيذية بالمعنى الحرفى للكلمة ؟ ويحكى كيسنجر فى مذكراته كيف تعين عليه أن يراوغ باستمرار لكى يحمى بعض الأسرار الأساسية فى تنفيذ سياسته الخارجية .

وفى ظل هذا المناخ كان الامتناع التقليدى عند الأمريكيين عن التصويت فى الانتخابات السياسية (نادرا ما كان يقل عن ٥٠٪) بلغ بكل بساطة حد النفور منها . وفى نهاية الستينات كان الرأى العام لا يتوقع أى شئ هام من السياسة ، ولكن كان ينتظر بغير وضوح مجئ المنقذ .

ولم يقتصر الأمر على ذلك . فهناك علل أخرى خبيثة راحت تنهش أمريكا ، ومن بينها عبادة القانون الذى تحول إلى وثن ، إذ استحوذ هوس الإجراءات القانونية على العقلية الأمريكية . ومن المهم بنفس القدر أن نعرف أن « مودة » جديدة اجتاحت الولايات المتحدة فحواها أن سيادة القانون القائم على اجتهاد المحاكم المستمر فى تطوره ، تشكل تفوقا متزايدا لها على أوروبا . غير أن الواقع يختلف عن ذلك تماما . فهذا الهوس المتعلق بالإجراءات القانونية يحقق الثروة للمحامين ولكنه يجعل الأداء القضائية فى دولة القانون غامضة وخانقة ومرعبة . فقد أصبح كل شئ قابلا لإيجاد مبرر لرفع القضية ، والمحامون يحاصرون الصيد الثمين ويطاردون الصيد الضعيف بحاسة الشم المرهفة عند كلاب القنص .

وهناك مثال فى هذا الصدد ظل متمتعا بالشهرة . فقد اضطرت شركة أى . بى . إم إلى استئجار مبنى بأكمله فى واشنطن ليقيم فيه المحامون الذين أوكلت إليهم مقاضاة

الحكومة فى نزاع واحد .

وهكذا غدا القانون الذى تأسست أمريكا على قواعده ، والمنظم البارع « لمجتمع التعاقدات » ، أدغالا تتشابك فيها وتتعارض النظم الفيدرالية والمحلية العديدة ، مع الاجتهاد القضائى .

غير أن أساسا آخر من أسس المجتمع الأمريكى أصابه الضعف بشكل خطير فى تلك الحقبة يتعلق بنظام الجمعيات ، تلك الخلايا المحلية العديدة فى مجالات الرياضة وأعمال الخير والمجتمع الفئوى .. الخ التى حازت إعجاب المؤرخ توكفيل ، وكانت تجعل الحياة تدب فى المجتمع المدنى . إنها آلاف الجمعيات الغريبة فى الكثير من الأحوال ولكنها حية وقوية ، تنشر أفكارا حول الخير العام والإخلاص للوطن . ولكن أمريكا المتحررة فى الأوهام وجدت نفسها غير مسلحة بالقدر اللازم لمقاومة ذلك الإحساس الذى لا ينتمى أبدا إلى تقاليدها ، ألا وهو الاحتيال الوقح . أما « الأغلبية الصامتة » الشهيرة فكانت تتألم من ذلك التفكك الذى أصاب نسيجها الاجتماعى والنظام السياسى . وهكذا انتاب هـذا المجتمع الذى فقد الاتجاه نتيجة للتغيرات السريعة وهوس الإباحة الوافد من كاليفورنيا ، ذلك التطلع إلى العودة إلى القيم التقليدية والتعطش إلى التيقنات حتى الأولية منها بل والبالية .

وجاء خطاب رونالد ريجان بمضمونه المفتول العضلات والمبسط للأمور فى اللحظة المناسبة لتلبية تلك التطلعات . وقد عرف كيف يستغل الظروف الاقتصادية المواتية والمغالاة البيروقراطية وتدخلات الحكومة الفيدرالية والمناخ العام ، هذا عدا الوضع الدولى الذى ضاعف من تأثير رسالته « أمريكا تعود » .

التحدى الأمريكى الجديد

فاز رونالد ريجان ، مرشح الحزب الجمهورى فى انتخابات الرئاسة بنجاح ساحق إذ تغلب على منافسه جيمى كارتر بأغلبية تسعة ملايين صوت . وقد أدلت أربع وأربعون ولاية بأصواتها لصالحه من بين واحد وخمسين ولاية ، بل إنه نجح فى نيويورك وولايات الشمال الصناعية ، وهى مناطق النفوذ التقليدية للديمقراطيين . وفى عام ١٩٨٤ ، كانت إعادة انتخابه انتصارا باهرا إذ حصل على الأغلبية بفارق سبعة عشر مليون صوت .

والواقع أن أى معلق ما كان يتوقع مثل هذا الانتصار الذى حققه ريجان الممثل للجناح المحافظ فى الحزب الجمهورى ، وكان برنامجه الذى يتلخص فى عدد من المبادئ الكبرى ، مشبعا بأساطير مؤســسي أمريكا وروادها الأوائل ، والتى راح يدافع عنها بإخراج بارع وقدرة خاصة على مخاطبة الجماهير .

فهو يؤكد أولا أنه يريد أن يعيد أمريكا إلى مركزها الأول على المسرح الدولى . ولابد من التخلص نهائيا من الإهانات والهزائم التى لحقت بها . ولن تكون هناك من الآن فصاعدا تلك الصور الفظيعة للهليكوبترات الأخيرة التابعة للجيش الأمريكى وهى تسارع بتأمين الجلاء عن سايجون ، أو صور جثث جنود البحرية الأمريكية المحترقة فى صحراء طاباس الإيرانية بعد فشل محاولات تحرير رهائن السفارة الأمريكية فى طهران فى ابريل ١٩٨٠ . ولن يكون هناك أبدا تخلف عن مساندة الحلفاء ولا استسلامات يرثى لها أمام « قوى الشر » . فأمريكا أول قوة عسكرية فى العالم وهى عازمة من الآن فصاعدا على أن تثبت ذلك ، خاصة أمام الهيمنة السوفيتية فى أواخر عهد برجنيف . فريجان هو الذى واجه السوفييت بذلك التحدى الخرافى « حرب النجوم » أو «مبادرة الدفاع الاستراتيجى » .

ماذا كان هناك ؟ لقد شرح رونالد ريجان ذلك فى ٢٣ مارس ١٩٨٣ أمام كل أمريكا فى خطاب أذيع عبر التليفزيون ودرس وقعه بكل عناية وكان مقتنعا به تماما . وقد أوضح بكل بساطة أن الأمر يتعلق بإلغاء أى احتمال لقيام حرب نووية بإقامة درع فى الفضاء قادر على اعتراض سبيل كل الصواريخ السوفيتية . فمبادرة الدفاع الاستراتيجى ستستغل بعض التقنيات المختبرة (الكشــف الالكترونى والأقمار المدمرة)وغيرها المتوقعـة (الليزر ومدافع الحزم الاكترونية.. الخ) بغية توفير الحماية الحاسمة للأراضى الأمريكية .

وقد أثار هذا المشروع الخيالى إلى حد بعيد مناقشات لا حصر لها بين الخبراء . فبعض مكوناته تحتاج فى الواقع إلى « قفزة تكنولوجية » كبرى دون أن يكون أحد واثقا تماما من صلاحيتها . أما من الناحية المالية فهو محفوف بالمخاطر حتى بالنسبة لأغنى دولة فى العالم . وقد خصص مبلغ مائتين وخمسين مليار دولار لتنفيذه ، منها ١٠ ٪ للأبحاث وحدها . وتلك تكاليف فادحة ، علاوة على التجاوزات المتوقعة التى لا يستطيع أحد أن يحدد حجمها .

وعلى النقيض من ذلك حققت « حرب النجوم » نجاحا إعلاميا وسياسيا لا نزاع فيه فتصميمها المستقبلي وهدفها (لا حروب بعد الآن) خلب لب الرأى العام العالمي وأثر حتى على اللامباليين . وهل هناك ما يمكن أن يستهوى العالم أكثر من هذا المفهوم الدفاعي الصرف لذلك الدرع الذى يحول دون تسليط سيف النار النووية على رقاب البشر ؟ وقد استغل ريجان صورة بلاغية مفحمة وهو يحلم بصوت مرتفع بالانتصار المقبل للدرع على السيف . أو ليس « الدرع » سلاح « الأبرار » بينما السيف سلاح « الأشرار » ؟ (وعلاوة على ذلك كان « درع الصحراء » الشفرة التى أطلقت فى أغسطس ١٩٩٠ على عملية الرد على ضمّ صدام حسين للكويت ، والتى تحولت فيما بعد إلى « عاصفة الصحراء ») . ومهما كانت إدانة أعداء مبادرة الدفاع الاستراتيجى خاصة فى أوروبا « لطموحات ريجان الخفية » ألا وهى وضع حد للتعادل النووى بتوفير الحماية مقدما للمواقع الاستراتيجية ، إلا أن تأثير « حرب النجوم » كان هائلا . أما الرسالة فكانت واضحة تماما : لقد استعادت أمريكا زمام المبادرة ، ولكن « حرب النجوم » لا تستخدم سوى الأسلحة الدفاعية . وهذا حسب مزاعم ريجان انطلاقة عسكرية وسلامية فى الوقت نفسه . ولنلاحظ أن بعض الانتصارات العسكرية الأمريكية فى حرب الخليج فى يناير ١٩٩١ أمكن تحقيقها بواسطة التكنولوجيا المأخوذة عن مبادرة الدفاع الاستراتيجية .

أما التحدى التكنولوجى والمالى الهائل الذى ووجه به الاتحاد السوفيتى فقد أثبت أنه أكثر فعالية مما كان متوقعا . ففى نهاية الثمانينات ، وبعد عدة سنوات من البريسترويكا ، اعترف بعض المسئولين السوفييت بالدور الذى لعبته « حرب النجوم » فى استسلام النظام السوفيتى أيديولوجيا . ففى هذه المرة لم يتمكن الاتحاد السوفيتى من مواصلة عملية المقامرة العالمية الهائلة المتمثلة فى سباق التسلح . وفى المقابل ، كانت تلك الدفعة التكنولوجية المتمثلة فى مبادرة الدفاع الاستراتيجى رابحة على طول الخط بالنسبة لأمريكا ، لأن التحكم فى القرن الحادى والعشرين سيتم عن طريق الفضاء والمعلوماتية والليزر .

وفى نفس تلك الفترة ضاعف ريجان من تحركاته السياسية والدبلوماسية لمساندة حلفاء أمريكا فنصبت صواريخ برشينج فى أوروبا للتصدى لصواريخ إس إس ـ ٢٠ التابعة للجيش الأحمر ، وحصلت الحركات المعادية للشيوعية فى أنجولا وأفغانستان ونيكاراجوا

على مساعدات مالية مع الإعلان في كل مكان عن العزم على دفع النفوذ السوفيتي إلى التقهقر . *فأمريكا تعود !*

وصاحبت تلك العودة الدولية عملية تجديد لإرادية للرأسمالية الأمريكية في صيغتها الغازية ، بلا أي عقد نقص . ففريق ريجان يشيد بأصحاب المنشآت ويشجب إسراف الحكومة وتبديدها للأموال ، ويدين الضرائب بشكل خاص باعتبارها الآفة التي تثبط همم المبادرين وتكبح قوى أمريكا الحية . فأمريكا قارة الأحلام والمجازفات ، حيث يستطيع أي فرد أن يصبح روكفلر شريطة أن تتحرر قوانين المنشأة الحرة « المقدسة » ، وأن يتذكر كل شخص أن « يدا » خفية ، هي يدّ آدم سميث والآباء المؤسسين لليبرالية ، ستجعل إثراء الفرد في خدمة الجميع . عليكم أن تغتنوا ، وليصبح الأثرياء أكثر ثراء ! وليعمل الفقراء بدلا من انتظار معونة الدولة ، وكل تلك « البرامج الاجتماعية » ليست إلا تبريرا للكسل والتقاعس ! أما الحاجات الضرورية للمعدمين والهامشيين فستكفلها الأعمال الخيرية ، فتلك مسألة لا شأن للدولة بها . والرسالة بسيطة وهي تلقى آذانا صاغية .

بل إن هذه الرسالة تستمد قوتها الجديدة من ضروب الفشل السابقة والأزمة التي لحقت بأفكار كينز من خلال الانكماش الاقتصادي في السبعينات . والواقع أن ذلك الانكماش كان نذيرا بالقضاء على تلك النظرية القائمة على تشجيع الطلب وعجز الميزانية ، والتي ساهمت من قبل في نجاح « السنوات الثلاثين المجيدة » (١٩٤٥ - ١٩٧٥) في أوروبا بالأخص .

ولنتوقف هنا لحظة . فسنرى أن ريجان لجأ إلى الإصلاح بإلغاء النظم وتحجيم دور الدولة . وهناك مجال واحد عمد فيه ، على العكس ، إلى دعم القوة الاتحادية بأن هيأ لأمريكا مشروعا طويل المدى ، له الأولوية ، ألا وهو الدفاع . ففي هذا المجال تخطى النجاح الآمال المعقودة عليه ، كما أكدت ذلك حرب الخليج .

ولنلاحظ هنا مفهوم المدى الطويل هذا لأن أمريكا ريجان نسيته في كافة المجالات الأخرى ، مع أنه أساس قوة الصناعات الألمانية واليابانية .

ولم تكن أمريكا البلد الوحيد الذي دفن أفكار كينز في عام ١٩٨٠ .. فقد فشلت في أوروبا سياسات إنعاش الاستهلاك التي اتبعها جاك شيراك في عام ١٩٧٥ وهلموت

شهدت فى ١٩٧٨ . والدرس الذى تم استخلاصه من حالات الفشل هذه يتناقض مع الأفكار التى ترسخت من قبل . فقد ظهر فى الواقع أن البطالة والتضخم يمكن أن يتعايشا معا ، على عكس ما كان يتم تدريسه فى كافة الجامعات . أما منحنى فيلبس الشهير ، الذى كان يسلم بعكس ذلك ، فلم يعد يصلح إزاء ذلك المرض الاقتصادى الجديد الذى يتفشى فى كل مكان ويحمل تسميته الوحشية : الركود التضخمى .

وتلك فى الواقع فكرة اقتصادية إعتبروا أنها قد تقادم عليها الزمن . وقد انبثقت مكانها وضدها تيارات جديدة راديكالية سيجعل ريجان نفسه بطلا لها . فاصحاب نظرية العرض (اقتصاديات العرض) والنقديون يقترحون بزعامة ميلتون فريدمان ، سياسة أخرى تسير فى عكس اتجاه أبسط المبادئ الكينزية . فشعاراتهم الرئيسية هى: تخفيض الأعباء الضريبية ، والسيطرة الكاملة على النقد ، وإلغاء النظم ، والتوسع فى الخصخصة . ففى أمريكا التى اهتدت ، يستعيد المصامى مكانه وتفقد الدولة مركزها .

وقد أجريت بالفعل عدة إصلاحات جذرية كان رأس حربتها قانون الإصلاح الاقتصادى الذى يتضمن ثلاثة بنود أساسية : البند الأول إلغاء القيود فى قطاعات النفط والاتصالات عن بعد والنقل الجوى والبنوك والمنافسة . والواقع أن إلغاء القيودكان قد بدأ فى عام ١٩٧٨ ، فى عهد جيمى كارتر ، إلا أنه أصبح يطبق من الآن فصاعدا بكل قوة . ويتعلق البند الثانى بالنظام الضرائبى . وقد تم إصلاح واسع النطاق فى هذا المجال يرمى إلى تبسيط الضريبة على الدخل ، ويلغى الاستنزالات ويحد من معدلات فرض الضريبة ، خاصة المرتفعة منها . والبند الثالث : مكافحة التضخم عن طريق إحكام الرقابة على الكتلة النقدية . وقد ركز بول فولكنر ، رئيس الاحتياطى الفيدرالى (الذى عينه جيمى كارتر فى هذا المنصب) ركز جهوده من أجل هذا الهدف بروح نضالية حازمة . وكانت النتيجة المباشرة ارتفاع سعر النقد وانتهى بذلك الحفل . فقد بلغت معدلات الفائدة مستويات مدهشة ، بل وتجاوزت الـ ٢٠٪ فى عامى ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ . وعلى الفور ارتفع سعر الدولار حتى تعدى عشرة فرنكات فرنسية فى بداية ١٩٨٥ . وتمكن مستشارو ريجان من تصوير ذلك على أن مركز الدولار أصبح قويا لأن الاقتصاد الأمريكى نفسه قوى .

وبغية استكمال ما ورد في قانون الإصلاح الاقتصادى لجأت إدارة ريجان إلى خفض النفقات الاجتماعية بلا تردد وزيادة الميزانية العسكرية بالأخص . وربما كان هذا الاختيار موضع نزاع إلا أنه يتميز بوضوحه واتساقه . فخفض النفقات الاجتماعية يدل على استعادة الثقة في الفرد وفي قوانين السوق . والمزيد من الاعتمادات العسكرية سيوفر القوة لأمريكا وإمكانات تحقيق طموحات مخططى الاستراتيجية في فريق ريجان .

إنها سياسة الصدمات وصدمة سياسية : « *فالثورة المحافظة* » كما سماها عنوان كتاب لجى سورمان (الناشر فايار ، ١٩٨٣) ، تشق طريقها ، وإذا كانت لن تجتاح العالم بأسره ، إلا أنها ستخلب لبه .

أمريكا ،أمريكا

لقد عادت أمريكا . ومع الشهور الأولى تحولت هنا وهناك شكوك الذين كانوا لا يتصورون أن يستقر راعى بقر من هوليود في البيت الأبيض ، تحولت إلى حذر ثم إلى فضول ، وأخيرا إلى دهشة مشوبة بالإعجاب . وجرى ذلك حتى عند بعض المثقفين الأوروبيين الذين كانوا يتندرون بذلك بالأمس. والحق أن قوة الرئيس الجديد تعود جزئيا إلى موهبته المهنية الشديدة في استخدام التأثير الهائل لوسائل الإعلام لنشر رسالته . وقد استعان رونالد ريجان في ذلك بفريق من خبراء الاتصال واستفاد من المواهب التي يحسده عليها العديد من رؤساء الدول . فهو يحدد جرعات تأثيره ، ويحرص على تلميع صورته « كـسيد بيت » هادئ الأعصاب ، ومواطن أمريكي يحب مزرعته وغرب بلاده ، ويستأثر بوسائل الإعلام دون أن يعطى أبدا الانطباع بأنه يستنفد جهوده في دراسة الملفات مثل كارتر . إنه رئيس لديه الوقت ... وهو شجاع حقا . ألم ينهض وهو يمزح فور محاولة اغتياله في ٣٠ مارس ١٩٨١ ؟ ألم يخضع بلا مشاكل لعملية جراحية ركزت وسائل الإعلام الأضواء عليها ؟ وسيطلق عليه لقب « المنفتح الكبير » الذى سرعان ما توصلت أمريكا إلى تصدير صورته بلا مصاعب .

غير أن ريجان رجل سريع البديهة أيضا ، قادر على ركوب موجة الليبرالية التي تميزت بها الثمانينات . وهو يستغل تشاؤم الاشتراكية الديموقراطية الأوروبية . وبرنامجه يتفق مع « موضة » الحقبة . وهو يدرك ذلك ويعرف كيف يستفيد منها ، ولو بالخداع ،

لأنه قادر أكثر من أى شخص آخر على إخفاء جوانب الضعف والشك ، ومنها على سبيل المثال ذلك العجز الفاحش فى الميزانية الذى تضخم سنة بعد أخرى حتى أصبح أعمق عجز فى كل التاريخ الأمريكى . وهناك أيضا مساندته للحركات المشايعة للغرب فى النصف الجنوبى من الكرة الأرضية التى حدّ منها الكونجرس المناهض له .

ومع ذلك ورغم نواحى الضعف فإن أمريكا التى أحياها رونالد من جديد بلغت بسرعة أوج نفوذها بل إنها بدت وكأنها أصبحت مرة أخرى كعبة الرأسمالية القادرة على غمر العالم بأضوائها . وعلى أى حال فقد انتشرت دعوة ريجان كالنار فى الهشيم . وتصدر الأوروبيون مقدمة المسيرة وسرعان ما لحقت بهم بلدان العالم الثالث ، وراح البنك الدولى لإعادة البناء والتعمير وصندوق النقد الدولى يشجعان العالم الثالث أكثر من أى وقت مضى على اللجوء إلى السوق ، والمنافسة ، والقطاع الخاص . وانتشرت عمليات الخصخصة على نطاق واسع فى الجنوب على غرار أوروبا . أما السياسة النقدية فهى من وحى صندوق الاحتياطى الفيدرالى مباشرة . فالمطلوب القضاء على التضخم الذى ينهش فى الذمم المالية وتتآكل بفعله الدخول ويزيد من نواحى عدم المساواة .

وباختصار ، راحت أمريكا تسطع من جديد فى منتصف الثمانينات مثل النجوم التى تزين علمها ، وأصبحت تحظى مرة أخرى بالاحترام (أو التهيب منها) واستعادت حقا زعامتها ، والآخرون يحسدونها ويقلدونها .

أسس النفوذ الأمريكى

غير أن الشكوك بدأت تساور البعض فى تلك الحقبة . فهل تقوم حقا هذه النهضة الملفتة للأنظار على أساس أم أنها تعود إلى مواهب المشعوذ ريجان؟ وهل تعود نجاحاتها ، كما يعلن فى كل مكان إلى الفضائل « الايديولوجية » والفلسفية للريجانية أم أن هناك بعض الأوراق الرابحة أو المزايا التى تتمتع بها أمريكا ؟ وطرح هذا السؤال يعنى أصلا تقديم الإجابة . « فالتجديد » الريجانى الذى بهر عيون العديد من متخذى القرارات فى أنحاء العالم ليس فى الواقع معجزة اقتصادية على غرار ما كان بوسع بلدان مثل اليابان والمانيا الاتحادية وكوريا الجنوبية ، أن تتفاخر بها . فالعملية مختلفة إلى حد ما مع الولايات المتحدة لأن هناك امتيازات تتمتع بها .

فلديها أولا رصيد لا مثيل له ، وتركة اقتصادية ومالية وتكنولوجية هائلة تدر أرباحا وجدها ريجان عند وصوله إلى البيت الأبيض ، وهى :

الرأسمال المخزون الذى تراكم لدى الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب ولا يوجد مثيل له . فهى تملك داخل حدودها شبكات ممتدة من المرافق العامة الحديثة فى أغلب الأحوال : مطارات ، وطرقا سريعة ، وجامعات ، ومصانع ، وعقارات ..الخ . وفى الخارج تتحكم شركاتها المتعددة الجنسيات فى أرصدة لا تقدر قيمتها على حقيقتها لأن حساباتها تعتمد على ثمن شرائها دون الأخذ فى الاعتبار قيمتها الراهنة . ففى عام ١٩٨٠ كان رصيد الاستثمارات الأمريكية فى الخارج يبلغ ٢١٥ مليار دولار وأصبح ٣٠٩ مليار دولار فى عام ١٩٨٧ (بول منتريه، *أمريكا ونحن* ، الناشر دونو ، ١٩٨٩) . وهذا الرصيد لا يوفر فقط دخولا لها وزنها بل ويسمح لها بالاستفادة من السبق بدرجة كبيرة . ففى عام ١٩٨٨ كانت الاستثمارات المباشرة للشركات الأمريكية فى الخارج لا تزال تمثل ثلاثة أضعاف ما لدى اليابان من استثمارات فى الخارج .

والموارد الطبيعية فى أمريكا هى أيضا من أكبر ما يتوفر فى العالم . ومصادرها من الطاقة هائلة خاصة الغاز الطبيعى والفحم . ولديها كافة المعادن فيما عدا بعض الخامات الاستراتيجية . وأخيرا فإن حجم سكان أمريكا ، الرابع من حيث العدد ، هو الأول من بين البلدان المتقدمة ، ويشكل ثروة لا مثيل لها فى العالم . وباختصار فإن أمريكا تجلس فوق كومة من الذهب وهذا وضع مريح بالمقارنة مع اليابان مثلا التى لا تملك مواد أولية أو مصادر طاقة ، ولديها نسبة مرتفعة من المتقدمين فى السن ، وستعانى أكثر فأكثر من النقص فى اليد العاملة على مساحة أراضيها المحدودة .

وفى *المجال التكنولوجى* تتمتع أمريكا بميزة كبيرة بالمقارنة مع غيرها . فأكبر الباحثين وأفضل المهندسين وألمع الطلبة يتوجهون إلى الولايات المتحدة ليعملوا هناك سواء كان ريجان الرئيس أو لم يكن . وهم يحضرون معهم هذا الرأسمال المعروف الذى يتفق الجميع على أنه أثمن رأسمال ، وهو يتمثل فى المادة السنجابية الموجودة داخل أدمغتهم . وهناك دليل واحد يكفى لإثبات ذلك، وهو عدد جوائز نوبل التى يحصل عليها بانتظام العلماء الأمريكيون ، وسنة بعد أخرى تزود هجرة العقول أمريكا بالذكاء لأنها تتيح لأصحاب هذه العقول إمكانية الازدهار . وهذ ليس ريعا بل ميزة مكتسبة ، وكثيرا ما

يقلل الناس من مدى أهمية ذلك . فالكل يعلم أن صواريخ باتريوت الشهيرة تتضمن مكونات يابانية ، ولكن عدم تمكن سونى من إنتاج كاميرات فيديو بدون المكونات الدقيقة التى تنتجها شركة موتورولا الأمريكية لا يعامل على أنه حدث له أهميته.

الامتياز النقدى الذى أثبت أنه حاسم . فمنذ اتفاقيات بريتون وودز فى عام ١٩٤٥ ، أصبح الدولار المرجع فى التعاملات الدولية . وهو أيضا العملة الاحتياطية الدولية الرئيسية التى تحتفظ بها البنوك المركزية فى أغلب بلدان العالم . وهذا الامتياز الإمبراطورى الفريد يتيح للولايات المتحدة إمكانية دفع نفقاتها وتمويلها والاقتراض بعملتها هى . ويمتد هذا الامتياز إلى أبعد مما نتصور عادة . وقد شرح ذلك الاقتصادى الأمريكى جون نويلر بلا لف أو دوران (جريدة الموند ، ١٠ يوليو ١٩٩٠) إذ يقول:

« تصور للحظة أن كل شخص تلتقى به يقبل أن تدفع له ماعليك له بشيكات تصدرها بنفسك . وأضف إلى ذلك أن كل من يستحق شيكاتك الموزعة فى أنحاء العالم يمتنع عن صرفها ويستخدمها كعملة لتسديد نفقاته . وسيترتب على ذلك نتيجتان هامتان بالنسبة لماليتك أنت . الأولى هى أن قبول كل الناس شيكاتك سيجعلك غيرمحتاج إلى استخدام العملات الورقية ، إذ سيكون دفتر شيكاتك كافيا . والنتيجة الثانية هى أنك عند إطلاعك على كشف حسابك ستفاجأ بأن رصيدك يزيد على المبالغ التى أنفقتها . لماذا ؟ للسبب المذكور أعلاه ، وهو أن الشيكات التى أصدرتها يجرى تداولها دون أن يتم تحصيلها إذ أنها تنتقل باستمرار من يد إلى يد أخرى . أما النتائج العملية لذلك فهى أنك تجد تحت تصرفك قدرا أكبر من الموارد للاستهلاك والاستثمار . وكلما لجأ الآخرون إلى شيكاتك كعملة يتعاملون بها ، زادت الموارد الإضافية الموجودة تحت تصرفك ... » .

وبناء على ذلك يقدر نويلر أن الولايات المتحدة تمكنت من أن تضع تحت تصرفها حوالى خمسمائة مليار دولار تزيد على ما حصلت عليه من الضرائب التى يدفعها الأمريكيون ، والقروض التى يقدمها المدخرون الأمريكيون والأجانب . وهذا المبلغ ـ الخمسمائة مليار ـ يعادل واحدا وثلاثين سنة من المعونات الأمريكية للعالم الثالث (التى تبلغ فى الواقع ١٦ مليار دولار فى السنة) .

ويظل هذا الامتياز النقدى مهما للغاية ، وهو مصحوب بعدد من الامتيازات المالية التى لا تقل أهمية عن ذلك . فالمبالغ التى يتم تداولها يوميا من خلال الشبكات المالية

الأمريكية تقدر بألف ومئتي مليار دولار ، وهو ما يعادل إجمالى الناتج القومى السنوى فى فرنسا . وهكذا تسيطر أمريكا على أموالها وأموال الآخرين . ويشكل الدولار فى حد ذاته الدليل على تلك القوة كما أنه أداة تلك القوة .

الهيمنة الثقافية تظل هى أيضا قائمة رغم كل تقلبات التاريخ الأمريكى ، بل وتتدعم . فكأن أمركة العالم عملية تطور لا يمكن مقاومتها ، تستمد قوتها من حركتها الذاتية وتتغلب على الانتقادات وعمليات المقاومة المحلية دون أن يؤدى ذلك إلى إضعافها . والتوصل إلى الحداثة يعنى بالنسبة لآلاف الملايين من الناس فى العالم ـ بما فى ذلك فى الصين الشيوعية ـ وربما أكثر من أى مكان آخر فى العالم ، يعنى محاكاة أسلوب الحياة والتفكير الأمريكى . وتعتمد تلك الهيمنة الثقافية على ثلاثة عوامل على الأقل وهى : اللغة ، والجامعات ، ووسائل الإعلام .

والأمر واضح بالنسبة للغة . فالانجليزية أصبحت الاسبرانتو شبه المطلق فى العالم . والسائحون يستخدمونها بالطبع ولكن بالأخص العلماء ورجال الأعمال . وليس هناك منتج مطلوب أكثر من اللغة الانجليزية ، لغة الأمريكان والإمبراطورية ... ومن الأمور التى لا يطيقها مثلا أهالى كيبك المتكلمة باللغة الفرنسية أن المهاجرين الجدد القادمين من أمريكا اللاتينية أو آسيا لا يريدون أن يتعلموا سوى اللغة الأمريكية ليس إلا . وهناك الآن فى مجال الأعمال والتكنولوجيا بالذات لغة دولية لا تستخدم الانجليزية فقط بل وتستعير مضمونها من المفاهيم الرائجة فى الجامعات الأمريكية . إنها فى الواقع مجموعة من القيم والعادات وطرق التفكير التى تنتشر باستمرار فى كافة أرجاء العالم .

ومما لا شك فيه أن أداة الهيمنة الثقافية الثانية هى أقواها . وهى ترجع إلى النفوذ شبه المطلق لنظام التعليم العالى الأمريكى . فالجامعات الأمريكية الغنية والمرموقة (هارفارد ، ستانفورد ، وارتون ، بركلى ، ييل ، وجامعة كاليفورنيا بلوس أنجلس ...) تجتذب فى الواقع خير العناصر القادمة من كافة أرجاء العالم . فنوعية التعليم الذى تقدمه ، ومواردها ، وإشعاعها يدفع النخبة إلى اللجوء إليها . وهذا لا يرضى فقط اعتزاز الأمريكيين بأنفسهم ، بل تمتد فعاليته بشكل عجيب إلى مدى أبعد . فأمريكا تنشر فى الواقع ثقافتها وقيمها وأساليبها على أعلى المستويات ، إذ يتحول الطلبة الأجانب القدامى الذين درسوا فى جامعاتها إلى خير دعاة لها فور عودتهم إلى بلادهم . وقد درس أغلب

القادة الجدد في بلدان أمريكا اللاتينية في تلك الجامعات ، وبدأ نفوذهم في التأثير بشكل إيجابي لصالح التنمية الاقتصادية في عدة بلدان . والمكسيك وشيلي خير مثالين في هذا المضمار .

أما الكوادر الأوروبية الشابة فيحلمون بتلك العصا السحرية التي ستفتح لهم أبواب أحسن الشركات . وفي مجال التعليم الاقتصادي ، تتمتع أمريكا حتى الآن بما يشبه الاحتكار . وقد بلغت فعالية هذا التعليم حدًا يدفع الثقافة الاقتصادية العالمية إلى أن تتجاهل بكل بساطة كل ماهو غير أمريكي . فعلى سبيل المثال ، فإن اقتصاد السوق الاجتماعي ، على الطريقة الألمانية غير معروف تقريبا بالنسبة للمسئولين الاقتصاديين ، ومن باب أولى بالنسبة للرأي العام في العالم .

وهذا الامتياز الثقافي مفيد بدرجة أكبر وأشد فعالية مما يتصور المرء . وهو يحقق لأمريكا مزايا تضارع مزايا الثروة المعدنية الانجليزية في القرن الثامن عشر .

ووسائل الإعلام أداة تكميلية للهيمنة الثقافية ولكنها أكثر لفتا للأنظار ومعروفة على أوسع نطاق ، ولذا فهي أشد وسائل نشر الثقافة تعرضا للانتقاد ولا مجال للخوض هنا في النقاش اللانهائي الذي يثيره بشكل دوري ـ لا في فرنسا وحدها ـ المدافعون عن « الثقافة الوطنية » التي تهددها « الثقافة الأمريكية المتدنية » . ولنذكر حقيقة واقعة وهي أن الصناعة السينمائية والتلفزيونية الأمريكية ونماذجها فرضت نفسها بكل بساطة على العالم بأسره . وهذا لحسن الحظ أحيانا ، ولكن لسوء الحظ في أغلب الأحوال ، ولكن لصالح أمريكا دائما .

وفي هذا المجال يتيح الإتقان المهني والإنتاج بالجملة للولايات المتحدة فرص وجودها في كل الأسواق تقريبا . وبالطبع فإن تعزيز قوانين السوق في مجال الصناعة الثقافية وبالأخص خصخصة قنوات التلفزيون يتم لصالح الأمريكيين . ففي العديد من البلدان تكشف الشركات الخاصة في مجال الاتصالات عن ميلها إلى الاستجابة لمقتضيات الربحية المباشرة بقدر أكبر من الاحتكارات الحكومية السابقة . فالمسلسلات الأمريكية التي تباع بأسعار تقل سبع أو ثماني مرات عن تكاليف الإنتاج لنفس مدة الإرسال ينتظرها مستقبل مضمون . هذا عدا عشرات البرامج الترفيهية والألعاب والمسابقات

التلفزيونية العديدة التى تنتجها التلفزيونات الوطنية ، ولا تشتريها ، وإن كان تصميمها مستوحى مباشرة من النموذج الأمريكى الجديد . فأمريكا تعود !

* * *

ولكن هل هى انطلقت حقا ؟ هنا يكمن اللبس كله . وهو لبس يكشف عن أغلب التفسيرات الخاطئة والأوهام فيما يتعلق بالريجانية . والواقع أن أمريكا كانت تشهد فى عام ١٩٨٠ تدهورا وتراجعا نسبيين . ولكن أسس قوتها والمزايا المكتسبة بفضل استعدادات الشعب الأمريكى أولا والامتيازات التى حباها بها التاريخ ، كانت لا تزال متوفرة . وهكذا سرعان ما قيدت لحساب ريجان والريجانية بعض النجاحات الاقتصادية التى تعود أحيانا إلى وضع أمريكا ذاتها ، لا إلى حسن بلاء قادتها أو صواب سياستهم . إنه لخداع بصرى عجيب ! فالولايات المتحدة التى تعيش على مكتسباتها ، وفى أغلب الأحوال على الاقتراض ، وتستغل الامتيازات الموروثة ، وتتمتع بتفوق ثقافى قديم ، تمكنت من تمرير « سنوات ريجان » بلا مصاعب فى نفس الوقت الذى أعطت فيه الانطباع بأنها استعادت عضلاتها بجهود شاقة .

أما بقية العالم التى أصابها الذهول وساورتها الشكوك : فقد حيت الخدعة متصورة أن الأمر يتعلق بوصفة تحقق المعجزات . فهل كانت الريجانية معجزة ؟ الواقع أن القضية كانت تنصب على معرفة ما إذا كان الأمريكيون قد استفادوا على خير وجه من تراثهم فى عهد ريجان وما إذا كانوا يواصلون استثماره . ولو نظرنا إلى السنوات العشر الأخيرة ، بعد انقضائها ، لوجدنا أن تجربتها ليست قاطعة . فبوسع المرء أن يزعم أن الأمريكيين بددوا جزئيا ذلك التراث وأن « الريجانية الجديدة » أقرب بالأخص إلى تلك الأضواء الأخيرة التى تصدر عن الإمبراطوريات وهى فى طريقها إلى الانحدار . أما المتفرجون فى الخارج فيستقبلون تلك الأضواء بالتصفيق وقد خدعتهم أوهام القوة وقوة الأوهام .

فبعد عشر سنوات من استعادة المجد ، تنطفئ أضواء كثيرة فى أمريكا . فعالم التفاؤل الذى يجسده ميكى ماوس ، ومكوك الفضاء ، وحرب النجوم ، وعمليات شراء الشركات الأجنبية الناجحة ، لم يعد تلك الجنة التى يتصورها البعض حتى الآن . فخلف الديكورت والأضواء الخاطفة تستتر حقيقة مختلفة إلى حد كبير .

٢

امريكا تتقهقر *

على مسافة لا تبعد كثيرا عن أجمل المناظر الطبيعية فى العالم وأروعها ، وعلى مقربة من المراكز المرموقة لعالم الأعمال ورجاله ، هناك ما يلفت أنظار زائر المدن الأمريكية الكبرى بشكل صارخ : القذارة ، والصدأ ، والقمامة ، وكافة ضروب التدهور . فالمشاة يتعين عليهم أن يسيروا تحت السقالات المغطاة بالصاج المضلع لا لكى يحمى نفسه من أعمال التجديد الجارية ولكن من أحجار الوجهات المتساقطة . وأين يواجه المرء ذلك ؟ فى نيويورك ذاتها !

وكلمة التدهور هى الأنسب فعلا . فنحن بصدد أمريكا الحديثة التى تتدهور جسديا ، وهذا ما يلفت النظر من الوهلة الأولى . ولكن عندما يتمعن المرء عن كثب يكتشف أيضا أن التدهور اجتماعى أيضا . فكيف أصبحت أمريكا من بين كافة البلدان المتقدمة ، الدولة الأولى فى عالم الإجرام والمخدرات ، والأخيرة فى مجال التطعيم ضد الأمراض ومعدلات الإدلاء بالأصوات فى الانتخابات ؟

كيف يمكن استيعاب ذلك وكيف يمكن تفسيره ؟ وأنا أحس ، كأى فرد بحاجة ماسة إلى إجابة على تلك الأسئلة المذهلة . ولكن يجب أن نتمعن أولا وأن نقارن .

وفيما يتعلق بالمدن الأمريكية الكبرى ، فإن العاصمتين أصبحتا مفلستين .

ففى نهاية عام ١٩٩٠ ، كانت ميزانية واشنطن تعانى عجزا قدره مئتا مليون دولار . وكان ماريون بارى ، عمدة المدينة السابق قد صدر ضده حكم بالحبس ستة شهور لحيازته وتعاطيه مخدرات. واضطر عمدة نيويورك الجديد ، السيد ديفيد دينكينز إلى

* المديد من المعلومات الإحصائية الواردة فى هذا الفصل مأخوذة عن دراسة لكريستيان موريسون ، الاستاذ بجامعة باريس ، بانتيون - سوربون .

الاستغناء عن خدمات ثلاثين ألفا من مستخدمي البلدية ، ومن بينهم أربعة آلاف معلم ، أي ما يعادل ١٠٪ من العاملين الدائمين ببلدية المدينة وذلك مع بداية صيف١٩٩١ ، لكي يحد من العجز الهائل في ميزانية المدينة . وقد وجه إهانة للامبراطور الروماني فسباسيوس صاحب فكرة إقامة المراحيض العمومية ، فاغلق أبوابها جميعا هي وكل مراكز علاج المدمنين (بينما يوجد أكثر من نصف مليون مدمن من بين سكان المدينة البالغ عددهم سبع ملايين نسمة) وكذلك أغلب مراكز الإيواء المخصصة لثمانين ألف مشرد . هذا عدا حديقة الحيوان في سنترال بارك وثلاثين حوض سباحة تتبع البلدية ، وإضاءة المدينة التي ستخفض بنسبة ٣٠٪ بينما تتزايد باستمرار معدلات الإجرام ، وبرنامج تحويل القمامة المنزلية الذى تقرر وقفه لمدة سنة . وتواجه كل المدن الامريكية الكبرى تقريبا أوضاعا مشابهة .

وهناك أيضا المطارات التي تفتقد الصيانة اللازمة ، والأحياء القذرة في حي البرونكس وثاوث ـ دالاس وغيرهما ، حيث يتبدى الفقر المدقع . وهؤلاء المحرومون الجدد من البيوت في سان فرانسسكو ، رغم أنهم يزاولون أعمالا منتظمة إلا أنهم عاجزون عن دفع إيجار مسكن فيعيشون داخل سياراتهم بسبب المضاربة العقارية . وهذه المدن الكبرى (التي سماها الكاتب الانجليزى هربرت جورج ويلز منذ أوائل القرن العشرين اللا ـ مدن)مثل هيوستون وواشنطن ولوس أنجلس يجتاحها الإجرام وتدور فيها رحى «حرب الكراك » (الكراك مشتق رخيص الثمن من الكوكايين) ، وتنتشر فيها أحياء السود (الجيتو) التي تغلى من جديد ، كما كان الحال في الستينات (« فالسود يسددون فاتورة سنوات ريجان » كما أعلن المخرج الشهير سبايك لى) .

والواقع أن الإجرام ، بالأخص وسط السود ، يرتفع في أمريكا بنسب مروعة . ففي نيويورك تسجل كل يوم خمس جرائم قتل ،ولكن هناك مدن أخرى قتالية بدرجة أكبر .. وفي واشنطن لاحظت عمدة المدينة الجديدة السيدة شارون برات ديكسون عندما تسلمت مهام منصبها أن جرائم القتل البالغ عددها ٤٨٣ جريمة والتي ارتكبت في عام ١٩٩٠ في المدينة تفوقت بذلك للسنة الثالثة على الأرقام القياسية التي سجلتها هي نفسها من قبل . وفي عام ١٩٨٩ وحده ، تم حصر ٢١ ألف جريمة قتل في كافة أنحاء البلاد (وكانت التوقعات ٢٣ ألف جريمة في عام ١٩٩٠) . وهناك الآن في

السجون أكثر من مليون مواطن أمريكي وأكثر من ثلاثة ملايين خاضعين للرقابة القضائية .

وقد زاد عدد المسجونين أكثر من الضعف خلال عشر سنوات وتجاوزوا حاليا الرقم القياسي في جنوب إفريقيا بنسبة ٤٣٠ (٤٫٢٦ فى الألف مقابل ٣٫٣٣ فى الألف) .
فما الذى جرى إذن لأمريكا ؟

وهناك شئ آخر . فمع أن الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات تواصل الاستثمار في أرجاء العالم كله ، إلا أنه حدث تغيير ضخم منذ عشرين سنة أى منذ « التحدى الأمريكى » . فكم من رموز القوة الاقتصادية الأمريكية انتقلت إلى أيدى الاجانب .
فقد أصبح كل من مركز روكفلر و *CBS*، *MCA* فى أيدى اليابانيين وغدت شركة يونيرويال تابعة لميشلان . وأكبر شركتين أمريكيتين لإنتاج أجهزة التلفزيون (وهما الوحيدتان تقريبا) إحداهما فرنسية والأخرى هولندية .

أما الفتيان الذهبيون (*GOLDEN BOYS*) الاسخياء المنتمون إلى عهد ريجان وأصحاب المواهب الخارقة فى عالم المال الذين كانوا يرتدون بدلا ثمن الواحدة منها ألفا دولار والقادرون على جمع ثروة خلال ثلاثة شهور ، فقد أفلسوا أو أودعوا السجون . وكانت أكبر عملية إفلاس فى كافة الأزمنة من نصيب صناديق الادخار والإقراض التى ازدهرت أيام إفلات زمام البورصة بجموح ، وقد تركت وراءها فجوة لا يعلم أحد ما إذا كانت ستصل إلى ٥٠٠ مليار دولار ، أى بمعدل ١٠ آلاف فرنك لكل مواطن أمريكى ، وعلى دافعى الضرائب أن يسددوها . فماذا يحدث لأمريكا؟ لايتردد المؤرخ بول كيندى فى أن يقول فى كتابه *سقوط الدول الكبرى* (الناشر راندوم هاوس ، ١٩٨٨ ، وبايو ، ١٩٨٩) إن الولايات المتحدة دخلت مرحلة الانحدار التاريخى مثل إمبراطورية الهابسبورج فى القرن السابع عشر وإنجلترا فى نهاية القرن التاسع عشر .

وربما كان فى ذلك قدر من المغالاة ، ولكن النقاش مستمر . وعلى أى حال يعارض إخصائى العلوم السياسية جوزيف نى جونيور وجهة نظر كيندى (*حتمية القيادة ، طبيعة القوة الأمريكية المتغيرة* ، بيزيك بوكس ، ١٩٩١) وهو يسوق الحجج التالية :

ـ الولايات المتحدة هى البلد الوحيد الذى يحتفظ بوضع قوى فى كافة المجالات

(العسكرى والاقتصادى والتكنولوجى والثروة الطبيعية ...) .

- وهى تهيمن بالأخص على الفضاء والاتصالات والثقافة واللغة العلمية ، فأين هم اليابانيون الحاصلون على جائزة نوبل ؟

- أليس هناك ما يدعو للحيرة أن نلاحظ أن أطروحة التدهور طبقت على نطاق أوسع من جانب ألمع المفكرين المعادين أحيانا للشيوعية ، على الولايات المتحدة لا بالأحرى على الاتحاد السوفييتى ؟

غير أن چوزيف نى يعزل هنا عنصرا مشتركا بين كافة حالات الانحدار ،وهو قدرة الحكومة على السيطرة على عجز الدولة المالى ، أى القبول بالضرائب . فكل شئ يتم هناك كما لو أن الامتيازات التى ورثتها الولايات المتحدة تعادل فى أذهان مواطنيها الحق فى الإعفاء الدائم من الضرائب .

وإذا كان هناك شئ يصعب دفع الأمريكيين إلى قبوله فهو زيادة الضرائب . وعلينا ألا ننسى الدرس الذى تلقاه والتر مونديل ، المرشح الديمقراطى الذى لحقت به الهزيمة فى ٤٩ من الـ ٥٠ ولاية ، عندما رأى أنه ليس بوسعه ألا يشير بشكل متوار إلى أن الأمر قد يتطلب زيادة الضرائب يوما ما . وعلى أى حال فقد وعد بيل كلينتون الناخبين بعدم زيادة الضرائب ، ونحن نعرف ماذا جرى لذلك الوعد الجميل بعد شهرين فقط من انتخابه . ولكن مما لا شك فيه أن السراب ضلل مرة أخرى طريق المواطنين - دافعى الضرائب .

وأنا أميل شخصيا إلى الاعتقاد بأن الحدود التى تفصل بين بلد يشق طريقه نحو التقدم وبلد ينحدر ، تتضمن إلى حدٍّ كبير تفضيل بناء المستقبل عند جانب ، والتمتع بالحاضر عند الجانب الآخر . ويقاس هذا التفضيل كما سنرى ، بالضرائب والقروض ومعدلات الفائدة .

وعلى أى حال سواء تعلق الأمر بانحدار تاريخى أم لا ، فهناك بالتأكيد قدر من البلبلة الأمريكية ، حتى أن التأمل المكتئب أو اللامبالى أو المطمئن أصبح حسب قول الاقتصادى برنار كاز « صناعة مزدهرة » . كما أن المطبوعات التى تعالج النبوءات المنذرة بكل صنوف النكبات والكوارث تسجل أعلى المبيعات بين الكتب ، وتلقى أكبر رواج فى

الولايات المتحدة ، وفى موسكو أيضا ! والمحامون المتخصصون فى قضايا إشهار الإفلاس ، لم يحدث من قبل أن ازدهر نشاطهم بهذا القدر .

أما الانتشار الراهن لوباء المخدرات الذى ساعد على رواجه انخفاض سعر « الكراك » فهوساحق . وقد كشف تحقيق دقيق أجرى فى ربيع ١٩٨٨ أن ٢٣ مليون أمريكى تعاطوا مخدرا خلال الأيام الثلاثين السابقة على التحقيق ، ومن بينهم ستة ملايين يشمون الكوكايين بشكل منتظم إلى حد ما ، ونصف مليون يتعاطون الهروين . أما طلبة المدارس الثانوية والتلاميذ فإن واحدا من بين كل اثنين منهم يدخن الماريجوانا ، وواحدا من كل سبعة يشم الكوكايين . وفى نفس السنة قدرت لجنة الاستخبارات القومية لمتعاطى المخدرات ، المبيعات بالقطاعى من الكوكايين وحده بـ ٢٢ مليار دولار فى أمريكا الشمالية وجزئيا فى أوروبا . وقدرت المنظمة الدولية لمكافحة المخدرات التابعة للأمم المتحدة والتى يوجد مقرها فى فيينا ، قدرت فى دراسة ضخمة أعلن عنها فى التاسع من يناير ١٩٩١ أن التكلفة الاجتماعية ـ الاقتصادية للإسراف فى تعاطى المخدرات فى الولايات المتحدة تبلغ ٦٠ مليار دولار (ستة أضعاف ما كانت عليه فى عام ١٩٨٤) . ولكن التقرير يقدر أن استهلاك المخدرات بدأ يقل فى الولايات المتحدة . وقد هنأ الرئيس جورج بوش نفسه على فعالية الإجراءات الصارمة التى اتخذت ، ولكن الأرقام لا تزال مرتفعة . ومن جهة أخرى يشير التقدير إلى أن استهلاك المنشطات يزداد بشكل متواصل .. وتدل كل هذه الدراسات على حالة البلبلة التى انتابت أمريكا .

ولا تقتصر تلك البلبلة على الأفراد كل على حدة ، فهم محاصرون بكافة أشكال الرعب ، وافتقاد الإحساس بالأمان والمخدارت ، والبطالة ، والاستدانة ، والحقد العنصرى . ويبدو أن البلبلة تمس أمريكا ذاتها فى مجملها إذ نرى أن الحلم الأمريكى الذى كان يدفعها إلى الأمام منذ عهد المهاجرين الأوائل ، يتداعى . كما أن البوتقة التى كانت تحقق اندماج المهاجرين القادمين من كافة أنحاء العالم لم تعد إلا من الذكريات البعيدة . فأمريكا الثمانينات من هذا القرن فى طريقها إلى التحول إلى ما يسمى منذ سنوات بـ « القبلية الجديدة » ، إذ أن مختلف الجماعات القومية لا تندمج معا ، بل تنغلق على نفسها وتعتصم تدريجيا وتتمسك بأوجه اختلافها وتقاليدها الخاصة وثقافاتها .

وعلى أى حال فإن الكل يعتصم من الآن فصاعدا . ففى المدة الأولى التى جئت

فيها إلى الولايات المتحدة فى عام ١٩٦٠ ، استرعى انتباهى أن الأبواب لم تكن تغلق أبدا بالمفتاح ، حتى عندما كان الناس يسافرون للأجازة لمدة خمسة عشرة يوما . فلا داعى لذلك إذ لم تكن هناك عمليا عمليات سطو حتى فى المدن . وفى المرة الأخيرة تناولت العشاء فى عمارة تطل على سنترال بارك مكونة من خمس وسبعين شقة يدفع مستأجروها أجر عشرين حارسا متواجدين ليلا ونهارا فى أربع ورديات من خمسة أفراد .

تلك هى الصور المثيرة للدهشة والقلق ، بلا أى رتوش ، والتى يعود بها الآن كل زائر من سفره . وما علينا إلا أن نحاول أن نفهم ما حدث حقا خلال عشر سنوات ، وما يدور خلف أضواء عهد ريجان التى بهرت الأبصار .

أمريكتــــــان

فى هذا المجتمع المتفسخ ظهر تصور جديد بأقلام الصحفيين وعلماء الاجتماع والمتخصصين فى قضايا الإجرام ، ألا وهو الازدواجية . وكان هذا التصور مقصورا حتى الآن على المتابعين للأوضاع فى العالم الثالث ، وكان يستخدم بالأخص فى وصف بعض المجتمعات مثل البرازيل وجنوب إفريقيا . فالازدواجية هى الانشقاق والفصل بحكم الواقع و « الابارتايد الاقتصادى » السائد فى المجتمع السائر نهائيا وبشكل مفجع « بسرعتين ». إنه مجتمع تعيش فيه فى الواقع مختلف فئات السكان فى عالمين مختلفين يبتعد كل منهما عن الآخر سنة بعد أخرى . وقد شاعت تلك الازدواجية فى الولايات المتحدة خاصة تحت تأثير سياسة ريجان المفرطة . إنها ازدواجية تفصل بين الأغنياء والفقراء بالطبع ، ولكن أيضا بين الجامعات ونظام التعليم المتدهور ، وازدواجية بين المستشفيات والعيادات التى بلغت قمة الحداثة وكافة المرافق العلاجية الأخرى التى ارتفعت تكاليفها وتجاوزها الزمن، وازدواجية صناعية تعزل الصناعات القمة المرتبطة فى أغلب الأحوال بميزانية الدفاع والتى تضع الولايات المتحدة فى المقدمة ، وتتناقض مع التخلف المتراكم فى العديد من القطاعات الأخرى .

ولعل أهم نتيجة تمخضت عن الريجانية كانت ، كما هو معروف ، اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء . وكان ذلك حسب زعمهم « الثمن الذى يجب دفعه » لكى تستعيد أمريكا قوتها من جديد . وهو ثمن فادح فى مقابل نتيجة اقتصادية دون المتوسط . ولكن

رغم الانتعاش ، وعلى عكس الآمال التى عقدها منظرو اقتصاديات العرض ، لم ينخفض عدد الفقراء خلال السنوات العشر الأخيرة بل زاد إلى حد ما ، بينما بلغ عدد أصحاب الملايين ثلاثة أضعاف ما كانوا عليه . أما دخل أفقر أربعين مليون أمريكى فقد انخفض بنسبة ١٠٪ خلال السنوات العشر الأخيرة . ولو عرّفنا الفقراء بأنهم كل من يحصل على دخل يقل عن نصف المتوسط القومى ، لتبين لنا أن نسبة الفقراء فى أمريكا تبلغ ١٧٪ فى مقابل ٥٪ فى ألمانيا الاتحادية والبلدان الاسكاندينافية ، و٨٪ فى سويسرا ، و١٢٪ فى انجلترا . ويرى بعض الخبراء الذين يعارضون طريقة الحساب هذه أن الفقراء يمثلون فى الواقع ٢٠٪ من سكان أمريكا . وهذا رقم قياسى بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا ، علما بأن تلك الإحصائيات لا تشمل المهاجرين سرا والذين تتزايد أعدادهم أكثر فأكثر خاصة فى كاليفورنيا .

وقد توصلت دراسة مستفيضة نشرت فى عام ١٩٨٩ ، وتضم الإحصائيات الرسمية لمكتب الميزانية بالكونجرس إلى الاستنتاجات التالية : « الهوة بين الأمريكيين الأغنياء والفقراء اتسعت إلى درجة ستجعل الـ ٢,٥ مليون غنى أمريكى خلال الثمانينات ، يحصلون عمليا فى عام ١٩٩٠ على نفس مجموع دخل الـ ١٠٠ مليون الذين يحتلون أسفل مقياس الدخول » .

ولن يدهش أحد فى تلك الأحوال إذا ما انتشرت هنا وهناك فى أنحاء أمريكا ظواهر جديرة ببعض بلدان جنوب الكرة الأرضية ، ومنها الأحياء العشوائية الصغيرة على مقربة من الفيلات الفخمة ، وطوابير العاطلين على مسافة خطوتين من بوتيكات تتميز ببذخها الاستفزازى ، ومشردين يزرعون الأرصفة على مقربة من زوايا الأبواب وسط أكوام القمامة المتناثرة . والطبقة المتوسطة التى كانت مدعاة تفاخر أمريكا ، وخير عامل لاستقرارها ، يقل عدد أفرادها سنة بعد سنة . فالجغرافيا الاجتماعية الجديدة قوامها الآن فقراء يزدادون فقرا فى مقابل أغنياء يزدادون ثراء . وبالطبع ، تؤدى تلك الازدواجية إلى تفاقم التوترات الاجتماعية و « الصراع الطبقى » الفوضوى والتلقائى هنا وهناك ، وهو ما لا يتصوره فى موسكو الشاب الحاصل على مؤهل عال والذى تبنى حديثا الليبرالية الريجانية . والواقع أن الأمريكيين الأغنياء يشكون من افتقاد الأمن فى المدن الكبرى ومن « التدهور البيئى » الناجم بالطبع عن تزايد عدد الفقراء . ومن المنطقى بالتالى أن تصبح

شركات الحراسة والشرطة الخاصة والحراس الشخصيين من القطاعات النادرة التى يتسع نشاطها ، بينما تحطم مبيعات الأسلحة كل الأرقام القياسية . فالمجتمع الأمريكى المتوتر والقلق يتزود بالسلاح . وفى تحقيق أجرته فى عام ١٩٩٠ مجلة التايم الأمريكية فى نيويورك اعترف ٦٠٪ من الذين وجهت لهم الأسئلة بأنهم مشغولون طوال الوقت أو فى الكثير من الأحوال بالجرائم التى تحدث ، فى مقابل ٢٦٪ نادرا ما يهمهم الأمر . وفى نفس هذا التحقيق أجاب ٦٨٪ منهم بأن نوعية الحياة أقل جودة مما كانت قبل خمس سنوات مضت . وقد بلغ افتقاد الأمن حدا أوجد تجارة جديدة ، ألا وهى بيع حقائب مدرسية وملابس داخلية للأطفال واقية من الرصاص . ويتعين أن نعرف فى هذا الصدد أن مقتل الشبان الأمريكيين يزيد من أربع إلى ست وسبعين مرة ... عما هو فى بنجلادش ، أحد أفقر بلاد العالم . وقد كشفت أحداث لوس انجلس عن مدى السخط والتوترات فى المجتمع المنقسم إلى أغنياء وفقراء ، وسود وبيض ، وأمريكيين أوروبيين و لاتينيين وأسيويين .

ومن الواضح أن الأغنياء المتحصنين فى فيلاتهم يجدون صعوبة فى الاعتراف بأنهم لم يعودوا يعيشون فى بلد مثل السويد أو سويسرا ،بل فى نوع من العالم الثالث المتطور ، لكنه عالم لا يعرف المساواة .

إنه عالم عامر بالأغنياء ، يعتبر مفهوم العدالة الاجتماعية فكرة هدامة ، تكاد تنم عن الوقاحة وأن البديل الوحيد المقبول هو «مكافحة الفقر» عن طريق الأعمال الخيرية . أما تعميم التأمينات الاجتماعية فيفسر على أنه حملة تأديبية موجهة ضد الطبقات الحاكمة .

محرقة التباهى

فى عام ١٩٨٧ نشرت فى الولايات المتحدة رواية توم وولف « محرقة التباهى » (ترجمت إلى الفرنسية فى عام ١٩٨٨) التى تعكس على خير وجه مخاوف ومصير أمريكا الجديدة التى أصبحت نهبا للازدواجية . ماذا تقول الرواية ؟ إنها قصة سيقول لك كل أمريكى إنها تتفق تماما مع واقع الثمانينات . وكاتبها توم وولف كان مبتكر الصحافة الأمريكية الجديدة (*NEW JOURNALISM*) وروايته هذه أشبه بالريبورتاج الصحفى . لقد ذهب شاب من رجال المال إلى مطار كيندى لاستقبال عشيقته ماريا ليعود

بها إلى نيويورك . وكان الليل قد أرخى سدوله ، فأخطأ فى اختيار طابور السيارات عند أحد مفترقات الطرق الرئيسية . ولما كانت السيارات تكاد تلتصق ببعضها بسبب الزحام فإنه لم يتمكن من الخروج من الطابور وتعين عليه أن يشق الطريق المؤدى إلى حى البرونكس الذى يسكنه السود ، بسيارته المرسيدس التى يبلغ ثمنها ٤٨ ألف دولار . وقد تاه فى طريقه وراح يدور إلى أن وجد تفرعا منحدرا يؤدى إلى الطريق السريع وهو متردد لأنه طريق لا يناسبه . وتقول له ماريا : « ماعلينا ، على الأقل ستكون وسط المتحضرين » ! ولكن هناك كومة من الإطارات تجبره على التوقف فيخرج من السيارة ليمهد لنفسه سبيلا وسطها عندما يتجه نحوه شابان من السود . وقد استولى الخوف على ماكوى فقذف بإطار نحو الشاب الأول الذى رده إليه ، ثم قفز داخل السيارة حيث جلست ماريا المرتعبة أمام عجلة القيادة وقد راحت تتسلل وسط الإطارات والقمامة لتفلت من الشرك فسمعت صوت ارتطام عند الحاجز الخلفى للسيارة ولم يعد الزنجى الثانى مرئيا وهما ينطلقان نحو الطريق السريع .

وعندما وجد ماكوى أن ماريا أصبحت أهدأ نوعا راح يحدثها عن صوت الارتطام ويقترح إبلاغ الشرطة . ولما وصلا إلى المسكن الذى اعتادا الالتقاء معا فيه ، حدثها مرة أخرى فى الأمر ، قائلا إنهما ربما أصابا الرجل بمكروه ويجب الإبلاغ عن ذلك ولكن ماريا تنفجر قائلة : « سأقول لك ما حدث . أنا أصلا من كارولينا الجنوبية ، وسأقول لك ذلك بالانجليزية . لقد حاول زنجيان أن يقذفانا فى تلك الأدغال ، وقد أفلتنا منهما ولا نزال نتنفس . هذا كل ما فى الأمر » . وقد عدل ماكوى عن إبلاغ الشرطة بسبب ضعفه ولأنه يريد أن يخفى تلك العلاقة عن زوجته . وقد تقرر بذلك مصيره . فهو برئ ولكنه غنى ومن البيض . وعليه أن يكفر عن الحقد المتراكم ضد أفراد طبقته .

والواقع أن هنرى لامب الشاب الذى ارتطمت به السيارة سيموت بعد سنة من وقوع الحادث دون أن يسترد وعيه أبدا . وتعثر الشرطة على صاحب السيارة . وتكذب ماريا فلا تعترف بأنها كانت تقود السيارة . وسيشهد الزنجى الآخر زورا ويلقى الاتهام على ماكوى . وهكذا أصبح الأخير طرفا فى معركة لا هوادة فيها يتزعمها ثلاثة رجال عقدوا العزم على تحطيمه : قس أسود ، ووكيل النيابة بالحىّ ، وصحفى انجليزى . ولكل من الأولين أسبابه التى تدعوه إلى أن يصدر الحكم ضد ثرى أبيض . أما الصحفى الانجليزى

فيتطلع إلى استغلال قضية مثيرة حقا : ملك السندات فى وول ستريت (حىّ المال) يقتل شابا أسود ويلوذ بالفرار .

وتعتمد خلفية كل تلك الرواية على التعارض الصارخ بين البذخ والسلطة من ناحية، والفقر المدقع والعوز فى حىّ البرونكس . لقد تخرج ماكوى من جامعة ييل وهو يربح مئات الآلاف من الدولارات سنويا ، ويمتلك مسكنا فخما ثمنه ثلاثة ملايين دولار . وعندما يخرج كل صباح تحت المظلة المقامة عند المدخل يرى أمامه بساطا من زهور التوليب الصفراء يتكفل بثمنه سكان بارك أفنيو . ونفس هذه الفخامة متواجدة فى الطابق الخامس من المبنى الزجاجى الذى يعمل به . وهو يشعر شأنه شأن كل *الفتيان الذهبيين* أنه سيد الكون . وفى الجانب المقابل هناك حىّ البرونكس بآلاف الشباب السود المخدرين أو المروجين للمخدرات الذين يحتلون أدراج العمارات ، حيث يجرى كل شئ : المخدرات والجنس والعنف ... وعندما يقرر المرء هناك أن ينتقل إلى مسكن آخر يتعين عليه أن يعمل حسابا للجيران الذين يسرقون جزءا من أثاثه . غير أن هنرى لامب الذى دهمته مرسيدس ماكوى كان استثناء . فهو طالب مجد ، توصل إلى تعلم القراءة بيسر فى الثامنة عشرة من عمره ، وهو ما يكفى ليلتحق بكلية نيويورك سيتى . والتناقض بين بارك أفنيو وحى البرونكس صارخ مثل التناقض بين سويتو وضواحى جوهانسبورج بأحواض السباحة الخاصة والحدائق . والمعلمون ورجال الشرطة والقضاة هم الوحيدون الذين يقيمون الصلة بين هذين العالمين . ولا يتجاسر هؤلاء القضاة على الابتعاد أكثر من مئتى متر عن المحكمة ويعيشون فى مستوى دون المتوسط .

لقد وقع ماكوى الثرى والجذاب بين مطرقة الصحافة وسندان السياسة فأصبح رمزا وكبش فداء ، وبات من المحتم أن يتردى فى المغامرة كما تردت من قبل العديد من ضروب التباهى الأمريكية .

وبالطبع فإن اللامساواة ليست جديدة على أمريكا . وكان البؤس يخيم على حىّ البرونكس قبل رئاسة ريجان . ولكن هذه الازدواجية الهائلة التى أصبحت تفصل بين الأغنياء والفقراء بدت وكأن طبيعتها تغيرت فتفاقمت فى الثمانينات . ويرى كيفن فيليبس فى آخر مؤلفاته سياسات *الثرى والفقير* الذى حقق أعلى المبيعات ، أن الزمن الذى كان يتيح للأغنياء أن يثروا دون أن ينالوا جزاءهم أو أن يثيروا أى ردود فعل قد

انقضى . ويبدو له أن حركات التمرد التلقائية التى قد تزعزع أمريكا يوما ما ليست أمرا لا يمكن تصوره . وقد ساقت مجلة ذى إكونومست البريطانية نفس الافتراض فى مقال يعتمد على الوثائق نُشر فى الرابع من مايو ١٩٩٠ .

المرض يصيب المدرسة والصحة والديموقراطية

وتتسم الآن قطاعات كاملة من المجتمع الأمريكى بنفس تلك الازدواجية ذات العواقب المنذرة بالمخاطر ، بما فى ذلك بعض تلك القطاعات التى كانت بالأمس مصدر قوتها وحيويتها .

وهناك واقعان قد يكونان متعلقين على الأرجح بأهم شئ :أمراض الديموقراطية الأمريكية .

الواقع الأول هو مشاركة المواطنين الأمريكيين فى الانتخابات بنسبة أقل مما هى فى كافة الديموقراطيات الغربية . فمعدل الامتناع عن التصويت ، أيا كان نوع الانتخابات يمثل ثلثى الناخبين ، مع الاستبعاد شبه التام للفئات الاجتماعية الأقل حظا ، فكأنها قد كبتت أو انسلخت إلى درجة عدم إدراكها أن كل انتخاب يقرر مصيرها إلى حد ما . وتلك ظاهرة جديدة بحكم اتساع نطاقها تمس أغلب البلدان الغربية ، ويبدو أن العديد من سماتها مرتبط بالنموذج الأمريكى الجديد . ففى الماضى كان الفقراء يثورون أما الآن فقد سلب إرادتهم أفيون فقرهم الدارج الذى لا يسترعى اهتمام وسائل الإعلام ، فلم يعودوا يدلون بأصواتهم .

والواقع الثانى أنه منذ العهود التاريخية القديمة كان تحضر بلد ما يُستدل عليه بقدرته على تعداد سكانه (لنذكر إحصاء هيرود للسكان كما جاء فى روايات الأناجيل) . وعليه يبدو أن عدم حصر ما يتراوح بين ١٠ و ١٥٪ من سكان أمريكا رغم تمتعهم بوضع قانونى ، يمكن أن ينسب إلى بعض التراخى فى الإحساس بالدافع الوطنى .

وفى مجال التعليم يبدو الوضع غير معقول إلى حدّ كبير. ولو أخذنا بعين الاعتبار المرحلة الثالثة فقط من التعليم (الدراسة الجامعية) لظل النظام الأمريكى أحسن النظم فى العالم .ففى الولايات المتحدة يتم فى كل عام نشر ما يربو على ثُلث المقالات العلمية . ومن عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٨٦ تضاعف عدد الباحثين فى أمريكا . ومما لا شك فيه

أن الجامعات الأمريكية التي تختار طلبتها بعناية شديدة لا تزال محتفظة بمستوى صيتها . وتتوفر لديها على أى حال إمكانات مالية وبشرية قد تحسدها عليها بلدان العالم بأسره .

غير أن هذا التعليم المعروف برقى مستواه وارتفاع تكلفته بالنسبة للعائلات ، يتعايش مع نظام تعليم دون المستوى في المرحلتين الابتدائية والثانوية . وقد تبين من تحقيقات حديثة العهد لتحديد مستوى المعلومات العلمية عند التلاميذ من سن ١٠ و ١٣ و ١٧ سنة أن أمريكا تحتل المركز الأخير بين الدول الصناعية . وبعد سن السادسة عشرة لا تتلقى أغلبية التلاميذ الأمريكيين أى تعليم علمى . وفى الجغرافيا ، يحتل الطلبة من ١٨ سنة فصاعداً المركز الأخير في عينة تشمل ثمانية بلدان . ولا يجب أن تعترينا الدهشة في مثل هذه الأحوال عندما نجد أن ٤٥٪ من الأمريكيين البالغين لا يستطيعون تحديد موقع أمريكا الوسطى على الخريطة وأن أغلبهم لا يعرف أين توجد بريطانيا أو فرنسا أو اليابان . وفى مجال آخر أكثر حيوية نفاجأ بأن نعلم أن ٤٠٪ من الشباب الأمريكى الذى يلتحق بالجامعات في سن الثامنة عشرة يعترفون بأنهم لا يمكنهم أن يقرؤا بشكل سليم .

فأين توجد نسبة مئوية أعلى من الأميين : في البرتغال أو المملكة المتحدة؟ الجواب : في المملكة المتحدة ، وفي بولندا أو الولايات المتحدة ؟ الجواب : في الولايات المتحدة .

كيف يمكن أن يتأتى ذلك ؟ إن الأفكار الجديدة الملقنة التي تؤكد أنه عندما تعمل السوق بشكل جيد ، فإن كل شئ يجرى هو أيضا على نحو جيد ، لم تعد تفسر أى شئ .

فالسؤال هو : هل تشكل النوعية العامة للتعليم في كل البلدان قيمة في حد ذاتها ؟ إذا كان الرد بالإيجاب ، فلنا أن نتساءل لماذا تدهور بهذه الدرجة في الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة ، إن لم يكن ذلك التدهور يرجع إلى النموذج الاقتصادى الأمريكى الجديد ؟ غير أنه من الملاحظ أيضا أن التعليم الشعبي ، أى التعليم الرسمى في أوروبا بدأ يسوء بالأخص بين البلدان التي تعتبر أكثر تقدما : المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا . والبلدان الأوروبية التي لا تنتمى بالذات إلى النموذج الراينى ، هى أكثرها انفتاحا على النموذج الأمريكى الجديد .

وهذه الازدواجية بين التعليم العالى المستوى المخصص لأقلية ضئيلة من جهة ، والتعليمين الابتدائى والثانوى المتداعيين من جهة أخرى ، يميز جذريا أمريكا عن بلدان مثل اليابان والمانيا ، حيث يحقق أغلب الطلبة مستوى متوسطا بينما النتائج السيئة للغاية شبه منعدمة عمليا . والحق أن الاختيار فيما وراء الأطلنطى لا يمارس إلا فى ٢٠٠ كلية وجامعة من بين ٣٦٠٠ منها . أما المذاكرة « فى المنزل » ، فقد تبين من عمليات التقصى أنه نادرا ما يتجاوز الساعة فى الولايات المتحدة ، فى مقابل مشاهدة برامج التلفزيون لمدة ثلاث ساعات ! وهكذا نجد أننا غدونا بعيدين للغاية عن أمريكا التى كانت المثال الأصلى للمجتمع الحديث المتعطش إلى التعليم .

ونتيجة للإحساس بخطورة تدهور نظام التعليم الأمريكى ، قرر رونالد ريجان فى عام ١٩٨٣ تشكيل لجنة وطنية اختارت للتقرير الذى قدمته عنوانا لا يحتمل أى تأويلات : *أمة فى خطر* ، جاء فيه أن مستوى التعليم الأمريكى أصبح أدنى مما كان فى عام ١٩٥٧ ، عندما أرسل السوفييت فى الفضاء أول سبوتنيك ، مما حدا بأمريكا أن تتساءل عن مدى قدراتها الخاصة .

وفى عام ١٩٩٠ ، أصدر حوالى عشرة إخصائيين مجتمعين فى جامعة كولومبيا بدعوة من المجلس الأمريكى الذى أسسه أيزنهاور ، أصدروا تقريرهم(*الاقتصاد الشامل – دور أمريكا فى العقد* ، الناشر نورتون ، ١٩٩٠) . ومن بين استنتاجات هذا التقرير هناك ثلاثة منها تستحق الذكر : « نظام التعليم الأمريكى على حافة السقوط ، ومعدل الادخار منخفض بشكل مشين ، إشارة إدارة ريجان مرارا إلى أن العجز التجارى دليل على عنفوان الاقتصاد » .

ولكن هل تظل أمريكا مع ذلك المجتمع المتمتع بصحة جيدة للغاية كما يجسد ذلك الفتيان ذو الوجنات الحمراء والأكتاف العريضة الذين نراهم فى الإعلانات التلفزيونية ؟ الوضع ليس كذلك . فنفس الازدواجية التى فاقمتها الريجانية تؤثر الآن ، وبشكل خطير ، على النظام الصحى الأمريكى العام . وبالطبع فإن الولايات المتحدة هى البلد الذى ينفق عموما على الصحة أكثر من كل بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية (أكثر من ١٠ ٪ من إجمالى الناتج القومى) . وهناك العديد من العيادات والمستشفيات الأمريكية التى تعتبر من أحسن ما فى العالم من حيث تخصصاتها . وكذلك فى مجال

البحوث الطبية والأدوية وأنواع العلاج الجديدة ، تظل أمريكا فى المقدمة فى أغلب الأحوال .

على أن حالات التفوق هذه يجب ألا تنسينا الحالة العامة للنظام الصحى الذى أصبح مفجعا بقدر يفوق ما قد نتخيل . وهناك فى هذا الصدد بعض الإحصائيات الحديثة التى يمكن أن تجعل المرء ينتفض . ففيما يتعلق بالوفيات بين الأطفال تحتل الولايات المتحدة بمعدل ١٠٪ (ضعف النسبة في اليابان) المركز الثاني والعشرين على نطاق العالم . وارتفاع نسبة وفيات الأطفال بين بعض الأقليات العرقية لا يكفي وحده لتفسير ذلك التخلف . فهناك فارق ملحوظ في وفيات الرضع من البيض بالمقارنة مع عدد كبير من البلدان المتقدمة . والمعدلات الأمريكية للتطعيم ضد الأمراض تقل فى المتوسط بنسبة ٤٠٪ بالمقارنة مع البلدان الصناعية الأخرى ، بل إنها تقل حتى عن معدلات بعض البلدان النامية . أما معدل الحمل بين الفتيات اليافعات (ما بين ١٥ و ١٩ سنة) فهو بنسبة ١٠٪ ويبلغ عشرة أضعاف تلك الحالات فى اليابان .

وتفصح جميع تلك الأرقام عن التفكك العائلى وانتشار الفقر فى المجتمع . وهكذا نجد أن أمريكا تحتلِ الآن المركز الأول بنسبتها المئوية من القُصَّر من أبناء المطلقين . ومن جهة أخرى فإن خمس الأطفال الأمريكيين يعيشون فى مستوى أدنى من حدّ الفقر ، وفى عام ١٩٨٧ كان هناك ١٢ مليون طفل لا يشملهم أى نوع من التأمين ضد المرض ، أى أن عددهم زاد بنسبة ١٤٪ منذ عام ١٩٨١ . والحق أن الولايات المتحدة التى لا يوجد بها نظام عام للتأمين ضد المرض ، يحتل نصيب الصحة العامة فيها من إنفاق الدولة أدنى مستوى بين بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية .

فما هى السياسة التى اتبعتها الريجانية فى هذا المجال ؟ لقد اعترضت بكل قوة على كل نظام عام للتأمين باسم إصلاح البنى العائلية . وهكذا فإن نصف العاملين فى المنشآت المتوسطة الحجم والصغيرة لا يتمتعون بأى رعاية اجتماعية ، كما أن متوسط مدة الإخطار بالفصل وتنفيذه يومان فقط !

أما تخفيض ميزانية الخدمات العامة وبرامجها بكل قسوة فقد زاد عموما من سوء الأوضاع التى لا تدعو أصلا للحسد . وأسوأ ضروب العجز التى تعانى منها الولايات

المتحدة ليست العجز المالى بالرغم من الديون المتراكمة عليها ، ولكنه العجز الاجتماعى الذى لا تستطيع أعمال الخير أو الشفقة الفردية أن تصححه . فقد أفرطت بقيادة طاقم ريجان فى سعيها إلى « تقوية عضلات أمريكا الكسية » ، وألقت بالفعل بأمريكا « الخاسرين » فى حفرة التاريخ ، أى ببساطة « الأمريكان المتوسطين » . ولكن هل أفلحت الريجانية حقا فى إصلاح الاقتصاد ، على الأقل ، عوضا عن تخليها عن المجال الاجتماعى ؟ للأسف لا .

الصناعـة تقهقــر

الصناعة الأمريكية فى تقهقر ، والاستثناء الوحيد هنا يخص حجم إنتاج الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات فى الخارج (٢٠٪ مقابل ٥٪ لليابان) ، ولكن كم من التغيرات طرأت فى هذا المجال منذ ربع قرن ! ففى عام ١٩٦٧ بدأ جان - جاك سرفان شريبير الفصل الأول من كتابه الشهير (*التحدى الأمريكى* ، الناشر دينويل) الذى سجل أرقاما قياسية فى المبيعات بالجملة التالية : « قد تكون القوة الصناعية الكبرى الثالثة فى العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، الصناعة الأمريكية فى أوروبا ، لا أوروبا نفسها » . ولكن تدفق الاستثمارات الخارجية عبر الأطلنطى غير اتجاهه بقدر متزايد سنة بعد أخرى .

ففى ٢١ سبتمبر ١٩٩٠ ، نشرت مجلة *فورتون* مقالات تحت عنوان مذهل : هل أصبحت عبارة « *صنع فى أمريكا* » فى طريقها إلى الزوال ؟

ففى سنوات حكم ريجان لم تكن أغلب فرص العمل الجديدة البالغ عددها ١٨ مليونا فى مجال الصناعة بل فى القطاع الثالث ، قطاع الخدمات بأعماله البسيطة وغير الثابتة ، وغالبيتها فى المطاعم والتجارة وبالأخص الحراسة ... وفقدت الصناعة ذاتها فى نفس الوقت مليون فرصة عمل وتعرضت لعجز تجارى قياسى . فقد لحق بها اليابانيون فى العديد من القطاعات بل وسحقوها . ففى صناعة السيارات مثلا أعلنت شركة جنرال موتوز العملاقة عن خسائر قدرها ٢ مليار دولار فى الربع الثالث من عام ١٩٩٠ . وسجلت شركة فورد « أسوأ نتائج منذ عام ١٩٨٢ » . أما كريزلر التى ساءت حالتها فقد لحقت بها خسائر إضافية قدرها ٢١٤ مليونا خلال شهور ثلاثة . وبلغ إجمالى

الخسائر التجارية فى صناعة السيارات الأمريكية ٦٠ مليار دولار .

وبالطبع ، يعرف الكل مدى قدرة أمريكا الاستثنائية فى الاستفادة من المحن والنهوض من كبوات الفشل . ولكن هناك مهلات لا يمكن ضغطها . ولا تثور مشكلة الوقت حقا إلا مع الانطلاق فى الاتجاه الصحيح . وهذا ما لم يحدث . ففى الوقت الذى كانت فيه حرب الخليج قد انتهت منذ فترة وجيزة ، توصل المجلس الأمريكى للمنافسة ، المشكل من فريق من المسئولين فى الأوساط الصناعية والجماعية إلى استنتاج مفاده أنه من بين ٩٥ تكنولوجيا رئيسية لن تكون الولايات المتحدة متواجدة على المسرح الدولى فى ١٥ منها بحلول عام ١٩٩٥ . كما أن الولايات المتحدة لن تكون منافسا حقيقيا إلا فى ٢٥ من تلك التكنولوجيات . وليس من باب المصادفة أن صاروخ باتريوت الشهير ما كان يمكن أن يؤدى مهمته دون استخدام بعض المكونات اليابانية ...وهنا نجد أيضا الفكرة الأساسية الخاصة بالمستقبل البعيد المدى . والأعمال المقدامة التى أنجزها الجيش الأمريكى فى حرب الخليج فى عام ١٩٩١ ترجع إلى قرارات اتخذت فى الستينات والسبعينات .

ومنذ ذلك العهد ازدادت التضحية بالمستقبل لحساب الحاضر ، وبالمدى الطويل لصالح المدى العاجل . ومن الطريف حقا أن رجلا مثل كارل إنكاهن ، وهو رائد فى صفوف المغيرين (*RAIDERS*) اشترى شركة *TWA* ، يدين مناخ كازينوهات المقامرة فى الاقتصاد الأمريكى الذى يعيش فى مستوى يفوق إمكاناته . وقد قال فى هذا الصدد : « البنية التحتية تتساقط ، ولم تعد هناك عمليات بناء أو صيانة » ثم شبه الولايات المتحدة بمزرعة تولى الجيل الأول فيها الزراعة وحصد محصولها الجيل الثانى ووقف الجيل الثالث ينتظر وصول المُحضر الذى سيوقع الحجز عليها .

كما أن نوعية الإنتاج والخبرة تتراجع نسبيا . ففى بداية نوفمبر ١٩٩٠ استمع مئتان من الكوادر التابعين لشركات أمريكية تورد قطع غيار لتويوتا إلى أحد قادة تلك الشركة ، وهو يفيدهم ببعض المعلومات المؤلمة ، من بينها مثلا أن معدل القطع المعيبة الواردة من المصانع الأمريكية يبلغ مئة ضعف ما هو عليه فى اليابان . ونجد شركات صناعة السيارات الأمريكية نفسها مضطرة أكثر فأكثر إلى عقد اتفاقيات مع اليابانيين والأوروبيين لاستيراد مهاراتهم .

وهذه الظاهرة ملحوظة أيضا فى صناعة الطائرات ، حيث أتاح تراجع الشركات الأمريكية الفرصة للأوروبيين للاستئثار بـ ٣٠٪ من السوق الدولية بطائرات إيرباص ، وذلك بالرغم من المساعدات المباشرة أو غير المباشرة التى تحصل عليها الشركات الأمريكية عن طريق البنتاجون . كما ينطبق ذلك على القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى مثل المعلوماتية والالكترونيات . فقد ابتكر الأمريكيون الترانزاستورات والقطع الالكترونية الدقيقة ، ولكنهم لا يحوزون حاليا إلا على ١٠٪ من السوق الدولية فى هذا المجال ، فى مقابل ٦٠٪ فى نهاية الستينات . ومن بين مئة من المكابس التى تحتاجها شركة جنرال موتورز ، فإنها تشترى مالا يقل عن ثمانين منها من الخارج ، حيث الثمن أقل والطراز أحدث والأداء أحسن .

ويتعين أن ننوه فى هذا الصدد بالشجاعة الاستثنائية التى تحلى بها ريجان لكى يقبل الكونجرس والرأى العام ألا تلجأ الولايات المتحدة إلى اتخاذ إجراءات حماية للتصدى للتغلغل التجارى بالرغم من تقهقرها الصناعى المثير للدهشة .

وهناك على الأقل خمسة أسباب تفسر لنا ذلك التقهقر الصناعى وهى تتفق مع زوال المزايا الخمس التى تعتمد عليها سنوات الرخاء التى أعقبت الحرب العالمية الأخيرة . وقد وردت تلك الأسباب فى تقرير وضعه عدد من الخبراء لحساب معهد ماساشوستس للتكنولوجيا التابع لجامعة هافارد (صنع فى أمريكا ، لمايكل درتوزوس ، وريشارد لستر وروبرت سولو ، مطبعة معهد ماساشوستس للتكنولوجيا ، ١٩٨٩) :

١ - حجم السوق الداخلية انخفض نسبيا وصناعات ما وراء الأطلنطى [المقصود صناعات أمريكا] لم تعد مسلحة بما فيه الكفاية لكسب أسواق أجنبية فى مواجهة اليابانيين أو الأوروبيين .

٢ - هيمنة الولايات المتحدة تكنولوجيا لم تعد أبدا بديهية ، والابتكارات تتم فى الخارج فى الكثير من الأحوال ، ومعدلات استخدام الابتكارات فى النظم الإنتاجية أو فى تصميم منتجات جديدة أصبحت أسرع بكل وضوح فى اليابان أو أوروبا ، منها فى الولايات المتحدة (أربع سنوات فى مقابل سبع فى صناعة السيارات) .

٣ - انخفض إلى حدّ كبير مستوى تأهيل العمال الأمريكيين ، بينما كان بالأمس

أعلى من مستواه فى البلدان المنافسة .

٤ - كانت الثروة المتراكمة فى الولايات المتحدة قد بلغت فى الماضى حدا مكنها من التصدى للتحديات التى ما كان يمكن تصورها مثل الهبوط فوق القمر . ولم يعد ذلك ممكنا اليوم .

٥ - وأخيرا فإن أساليب الإدارة الأمريكية المعترف بها من قبل والتى كانت تُحسد عليهـا غدت أبعد من أن تكون أحسنها . فاليابانيون والأوروبيون يتفوقون عليها أكثر فأكثر ، بل إن الأمريكيين وصل بهم الأمر أحيانا إلى تقليد أساليب صممت فى بلدان أخرى ، ومنها التدفق المتواتر وحلقات الجودة .. الخ .

وبصفة عامة فإن تعلقهم بالبورصة وباقتصاد المضاربة والأرباح السريعة التى تميزت بها الثمانينات ،كان لها تأثيرها السلبى على الصناعات . والحق أنه لم يكن هناك ما يدعو خريجى الجامعات الجدد المهيئين لدخول سوق العمل إلى اختيار العمل الشاق والمرهق والمتقشف فى الإنتاج الصناعى ، فى عهد الفتيان الذهبيين من أصحاب الملايين العديدة واقتصاد المقامرة . وهكذا انقلبت رأسمالية البورصة الكاركاتورية على الرأسمالية ذاتها فراحت الصناعة تتداعى بينما انشغل الجميع بالجانب المالى .

ففى إبريل ١٩٩٠ ، انعقدت الجمعية العمومية للجنة الثلاثين فى طوكيو (وهى تضم قادة المنشآت والنقابات وكذلك الساسة ورجال الاقتصاد فى أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان) . وقد استخلص اليابانيون استنتاجاتهم الخاصة من الملاحظات الواردة آنفا بلا لف أو دوران ، وقالوا إنهم ساهموا كثيرا فى إعادة تصنيع انجلترا منذ حوالى عشر سنوات ، وأن مهمتهم القادمة هى إعادة تصنيع الولايات المتحدة .

كابوس ضروب العجز

غير أن ما يهدد بقدر أكبر ما بعد ريجان ليس مع ذلك الانحطاط الصناعى أو الازدواجية الاجتماعية بل جوانب عجز لم يكن لها مثيل من قبل . وليس ذلك أقل التناقضات التى يجب أن تسجل فى بند الخصوم بحسابات الرئيس الذى كان يعد بالحدّ من تدخل الدولة مع توفير أسباب الاستقلال لبلاده ، من جديد . ففى الوقت الراهن ، لا تزال الأرقام هى التى تصيب العديد من المسئولين بالأرق كل ليلة ، خاصة وأن تلك

الأرقام لا تظل على حالها بالأمس . ولعلنا نذكر أن نشرات الأخبار فى كافة الإذاعات كانت تقدم كل صباح فى الستينات والسبعينات ، فى عهود كيندى وجونسون ونيكسون ، حصرا رهيبا على بساطته ، لعدد الجنود (الـ BOYS) الذين قتلوا فى فييتنام . وهناك الآن أرقام أخرى تتغير باستمرار تحتل اللافتة المضاءة فى الشارع الثانى والأربعين بنيويورك . إنها حجم دين الحكومة الأمريكية الفيدرالى . وقد بلغ فى نهاية عام ١٩٩٢ حجما لا يتصوره العقل ، وقدره ٣٨٧٩ مليار دولار ، أى حوالى ثلاثة أضعاف إجمالى موارد الميزانية ، أو إجمالى عجز الميزانية على مدى ٣٥ سنة كما سنرى لاحقاً .

أما الأرقام الأخرى فهى تنطق بنفسها بحقيقتها ، ومن الممكن رصد أكثرها إفصاحا عن حجم الكارثة . ولنكتف هنا ببعضها المتميز بخطورته . فميزانية المدفوعات الجارية التى كانت فى حالة شبه توازن فى نهاية السبعينات ، واجهت فى عام ١٩٨٧ عجزا قدره ١٨٠ مليار دولار ، أى ما يعادل ٣,٥٪ من إجمالى الناتج القومى . وقد خُفض إلى ٨٥ مليار دولار (٥ر١٪ من إجمالى الناتج القومى) فى عام ١٩٨٩ ، وهو رقم ظل ساريا حتى عام ١٩٩٢ . ويأتى هذا العجز من الصناعة ، على عكس الإنتاج الزراعى الذى ظل يحقق فائضا . غير أن النتيجة لا تدعو إلى الارتياح . فقد أصبح تركيب مبادلات أمريكا ، التى تصدر المنتجات الصناعية ، أقرب إلى تركيب مبادلات البلدان النامية !

وفيما يتعلق بالميزانية ، لم يعد الوضع مطمئنا . فالحساب المدين الذى تركه ريجان يتفق مع ضرب من الدجل الانتخابى . فهل يمكن حقا تخفيض الضرائب وزيادة ميزانية الدفاع دون المساس تقريبا ببنود الإنفاق الأخرى ، ودون أن تترتب على ذلك أى عواقب ؟ لقد اقترح الاقتصادى لستر ثورو أن يسجل ما يلى على قبر ريجان : « هنا يرقد الرجل الذى نقل دولة كبرى من وضع الدائن إلى وضع المدين بسرعة لم تعهد من قبل » .

ففى سنوات ٨٧ - ٨٩ كان العجز الفيدرالى حوالى ١٥٠ مليار دولار سنويا (٣٪ من إجمالى الناتج القومى) وارتفع إلى ٢٢٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ (٤٪ من الدخل القومى) و٢٩٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٢ (٥٪) . ولكن كيف يمكن تخفيض هذا العجز ؟ لا يبدو أن أى سلطة أمريكية تنتوى التراجع عن وعودها الانتخابية . فلا مجال لأى رئيس للقبول بزيادة الضرائب أوخفض الإنفاق العسكرى ، ولا مجال لأن

يمس الكونجرس النفقات الاجتماعية . ولذا فإن استعادة التوازن لن تتحقق قريبا .

بيد أن تلك الاستعادة للتوازن خلال خمس سنوات مفروضة نظريا بمقتضى قانون جراهام رودمان هولينجز الذى يقرر إمكانية إجراء اقتطاعات أوتوماتيكية فى الاعتمادات ، إذا لزم الأمر . ولكن الرئيس والكونجرس يواجهان صعوبة كبيرة فى التوصل إلى اتفاق حول تنفيذ ذلك القانون . وفي أكتوبر ١٩٩٠ ، جرى في واشنطن مشهد مهين لأكبر دولة فى العالم ، حيث هدد الرئيس العاجز عن التوصل إلى اتفاق بأن يكف عن دفع مرتبات الموظفين الفيدراليين .

ويشل هذا العجز بالطبع السلطة السياسية ويحول دون أن تواصل تنفيذ بعض البرامج رغم ضرورتها الحيوية ، خاصة فى مجال التعليم والبحوث والمرافق العامة. هذا عدا الدهشة التى اعترت العالم عندما رأى أمريكا القوية مضطرة إلى أن تمد يدها لتطلب من حلفائها مساعدتها فى تمويل حملتها العسكرية عندما نشبت أزمة الخليج فى صيف ١٩٩٠ .

وفى هذا الصدد أرى أنه لا يليق بالبعض أن يسخروا . فالعجيب فى الأمر ليس فى كون المساهمات طُلبت أساسا من بلدان الخليج العربية ، ولكن فى عدم مطالبتنا بها من قبل ، نحن الأوروبيين الغربيين ، إذ أننا كنا سنلقى مصير التشيك والمجريين منذ عهد ستالين ، لو أن جنود البحرية الأمريكية لم يأتوا لتأمين الدفاع عنا مجانا أو شبه مجان.

أكبر مدين فى العالم

من المفترض بالطبع فى عالم سوىّ أن يقرض الأغنياء الفقراء ، وتقدم الدول الغنية قروضا للدول الفقيرة حتى تتمكن من تعجيل تنميتها . فمنذ قرن مضى كانت انجلترا وفرنسا أكبر بلدين يقرضان العالم ، وكذلك الولايات المتحدة حتى السبعينات . ولكن منذ عام ١٩٨٠ حدثت تلك الظاهرة العكسية التى لم يسبق لها مثيل ، إذ أصبحت أكبر قوة اقتصادية فى العالم أكبر مقترض فيه .

ويرجع ذلك إلى سبب واحد جدير بالتمعن فيه من منظور الأخلاقيات الليبرالية التى طالما أشاد بها الريجانيون . فالأمريكيون لم يعودوا يدخرون تقريبا . وبدلا من الاستعداد للمستقبل وفقا للمبادئ الفاضلة التى تمليها التطهرية ، فإنهم يسرفون فى الاستدانة من أجل الاستهلاك والاستمتاع الفورى . وهذه الأخلاقيات المالية الجديدة للأهالى والدولة

تستخف بفقر البعض وبمستقبل الجميع . ولنفحص ذلك عن كثب .

فالدين الخارجى الخالص بلغ ١١٠٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٢ ، أى ثلثى ديون العالم الثالث . وهكذا أصبحت الولايات المتحدة أكبر مدين فى العالم بينما كانت أكبر مقرض منذ أقل من ١٥ سنة . والنتيجة الأولى : تبعية أمريكا المتزايدة إزاء مقرضيها .

ولما كان لا يتوفر لديها ما يكفى من الادخار لتمويل استثماراتها فإنها تضطر إلى إقتراض حوالى ١٥٠ مليار دولار كل عام (٣٪ من إجمالى الناتج القومى) خاصة من اليابانيين والألمان الذين يضارع فائضهم الحالى مقدار استدانتها . إنه حقا انتقام التاريخ القاسى للدولتين المهزومتين فى الحرب العالمية الأخيرة ، وتبعية مهينة أيضا : ففى كل مرة تطرح فيها الخزينة العامة الأمريكية سندات جديدة فى السوق ، يتعين عليها أن تنتظر تفضل المكتتبين اليابانيين بشرائها . كما أن مسعاها لجذب الاستثمارات الخارجية أجبرها على الإبقاء على معدلات فائدة مرتفعة فى الداخل تعوق الاستثمارات وتحجم الانتعاش .

ولكن الدين الذى يقيد أمريكا بمقرضيها يضعف أيضا منشآتها . ومع أنها كانت مشهورة من قبل بتمسكها بالقيم فى الشئون المالية لقلة مديونيتها ، فقد راحت تقترض على نطاق واسع . وتضاعفت القروض التى حصلت عليها المنشآت الأمريكية ثلاث مرات منذ عام ١٩٨٠ . كما تضاعفت فى نفس الفترة علاقة ديونها برؤوس أموالها . وفى ذلك الدليل الجلى على مدى الضعف الذى أصابها . وعلى أى حال فإن معهد بروكينجز يرى أن ١٠٪ من أكبر الشركات الأمريكية ستشهر إفلاسها إذا حدث انكماش اقتصادى خطير .

ولنعلم فى نهاية المطاف أن الضعف الذى أصاب اقتصاد أمريكا وماليتها ، بما لم يسبق له مثيل ، يشكل من الآن عامل زعزعة خطيرا بالنسبة لبقية العالم ، فالتبعية المتبادلة هى فى الواقع القاعدة فى هذا المجال . ففى عام ١٩٨٢ ، تم بالكاد تحاشى أزمة اقتصادية مروعة أصابت النظام الحالى العالمى بعد أن أعلنت المكسيك أنها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها . وها هى أمريكا تواجه المصاعب بدورها . فالبنوك الأمريكية تعانى بالفعل من هبوط السوق العقارية ومن مسلسل إعسار بعض المدينين لها ، خاصة أولئك الذين أصدروا الأسهم « الرمّة » (*JUNK BONDS*) وأفلسوا تماما .

ولكن كل بنك يتجاوز حجما معينا يكون أكبر من أن يفلس لأنه يستطيع أن يضمن مساندة السلطات له ، إذ أن إفلاس تلك المصارف سرعان ما سينتشر فى أنحاء العالم . وهذا ما يطلقون عليه ظاهرة « جناح الفراشة » . فمجرد خفقة جناح الفراشة فى طوكيو أو شيكاغو قد تثير زوبعة فى باريس ... ولذا فإن مستقبل كل النظام الحالى الأمريكى يتوقف بعد عشر سنوات من الليبرالية (*) المفرطة على مساعدة الحكومة الفيدرالية .

إنها حقا لسخرية التاريخ اللاذعة التى عبر عنها بول منتريه بعبارته البليغة ، عندما كتب يقول إن « طيش القوى الذى لا يطاق » هو الذى يهدد العالم اليوم .

(*) ليبرالية من المنظور الفرنسى والألمانى والسويدى .

٢
المــــال والمجـــد

كانت الطائرة من طراز بوينج تحدّ من سرعتها استعدادا للهبوط فى مطار كيندى . وقال لى جارى « يا له من بلد جميل ! هنا على الأقل يستطيع المرء أن يُكوِّن لنفسه ثروة حقيقية فى فترة وجيزة » .

كــلام عــابر ومُعبر فى آن واحد . فكيف يمكن أن يحقق المرء لنفسه ثروة بسرعة دون أن يقامـر فـى الكازينو ؟ ليس هنـاك سوى حلين : الأول صناعى ، يتطلب الابتكار والبيع ؛ والثانى تجارى ، قوامه الشراء والبيع . غير أن التاجر لا يكتفى ببيع السلـع على حالـها لأنه يضيف دائمـا خدمـة ، أى قيمـة مضافة . أما المالى فهو يتميـز بجني الربح من خـلال ما يعيد بيعه كما هو على حاله (قيم منقولة فى الأسـواق المالية ، سلـع فـى بورصـة العقود التجارية) . ولـذا فإن القضية الأولى بالنسبة له هـى معرفة كيفية التصرف لإيجاد المال اللازم للشراء . ولا توجد سوى سبل ثلاثة لذلك :

١ - *التمويل الذاتى*

وهى الموارد التى تستخلصها المنشأة ، فهو مستريح البال بهذه الطريقة ، ولا يتعين عليه أن يطلب شيئا من أحد ، كما يمكنه أن يتصرف كما يود بالمال الذى ربحه . ورجل الصناعة الذى يحب مهنته ويكره أن يربك نفسه فى مسائل مالية يكتفى بذلك الوضع فى أغلب الأحوال . ولكن المالى الحقيقى لا يقنع بذلك أبدا لأن هذه الطريقة ليست سريعة والنمو الداخلى لا يكفيه ويتعين عليه أن يبحث عن موارد خارجية لتنمية أعماله بأكبر سرعة ممكنة .

وكـان التمويـل الذاتـى مسألة تقليديـة ومعهودة بدرجـة أكبر فـــى البلـدان

الانجلو - ساكسونية منها فى البلدان الأخرى ، ولكن المانيا تجاوزتها فى هذا المجال حيث يبلغ معدل التمويل الذاتى ٩٠٪ . وعلى العكس ، لا يزال ذلك التمويل الذاتى من أضعفه فى اليابان (٧٠٪) بينما يتراوح هذا التمويل فى البلدان الأوروبية الأخرى ، وبالأخص فرنسا ، بين النسبتين المئويتين لكل من المانيا واليابان . أما التمويلات الخارجية ، وبالأخص الاقتراض ، فليست إلا موارد مساعدة ، اللهم إلا بالنسبة للذين يجيدون تخطى العقبات لكى يجمعوا الثروات بسرعة .

٢ - *الاقتراض*

إذا تركنا جانبا التقنيات الجديدة المسماة تحويل القروض إلى أسهم ، فإن المنشأة تقترض عادة إما من البنك الذى تتعامل معه وإما بطرح سندات فى سوق الأوراق المالية . وبقدر ما يتميز اللجوء إلى البنك بالسرية تقليديا ، بقدر ما يتطلب اللجوء إلى البورصة أن يكون مصدر السندات معروفا للمكتتبين ويحظى بتقديرهم ، كما يستدعى التوسع فى الدعاية بقدر أكبر طالما كان طالب القرض جديدا على السوق .

وللاقتراض ثلاث مساوئ . أولا حجمه الذى يكون محدودا تقليديا حسب إمكانات المقترض . فالناس لا يقرضون إلا الأغنياء . وثانيا ، تكلفة القرض مرتفعة فى وقتنا هذا ما دام معدل الفائدة الحقيقى فى البلدان المتقدمة يتجاوز منذ حوالى عشر سنوات كل الأرقام القياسية التى سجلت خلال القرنين الماضيين . وأخيرا فإن القروض نادرا ما تكون مستديمة ، أى أنه يتعين على المقترض لا أن يسدد فوائد ديونه فحسب ، بل وتسديد الرأسمال الأصلى .

وكل ذلك محاط بقيود وإجراءات ، ويفتقد الدينامية . ولذا فقد تفتقت أذهان رجال المال الانجلو - ساكسونيين منذ حوالى خمس عشرة سنة عن تقنيات جديدة ابتكروها ، تتيح لهم إمكانية جمع كم عظيم من المبالغ شريطة أن يقنعوا المقرضين بأنهم سوف يحصلون لقاء ذلك على أرباح كبيرة للغاية خلال فترة وجيزة . وهكذا يستطيع المقترضون أن يشتروا أكثر ليبيعوا بشكل أفضل . وكانت الأساليب المتبعة عادة هى طرح الأسهم « الرمة » والحصول من البنوك على ائتمانات « رافعة » (*LBO . LEVERAGED BUYOUT*) .

وهذه الأساليب الجديدة لا تهم المنشآت الكبيرة إلا فى الحالات الاستثنائية نظرا لمتانة مراكزها . ولكن إذا كنا بصدد شاب طموح وموهوب فكيف يمكنه جمع ثروة شخصية بسرعة ، ويسهم ذلك فى « دمقرطة » (يتكرر استخدام هذه الكلمة باستمرار فى جانب المدافعين عن الريجانية) اقتصاد مستبد يعانى من غفوة العمالقة المسيطرين عليه ؟ لقد قدم رجل المال العبقرى ، رئيس ومدير عام مؤسسة دركسل بورنهام لامبرت ، إجابة على هذا السؤال تعد فى حدّ ذاتها حدثا فى التاريخ الاقتصادى والمالى ، ويمكن تلخيص تلك الإجابة فى استراتيجية تتكون من ثلاث مراحل :

فى المرحلة الأولى ، عليك أن تبحث ، بفضل ما أوتيت من موهبة ، عن منشأة أسهمها هابطة للغاية ، أى أن قيمتها فى البورصة أقل بكثير من القيمة التجارية لأصولها .

وفى المرحلة الثانية يقدم لك المصرفى الذى تتعامل معه ، ولا يقل عنك طموحا وموهبة ، ثلاث خدمات . فهو يبدأ بتعريف السوق بك والدعاية لك . ومن هنا يبدأ كل شىء :

المال والمجد اللذان يشكلان معا ثنائياً لا غنى لأحدهما عن الآخر فى هذا النظام وعندئذ يفتح لك المصرف حسابا خاصا بإصدار تلك الأسهم « الرمة » الشهيرة ، والتى أساؤا ترجمتها بالفرنسية وأطلقوا عليها عبارة « الأسهم العفنة » . وهى أسهم عوائدها مرتفعة لأن مجازفتها أكبر . وتنبع المخاطرة هنا من كون طارحها والمروج لها هو ذلك الشاب الطموح والموهوب ، وإن كانت ثروته ضئيلة ، مع كونه منفردا أو شبه منفرد فى تلك العملية المحفوفة بالمخاطر النابعة من طرحها بغية جنى الثروة . ومن الطبيعى أن يطالبه المكتتبون ، أى السوق بمعدلات فائدة أعلى بكثير من شركة أى . بى . إم ... وبالطبع فإن هذه المرحلة التى تستدعى إقناع الجمهور بإقراضه مبالغ كبيرة بالذات فى الوقت الذى يعوزه فيه توفر ضامن له ، هى أصعب المراحل . ولذا فإن المصرفى الدينامى يقدم له خدمة ثالثة مصممة خصيصا للمرشحين للحصول على الثروة : قرض بمعدلات فائدة مرتفعة يقدم من خلاله مثالا للأسواق يثبت به التزامه بالوقوف إلى جانب الشاب الطموح . وبهذا القرض يستطيع الأخير شراء منشأة بالرغم من ضآلة إمكاناته الخاصة ، وذلك عن طريق عملية « الرفع » المشار إليها آنفا . وما عليه بعدئذ إلا أن يجنى ما

يكفي من الأرباح لصالح المصرفي وصالحه هو !

ويتعين أن نعترف بأننا بصدد ابتكار فحواه الإقدام على مجازفة كبيرة مقابل معدل فائدة كبير هو أيضا . ولا تلجأ البنوك التقليدية إلى تلك التفرقة في معدلات الفائدة إلا بحذر شديد ، لأنها تنتهج سلوك المؤسسة التي تعطي الأولوية للتحكم في المخاطرة ، وتأمين ما تقدمه من قروض ، أي تفضيل الأجل الممتد على الأجل القصير المدى . وعلى العكس ، فمن يمنح قرضا بمعدل فائدة مرتفع محفوف بمخاطر شديدة ، يعطي الأولوية للفوائد التي سيحصل عليها عند حلول موعد صرفها ، وللأرباح التي سيتمكن في الإعلان عنها دون أن يهتم بما سيحدث في الأجل البعيد . فالمستقبل لا يعنيه وكل ما يهمه أن تبدو العملية براقة وأن تغزو السوق وتكسب فورا .

وعلى امتداد هذا الكتاب ، سيتضح لنا أن المعركة بين الرأسماليين تدور رحاها هنا بالذات حول الصراع بين الأجلين القصير والبعيد ، وبين الحاضر والمستقبل .

ولكن لنعد مرة أخرى إلى المرحلة الثالثة من تلك العملية التي لم يبق للفتى الذهبي المرتقب إلا أن يؤكد ، بعد أن اقترض وحصل على الغنيمة ، أنه مدفوع برغبة محمومة على غرار الباحثين عن الذهب ، فينقض على فريسته ويتصرف كمغير . ولو أحسن التصرف بدفع سعر أعلى لمساهمي الشركة يزيد على قيمة أسهمهم في البورصة ، وإن كان أقل من قيمة أصولها التجارية ، فلن يبقى له إلا أن يُقسم الأصول . وفي هذه الحالة لا يتمكن فحسب من تسديد ما عليه بل ويحقق ربحا يتقاسمه فوريا مع المصرفي المتعامل معه . وتلك هي نهاية الفصل الأول من قصة نجاحه .

وهكذا أصبحنا في عالم هوليودي حقا . وقد علق على تكاثر العمليات من هذا النوع فليكس روهاتاين المدير الشريك بشركة لازار إخوان ، وهو الرجل الذي أنقذ من قبل مالية مدينة نيويورك ، فأعلن أن بورصة وول ستريت ، أصبحت أسوأ من هوليود . فحتى لو أننا لم نرث لمصير المنشأة التي تم تفتيتها ، ولحال العاملين لديها الذين شتتوا ، فإنه يجدر بنا أن نلاحظ أن هذا النوع من العمليات يؤدي إلى تأزم جانب كبير من النظام المالي الأمريكي . وقد قدم ميشيل - فرانسوا بونسيه ، رئيس بنك باريبا بعض البيانات الهامة في هذا الصدد :

– فبعد الانهيار المالى فى يوم الجمعة الأسود ، ١٩ أكتوبر ١٩٨٧ ، قررت السلطات النقدية فى البلدان المتقدمة فرض إجراءات احتياطية على بنوكها تحد من حجم القروض التى يمكنها أن تمنحها . ويتضح أثر هذا الإجراء بكل جلاء من خلال نصيب البنوك الأمريكية من إجمالى تمويل المنشآت الذى هبط من ٨٠٪ فى عام ١٩٧٠ إلى ٢٠٪ فى عام ١٩٩٠ . ومن النتائج المترتبة على ذلك أنه بينما كانت ثمانية بنوك أمريكية تدخل فى إطار البنوك الخمسة والعشرين الأولى فى العالم فى عام ١٩٧٠ . أصبح بنك سيتى كورپ ، الذى يحتل المركز الأول فى الولايات المتحدة ، البنك الرابع والعشرين فى عام ١٩٩٠ . ولكن بقدر ما كانت البنوك الأمريكية تحد من التزاماتها عن طريق القروض ، بقدر ما كان يتعين عليها أن تلجأ إلى عمليات تحقق ربحية أعلى ، أى ذات مخاطر أكبر ، وهكذا فإن التزاماتها فى عام ١٩٩٠ ، من خلال عمليات « الرفع » كانت ١٩٠ مليار دولار ، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف ما قد تواجهه من مخاطر من خلال مجمل قروضها للبلدان المتخلفة (٦٤ مليار دولار) .

ومنذ الانهيار الاقتصادى فى عام ١٩٨٧ والصحف المتخصصة لا تكف عن التعرض للنمو المنذر بالمخاطر لعدد حالات إفلاس المؤسسات المالية فى الولايات المتحدة . فبعد الانخفاض الحاد فى حجم نشاطات البنوك التجارية الأمريكية ، تعين عليها ، بحكم مقتضيات النظام الرأسمالى الأمريكى أن تندفع فى طريق تحقيق الأرباح بسرعة ، أى النشاطات الأكثر تعرضا للمخاطر ، بدلا من التصرف كمؤسسات متبصرة حريصة قبل كل شئ على تأمين المستقبل . وفى نهاية المطاف يتعين على دافع الضرائب الأمريكى أن يسدد الفاتورة .

٣ – *زيادة رأس المال*

ولكن لنعد من جديد إلى قصة بطلنا . إنه يتطلع إلى أن يصبح من سادة عالم المال . غير أن السادة الحقيقيين فى هذا المجال هم أولئك الذين يتمكنون من الانضمام إلى صفوة بلاط الكبار ، رغم أنهم بدأوا من الصفر . وهؤلاء السادة لا يكتفون بالشراء بما لديهم من مدخرات ولا باقتراض أموال الغير ولكنهم يتوصلون إلى زيادة رأس المال عن طريق صيتهم فقط ، أى أموال تكاد تشبه المعجزة ، فهى مستديمة وتكلفتها أقل .

ويكون ذلك المال مستديما لأن رأس مال الشركة لا يتم تسديده ، على عكس الاقتراض الذى يستلزم تسديد فائدة يتراوح حدها الأدنى بين ٨ و ١٠٪ فى البلدان المتقدمة ، بينما لا يتجاوز عائد السهم ٣ أو ٤٪ من قيمته ، إلا فى حالات نادرة. والمخاطرات التى يتعرض لها المساهم لا حدود لها . ولكن كيف يتأتى إذن له أن يكتتب بينما المؤسسة التى تصدر تلك الأسهم لا تتمتع بوضع متميز ولم تثبت بعد جدارتها على مدى بعيد ، وأنه بصدد شخص يتطلع إلى أن يكون من عباقرة المال ؟ والإجابة على ذلك تتمثل مرة أخرى فى هالة المجد التى تتوجه وفى قدرته على « بيع الآمال » .

فالشراء بالمدخرات يكون دون المستوى ، والاقتراض للشراء أقوى ، أما الحصول على أرصدة عن طريق السوق بالاعتماد على صيت طارح الأسهم فمن صميم اختصاص آلهة المال . وهناك على أى حال آلهة آخرون ، هم مصرفيو الاستثمار الذين لا يستثمرون أبدا ، ولا يعرضون أنفسهم إطلاقا للمجازفات ، ولكن مهمتهم التى تتمثل فى دفع الآخرين إلى الشراء والبيع تفترض توفر موهبة أكبر فى الإقناع وقدرة فائقة فى مجال التوليفات المالية . فهم يحصلون على عمولة عن كل صفقة سواء بالبيع أو الشراء . ومما يبرر ذلك قيامهم بإسداء خدماتهم للباحثين عن مناجم الذهب ، فهم يرشدونهم إلى حيث يجب أن ينقبوا ليكتشفوا التبر .

ذلك هو ببساطة المنبع الأصلى « للبراءات المالية » و« الرأسمال المالى » و« إضفاء الطابع المالى على الاقتصاد » . إنها القيمة السيكولوجية التى تعلقها الأسواق على أمجاد أبطالها المفضلين . ولا قيام للمنشآت بدون ذلك الأمل . ولكن يتعين التزام جادة الصواب حتى فى البورصة .

نوع من الهذيان

منذ الثمانينات ، والاقتصاديات الانجلو ـ ساكسونية تتميز أكثر من أى وقت مضى ، ومن أى مكان آخر ، بحجم سوقها المالية الضخم ، على عكس بلدان منطقة جبال الألب حيث تقوم البنوك بدور أساسى فى تمويل المنشآت .

ومما زاد من الأهمية التقليدية للأسواق المالية فيما وراء الأطلنطى أن الأوضاع المالية كانت مواتية بشكل استثنائى خلال الثمانينات . فقد تضاعف مؤشر داو جونز ثلاث

مرات . أما الأسواق الآجلة الاختيارية فقد نمت بشكل هائل . ففي شيكاغو يتم الآن التعامل في عمليات يبلغ حجمها ضعف بل ثلاثة أضعاف ما يتم في نيويورك. إنها اندفاعة البورصة وانطلاقة المالية العارمة ، بطقوسها وأبهتها وسحرها ... أما الوسطاء الماليون فقد تضاعف عددهم وازداد ثراؤهم بنفس الوتيرة . وغدت شركات مالية جديدة ، لم تكن معروفة للجمهور إلا في حدود ضيقة ، في مصاف نجوم وسائل الإعلام ، وتكاثرت الريبورتاجات حولها . وقد خلعت من عروشها في آن واحد شركات تحمل أسماء لامعة مثل أى . بى . إم . وآبل وكولجيت . ومن أشهر تلك الشركات المالية دركسل بورنهام لامبرت، وشيرسون ليهمان هوتون ، وقاسرستاين باريللا .. الخ . وقد شاركت هذه المؤسسات في أسطورة تجمع بين سحر المضاربات في البورصة وأضواء الاستعراضات الساطعة وألوانها البراقة وملابسها المزركشة . وكما يحدث دائما في الولايات المتحدة ، فقد رفع ذلك من شأن الانتصار الذى حققه المال على الصناعة ، وأكد في الوقت نفسه المجد الذى يكلل دائما النجاحات الفردية الخاطفة التى تُسلط عليها أضواء أجهزة الإعلام .

وهكذا ذاعت فجأة شهرة أناس كانوا مجهولين بالأمس القريب كما لو كانوا قد مروا بهوليود ، وراحت الصحافة تبدى إعجابها بثرواتهم التى جمعوها بسرعة .ومن هؤلاء مايكل ميلكن ، ملك الأسهم « الرِمة » ذات العائد المرتفع والذى حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات ، وإيفان بويسكى ، الحكم العبقرى لرولز روز (*ROLLS ROSE*) (ثلاث سنوات سجن ومئة مليون دولار غرامة) . أما دونالد ترومب ، أعظم رجال الأعمال تيها وتباهيا يكاد يكون ضربا من جنون العظمة ، وصاحب فندق تاج محل الفخم الذى تم تمويله بالكامل بواسطة أسهم « رمة » ، فقد ارتقى إلى مرتبة بطل الرأسمالية الأمريكية طوال بضع سنوات . **ولكن أى نوع من الرأسمالية هذا ؟ وكيف لم يروا فيها نذير شر بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة ؟**

لم يتردد موريس آرليه ، الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لسنة ١٩٨٨ ، في أن يعلن أن هذا الاقتصاد « استسلم على ما يبدو لنوع من الهذيان المالى المعتمد على المضاربة حيث تظهر دخول هائلة بلا أى أسس واقعى ، تترتب عليها آثار مثبطة للهمم ، يُساء تقدير مدى تأثيرها » .

واقتداء بالمانوية الأمريكية التى تقسم أبطالها إلى أشرار وأخيار ، فقد تكاثر « أشرار » عالم المال الذين عاثوا فسادا فى « قوانين » تلك الأدغال الجديدة . وهؤلاء هم بالأساس « المغيرون » المتخصصون فى طرح عروض الشراء العدائية ، وتقسيم المنشآت وتقطيع أوصالها ، وبيع أجزائها وجنى مكاسب طائلة من وراء ذلك . إنهم « أشرار » على كل شاكلة ، بعضهم سلك طريق كارل ايكسهان الذى أثار الرعب فى البورصة واشترى شركة طيران *TWA* ، وأحاط نفسه فى ذات الوقت بهالة من المجد وتحول إلى رئيس نموذجي حريص على مصلحة شركته . وبعضهم ، على غرار ايرفينج چاكوبز الذى لا يلتزم إلا بالمنطق المالى الصرف ، أى الحد الأقصى من الربحية والمكسب السريع . وهناك أخيرا أمثال چيمى جولدسميث الذى حمل لواء الليبرالية الاقتصادية وراح يشن هجوما لا هوادة فيه ضد تدخل الدولة الزاحف . وبغية الدفاع عن تلك الفكرة حاول جولدسميث شراء شركة جوديير العملاقة واستحوز بعد ذلك على مجمع كراوز زيليرباخ ، على أثر تقدمه بعرض شراء معاد . ويؤكد «چيمى» أنه يريد القضاء على البيروقراطية التى سادت فى المنشآت ، وطرد قادتها الكسالى الذين يمتصون دماءها دون مراعاة مصالح المساهمين . غير أنه يدبر أموره بالأخص لتحقيق فائض قيمة خرافى .

ومما لا شك فيه أن اللجوء إلى عروض شراء المنشآت ودمجها معا لم يكن ظاهرة جديدة بالنسبة للولايات المتحدة . فعلى عكس الفكرة الشائعة ، كان عدد تلك العمليات يتراوح بين ألفين وثلاثة آلاف خلال الثمانينات ، بل وكان أقل من نصف عمليات الشراء والدمج فى سنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٢ . أما الحدّ الأقصى التاريخى فى هذا المجال فقد تحقق فى عام ١٩٧٠ ، إذ بلغ ستة آلاف عملية . ولكن إذا وضعنا فى اعتبارنا حجم تلك العمليات لا عددها ، لتبين لنا أن « سنوات ريجان » سجلت تفجرا حقيقيا . فقد كان مبلغها ٢٠ مليارا فى السنة فى أعوام ١٩٦٨ - ١٩٧٢ ، وغدا ٩٠ مليارا فى أعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٥، و ٢٤٧ مليارا فى عام ١٩٨٨ وحده . ومن حيث النسبة المئوية لعمليات الشراء أو الدمج من إجمالى الناتج القومى ، فقد تضاعف حجمها مرتين خلال سنوات ١٩٨٣ - ١٩٨٥ ، بالمقارنة مع سنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٢ (*عودة رأس المال* ، تحت إشراف بودوان بروت وميشيل روزن - الناشرة أوديل چاكوب : ١٩٩٠) :

« عمليات الدمج والشراء ليست شيئا جديدا بالطبع ، فمنذ ثلاثين سنة . على الأقل تلجأ

الشركات الأمريكية إلى توزيع المخاطر ، وتحسين نتائج أدائها ، والاستفادة فى بعض الحالات من المزايا الضريبية ، وزيادة نصيبها من السوق . غير أن الأغلبية الساحقة من الدمج والشراء كانت تتم « بشكل ودى » أو على الأقل بموافقة مجالس إدارة الطرفين المعنيين ، إذ أن قوانين مختلف الولايات كانت تجعل عمليات الهيمنة صعبة للغاية ومضرة جزئيا بالنسبة للمنشآت . ففى ولاية الينوى مثلا كان القانون الخاص بالسيطرة على المنشآت يسمح للإدارة بالتدخل إذا كان ١٠ ٪ من المساهمين فى الشركة المستهدفة مقيمين بالولاية . وعندما ألغت المحكمة العليا تلك التدابير فى يونيو ١٩٨٢ ، وأبطلت فى الوقت نفسه قوانين أخرى مشابهة ، تغير الوضع جذريا ويسّر إلى حدّ كبير عروض الشراء العلنية المعادية .

وبينما كانت عمليات الدمج والشراء التقليدية تأتى من جانب مجمع يرمى إلى توسيع نطاق المجموعة ، حتى لو أدى ذلك إلى انخفاض مؤقت فى قيمة الأسهم ، فإن عمليات الهيمنة الراهنة هدفها تجزئة الشركة المشتراة ببيع مختلف أقسامها بغية رفع سعر الأسهم » .

تصاعد التكبر

ولا محل للدهشة فى ظل تحول المؤسسات المالية الحالية إلى نجوم المجتمع والدعاية لقصص نجاح قادتها ، أن يجتذب قطاع المال الأمريكى جزءا كبيرا من طليعة المثقفين فى البلاد . وقد وجه ذلك ضربة قاسية للصناعة التى كانت تجد أصلا صعوبة فى إلحاق المهندسين والماليين الذين تحتاجهم للعمل لديها ، وهى ترى خير كوادرها والشباب الحاصل على المؤهلات العالية يلوذون بالفرار ليلتحقوا بالبنوك وبيوت السمسرة حيث المكسب وفير ، ودون أن تتسخ أيديهم أو حتى أحذيتهم ، كما هو الحال فى المصنع .

ويجب ألا نتصور أن الأمر يتعلق هنا فقط بنوبات الهوس الأمريكى فى الثمانينات ! إذ يكفى أن نستعلم هنا فى باريس ، عن مكافآت الأبطال الشبان فى ميدان الأموال الصرف . إنهم يحصلون فى الكثير من الأحوال على ضعف، بل وأحيانا على ثلاثة أضعاف زملائهم السابقين فى المدارس ، والذين يعملون على مقربة منهم ، بل وحتى فى نفس المؤسسة المالية ، ولكن فى قطاعات أقل تخصصا ومشاركة فى المضاربات . إنهم حاصلون على نفس المؤهلات ولديهم نفس الكفاءات ، ولكن المجازفات مختلفة . وتلك بالذات إحدى المجالات التى تدور فيها يوميا المعركة بين رأسمالية ورأسمالية أخرى .

وفى الولايات المتحدة تجمعت كل العناصر اللازمة لتقديم استعراض كبير متواصل عن طريق وسائل الإعلام ، حول تلك العمليات الأكثر إثارة من الروايات البوليسية ، المعتمدة على النجاحات المبهرة واجتذاب خير المواهب والكفاءات وحجم المبالغ التى يسيل لها اللعاب . وكان هذا الاستعراض المالى ، على غرار ذلك الذى اجتاح وول ستريت فرصة ذهبية للإعلام . وسرعان ما احتلت المناورات والخبطات المالية مساحات فى الصحف لم تألفها من قبل فلا يمر يوم دون أن تنشر صحيفة يومية ـ بما فى ذلك *الوول ستريت جورنال* ـ الوقورة ، إحدى الحلقات المثيرة للغاية فى ذلك الصراع الأشبه بصراعات رعاة البقر فى أفلام الوسترن (الغرب) : عرض شراء علنى يقطر دما ، أو أرباح أسطورية ، أو خبطة بارعة أو مجازفة شديدة . هذا بالطبع عدا المشاكل الشخصية التى تخص ملوك البورصة الجدد ، ذوى الحياة الخاصة المضطربة (ومنها مثلا شجار دونالد ترمب اللانهائى مع زوجته المشاكسة التى تطالبه بالطلاق ... وبنصف ثروته، والتى احتلت العناوين الرئيسية فى العديد من المجلات) . وهكذا أصبحت الأضواء مسلطة على الشئون المالية والحياة الاقتصادية ، لحسن الحظ أحيانا ولكن لسوء الحظ فى أغلب الأحوال .

وتجاوز ذلك البث الإعلامى نطاق وول ستريت ، فغير من ردود فعل رؤساء الشركات وكبار مديريها . فقد أصبحوا حساسين بشكل متزايد نتيجة لتعرض الصحافة لهم بوصفهم « القباطنة الكبار » فى عالم الصناعة ، وأبطال اللقطات التلفزيونية التى تصور مواجهتهم للنمور المخيفة وتغلبهم على الشدائد التى تضمرها لهم البورصة . وقد انتشرت خلال الثمانينات مصطلحات خاصة ، من المفيد دراسة إيماءاتها بعناية . فهى فى أغلب الأحوال ذات طابع قتالى ، ومن تعبيراتها : الفرسان البيض أو السود ، والأقراص السامة ، والأصفاد ، والمظلات الذهبية ، كما أن الاقتصاد والمالية يتم تشبيههما بحرب النجوم . وبالطبع فإن هذا المسلسل المسلى يدفع إلى متابعة أحداثه وروايتها للآخرين ، على عكس البيانات حول إنتاج السيارات والاحتمالات المتوقعة لأحوال المعلوماتية فى السوق الدولية .

وهؤلاء القادة الأبطال الذين يلتبس الأمر حولهم ، والمشاركون فى مبارزات البورصة أصبحوا أنصاف آلهة بالنسبة لوسائل الإعلام والرأى العام ، فتحرروا من مشاكل الحياة اليومية التى يواجهها الناس ، وراحوا يتداولون المليارات وأصول الشركات والمهن

ويستخفون بالحدود بين الدول . فكيف لا يستسلم بعضهم لجنون العظمة ؟ وكيف لا يغيرون تدريجيا أساليبهم فى الإدارة لكى تتفق على نحو أفضل مع صورتهم التى تعكسها لهم وسائل الإعلام ؟ ومن الخطأ الاعتقاد بأن عمليات الدمج والاستحواذ وعروض الشراء تخضع دائما لمبررات عقلانية . فقد تكون هناك أحيانا حاجة إلى « عملية رائعة » تحقق رضى « أنا » الرئيس ، وتستأثر بعدد من العناوين البارزة المثيرة لخيلائه فى الصحف . كما قد يحتاج الأمر لعملية أخرى لتجنب الحكم على إدارة منشأة من جانب العاملين بها الهيابين أو المحافظين . ثم إن عملية عرض للشراء من النوع الجيد قد تكون مفيدة لتحسين صورة منشأة ما ...

وهذا التصاعد المتواصل للمجد ، والتكبر ، والنفوذ المالى ، جرّ أمريكا «سنوات ريجان » جرها بالمعنى الحرفى الكلمة ، وراء وول ستريت ، فراح الرأسمال يحدد المسار أكثر مما كان يحدده فى الماضى ، كما تعين التضحية بكل شئ من أجله . وهكذا أصبحت السياسة الاقتصادية خاضعة لتقلبات مزاج وول ستريت . فعندما تتحرك المؤشرات وتتقلب المعدلات تنتاب الحمى أمريكا ، وتصاب السوق بالذعر من جراء البيانات السيئة عن التجارة الخارجية أو بسبب ظهور بوادر اتجاه نحو تزايد البطالة . وهكذا يصبح تأثير أى حدث على البورصة أهم من الحدث ذاته . فانخفاض الصادرات أو ركود الإنتاج لم يعد مشكلة فى حدّ ذاتها ، لأن ما يشغل بال الرأى العام هو رد فعل الأسواق .

قانون السوق

فى ظل تلك الأوضاع ، تصبح الصناعة أشبه بفرع الأسرة المغلوب على أمره ، أو بابنة العم القادمة من الأقاليم وقد ارتدت فستانا من طراز عفا عليه الزمن ، يثير الابتسامات . ويؤكد التقرير الذى نشره معهد ماساشوستس للتكنولوجيا على مدى ندرة التفاهم بين الصناعة والمالية . فقد زعزعت بشدة موجة عروض الشراء العلنية ثقة الصناعة بنفسها . أما الجوارح المفترسة التى يمثلها هؤلاء المغيرون الذين تسلطت عليهم فكرة تحقيق الربح الفورى ، فلا يمكن أن يأمل أحد فى أن يرسموا استراتيجية صناعية . ويقول معهد ماساشوستس إن هذا الهوس المالى « ساهم فى تركيز اهتمام المنشآت بشكل مفرط على الربح الفورى » ، وهذا فى الواقع مجرد تعبير ملطف !

لقد وصل الأمر بالسوق الحالية إلى حد ممارسة وصايتها على الاقتصاد بوجه عام

وعلى المنشآت بشكل خاص . فهو يدفعها إلى اتباع سلوكيات واستراتيجيات تتباعد ، من وجهة النظر الاقتصادية والصناعية البحتة عن العقلانية التى تنتمى إليها أصلا .

فالبورصة تقتضى أولا من المنشأة أن تستخلص حدًا أقصى من الربحية من رصيدها . فقد أصبح يتحتم عليها أن تعمل على إرضاء المساهمين الذين تزايدت مطالبهم خاصة وأنهم جعلوا فى عدم إخلاصهم للمنشأة سلاحا يلوحون به . ولذا ستحرص المنشأة على أن تدفع لهم عائدات منافسة. ومن جهة أخرى ، فإن ارتفاع سعر السهم فى البورصة سيكون خير وسيلة لتجنب عروض الشراء العدوانية ، حتى يعدل المشترون المحتملون عن تنفيذ خططهم . ولذا ستعمل المنشأة على تحقيق أقصى حدّ من الأرباح فى الأجل العاجل لكى تتمكن من تقديم نتائج مرضية لوول ستريت كل شهور ثلاثة ، وهذا ما يسمى الآن « طغيان التقرير ربع السنوى » .

ويعلم كل من يدير شركة أن الوسيلة الفعالة حقا لزيادة الأرباح فى المدى القريب تتمثل فى خفض الإنفاق الأقل إلحاحا : الدعاية ، والبحوث ، والتأهيل ، والدراسات المتعلقة بالمدى البعيد .. الخ ، وللأسف فإن هذه النفقات هى التى تمكن المنشأة عادة من الاستعداد للمستقبل ، بتصميم منتجات جديدة ، وتحسين تقنيات الإنتاج ، وزيادة كفاءة العاملين لديها ، والتخطيط لتسويق منتجاتها فى المستقبل . وإذا تم استقطاع جانب كبير من تلك النفقات فإن المنشأة تصبح مهددة فى المدى البعيد . وهنا يتعارض منطق المال بكل وضوح مع المنطق الصناعى .

غير أن عواقب الشراء لا تقل خطورة عن مصير المنشأة نفسها . فالشركات المرتبطة بعرض للشراء (سواء كانت مستهدفة أو تنوى الشراء) تلجأ إلى الاستدانة على نطاق واسع لكى تحقق عملية الشراء أو لتقاومها ، مما سيؤثر على موازنتها . وسيتعين على المنشآت أن تتحمل نفقات مالية ضخمة – لمدد طويلة أحيانا – مما يتسبب فى اختلال توازن حساباتها . ومثال ذلك مجموعة نابيسكو التى تنوء تحت عبء ديون تبلغ ما يقرب من ٢٢ مليار دولار ، تعاقدت عليها عندما قامت مجموعة *KKR* بشرائها . وهكذا أضطر المسئولون فى الشركة المشترية إلى بيع كافة فروعها الأوروبية لمجموعة *BSN* للتخلص من جزء من هذا الدين الرهيب .

وهذه التكاليف المالية ليست الوحيدة المفروضة على المنشآت . فالتهديد بعروض شرائها أو الإغارة عليها تحوم باستمرار حول المسئولين فيها ، مما يدفعهم إلى تكريس قدر كبير من الوقت والجهد لوضع استراتيجيات دفاعية ، وخوض حرب عصابات ساحتها البورصة ، وغير منتجة إطلاقا على الصعيدين التجارى والصناعى . ولنا أن نتساءل بالطبع عما إذا كانت أولى اختصاصات رجل الصناعة أن يكون دائما فى حالة تأهب متواصلة لوضع « أقراص مسمومة » أو إسقاط « مظلات ذهبية » (حسب اللغة الدارجة فى بورصة نيويورك) بالتعاون مع كتيبة من رجال القانون الذين يحصلون على أتعاب فادحة للتصدى لمحاولات السيطرة العدائية ... بدلا من التفرغ للإنتاج والتسويق . ونحن لا نعلم كم من الوقت تم تكريسه لإعداد « مظلات ذهبية » بغية حماية شركة نابيسكو ، ومديريها السابقين ، من عواقب شراء *KKR* لمجموعتهم . غير أننا نعرف المبالغ التى دفعت لهم . فقد حصل القائدان من منشأتهما على ٥٣ مليون دولار للأول و٤٥ مليون دولار للثانى . ولنتفحص ذلك بشكل ملموس . فالـ ٥٠ مليون دولار تساوى على الأقل ٢٥٠ مليون فرنك فرنسى ، وهذا المبلغ يحقق لصاحبه إذا حوله إلى وديعة بمعدل فائدة ١٠٪ ، ربحا سنويا قدره ٢٥ مليون فرنك ، وهو يعادل ما يتراوح بين خمسة أضعاف وعشرة أضعاف مرتبات رؤساء مجالس الإدارة والمديرين العامين الذين يحصلون على أعلى أتعاب . أليس هذا حقا ما يمكن أن نسميه « مجد المهزومين » ؟

أما عدم إخلاص أصحاب الأسهم الذين يلهثون وراء من يقدم أعلى عرض ، فأمامهم صفقة رابحة وفورية ، تحولت بالنسبة لهم إلى قاعدة ذهبية جديدة .

ووفقا لمنطق النموذج الرأسمالى الأنجلو ـ ساكسونى الجديد ، فإن تخلى المساهم عن المنشأة التى اكتتب فيها ، يعتبر مرادفا للترشيد .

غير أن ذلك الترشيد يشكل بالأخص عائقا كبيرا تواجهه المنشآت التى لم يعد بإمكانها الاعتماد على رأس مال ثابت .

فالمساهم ، ذلك « الملك المتوج » حسب تعبير الكسندر دى جونياك وستيفان ماير ، لا يعنيه أمر المنشأة التى يستثمر أمواله فيها . فهو يريد الحصول على فوائض قيمة

الأسهم وعوائدها . وهذا الاتجاه المفارق جلي بشكل ملحوظ لدى المستثمرين فى مؤسسات مثل صناديق المعاشات وشركات التأمين ذات التأثير الهائل فى السوق الأمريكية . فهى تملك فى الواقع ما يتراوح بين ٤٠ و ٦٠٪ من رسملة الفوائد فى وول ستريت . ولكن على عكس ما يحدث فى اليابان ، وإلى حد ما فى أوروبا ، فإن هذه الأموال لا تقوم بدور « حارس » تلك الأرصدة فى السوق أو « منظمها » . فالمستثمرون الأمريكيون فى تلك المؤسسات يسعون قبل كل شئ إلى زيادة عائد أسهمهم القصير الأجل إلى أقصى حدّ . وشاغلهم الوحيد هو تقديم نتائج قياسية للمدخرين عند حلول موعد كل استحقاق . فعليهم أن يتقمصوا مظهر المديرين الأكفاء بتحسين ترتيبهم فى الجداول التى تقارن بين مختلف المؤسسات ، علما بأن تلك الجداول تتلاحق بشكل متزايد .

ويدفعهم تسلط فكرة ضرورة تحقيق نتائج فى المدى القصير - فى حالة تواجد عرض للشراء - إلى « الخيانة » بكل بساطة ، كما كانوا يقولون فى الماضى . فالعديد منهم يديرون معاشات مستخدمى الشركات الكبرى . وعندما تتعرض إحدى تلك الشركات للهجوم ، يكون من مصلحتهم تماما الوقوف فى صف المهاجم لكى يحققوا فوائض قيمة .

وأمثال هؤلاء المساهمين وتلك الاستراتيجيات تبعدنا عن المنشأة بمفهومها الأصلى كجهاز يضم أصحاب مصلحة مشتركة تجمع بين المساهمين والعاملين والمديرين من خلال علاقات اجتماعية متينة . وهكذا تتحول المنشأة إلى أداة للتدفقات النقدية تتقاذفها موجات السوق وتهددها عواصف المضاربة فى السوق التى لا يمكن التنبوء بموعد هبوبها .

رأسمالية بلا مُلاك

من الصعب ألا يشعر الأوروبيون ، وبالأخص الفرنسيون المرتبطون فى الكثير من الحالات بالمنشأة التى يتعاملون معها ، وكأنها نوع من العلاقة الأسرية ، بالحرج إزاء هذا المنطق . فالأمر يتعلق فعلا بمنطق معين ، ففى أمريكا لا تعتبر المنشأة فى نظر المساهمين الجدد المسيطرين حاليا على السوق ، سوى « حزمة أسهم » وفقا للتعبير القديم الذى

استخدمه كينز . وعلى أى حال فإن كل شئ قابل للبيع ، حتى لليابانيين ، والمسألة تنحصر فقط فى الثمن المدفوع . وقد أوضح ذلك الفيلسوف الفرنسى ميشيل سير ، الذى يدرس فيما وراء الأطلنطى ، إذ قال : « فى هذا البلد الثروة هى الهدف والأشياء هى الوسيلة . وفى أوروبا ، على العكس ، يمكن عمل أشياء بالثروة » . فمن المعتاد (والسهل) فى هذا البلد شراء منشأة ، كما تشترى عمارة أو لوحة فنية . وعليه يكون من المنطقى تماما أن يتصرف المساهم « المالك » كما يحلو له بالمنشأة التى اشتراها منذ قليل . فهو يجزؤها ليتخلص مما لا يهمه بالبيع ، ويتصرف مع العاملين فى المنشأة على غرار تعامله برأسماله ، أى كما لو كانوا مجرد سلعة .

ولكن هل حسن سير النشاط الرأسمالى يقتضى ، نعم أم لا ، بأن يعامل العاملون كسلعة ؟ هذا موضوع جدير بأن تدور حوله معركة ! وهل تستطيع المنشأة أن تعيش بدون مالك ، نعم أم لا ؟ وهذا أيضا موضوع جدير بمعركة ، مع الفارق فى أنه يمكن أن يعالج على أنه مفارقة على سبيل المزاح . وهذا ما أقدمت عليه مجلة الايكونومست الأسبوعية البريطانية تحت عنوان « الرأسمالية الانجلو ـ ساكسونية ، هل لا تزال رأسمالية ملاك » .

« منشأة تطلب ملاكا » ، « منشآت تبحث عن مساهمين ثابتين » . هذان المطلبان كافيان لملء صفحات الجرائد بالإعلانات الصغيرة ضمن الإعلانات المبوبة . والواقع أن مجد رجال المال الجدد فى ظل الرأسمالية الأنجلو ـ ساكسونية الجديدة يتمثل فى التخلص من الملاك بالقضاء على فكرة المساهمة الثابتة

أرباح اليوم أم الغد ؟

ولنتوقف للحظة عند مفارقة أخرى أشبه بغمزة من جانب التاريخ موجهة إلى ... كارل ماركس . ففى كل أنحاء العالم يعاد اكتشاف الطابع المشروع للربح ، فهو روح الرأسمالية . وفى فرنسا انضم الاشتراكيون إليه منذ ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ ، بعد أن أولوا ظهرهم لأوهام البرنامج المشترك مع الحزب الشيوعى الفرنسى . وفى الشرق ، أسفر انهيار الشيوعية عن إعادة اعتبار عامة للسوق بلا تحفظات . فالكل يعترف إجمالا بالفكرة القائلة بأن السعى إلى الربح هو الحافز الأشد فعالية بالنسبة للمنشآت ورجال الأعمال .

فالربح مشروع ، بل إن المردودية والفوائد وحدّ الربح تشكل معا المحركات الحقيقية للاقتصاد الدينامي ، بل والمحركات الوحيدة له . ولكن ها نحن نتلقى من أمريكا ، موطن الرأسمالية ذاته ، درسا ما كنا نتوقعه: « الربح قد يضعف المنشأة ويلحق الضرر بالاقتصاد ويعوق التنمية » . فكما أن « الإفراط فى فرض الضرائب يضعف الضرائب » فبوسعنا أن نقول أن « العمل بإفراط من أجل الربح اليوم قد يلحق الضرر بربح الغد » .

وباستثناء بعض المعجزات المرتبطة « بالمودة » أو الحظ ، فإن النجاح الثابت يتم يوما بعد يوم . فهو يمر بعملية تصميم لأساليب إنتاج ، وشبكة توزيع . ويتطلب النجاح إقناع العملاء وتأمين مواصلة تقديم الخدمة أو قطع الغيار ، بعد ذلك . فالمعلوماتية الدقيقة لم تنتصر لدى الجمهور العريض إلا بعد ست أو سبع سنوات من بدء عرضها فى الأسواق . أما الفيديو وكاميرات الفيديو فقد احتاجت إلى أكثر من عشر سنوات لكى تنتشر .

وبالطبع فإن ثبات العزيمة هنا تصحبه بالضرورة تضحيات مالية ، إذ يتعين على المنشأة أن ترضى بتحمل خسائر قبل أن تجنى أرباحها الأولى ، وذلك ليس فقط من أجل تغطية تكاليف طرح السلعة فى السوق . فكثيرا ما يكون من الضرورى البيع بأسعار « منخفضة للغاية » على حساب الربح لكسب السوق . وتلك استراتيجية أولية أصبح اليابانيون أبطالها . فهم يشنون هجومهم المكثف على السوق مع تركيز جهودهم على النوعيات الدنيا والقبول بتضحيات هائلة فى الأسعار وبالتالى فى الأرباح . وهكذا يبعدون منافسيهم ويغطون التكاليف الثابتة ويحسنون تدريجيا من نوعية منتجاتهم . ولنتذكر حال السيارات اليابانية منذ خمس عشرة سنة مضت ، كانت صغيرة وضعيفة البنية ومفتقدة للجاذبية ، ولكن أسعارها كانت منخفضة للغاية ، أما اليوم فهى تنافس السيارات الألمانية القوية والإيطالية الأنيقة . وأصبح اليابانيون كما هو معروف فى مقدمة منتجى السيارات فى العالم . غير أن هذا النجاح جاء ثمرة استراتيجية دؤوبة اقتضت فى بدايتها تضحيات جسيمة .

الربح المضاد للتنمية

وعلى عكس تلك الاستراتيجية ، فضل الأمريكيون فى الكثير من الحالات التركيز

بشكل متزايد على المنتجات الصناعية التى تحقق أرباحا فورية . فقد تخلوا بسرعة عن النشاطات التى تعرض فيها تفوقهم للتراجع أو عندما اتضح لهم أن الجهود المطلوب بذلها تحتاج إلى وقت طويل وتكاليف مرتفعة للغاية . كما أنهم لم يرسموا فى الواقع سياسة صناعية وتجارية بعيدة المدى لكسب أسواق بأكملها أو استعادتها . ففى قطاع معدات التصوير الطبى وأجهزة السكانر وتسجيل الصدى مثلا . كانت الشركات الأمريكية أول من أنتجها فى البداية . ولكنها أكتفت بعد ذلك بالمنتجات الرئيسية التى تهم مراكز البحث الكبرى والمستشفيات الحديثة جدا ، وتخلت بذلك فى الوقت نفسه عن المنتجات الدارجة فى هذا المجال لليابانيين الذين سرعان ما انقضوا على سوق المستشفيات الأقل فخامة ، لم اعتمدوا على ذلك الأساس لتحسين منتجاتهم ، فأصبحوا الآن منافسين مباشرين للأمريكيين فى الأجهزة التكنولوجية الرفيعة المستوى .

ويمكن ملاحظة اختلاف الاستراتيجية أيضا فى مجال الإلكترونيات بمختلف أنواعها حيث أهملت الشركات الأمريكية المنتجات الموجهة إلى الجمهور العريض لتركز جهودها إما على التكنولوجيا العسكرية المتقدمة للغاية ، وإما للانصراف إلى نشاطات أخرى تحقق أرباحا أعلى (تأجير السيارات ، الخدمات المالية) .

وكان آكيو موريتا ، رئيس ومدير عام سونى بالغ الصراحة فى كتابه الشهير بوسع *اليابان أن تقول لا* (وهو لم يترجم أبدا بالكامل ، علما بأن هناك العديد من الترجمات المتداولة دون أن تكون قد حصلت على تصريح بالنشر) . فقد انتقد قصر نظر أرباب العمل الأمريكيين قائلا : « الأمريكيون يجمعون المال بالاندماج أو الشراء ولكنهم لم يعودوا يعرفون كيف ينتجون أشياء جديدة . وبينما نخطط نحن لعشر سنوات ، فإنهم لا يهتمون إلا بالأرباح التى سيحصلون عليها خلال الدقائق العشر القادمة ، وبهذا الإيقاع ، أصبح الاقتصاد الأمريكى مجرد شبح » .

وهناك مسئولون أمريكيون لا تبتعد انتقاداتهم كثيرا عن ذلك الحكم القاسى، فقد شجب مثلا ريشارد دارمان ، مدير ميزانية الولايات المتحدة «الآن-الآنية» (*NOW-NOWISM*) ، أى « نفاد صبر المستهلك لا البانى ، والأنانى لا الرائد » . وكان كينز يبدى تخوفه من أن يتغلب هذا السلوك المستوحى من « العقلية المالية » على « عقلية المنشأة » . وتتسق تلك العقلية المالية علـى الأقل مع طغيان الاقتصاد المالـى الذى يقاومه أرباب الصناعة

الأمريكية . فحتى الشركات الكبرى ومنها أى . بى . إم مثلا ، تدفع حوالى ٥٠٪ من أرباحها على شكل عوائد مستحقة لحملة الأسهم ، وتوزع شركة رانك زيروكس أكثر من ٦٠٪ من أرباحها . وفى المقابل تبدو البنوك الممولة للشركات اليابانية أقل نهما . وهى فى الكثير من الأحوال ملك نفس المجموعة بشكل مباشر أو غير مباشر . وأغلب تلك البنوك تمتلك حصة لها وزنها فى رأسمال الشركة ، ولذا فهى فى وضع يسمح لها بأن تدرك أن مطالبتها بمعدلات فائدة مرتفعة للغاية أو عوائد عالية لأسهمها سيعوق نمو المنشأة .. فهى تعرف باختصار كيف تعوض ما تخسر من جهة بالكسب من جهة أخرى . أما المنشآت التى لا تنوء تحت وطأة رأسمال باهظ الثمن فهى أقدر على وضع مشروعات على مدى طويل ، وتمويلها .

والحال ليس على هذا المنوال بالنسبة للمنشآت الأمريكية التى تعانى باستمرار من التزامها بإرضاء أصحاب الأسهم والمقرضين ، والمقيدة بالتالى بالمشروعات التى تحقق عائدا سريعا . وبوسعنا أن ندرك لماذا يتردد أرباب العمل على ما يبدو فى مثل تلك الظروف ، إزاء فكرة تعريض أنفسهم لمجازفات صناعية ، كما نوه بذلك تقرير معهد ماساشوستس المشار إليه من قبل . وتلك ملاحظة تثير الدهشة حقا ، لأن الرأسمال والمنشأة مرادفان للمخاطرة بحكم تعريفهما . وكل الأساطير الأمريكية تشيد على أى حال بالمخاطرة . كما أنها صورت دائما المغامرة فى المجال الصناعى على أنها استمرار لمجازفات الرواد الأوائل . فالحذر الشديد والسعى إلى الربح فى المدى القريب ، والاقتصار على النشاطات المضمونة لا يتفق بالذات مع الصورة التى أراد رونالد ريجان أن يحييها من جديد عندما أعلن مثلا فى عام ١٩٨٤ ، أثناء زيارته للصين : « نحن شعب متفائل ، وقد ورثنا مثلكم مساحات لا نهائية من الأرض والسماء ، والجبال الشاهقة ، والحقول الخصبة ، والسهول الممتدة فيما وراء الأفق . وهذا ما يجعلنا نستكشف الممكن فى كل مكان ويمنحنا الأمل » .

ولكن تأثير الريجانية الضار ، وهو من سخريات الثمانينات القاسية ، جعل طغيان المال ينال ، ويالمفارقة ، من عقلية المشروعات . وهذا مؤسف حقا وخطر فى الوقت نفسه . فقد أثبتت السنوات الأخيرة أن أهم النجاحات الصناعية كانت أصلا من أكبر حالات الإقدام على المجازفة . وهناك أمثلة عديدة حول ذلك وردت فى كتاب *كايشا : المنشأة اليابانية* (ج . ابيلجن و ج . ستالك ، نيويورك بوكس ، ١٩٨٥) . ويدلل المؤلفان على

مدى قدرة اليابانيين الاستثنائية على الإقدام على مجازفات مالية وصناعية . فلا يندر أن تنطلق شركات يابانية فورا فى الإنتاج على نطاق واسع قبل أن تكون متأكدة من أن إنتاجها سيباع . وهكذا يتم استهلاك التكاليف الثابتة فورا ، مما يتيح طرح المنتج بأسعار منافسة . وهناك مثال « الوكمان » الشهير الذى ابتكره آكيو موريتا وتم إنتاجه على نطاق واسع قبل أن تطرح نسخة واحدة منه للبيع .

فالربح فى نهاية الأمر أشبه بالوقود المحرك لموتور الرأسمالية ، ولكن إذا كان الوقود « غنيا » أو كانت نسبة تركيباته غير صحيحة ، فقد يختنق المحرك أو ينفجر . ويحرص أرباب العمل اليابانيون على التأكيد على تلك الفكرة عندما ينتقدون أقرانهم الأمريكيين على غرار آكيو موريتا . وهم يقولون إن الأمريكيين يهملون العاملين معهم ويسدون الطريق أمام مقتضيات الإنتاج ويتسلط عليهم شبح وول ستريت . ويتبدى من خلال تلك الملاحظات انتقاد عام بخصوص إدارة الموارد البشرية حسب مفهوم أرباب العمل الأمريكيين لها . ويذكر تقرير رمسيس (المعهد الفرنسى للعلاقات الدولية) عدة دراسات أمريكية صدرت فيما وراء الاطلنطى ، ويلاحظ فى ملزمته الصادرة فى عام ١٩٩٠ أن « توجيهات أرباب العمل الأمريكيين تتعارض فى الواقع مع التجارب الأكثر فعالية ومع التحليلات المتعلقة بالعقبات الاجتماعية المعوقة للإنتاجية التى أجريت فى العديد من المواقع فى الولايات المتحدة وفى الجامعات والمؤسسات الاستشارية . وهى تلتقى جميعا حول الاستنتاجات التى تعمل بمقتضاها شركات مثل أى . بى . إم . ، وثرى إم ، وهيلويت باكار ، وفحواها أن الإدارة المتواصلة لليد العاملة المستقرة تشكل عنصرا حاسما فى المنافسة » .

فالسباق المسعور من أجل الربح يحرض على اتباع سلوكيات تتعارض مع الإدارة الرشيدة . وفى نهاية المطاف فإن إغراءات الربح بلا ضابط تعرض للخطر النسيج الاجتماعى فى مجمله .

الأخطار الجديدة الناجمة عن هيمنة المال

كان المال والثروة على الدوام من أسس المجتمع الأمريكى ، بينما كان المنشأ أو الثقافة أو الشرف من مقتضيات المجتمعات الأوروبية . وتلك ضريبة حداثة تلك الدولة الرأسمالية

المنبت والجمهورية . فالدولة القائمة على الأخلاقيات البروتستانية تتوافق تماما مع الرأسمالية ، كما أثبت ذلك ماكس فيبر . ومن نافلة القول التأكيد على أن أمريكا هي بلد المال المتَوج ملكا والدولار المظفر . وفي المقابل كثيرا ما ننسى أن علو شأن الدولار وقسوة المنافسة الفردية في الولايات المتحدة بماديتها التي لا تتحرج في التمسك بها ، تتوازن مع بعض القيم الراسخة والمؤسسات المتميزة . فأمريكا مرتبطة بالطبع منذ نشأتها بالدولار ، ولكنها كانت تحتفظ بيد على الكتاب المقدس وباليد الأخرى على الدستور . وظلت مجتمعا موغلا في التدين يتجسد فكره العام في الدستور الذي تحيط به هالة من الهيبة أكبر مما يحظى الدستور عندنا في فرنسا . وكانت الأخلاقيات التقليدية تفرض التزامات وتملي سلوكيات لم تكن ذات طابع شكلي فقط . فقد كان روكفلر يقول : « من المخجل للرجل الثرى أن يموت بصفته ثريا » . كما أنه سبق لنا أن رأينا كيف أن النسيج الاجتماعي المترابط كان له دور كبير في الحد من الصدامات الاجتماعية . وهكذا كان المجتمع الأمريكي يحقق توازنه عموما بالتحكم في تناقضاته المواكبة لتأسيسه .

غير أن الخلل أصاب الآن ذلك التوازن . فالمال الذي ارتقى إلى مرتبة الملوك ، يعتبر شأنه شأن كل النظم الملكية أن سلطته محجمة ومحدودة . ويميل نفوذه اليوم إلى اجتياح كافة النشاطات الاجتماعية . ويؤكد الاستاذ آلان كوتا في كتابه *الرأسمالية بكافة أحوالها*(الناشر فايار ، ١٩٩٠) على الرابطة التي تجمع بين ثلاث سمات للرأسمالية الجديدة : فهي رأسمالية مالية وإعلامية وفاسدة . فالمجد هو أقصر طريق تشقه الثروة نحو الفساد . وعلى أي حال ، فإن بعض رجال الاقتصاد من المحافظين الجدد يعتبرون الفساد ، بلا حرج ، أسلوبا رشيدا في الكثير من الأحوال للإدارة الاجتماعية . ولكن على هذا الأساس ألا يكون اللص سوى شخص لا يتمتع بنفوذ كاف لكي يشترى أو يدفع الآخرين إلى إفساده ؟ فمنطق هذه الرأسمالية يستبعد بكل تبجح الحواجز الموروثة عن التقاليد الأخلاقية الغربية . وهذه اللا أخلاقية الجديدة التي يتميز بها المال تجعل من الصعب بقدر متزايد تحمل التناقضات وجوانب اللا مساواة في المجتمع الأمريكي بل وتؤججها .

فكيف يمكن مثلا تبرير حصول مايكل إيسنر ، رئيس مجلس إدارة ومدير عام ديزني ، وحده على مرتب يزيد بكثير عن أجور أكثر من أربعة آلاف بستاني يتولون رعاية حدائق

عالم ديزنى فى أورلاندو(فلوريدا) (وهو مرتب يعادل خمسين ضعف ما يتقاضاه انطوان ريبو ، رئيس مجلس إدارة *B.S.N* ـ دانون حاليا ـ ، ومائة ضعف مرتب جاك كالفيه ، رئيس مجلس إدارة ومدير عام شركة بيجو) ؟ وكيف يمكن أيضا تبرير إعلان مايكل ميلكن ، المسئول عن قسم الأسهم « الرمة » بشركة دركسل بورنهام لامبرت ، عن دخل سنوى قدره ٥٥٠ مليون دولار خلال عام ١٩٨٨ وحده ؟

لقد بدأت أمريكا بأسرها تطرح لنفسها هذا السؤال ، حتى أن بيزنس ويك الأسبوعية صدرت مؤخرا وهى تحمل عنوانا يقول : « ألا يحصل أرباب العمل على مرتبات مرتفعة أكثر مما ينبغى »؟ وقد أودع على أثر ذلك مشروع قانون على مكتب مجلس الكونجرس يرمى إلى الحد من المكافآت التى يحصل عليها رؤساء ومديرو عموم الشركات الأمريكية . وأعلن السيد جراف كريستال ، الخبير فى هذا المجال أمام لجنة مجلس الشيوخ الأمريكى أن رئيس الشركة الأمريكية الكبيرة يربح فى المتوسط ١١٠ ضعف ما يربح متوسط العاملين فيها . وهذا الفارق ذاته بين متوسط مرتب الرئيس ومتوسط أجر العاملين لا يزيد إلا ١٧ ضعفا فى اليابان و ٢٣ ضعفا فى ألمانيا . فما هى الفائدة التى يمكن جنيها من تقاضيهم ما يعادل خمسة أو ستة أضعاف ما يحصل عليه الرؤساء الألمان أو اليابانيون ؟ فلو كانت آليات السوق تعمل بشكل سليم لكان من الضرورى أن تعبر تلك الفروق عن اختلاف فى قدرات المنشآت على التنافس . ولكن الواقع يقول إن العكس هو الصحيح على نطاق كبير . فالسيادة ، هنا ليست لقوانين السوق بل بالأحرى للحكم الملكى المطلق الذى يتمتع به المال .

وهكذا يهدد المال المتوج ملكا بالقضاء على الأخلاقيات . فقد كانت « السنوات المجنونة » طوال الثمانينات مصحوبة بكافة ضروب الاختلاس التى لا يتخيلها العقل ، حتى أن قواعد الآداب المهنية لم تعد تراعى . فالشعار الشهير للمضاربين فى البورصة « كلمتى هى التى تربطنى » لم يعد له معنى لدى أبطال الشئون المالية الحاليين . فكل الوسائل مقبولة لتحقيق المزيد من الكسب . فهناك مكافآت تدفع للمرشدين ، ويتم استجار خدمات مخبرين سريين خصوصيين للحصول على معلومات عن رؤساء المنشآت المراد شراؤها ، وأصبحت وول ستريت توحى بقدر من الثقة يتناقص باستمرار فى الوقت الذى تتعامل فيه هذه البورصة مع مدخرات وافدة من كافة أرجاء العالم وتحتاجها أمريكا .

وهنا تكمن المفارقة . فالأخلاقيات عموما ، وعلى أى حال أخلاقيات عالم الأعمال لم تكن مجرد زخرفة أو رفاهية فى هذا المجال . فهى ضرورية تقنية لحسن سير عمل الرأسمالية ذاتها . وقد أدركت ذلك جيدا أوساط العمل فى وول ستريت . وردود أفعال تلك الأوساط إزاء تجاوزات الأمس تتسم بالقسوة والصرامة ، بشكل لا يتصور فى أوروبا . ومنها بالأخص ردود فعل لجنة الرقابة على تداول الأوراق المالية المقابلة للجنة التعاملات فى البورصة فى فرنسا ، التى تتعقب الخروج على القوانين فى الأسواق المالية . فالقضاة يصدرون أحكاما قاسية . وفى نفس الوقت تنظم حاليا دراسات فى أخلاقيات الأعمال فى عدة جامعات ، ومن بينها جامعة هارفارد . فهل هى « مودة » جديدة أو إجراء وقائى ؟ كما ظهرت أيضا « صناديق استثمار أخلاقية » لا تستثمر أموالها إلا فى شركات معروفة باستقامتها . وقد أصدرت حوالى أربعين ولاية أمريكية الآن تشريعات لمكافحة عروض الشراء . بل إن كونجرس ولاية بنسيلفانيا قرر فى نهاية إبريل ١٩٩٠ أن أرباح أى مساهم يبيع استثماراته فى غضون ثمانية عشر شهرا على أثر عرض للشراء ستصادر بكل بساطة . وفى كافة أنحاء البلاد ينتشر تيار شعبى قوى ضد مضاربات المؤسسات المعتمدة فى البورصة .

وبصفة عامة على أى حال ، يبدو أن الولايات المتحدة بأسرها باتت تجتاحها موجة أخلاقية قوية ومناخ حملة تطهرية ، لا تخلو من بعض التطرفات . فقد تحطم مستقبل العديد من نساء ورجال السياسة لما حام حولهم من شكوك حول فسادهم أو قلة حذرهم ماليا . ومن هؤلاء چيرالدين فرارو فى انتخابات الرئاسة فى عام ١٩٨٤ ، ومايكل ديفر ، السكرتير العام السابق للبيت الأبيض ، وچون تاور الذى اختاره چورج بوش وزيرا للدفاع ، وچيم رايت « المتحدث » باسم مجلس النواب ... الخ فقد اصبحت أمريكا حساسة للغاية إزاء المسائل المالية .

وبصفة عامة أصبحت الأخلاق ضرورة ملحة وبالتالى استثمارا مجزيا . فأمريكا تقاوم حيثما تشعر بالخطر . غير أن العودة إلى الأخلاق ليس إلا إحدى حلقات المعركة الكبيرة التى بدأت بين مفهومى الرأسمالية .

لقد ألحق المجد المالى الضرر بالاقتصاد والمجتمع فى أمريكا . غير أنها تقاوم . فلا مجال لأن ننسى الحكمة القائلة : لا تبخس أمريكا حقها .

٤

التأمينات الانجلو ـ ساكسونية في مواجهة نظيرتها في منطقة جبال الألب

نحن نواجه فى الواقع نموذجا جديدا حقا للرأسمالية الأمريكية اكتشفناه مؤخرا . فقد تغير ذلك الاقتصاد إلى حد كبير فى الحقبة الأخيرة . فمنذ أقل من ربع قرن كانت الولايات المتحدة لا تزال فى « عهد المنظمين » الذى وصفه بورنهام منذ عام ١٩٤١ (*الثورة الإدارية* ، الناشر چون داى وشركاه ، ١٩٦٧) أى بعبارة أخرى عهد هيمنة حملة الأسهم . وهكذا كان چون كينيث جالبريث يصف آنذاك الحركة المضادة لتلك التى نشهدها اليوم (*الدولة الصناعية الجديدة* ، الناشر هوجتون ميفين ، ١٩٦٧) ، فهى ليست « عودة الرأسمالية » أو تصاعد نفوذ المساهم من جديد ، بل على العكس تراجع سلطة الرأسماليين داخل المنشآت : « فالسلطة تنتقل فى الواقع إلى ما يجب أن يسمى عامل إنتاج جديد ، يتمثل فى رجال ومجموعات ذات كفاءات تكنيكية متنوعة تتطلبها التطورات الحديثة التى يشهدها الابتكار التكنولوجى » .

وهكذا غدا ما كان يبدو فى ذلك العهد أحدث ما جاءت به أمريكا ، نقيض النموذج الريجانى للرأسمالية حيث انتقلت سلطة المهندسين إلى أيدى رجال المال وحلت وسائل الإعلام محل النقابات .

ولكن ألم يصبح هذا التطور عالميا ؟ وهل هناك حقا نموذج رأسمالى آخر منافس كما أعلنت من البداية ؟ نعم لقد صادفت هذا النموذج فى مهنتى ، مهنة التأمين ، حيث تنبع أساسا كل المناقشات والمنازعات والاستراتيجيات فى هذه المهنة من التناقض بين مفهومين : التأمين الألبى فى مواجهة التأمين الأنجلو ـ ساكسونى .

منبعان للتأمين : الجبل والبحر

لقد اكتشفت منذ بضع سنوات الطابع المميز للرأسمالية الألبية خلال زيارة قمت بها لأحد فروع شركة التأمينات العامة الفرنسية (AGF) في سويسرا .

كانت سويسرا في نظرى ، قبل ذلك ، رمزا للبلد الذى يجسد الليبرالية ، وفقا لنظرية دعه يعمل ، دعه يمر . وشد ما كانت دهشتى عندما طلبت من مدير هذا الفرع أن يعطينى فكرة عن فئات أسعار التأمينات الخاصة بالسيارات ، فأخبرنى بأنه لا يوجد شئ من هذا القبيل لأن فئات التأمين الإجبارية للسيارات واحدة لكل الشركات بمقتضى القانون. ومما زاد من دهشتى إزاء المسألة أننى ناضلت طوال سنوات من أجل تحرير كافة الأسعار المحددة عندما كنت أتولى منصب المستشار الاقتصادى لدى الحكومة الفرنسية . وعليه فإن فرنسا تكون بذلك بلدا أشد ليبرالية من سويسرا ..

وخلال تناول وجبة الغذاء التى أعقبت ذلك أعلن لى مصرفى سويسرى أن البنوك الأمريكية لن تتوصل أبدا إلى كسب جزء له وزنه من سوق تأمينات الأفراد فى سويسرا . لماذا ؟ الجواب : لأن البنوك الأمريكية تعمد باستمرار إلى تغيير مستخدميها « وأنت لا تتصور بالطبع أن المدخرين السويسريين سيعهدون بأموالهم إلى شخص لا يعرفونه » !

وهكذا اكتشفت أن الإيداع المصرفى فى سويسرا ليس مجرد عملية تقنية ، ولكنه أيضا تعامل بين أفراد ، وأن سوق التأمينات تعمل لا حسب المقارنة بين الأسعار ـ حتى فى المجالات التى تسمح بحرية تحديد فئات الأسعار ـ بقدر ما تعمل حسب المقارنة بين الخدمات المقدمة للعميل . فها نحن إذن بصدد رأسمالية يعتبر فيها السعر والجانب المادى لشئ ما أقل أهمية من الخدمة المقدمة ، أى جملة العناصر غير المادية والذاتية إلى حد ما ، بل والعاطفية ، المواكبة لها .

ويتعين أن نتساءل حول تلك المفارقة وتحليلها وفهمها لأنها تشكل أحد أفضل الأمثلة التى تصور النزاع بين الرأسماليتين . ويستدعى الأمر أن نعود إلى الماضى ، إلى أصل التأمين ، أو بالأحرى الأصلين المختلفين تماما للتأمين : الأصل الجبلى والأصل البحرى .

فأقدم أنواع التأمين يرجع أصلا إلى الأودية العليا فى جبال الألب حيث نظم هناك

سكان القرى أول جمعيات للمساعدة المتبادلة فى منعطف القرن السادس عشر . وقد توالدت من ذلك التقليد « الألبى » سلسلة من التنظيمات الجماعية للتأمين والتعاون : الطوائف المهنية ، والروابط والنقابات المهنية والحركات التعاونية . ويوزع هذا التقليد الألبى المخاطر على أفراده الذين يتحمل كل منهم تكلفة مستقلة نسبيا عن احتمالات ونوع الخسائر لديه ، بحيث يكون هناك تضامن وإعادة توزيع فى نهاية الأمر داخل الجماعة . وقد ظل ذلك التقليد محتفظا بطابعه هذا فى الموقع الجغرافى الذى شهد مولده ، ألا وهو سويسرا ، والمانيا .. وعلى مسافات شاسعة أيضاً فى بلدان ذات حساسيات مماثلة فى هذا المجال ، كاليابان مثلا.

أما أصل التأمين الآخر فهو بحرى ، وهو بمثابة استعداد للمجازفة والمغامرة على شحنات سفن البندقية وجنوا ، ثم بعد ذلك فى لندن . وسيكتسب هذا التأمين شكله المتميز فى مقهى خاص بالمدعو لويد ، فى لندن ، وموضوعه التأمين على شحنات الشاى التى تحملها سفن انجليزية . وهذا المنشأ مختلف عن التقليد الألبى . فهو لا يهتم بالأمان بقدر حرصه على المضاربة المجزية على المخاطر . ولا مجال هنا لإعادة توزيع الخسائر أو التضامن ، إذ أنه مجرد تقدير لاحتمالات المجازفة لكل طرف .

وينعكس حاليا هذان الأصلان على الاختيار الحقيقى لنوع المجتمع . ففى النظام « الألبى » يشكل التأمين نوعاً من تنظيم التضامن بينما يميل على العكس فى النموذج « البحرى» إلى إذابة التضامن عن طريق الطابع المؤقت للعقود ، وبالأخص عن طريق التنوع الشديد فى فئات الأسعار كما سنرى فيما بعد .. فالتأمين يمثل فى الحالة الأولى تأكيداً للرابطة الاجتماعية ، بينما يمثل فى الحالة الثانية تنكراً لها .

ولذا ينعكس أصل التأمين اليوم بوضوح على نموذج الرأسمالية المعاصرة ، فالرأسمالية الأنجلو ـ ساكسونية تقوم على أساس رجحان كفة حامل الأسهم والربح المالى فى المدى القصير ، وبصفة عامة النجاح المالى الفردى . أما الرأسمالية الراينية فتحرص على الأجل البعيد ، وتولى الأولوية للمنشأة باعتبارها مشاركة جماعية تشمل رأس المال والعمل.

ووفقا لأصل كل من النظامين ، يتعارض اليوم بشدة منطقان مختلفان للتأمين . وعلى أساس ذلك التعارض تدور المناقشات حول مستقبل التأمين فى أوروبا منذ أن

تشكلت الوحدة الاقتصادية الأوروبية ، وبالأخص منذ وثيقة الوحدة الصادرة فى عام ١٩٨٥ التى مهدت لقيام السوق الموحدة فى عام ١٩٩٣ .

ويتميز النموذج الألبى بالأخص بتواجد فئة أسعار وحيدة وإلزامية فى مجال التأمين على المسئولية المدنية الخاصة بالسيارات ، وهذه الفئة الإجبارية والوحيدة قائمة فى النمسا والمانيا وايطاليا . والتأمين فى جميع تلك البلدان مرتبط أساساً بالتضامن والتعاون .

وعلى العكس فإن الأصل البحرى للتأمين فى البلدان الانجلو ـ ساكسونية ينتمى أساسا إلى عالم المال والأسواق ، ففئات التأمين حرة تماما حتى بالنسبة للتأمين الإجبارى ضد حوادث السيارات ، ومن هنا ينبع انتفاء التعاون فى مجال المخاطر عن طريق تقسيم الأسواق .

وهكذا يرمز هذان الطرازان من المؤسسات إلى التعارض بين النموذجين الألبى والبحرى فى قطاع التأمين .

وليس من باب المصادفة أن عمليات إعادة التأمين التى تتطلب حدا أقصى من الأمان والتواصل ، اختارت كعواصم لها مدينتين فى الألب ، ألا وهما ميونيخ وزيوريخ حيث ترفرف أعلام شركة "MUNCHENER RUCK' والشركة السويسرية لإعادة التأمين ، كما أن ميونيخ هى أيضا مقر الأليانز 'ALLIANZ ' ، أولى شركات التأمين الأوربية .. وزيوريخ مقر جارتها ، شركة 'WINTERTHUR ' ، وأخيرا ترييستا ، على مشارف الألب وبها شركات جنرالى ، واتحاد التأمينات الادرياتيكية ' REUNIONE ADRIATICA SECURITA ' ، وجميعها من مفاخر التأمينات الأوروبية . وعواصم التأمينات الثلاث هذه تمثل نموذجا يشير إليه كل من التاريخ والجغرافيا باعتباره *النموذج الألبى* . ومع أنه ظل راسخا بأساسه المتين ، إلا أنه يواجه أكثر فأكثر معارضة تيار الأفكار المؤيدة للنموذج البحرى الذى يسانده التيار الأمريكى الجديد .

ويتمثل رمز التأمين البحرى فى اللويدز اللندنية التى تتمسك بالقاعدة التى تقضى بأن يلتزم كل عضو من أعضائها ، وهم الخمسة وعشرون ألف *اسم* ' NAMES " ، بكامل ما يملك كضمان ضد المخاطر التى قد يتعين عليه أن يشارك فى تغطيتها . ومع أن اللويدز لا تزال تتمتع بشهرة واسعة النطاق بين الجمهور الدولى ، إلا أنها تواجه أزمة

خطيرة من النوع الذى تتسم به المشاكل الجديدة التى يعانى منها العالم الانجلو ـ ساكسونى . إنها أزمة ثقة من جانب الممولين ، أى الأسماء ، تجاه المكتتبين المستفيدين من التزام هؤلاء ، ولا يقاومون إغراءات القبول بمجازفات غير متبصرة . وهكذا مارس المكتتبون تكتيك « المال والمجد » ، وانتزعوا الأسواق بكل يسر وحصلوا على مكاسب عظيمة نظرا للعمولات التى يتقاضونها . ولكن عهد المدى البعيد جاء ويتعين على اللويدز وعلى أمريكا دفع الثمن .

النموذج الألبى قوى رغم الهجمات التى يتعرض لها

والمبدأ الأساسى للنموذج الألبى ـ الراينى للرأسمالية بصفة عامة ، وللتأمين بوجه خاص ، يسترشد بالمصلحة الجماعية لمختلف عناصر المنشأة فى جهة ، ومصلحة زبائنها من جهة أخرى .

ففى دراسة صدرت مؤخراً ، يلاحظ معهد المنشآت أن جانبا كبيرا من فاعلية المنشآت الألمانية يعود إلى التوافق الاجتماعى العريض ، وكذلك إلى التضامن بين إدارة المنشأة والمساهمين فى قيادتها والدفاع عن مصالحها .

والمبدأ الأساسى لمكتب مراقبة التأمينات الألمانية هو : أن ما يكون جيداً بالنسبة للمنشأة يكون جيداً كذلك بالنسبة لعميلنا . ونتيجة ذلك فى المقام الأول أن قطاع التأمينات لا يخضع لقوانين المنافسة ولا لقضاء مكتب الكارتلات الاتحادى" BUNDES KARTEKAMT". ففى عام ١٩٨٨ ، أبدى رئيس هذا المكتب استياءه قائلا : « إن مكتب مراقبة التأمينات يرى أن الدفاع عن مصالح العميل ينبع من ضمان قدرة المؤمِن على الدفع . فشاغله الرئيسى هو بذل كل ما يمكن لكى لا يفقد المؤمن الألمانى المال ، وبالتالى إجباره على أن يكون مجزيا. وعليه فإن مكتب مراقبة التأمينات لا يقوم بدوره فى الدفاع عن مصالح العميل . وبما أنه ليس هناك أحد مكلفاً بذلك فمن الطبيعى أن اضطلع ، أنا مكتب الكارتلات ، بهذا الدور » .

ولم تسفر الضجة التي أثارها ذلك التصريح عن أى تغيير أساسى . ففى عام ١٩٩١ ، عشية قيام السوق الموحدة ، لا تزال هناك فى المانيا ، على غرار سويسرا ، فئة أسعار مفروضة بالنسبة للمسئولية المدنية الإجبارية فى حوادث السيارات . وفى

سويسرا تحدد هذه التعريفة لجنة مشتركة تضم ممثلين عن المؤمن عليهم . وفي المانيا تجرى كل شركة حسبة للتسعيرة وتعرضها على مكتب مراقبة التأمينات للموافقة عليها .

وهناك حد أقصى للربح بنسبة ٣ ٪ متروك لتقدير شركة التأمين . ولننوه هنا بالطابع الاختياري لذلك الربح ! إنه اختياري ، أي أن الربح ليس غاية المنشأة بل علاوة اختيارية لقاء نشاطها .

ولندرك جيدا معنى ذلك : فسواء كان الشخص سائقا جيدا أو سيئا ، شابا أو كهلا ، رجلا أو إمرأة ، فلا أهمية لذلك ، فهو سيدفع نفس المبلغ لأى شركة تأمين ، عن سيارته .

فالمنافسة لا تنطبق إذن إلا على نوعية الخدمة (سرعة صرف التعويضات وكرمها) . والتضامن من خلال التعاون شبه تام ، مما يؤدى إلى قيام السائقين الجيدين بالدفع لصالح السائقين السيئين . وقد أثار ذلك رد فعل إحدى الشركات الألمانية الكبرى ، إذ لاحظت أن معدل التسبب فى وقوع حوادث كان مرتفعا للغاية بالنسبة للمهاجرين بالمقارنة مع أهالى البلاد الأصليين ، مما دفعها إلى اقتراح تسعيرة بنسبة ١٠٠ ٪ للألمان و ١٢٥ ٪ لليونانيين ، و ١٥٠ ٪ للاتراك ، و ٢٠٠ ٪ للايطاليين . ولم يحظ هذا المعيار الانتقائى بالطبع بالقبول لتناقضه مع مبدأ عدم التمييز بين بلدان الوحدة الاقتصادية الاوروبية . وهكذا تبقى بلدان الألب على التسعيرة الموحدة ، مثل اليابان حيث يحدد القانون عدد شركات التأمين ، وهى : ٢٤ شركة ضد الخسائر ، و ٣١ شركة للتأمين على الحياة . وقانون الكيريتسو " *KEIRETSU* " ، أى العائلة الكبيرة المعتمدة علـى التضامن بين أفرادها : أرباب العمل والعمال والعملاء والموردين ، يؤمن الرخاء لشركات التأمين اليابانية الكبرى .

ومن أهم أسباب ارتياح شركات التأمين فى بلاد الألب استقرار العملاء . ففى مجال التأمينات الشاملة بالنسبة للمسكن ، كانت القاعدة العامة الألمانية حتى عام ١٩٨٨ ، العقد السارى المفعول لمدة عشر سنوات . وتمكنت لجنة الوحدة الاقتصادية الأوروبية من تخفيض مدته إلى خمس سنوات ، بينما هذا العقد سنوى فى أغلب البلدان الأخرى . كما أن متوسط مدة عقد التأمين على الحياة ثلاثون عاما فى المانيا فى مقابل ست سنوات فى بريطانيا .

ومما لاشك فيه أن جمود هذا النظام ينطوى بالطبع على احتمالات التحجر التى تتعارض مع مصالح المستهلك ، غير أنه يتعين ألا نتسرع فى إصدار حكمنا . فنموذج التأمين الألبى مرتبط بجملة من القيم الاجتماعية تتضمن الثقة المتبادلة واستقرار العلاقات التعاقدية البحتة ، مما يوفر إلى حد كبير الأساس لاستقرار التعامل مع العملاء .

وفى هذا النموذج تكون أفضلية المنشأة على العميل مصحوبة بأفضلية الإدارة على امتلاك الأسهم . ومما يعزز مركز الإدارة كونها جماعية وساهرة على مصالح أصحاب الأسهم والعاملين لديها الممثلين فى تلك الإدارة . كما أن تمثيل العاملين يضطلع به فى الكثير من الأحوال الموظفون النقابيون الذين لا توجد لهم علاقة مباشرة مع المنشأة . ويساعد الاستقرار الناجم عن ذلك على تفضيل المدى البعيد فى إدارة المنشآت .

والكل يعلم أن عروض الشراء لا وجود لها تقريبا سواء فى اليابان أو سويسرا أو ألمانيا . فثلث الأسهم تقريبا إسمية فى ألمانيا ، وكثيرا ما تنص لائحة المنشأة على الآتى : « لا يسمح بتحويل ملكية سهم إلى طرف آخر إلا بموافقة الشركة » وإذا رفض المجلس الإدارى ، الممثل الشرعى للشركة ، هذا النقل للملكية فبوسعه أيضاً أن يمنح نفسه أحيانا ، وحتى الآن امتيازا مدهشا ، ألا وهو حقه فى عدم تقديم تبرير لهذا الرفض وذلك لمدة ليست قليلة .

فبوسع المرء أن يشترى أسهما من شركة معينة فى البورصة ، ولكن طالما لم يتم تسجيل هذا الشراء لا يكون له حق التصويت أو المشاركة فى زيادة رأس المال . وهذا النظام متبع أيضا فى سويسرا ، وأشهر مثال فى هذا الصدد يتعلق بشركة التأمين لاچينفواز التى حصلت اليانز على ١٤٪ من أسهمها ، ولكن رفض إدارة الشركة الأولى تسجيل تلك الأسهم حال دون أن تتمتع اليانز بحق التصويت . ومنذ ذلك الوقت اشترت شركة زيوريخ للتأمين أغلبية لاچينفواز بشكل رمزى .

ومن المفهوم أن ترتفع الأصوات بأعداد متزايدة خاصة فى بروكسيل ، مقر المفوضية الأوروبية ، لتعلن رفضها لبعض جوانب النموذج الألبى فى مجال التأمين : فهل هناك حقا مصلحة مشتركة مؤكدة بين المؤمِّن والمؤمن عليه ، أو أن ذلك مجرد افتراض ؟ وهل تؤدى التسعيرة الموحدة إلى القضاء على أى تنافس حقيقى ؟ وبما أن شركات

التأمين الألمانية لا تجد حافزا على زيادة إنتاجيتها الإدارية والحد من التكلفة التجارية ، ألن يتعارض ذلك بالضرورة مع مصلحة العميل ؟ واستنادا إلى ذلك التحليل الانتقادى ، ترمى مفوضية بروكسيل ، وهى تعد التوجهات المسماة « توجيهات المستوى الثالث » إلى خلق منافسة حقيقية فى الأسواق « الألبية » المتمتعة حتى الآن بحماية شديدة . ويعنى ذلك ضمنيا أن يمتد النموذج الآخر « البحرى » الخاص بالبلدان الانجلو ـ ساكسونية ليشمل مجمل أوروبا .

والتأمين فى النموذج الألبى هو فى المقام الأول مؤسسة يتطلب حسن إدارتها أن يكون قانون السوق محددا بدقة تامة . أما النموذج الأنجلو ـ ساكسونى فيعتبر التأمين فى المقام الأول سوقا تخضع للقوانين العامة للتنافس حيث يقتصر الأمر على تقيد الشركات بتطبيق القواعد الخاصة بالتأمين .

ويتميز النموذج الألبى بقوة شركاته المالية إذ أنها الوحيدة تقريبا التى تستطيع أن تنتهج سياسات تنمية خارجية طموحة اعتمادا على أرصدتها هى . وعلى العكس فإن النموذج البحرى يعزز نفوذه الايديولوجى ويُضعف ماليا حتى أكبر شركاته فى مجال التأمين فى الوقت نفسه .

وهذا واضح بشكل خاص فى مجال التأمين على المسئولية المدنية فى حوادث السيارات . وتلك مسألة تهم الغالبية لأن هذا التأمين إجبارى فى البلدان المتقدمة حيث يقود كل شخص سيارة . وسيمكننا ذلك بالأخص من اكتشاف التنوع الغريب فى عالم التأمينات وإنعكاساته السياسية ـ الاجتماعية . وستكون كل المناقشات السياسية والاجتماعية فى الديموقراطيات المتقدمة مرتبطة فى المستقبل بأمثلة التأمينات . وهذا ما تنبىء به المناقشات حول « الاقتراح رقم ١٠٣ » السارى فى كاليفورنيا (انظر فى نهاية هذا الفصل الفقرة المعنونة « التجربة الكاليفورنية ») .

التجربة الإنجليزية وتكاليف اليد الخفية

فئات التأمين على السيارات حرة تماما فى مجموع البلدان الأنجلو ـ ساكسونية . ولنبدأ بفحص التجربة البريطانية ، فهى تقوم على ترشيد فئات الأسعار .

بما أن العميل هو الملك (وكذلك حامل الأسهم) فإن السمسار الذى يمثل

مصالحه يقدم له أفضل الأسعار التي يعرضها عليه بطريقة رشيدة تماما . فالبيانات الخاصة بشخص العميل وعنوانه ونوع النشاط الذى يمارسه ، ومواصفات سيارته تحدد في مجموعها وضعه في إطار نموذج نوعية معينة تقرر نوع فئة الرسوم . وفي الحال تظهر على شاشة السمسار الأسعار التي تعرضها بالنسبة لتلك الفئة حوالي عشرين شركة تأمين ، وذلك حسب ترتيبها التصاعدى . وهذا السعر يشمل عمولة السمسار ضمنيا ، وهي تتقرر أيضا بكل حرية .

وبينما يعتمد استقرار التأمين في النموذج الألبي على الفروع التي تعمل لحساب الشركة فقط ، فإن السمسار يشارك بالطبع في النموذج البحرى . وتقوم السمسرة بدور أساسي لا بحكم نصيبها من السوق فقط ، ولكن لأن السمسار يقوم بدور المستشار ويشارك في معالجة الكوارث ، بل وأيضا في تصميم المنتج المعروض على المؤمن عليه . ففي النموذج الألبي لا تقوم شركة التأمين إلا بدور الأم الحاضنة في أقصى الأحوال ، أما في النموذج البحرى فإن وظيفتها الرئيسية تتمثل في بيع منتجات متماثلة بأقل الأسعار ، مع تقيدها بالقواعد المنظمة للتأمين . والتوزيع عن طريق السمسرة له مخاطره ، ولكن القضية التي يطرحها سير العمل حاليا في الأسواق الأنجلو - ساكسونية هي معرفة ما إذا لم يكن من الأفضل رغم ذلك ، أن يكون هناك نوع من التوازن بين مختلف شبكات التوزيع لصالح المستهلكين في المدى البعيد ، كما هو الحال في فرنسا .

فبما أن تداول المعلومات يتم في وقت واحد والمنتجات متماثلة أصلا ، وبما أن الرسوم تعلن على شاشة السمسار حسب تصاعد الأسعار ، فلا تكون هناك إطلاقا أى ميزة خاصة بالابتكار تستدعى إجراء مقارنة ، بل إنه يتعين أن تكون المنتجات قابلة حقا للمقارنة بينها ، لكى يصل ذلك إلى منطقه بالكامل وتكون بالتالي قابلة للاستهلاك في كل مجال على حدة . وبعبارة أخرى يجب تجنب الابتكار في هذا الحال . وتؤكد الممارسة هنا النظرية القائلة بأنه في حالة تواجد شبكة يتم من خلالها نشر المعلومات في وقت واحد ، فإن الابتكار يميل إلى فقدان مزاياه في مجال المقارنة .

« في نموذج السوق المنافسة الصرفة والكاملة ، يشكل الاقتصاد نظاما للأسواق حيث يتم في كل منها تبادل سلعة متجانسة . وعلاوة على ذلك فإن عدد المشترين والبائعين الكبير في كل سوق لايتيح لأى مـن الطرفين فرصة التأثير على السعر الذى يتم به

التبادل . وهذا السعر ، أو آلية الأسعار ، يتدخل كإشارة توفر كل المعلومات الضرورية حول توزيع المنتجات وعوامل الإنتاج المقابلة فى ظل وضع أمثل »(*الموسوعة الاقتصادية* ، ماكجروهيل ، الطبعة الفرنسية : ايكونوميكا ، تحت كلمة « الرأسمالية ») .

وعلى عكس ما جاء آنفا حول ما هو فى صالح المنشأة والعميل فى وقت واحد فى مجال تأمينات الأفراد ، فإن البلاد الانجلو ـ ساكسونية تعتبر أن العميل شخص رشيد يعرف ما هو جيد بالنسبة له ، لكى يختار بين مختلف الشركات . فهناك إذن ، من جهة ، المنطق الصرف للتأمين باعتباره شبه خدمة عامة تتم بواسطة مؤسسات تحكمها قواعد صارمة ومنافسة معتدلة ، ومن جهة أخرى التأمين المعتبر مجرد سوق ككافة الأسواق الأخرى مع التزام جانب الحذر .. وفى هذه السوق لا يوجد أمام الشركة سوى شيئين : تقديم منتجات بأسعار أقل وتوفير حدّ أدنى من الأمان .

ويتعلق الأمر فعلا بذلك الحد الأدنى . ففى عام ١٩٧٠ أفلست شركة « المساواة والأمان » ، المتخصصة فى تأمينات السيارات ، وهى إحدى شركات التأمين البريطانية الرئيسية ، وعجزت عن الوفاء بالتزاماتها إزاء أكثر من مليون عميل . وكانت الرقابة على التأمينات البريطانية تتكون من خمسة أفراد فقط . وعلى أثر تلك الواقعة وافقت بريطانيا فى عام ١٩٧٤ على توجهات السوق المشتركة المتعلقة بتشديد الرقابة .

ولكى يتمكن بيع المؤَمن البريطانى من بيع منتجه الخاص بالتأمين على السيارات ، يتعين عليه ، كما سبق أن رأينا ، أن يفى بشرطين : أن يكون أرخص من منافسيه بخصوص منتج قياسى بقدر الإمكان . ولكى يكون أرخص فى ظل تكاليف إنتاج وإدارة معينة ، يتوجب عليه أن يعمد إلى تقسيم السوق بأقصى قدر . ولذا فإن كل الإمكانات الخلاقة لدى الشركات مكرسة لتحديد أفضل فئات الأسعار وتحسينها باستمرار . وليس من النادر أن تعرض شركة خمسين ألفا من الرسوم المتنوعة . فهناك قوالب جاهزة ذات معايير متعددة ، تتضمن مميزات دقيقة للغاية إلى ما يقرب اللانهاية . والمؤَمن الناجح لا يوجد أمامه سوى نوع واحد من الإلهام ، ألا وهو الإفراط فى التقسيم الذى يمكنه من التوصل إلى تحديد تعريفة ذات قيمة مضافة عالية من خلال توليفة مبتكرة من العناصر المتغيرة ، والتى لم تتبادر إلى ذهن أحد من قبل .

وهكذا يتمثل منطق هذا النظام فى تحسين الانخفاضات الإحصائية وتحديد أدق سعر لكل مخاطرة . وعليه يتم تمزيق أوصال مفهوم الترابط الجماعى والتضامن بين المؤمّن عليهم إلى مالا نهاية . أما عقد التأمين الخاضع لهذا المنطق ، فيلتقى من جديد مع طابعه الأصلى ، أى رهان المؤمِّن فى مقابل ما يقدمه له المؤمّن عليه من ادخار . فهذا الأخير يدفع أقساطا سنوية تتناسب مع قيمة الخطر المحتمل بالنسبة له . وهو لا يتحمل تكلفة تبادل التعاون مادام لا يستفيد منه .

ولنعد الآن إلى الحالة الملموسة ، أى الحادث . ففى فرنسا ، عندما تتصادم سيارتا سائقين فإنهما يتبادلان إثباتاتهم للحالة . ويرسل كل منهما تقريره هذا إلى وكيله العام أو سمساره الذى يدفع له التعويض فورا بفضل نظام التفويض المتعدد الجوانب المتفق عليه بين شركات التأمين . ولا يوجد فى بريطانيا أو الولايات المتحدة شئ من هذا القبيل . فالمؤمن عليه يلجأ إلى السمسار الذى يحاول أن يطلب من الشركة المهنية أن تتفق مع شركة سائق السيارة الأخرى ، وذلك فى كل حادث على حدة . وفى هذه الحالة تكون النتائج غير مؤكدة على أقل تقدير .

غير أن ذلك يشكل جزءا من عقلانية العلاقات بين المؤمن عليهم والشركات . فالخدمة المتدنية المستوى يقابلها عدم إخلاص العميل الذى لا يجد سببا للارتباط بعلاقات متميزة مع شركة ما ، لأن الخطر المحتمل والمعايير التى تحدده هى الوحيدة التى تهمه . وهكذا يدفعه المنطق إلى نقل تأمينه من شركة إلى أخرى حسب اختلاف فئات الأسعار . وفى أغلب شركات التأمين الفرنسية يتراوح معدل تنقل العملاء من شركة إلى أخرى بين ١٠ و ١٥٪ فى مقابل ما يتجاوز ٣٠٪ فى انجلترا . وهنا أيضا يتمثل المرجع بالفعل فى نظام التأمين البحرى عند اللويدز التى تعيد التفاوض حول عقود تأمين السفن فى المناطق المحفوفة بالمخاطر ، ساعة بساعة .

ويؤدى تنقل المؤمن عليهم من شركة إلى أخرى إلى تعجيل التغيرات فى رسوم التأمين . فالشركات تعرض تعريفات دورية أسبوعية مما يزيد من حالات تنقل العملاء مع ما يترتب على ذلك من عواقب تعرفها الشركات ، وهى التكلفة الباهظة لإدارة عمليات التنقل هذه . كما أن تكاليف كسب العملاء التى ترتفع أكثر فأكثر تزيد بدروها من متوسط مستوى الأقساط التى تتعرض لتغيرات دورية متزايدة ، مما يؤدى إلى تصفية أعمال

الشركات العاجزة عن تحمل الصدمات .

وبعبارة أخرى هناك تكلفة شاملة لعدم تمسك العميل بالشركة التى أمّن لديها . وهناك تكلفة أخرى تظهر شيئا فشيئا ، ألا وهى اليد الخفية فى سوق التأمينات .

التجربة الكاليفورنية أو التقاء النقيضين

كاليفورنيا هى الولاية التى أطلقت رونالد ريجان ليدور فى فلك الرئاسة . فقد تم انتخابه بفضل النجاح الباهر الذى أحرزه فى هذه الولاية المحافظة حتى النخاع ، حيث التليفونات والكهرباء والنقل المشترك ملك للقطاع الخاص ، وأصبح التأمين فيها خاضعا حاليا لتوجيهات صارمة حتى باتت أغرب تراجع فى هذا القطاع عن اقتصاد السوق خلال السنوات الأخيرة . فما الذى حدث ؟

لقد أدركت ذلك من واقع تجربتى . كانت التأمينات العامة الفرنسية قد شاركت منذ عدة سنوات بحصة فى شركة تأمينات أمريكية « بروجريسيف كوربوريشن » المتخصصة فى التأمين « ضد حوادث السيارات الجسيمة » التى تقع من جانب سائقين رفضت الشركات الأخرى التأمين عليهم . وقد عرفنا من قبل أن هذا النوع من المخاطر يعامل فى بلاد الألب مثل غيرها من الحوادث . وعلى العكس فإن أقساط التأمين تحدد بشكل حرّ فى البلدان الانجلو ـ ساكسونية بالنسبة لهذا النوع من التأمينات . وهكذا فإن متوسط حجم قسط التأمين السنوى فى شركة بروجريسيف كوربوريشن يكاد يعادل قيمة السيارة المؤمن عليها ! ولكى نتصور معنى ذلك ، علينا أن نلاحظ أن هذا القسط يبلغ فى المتوسط ألفى فرنك فى فرنسا ومتوسط قيمة السيارة خمسين ألف فرنك . ولو كانت هذه الشركة الأمريكية تعمل فى فرنسا لكان متوسط القسط السنوى لديها يعادل خمسين ألف فرنك ، أى ما يوازى الحدّ الأدنى للأجر طوال سنة ! وهذه الشركة ليست إلا أقصى مثال لما لم يعد المستهلكون يقبلونه . وقد خاضت الحركة المدافعة عن مصالح المستهلك فى كاليفورنيا وغيرها من الولايات المعركة ضد المستويات المغالى فيها لبعض رسوم التأمين .

فكيف يستطيع الشاب الأسود الذى وقع له حادثان ويحصل على الحدّ الأدنى للأجور أن يخصص أجره السنوى بالكامل ليدفع قسط التأمين على السيارة ؟ وقد أدرك

الجميع أن الأمر لا يمكن قبوله ، فانتشرت وسط الأهالي حركة سخط . وفضلاعن ذلك فإن العجز عن دفع تلك الأقساط أدى إلى تزايد أعداد السائقين الذين يستخدمون سياراتهم غير المؤمن عليها (١٥ ٪ في بعض الأحياء بالولايات المتحدة) تاركين بذلك ضحاياهم المحتملين بلا إمكانية للحصول على تعويض .

وهكذا قامت حركة شعبية واسعة النطاق في كاليفورنيا ابتداء من عام ١٩٨٣ ، أسفرت عن استفتاء شعبي حول « الاقتراح رقم ١٠٣ » الشهير . وقد أصبحت كاليفورنيا بتطبيق هذا النص في طليعة الانتكاسة نحو أشكال التوجيه الأشد عبثاً في مجال التأمين . فقد أجبرت كل الشركات على تخفيض رسومها بنسبة ٢٠ ٪ باستثناء تلك التي ظهر أنها ليست غنية بما فيه الكفاية لكي تتمكن من تحمل تلك الصدمة ! وهكذا أصبحت معدلات مردودية الشركات هي التي يتم تحديدها . أما المحاكم التي تنوء تحت وطأة هجمات المحامين الذين جعلوا من القول اللاتيني المأثور « الإفراط في العدالة إفراط في الغبن » ، شعارهم . فقد استخلصوا من ذلك أن الإنصاف يجب أن تكون له الأولوية على الحق ، وأن مهمة القاضي عندما يتعلق الأمر بطرفين : ضحية فقيرة وشركة تأمين غنية ، تكون مهمة القاضي أن يغترف من جيب المؤمّن أيا كان توزيع المسئولية بين الطرفين ، وقد أصبح ذلك بمثابة قميص عثمان بالنسبة لحركة الدفاع عن مصلحة المستهلك في الولايات المتحدة التي تجهل النموذج الألبي للتأمينات . وأدى الحل الذى تم التوصل إليه إلى علاج أسوأ من الشر الأصلي . فقد امتد التوجيه في مجال التعريفات ، فقررت مثلا مفوضية التأمينات في نيويورك أن إجراء أى تعديلات في التعريفات تزيد عن ١٥ ٪ يستلزم الحصول على تصريح بذلك . بل إنها فرضت غرامات على الشركات التي أجرت تخفيضات مفرطة على الرسوم ! وقد انتشر ذلك النوع من الانتكاس التوجيهي حتى أنه دفع شركات التأمين الأمريكية إلى المطالبة بوضع قواعد للتأمين على النطاق الاتحادى.

ومما يزيد من دواعي الدهشة حقا في القضية ، أن الفكرة الوحيدة التي لاتزال رائجة في بروكسيل ، في عام ١٩٩٣ - بل وحتى في باريس إلى حد ما - هي إلغاء القيود على غرار ما روجت له مسز تاتشر في عام ١٩٨٠ . وهكذا نجد أمامنا مرة أخرى تطبيقا خاصا لاتجاه عام يروج ، في ظل تواجد النموذجين الرأسماليين : الرأسمالية الراينية

والرأسمالية الأمريكية الجديدة ، النموذج الأقل فعالية فى الواقع ، ويحظى بقبول على نطاق أوسع (انظر الفصل التاسع) .

وهناك تطبيق آخر لذلك الاتجاه فى الممارسات الجديدة فى إدارة أصول بعض شركات التأمين الانجلو ـ ساكسونية ، خاصة فى الولايات المتحدة . ويتعين أن نتناول هنا « المخاطر المحيطة بالأصول » عندما تستثمر الشركات البريطانية للتأمين على الحياة فى المتوسط نصف أصولها فى سوق الأوراق المالية ، ومن باب أولى شركات التأمين الأمريكية التى لم تتردد فى الاكتتاب فى الأسهم « الرمة » وفى منح قروض مقابل رهونات مشكوك فى نوعيتها ، بما يصل إلى مئات المليارات من الدولارات .

وفى النموذج الألبى ، تظل الأسواق المالية محدودة الحجم ومعتمدة أساسا على السندات فى السياسة المالية لشركات التأمين التى تلتزم بقواعد الأمان والتواصل مما يجعلها فى مأمن من سيف التقرير ربع السنوى ، أى الإعلان عن نتائج المدى القريب التى قد تكون براقة أحيانا بحيث تموه على مجازفات أخطر فى المدى البعيد .

النظام الفرنسى على بساط البحث

وقد يتساءل المرء لماذا يتجاهل حتى الآن من ظلوا يعبرون عن عقدة النقص لديهم ، التركيبة التجريبية التى توصل إليها التأمين الفرنسى . فهى تجمع إلى حدّ كبير بين مزايا التقاليد الألبية والمرونة الانجلو ـ ساكسونية .

فمنذ خمس أو ست سنوات ، غداة التصويت على إعلان الوحدة الأوروبية ،كانت شركات التأمين الفرنسية مقتنعة بأنها لن تتمكن من الصمود أمام المنافسة الدولية ، وبالأخص المنافسة الانجلو ـ ساكسونية . ويجدر بنا أن نلاحظ أن التأمين الفرنسى لم يتقهقر بل أحرز تقدما على كافة الجبهات بالرغم من أن الضرائب المرتفعة على التأمين هى أكثر مما فى أى بلد آخر متقدم ، باستثناء التأمين على الحياة .

فعلى الصعيد الداخلى ، باءت بالفشل كل محاولات شركات التأمين الأجنبية للتوسع رغم الانفتاح الكامل للسوق الفرنسية ، وذلك حتى فى مجال التأمين ضد الأخطار الصناعية الكبرى ،حيث أصبح نصيب تلك الشركات أقل مما كانت عليه منذ عشر سنوات مضت .

وفى مجال التأمين ضد الخسائر ، تواصل أساسا الشركات الفرنسية ، لا الشركات الأجنبية ، زيادة حصتها فى السوق . وفى مجال التأمين على الحياة ، أدت الأشكال الجديدة للمنافسة الداخلية من جانب البنوك بالأخص إلى تقهقر الشركات الفرنسية . غير أن ذلك التراجع الداخلى الذى تعوضه الاستثمارات الخارجية ،كان المفاجأة الكبيرة فى السنوات الأخيرة . فبينما عمدت الشركات الانجلو ـ ساكسونية إلى الانطواء أكثر فأكثر فى حدود سوقها الداخلية نتيجة للمعوقات التى تسببها ضغوط حملة الأسهم المتزايدة ، فإن البلدين الرئيسيين اللذين تميزا بنمو نشاطهما الخارجى فى مجال التأمينات هما سويسرا وفرنسا .

وفيما يتعلق بالتأمين على السيارات ، يطبق الانجليز رسوما مماثلة للرسوم الفرنسية رغم أن هناك اعتقادا بأن رسومها أقل مما هى فى أى بلد أوروبى آخر . ونظرا لارتفاع الضرائب فى فرنسا ، ونوعية الخدمة المتفوقة بكل وضوح فى فرنسا ، فإن ذلك يعنى أن الخدمات التأمينية التى تقدمها الشركات البريطانية أغلى فى الواقع من الخدمات المماثلة من جانب المنشآت الفرنسية . أما النتائج التى يتم تحقيقها فتعود ، على ما يبدو ، إلى التوازن بين نظامى الإنتاج والتوزيع الذى تشجعه الابتكارات . ففى مجال التعريفات تحقق فرنسا مزيجا إيجابيا يجمع بين النموذجين الألمى والبحرى . فرسوم التأمين على السيارات حرة ولكن الزيادة المفروضة على السائق المبتدئ محددة بنسبة ١٤ ٪ وبنسبة ٢٥ ٪ عند وقوع المسئولية فى الحادث على المؤمن عليه . وفيما يتعلق بالتوزيع ، فإن وضع شركة التأمينات العامة الفرنسية له قيمة المثال : فالوكلاء العموميون ، وشبكات العاملين بالأجر ، والسماسرة ، يشارك كل طرف منهم بنسبة الثلث فى رقم عمليات هذه الشركة .

والواقع أن نقطة الضعف الرئيسية بالنسبة للتأمينات الفرنسية ناجمة عن كون دافعى الضرائب الفرنسيين بدأوا بالكاد فى إجراء حساباتهم . وسوف يكتشفون عما قريب أنه إذا كانت فرنسا بطلة الاستقطاعات الإلزامية بالمقارنة مع البلدان الأخرى المنتمية إلى نفس الفئة ، فإن ذلك يرجع أساسا إلى معدلات الأعباء الاجتماعية المرتفعة بشكل استثنائى التى تدفعها المنشآت . ويجدر بنا أن ننوه هنا بأنه مما لا غنى عنه أبدا بالنسبة لقدرة الاقتصاد الوطنى على التنافس ، ومكافحة البطالة ، والتقدم الحقيقى فى مجال التضامن

القومى ، هو تنمية المعاشات الإضافية برسملتها ، وذلك ، شريطة أن تسترشد إدارة أموال المعاشات بدرجة أكبر ، بالحذر الخلاق الذى يتميز به النموذج الانجلو - ساكسونى (استثمارات فى مؤسسات غدت تقوم بدور المضارب فى المدى القصير) .

وإذا كان التأمين الألمانى يتعرض بالذات ، لقوته وحذره ، لخطر التحجر ، وإذا كان التأمين الانجلو - ساكسونى يحصر نفسه فى حلقة مفرغة لا يمكن إلا أن تغذى الاستهجان الشعبى ، وأن تؤدى فى نهاية الأمر إلى عكس الأهداف التى ينشدها اقتصاد السوق الصرف (الفعالية التى يسئ إليها عدم الاستقرار وشفافية الأرقام التى تستر على نوعية الخدمات المقدمة) ، فإن ما يدعو للدهشة أن يكون الاتجاه الجديد وسط الفرنسيين هو أيضا الرغبة فى محاكاة النموذج الانجلو - ساكسونى فى مجال التأمين ، هذا رغم أن النموذج الراينى يثبت بصفة عامة أنه أكثر فعالية وعدالة كما سنرى الآن .

٥

راسمالية اخرى

فى الاقتصاد ، كما فى غيره من المجالات ، تظل الكاريكاتورات أرسخ فى الأذهان من الصور الدقيقة الملامح . فالمغالاة تلفت النظر أكثر من تدرجات الألوان الخفيفة . وبعبارة أخرى فإن مشادات البورصة وألوانها البراقة المرتبطة باقتصاد المقامرة ، أشهر فى أنحاء العالم من التوازنات الدقيقة فى اقتصاد السوق الاجتماعى الألمانى (*SOCIALMARKT - WIRTSCHAFT*) . فعندما يحلم أحد سكان تيرانا أو أولام باتور أو براتيسلافا بالرأسمالية الأسطورية التى ستفتح له عما قريب أبواب الرخاء ، فهو يتخيل بالطبع عالم المسلسلات الأمريكية الذى كانت الدعاية الكاذبة للسلطات الشيوعية تحط من شأنه. وعلى أى حال فإن الألبانيين الذين أفلتوا من حصن الستالينية واستقبلتهم فرنسا فى صيف ١٩٩٠ كانوا يريدون أن ينطلقوا بأى ثمن إلى أمريكا . أمريكا دالاس وشيكاغو وورل ستريت . أما افتتاح أبواب البورصة فى بودابست فى بداية ١٩٩٠ فقد وجد فيه المجريون ما يشبه الدليل القاطع على أنهم وضعوا أقدامهم أخيرا فى جنة الرأسمالية.

ولذا سيدهش أغلب أهالى البلدان الشيوعية السابقة إذا ما احتججت بأن الرأسمالية ليست « واحدة وغير قابلة للقسمة » ، وبأن هناك عدة « نماذج » لاقتصاد السوق متعايشة معا وأن النظام الأمريكى بالتأكيد ليس أكثرها فعالية . وسيكون ليخ فالسا ، رئيس بولندا ، فى غاية السعادة بالطبع لو أكدنا له أنه ليس مخطئا تماما عندما يحلم ـ بصوت مرتفع ـ بنموذج يوفق بين الفعالية ورخاء الرأسمالية الأمريكية المفترض ، والأمن الاجتماعى النسبى فى ظل النظام الشيوعى السابق (انظر جى سورمان ، *الخروج من الاشتراكية* ، الناشر فايار ١٩٩١) . إنه نظام ، حسب المزاح الشائع فى وارسو « يعيش الناس فى ظله مثل اليابانيين ، دون أن يعملوا أكثر من البولنديين » .

ولكن هل يعلم الناس أن ألمانيا ليست بعيدة جدا عن ذلك التصور ؟ على الأقل فيما يتعلق بساعات العمل . فألمانيا الاتحادية تحقق فعلا تلك المفارقة المتمثلة فى كونهم « يعملون أقل من الفرنسيين ، وينتجون فى الوقت نفسه بكفاءة لا تقل عن اليابانى » . فهم يعملون ١٦٣٣ ساعة فى السنة . وفى الصناعات التعدينية الألمانية يطبق حاليا نظام العمل ست وثلاثون ساعة ونصف فى الأسبوع ، فى انتظار تخفيضها لتصبح خمسا وثلاثين ساعة ، هذا رغم أنها قد لا تعمم فى عام ١٩٩٥ ، ولكنها ستكون كذلك فى يوم ما (هناك نقاش بهذا الخصوص) . فألمانيا الاتحادية هى البلد الصناعى الكبير الوحيد الذى يتمتع فيه العاملون بأقل ساعات عمل وأعلى الأجور دون أن يحول ذلك إطلاقا دون تسجيلها فائض هائل فى تجارتها الخارجية .

غير أن ألمانيا ليست سوى مثال وتجسيد معين لتلك « الرأسمالية الأخرى » المتمثلة فى النموذج الراينى المجهول إلى حدّ كبير والممتد من شمال أوروبا حتى سويسرا ، وله شبيه جزئيا فى اليابان أيضا . ولا جدال فى أنه نظام رأسمالى يقوم على اقتصاد السوق ، والملكية الفردية ، وحرية النشاط الاقتصادى . غير أن النموذج الأمريكى الجديد بدأ يتميز أكثر فأكثر منذ ما يتراوح بين ١٠ و ١٥ سنة ، فى عدة نقاط أبرزها ما لخصه عالم الاجتماع جان باديولو كما يلى : « المضارب يتغلب على صاحب المشروع الصناعى ، والأرباح السهلة فى المدى القصير تقوض ثروات الاستثمار الجماعى الطويل الأجل » .

أما النموذج الراينى فيتفق مع نظرة مغايرة تماما للتنظيم الاقتصادى ، ولبنى مالية أخرى ونمط مختلف للضوابط الاجتماعية . ولايخلو هذا النموذج أيضا من عيوب . غير أن مميزاته الخاصة تهيئ له الاستقرار والدينامية وقوة ملحوظة بشكل متزايد . وبوسعنا أن نقول عنه ما يقال عن الديموقراطية السياسية : فهو بالتأكيد أسوأ النظم الاقتصادية لو أننا أغفلنا وجود كافة النظم الأخرى . والغريب على أى حال هو أن ذلك النموذج الراينى الذى لا يحظى لدى الرأى العام العالمى بنفس الشهرة التى يتمتع بها النموذج الأمريكى ، يقابل بموقف مختلف تماما عندما يكون الأمر من شأن متخذى القرارات الاقتصادية . ففى أغسطس ١٩٨٨ أجرت وكالة *SOFRES* الفرنسية استطلاعا للرأى شمل ٣٠٠ من رؤساء المنشآت الأوروبية . ومع أن تكلفة اليد العاملة مرتفعة بكل وضوح فى ألمانيا الاتحادية بالمقارنة مع أى بلد آخر ، إلا أن رؤساء هذه المنشآت أعلنوا

تلقائيا وعلى نطاق واسع أنهم يفضلون التعامل مع المانيا إذا كان يتعين عليهم أن يتعاقدوا من الباطن أو أن يشتروا قدرا أكبر من لوازمهم من الخارج (تحتل فرنسا المركز الثانى ، والبنلوكس - بلجيكا وهولندا ولكسمبورج - المركز الثالث) .

ويختلف هذا النموذج الراينى عن النموذج الأمريكى الجديد بشكل جذرى فى عدد من الجوانب الأساسية بقدر أكبر مما قد نتصور .

موقع السوق فى النموذجين

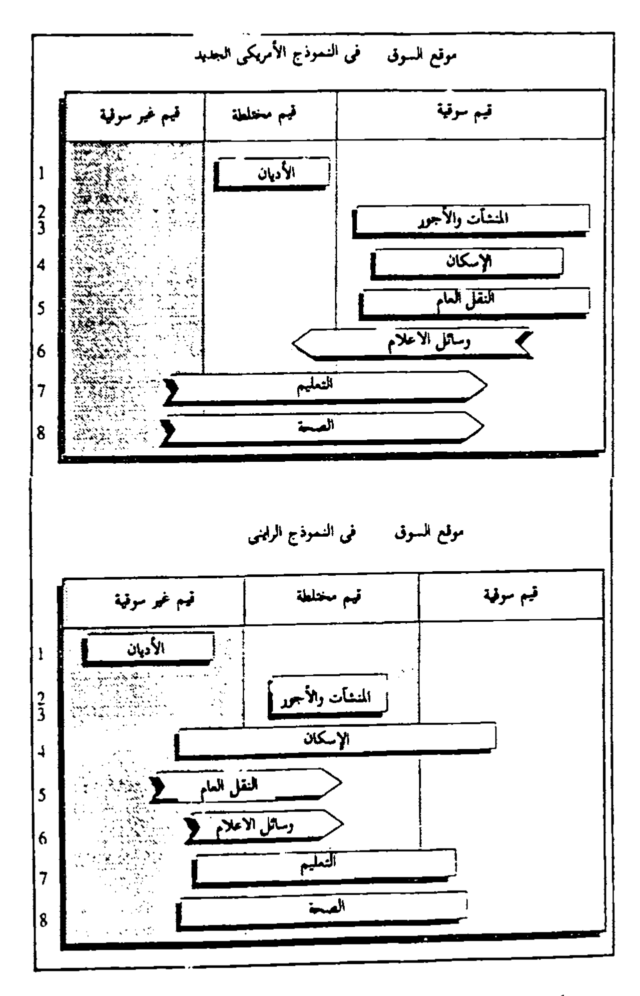
وكما أنه لا يوجد مجتمع اشتراكى كل ما فيه مجانى ، فإنه لا يمكن أن نتصور أى مجتمع رأسمالى بوسعه أن يضفى طابعا سوقيا على كل المنتجات والخدمات. فهناك أشياء لا يمكن أن تباع أو تشترى بحكم طبيعتها . فبعضها ذو طابع شخصى مثل الصداقة والحب والكرم والشرف ، وأخرى ذات طابع جماعى : الديموقراطية ، الحريات العامة ، حقوق الإنسان .. الخ .

وهذه القيم التى لا تتداول فى السوق ، واحدة أساسا فـى كل مـن النموذجين الرأسماليين . والاستثناء الوحيـد الهـام فـى هـذا المجال يتعلق بالأديان ، كما سنرى فيما بعد .

غير أن النموذجين يتمايزان بشدة فيما يتعلق بالقيم المتداولة فى السوق ، من جهة ، والقيم المختلطة من جهة أخرى . وهذا ما يحاول أن يصوره بخطوط عريضة الشكلان الآتيان .

فهمـا يوضحـان أولا أن القيـم المتداولة فى الســوق تحتل بكل جلاء مركزا أكبر فى النموذج الأمريكى الجديد بالمقارنة مع النموذج الراينى . وعلى العكس فإن القيم المختلطـة التـى تنتمـى جزئيـا إلـى السوق وجزئيا إلى المبادرات العامة ، أكبر فى النموذج الراينى .

كما يقدم الشكلان ثمانية أمثلة للقيم التى تُعامل بشكل مختلف فى السوق فى كل من النموذجين .


موقع السوق في النموذج الأمريكي الجديد
قيم سوقية
قيم مختلطة
قيم غير سوقية
1
2
3
4
5
6
7
8
الأديان
المنشآت والأجور
الإسكان
النقل العام
وسائل الاعلام
التعليم
الصحة
موقع السوق في النموذج الراهني
قيم سوقية
قيم مختلطة
قيم غير سوقية
1
2
3
4
5
6
7
8
الأديان
المنشآت والأجور
الإسكان
النقل العام
وسائل الاعلام
التعليم
الصحة

١ - **الأديان** : تعامل الأديان أساسا فى النموذج الراينى على أنها مؤسسات غير خاضعة لقوانين السوق (رجال الدين فى ألمانيا يتقاضون مرتباتهم من الميزانية العامة للدولة مثل الموظفين) ، أما فى الولايات المتحدة حيث يتزايد عدد الأديان ، فإنها تدار كمؤسسات مختلطة تلجأ إلى الإعلان عن طريق وسائل الإعلام ، وإلى التسويق بأساليب لا يعوزها الابتكار والتفنن .

٢ - **المنشأة** : تعتبر المنشأة فى النموذج الأمريكى الجديد قيمة تبادل كغيرها من القيم فى السوق ، بينما طبيعتها ، على العكس ، مختلطة فى النموذج الراينى .

٣ - **الأجور** : وهى تتوقف فى النموذج الأمريكى الجديد أكثر فأكثر على ظروف اللحظة ، ولكنها تتحدد على نطاق واسع فى النموذج الراينى على عوامل لا ترتبط بالإنتاجية (الشهادات ، الأقدمية ، التدرج الوظيفى الذى تحدده اتفاقيات العمل الجماعية المعقودة على النطاق الوطنى) . فهى إذن قيم متداولة فى السوق ولكنها مختلطة أيضا .

٤ - **المسكن** : قيمة سوقية أيضا فى الولايات المتحدة ، بلا استثناء تقريبا . وعلى العكس فإن الإسكان الاجتماعى فى البلدان الراينية من اختصاص المبادرات العامة فى الكثير من الأحوال ، كما أن الإيجارات تحصل بوجه عام على دعم .

٥ - **النقل العام** : وضعه مماثل تقريبا للإسكان ، وإن كان يخضع أيضا فى الولايات المتحدة لقيود . ومن أندر حالات خضوع النقل العام تماما للمنافسة الحرة ، هى حسب علمى ، مدينة سانتياجو دى شيلى حيث حصل اقتصاديو الجنرال بينوشيه المعروفون باسم الشيكاغو بويز (*CHICAGO BOYS*) : (نسبة إلى مدرسة فريدمان الاقتصادية) على حق كل شخص فى أن يحدد خطا لسير أتوبيسات لنقل الأفراد، وتحديد الرسوم التى يقررها بنفسه . ولذا أصبحت كثافة الأتوبيسات تحتل أعلى معدل لها فى العالم ، وتفاقم بالتالى تلوث البيئة .

غير أن تواتر عجز وسائل النقل وتزايده فى بلدان النموذج الراينى يدفع السلطات إلى خصخصتها ، وهو ما يشير إليه السهم فى المستطيل الخاص بالقيم فى الشكل الثانى .

٦ - **وسائل الإعلام** : وهى عامة تقليديا ، خاصة فيما يتعلق بمحطات التلفزيون ،

فى البلدان الرابنية ، ولكنها تترك المجال بشكل متزايد للمخصخصة ، على عكس الولايات المتحدة حيث محطات الإرسال التلفزيونى تجارية أصلا . وبدأت تظهر الآن محطات جديدة تمولها جماعات مشتركة بإسهامات حرة . وهذان التطوران المتضادان يظهران فى الشكلين بسهمين كل منهما مصوب فى الاتجاه العكسى للآخر .

٧ - **التعليم** : وهو موزع فى النموذجين على الأنواع الثلاثة من القيم . غير أنه من الواضح أن نصيب التعليم الخاضع لقوانين السوق متغلب إلى حد كبير فى النموذج الأمريكى الجديد ، بل ويميل إلى التوسع كما يشير إلى ذلك السهم المتجه نحو مستطيل القيم المتداولة فى السوق .

٨ - **الصحة** : وهذا القطاع ، شأنه شأن قطاع الإسكان موزع على الفئات الثلاث . غير أن النموذج الرابنى يتميز هنا من زاويتين : الأولى ، دور المستشفيات العامة ، والطب المدفوع الأجر مع ارتباطه بالتأمين الاجتماعى أكبر بشكل واضح تماما ؛ وثانيا ، عدم تواجد اتجاه يرمى إلى تقليص دور السلطات العامة فى مجال الصحة ، على غرار التعليم ، وذلك على عكس ما يلاحظ فى البلدان الانجلو - ساكسونية بل واللاتينية أيضا من اتجاه لصالح قطاع السوق . وتلك مسألة مهمة للغاية ، لأنه كلما عمدت الرأسمالية إلى خلق ثروات فى المدى القصير ، زادت مخاطرتحولها إلى محطم للقيم الاجتماعية فى المدى البعيد ، إذا لم تكن مقيدة إلى حد ما عن طريق السلطات العامة ، ومتنافسة مع قيم اجتماعية أخرى خلاف قيمة المال . وقد عبر عن ذلك فرانسوا بيرو بأسلوب رائع إذ قال :

« كل مجتمع رأسمالى يعمل بشكل منتظم بفضل قطاعات اجتماعية لا تحركها أو تدفعها عقلية الكسب والسعى إلى تحقيق أكبر ربح . وعندما تسيطر تلك العقلية على الموظف الكبير والجندى والقاضى والفنان والعالم ، ينهار المجتمع وتصبح كل أشكال الاقتصاد مهددة . ويجب ألا تنتقل إلى السوق أثمن وأنبل القيم فى حياة الإنسان : الشرف ، والبهجة ، والعواطف ، واحترام الآخرين ، وإلا تزعزعت أسس أى جماعة اجتماعية . فهناك مفاهيم سابقة على الرأسمالية وغريبة عنها تساند لفترات متفاوتة الأطر التى يعمل الاقتصاد الرأسمالى فى حدودها . غير أن هذا الاقتصاد ، بقدر ما يزدهر ويفرض التقدير لدوره واعتراف الجماهير به وينمى التمتع بأسباب الراحة ، بقدر ما يلحق الضرر بالمؤسسات التقليدية والمفاهيم التى لا يقوم بدونها أى نظام اجتماعى . فالرأسمالية تستهلك القيم وتفسدها ،وهى تستهلك كما هائلا من الحيوية التى لا تتحكم هى نفسها فى تصاعدها (*الرأسمالية* ،

مجموعة : ماذا أعلم ، ١٩٦٢) .

وهذا التفكير كان حقا بمثابة نبوءة . وإليكم مثالا ملموسا يعنينا جميعا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو تحول المحامين في الولايات المتحدة إلى صف قيم السوق الرأسمالية .

ففي اليابان ، يعتبر اللجوء إلى القضاء شيئا مخجلا إلى حدّ ما ، ويتعين البحث عن كافة إمكانات التسوية لتحاشي تمادى الأمور إلى هذا الحد . وفي أوروبا تتمثل كل تقاليد المهن القانونية والمهن الحرة عموما في جعل أعضائها في منأى عن الحاجة لكي يكرسوا جهودهم بكل حرية ونزاهة « دون أن تحكمهم أو تدفعهم عقلية الكسب والسعى إلى تحقيق أكبر ربح » ومن أجل خدمة المصلحة العامة : فهذا شأن القانون بالنسبة للمهن القضائية ، وشأن الصحة بالنسبة للمهن الطبية . وذلك هو دستور مهنهم ومحك شرفهم. ومفهوم الشرف هذا يفسر لنا لماذا لاندفع ثمنا لما يؤدونه لنا من خدمات ، بل نقدم لهم مجرد « أتعاب » .

ويرجع هـذا التقليد بالنسبـة للأطباء إلى آلاف السنين منذ قسم أبو قراط. وهو المبدأ الأساسي بالنسبة لآداب المهـن الحـرة التي لاتدخل في نطاق السوق ولكنه تعرض مؤخرا في الولايات المتحدة لتغيير جذرى ، إذ تحولت المحاماة بالفعل إلى صناعة « صناعة القضايا » .

وقد وصف والتر كولسون هذا الفتح الجديد في عالم الرأسمالية بالتفصيل في دراسة علمية وافية ، *تفجر النزاعات* (ترومان تالي بوكس– نيويورك ١٩٩١) . وعلق وارن برجر ، رئيس المحكمة العليا السابق في الولايات المتحدة على هذه الدراسة في جريدة *النيويورك تايمز* بتاريخ ١٢ مايو ١٩٩١ ، فنوه بأن هذا التحول الذى لم تعهده الولايات المتحدة من قبل يعود إلى عام ١٩٧١، عندما سمحت المحكمة العليا للمحامين بنشر إعلاناتهم في التلفزيون . وجاءت العواقب فورا ، إذ شهدت تقنية النسبة المئوية من التعويض ، والتى تتمثل في قيام المحامى باقناع أى ضحية محتملة بأن تعهد إليه بالقضية وفقا للمنطق التالى: « سأبذل كل ما في وسعى لكى تحصل على تعويض. فلو خسرت القضية فإنك لن تخسر شيئا، وإذا كسبتها فستسلمني ٢٠ ٪ (أو ٣٠ ٪) من التعويض الذى

حصلت عليه. وقد أصبحت تلك الممارسة دارجة في حوادث السيارات. ففي سيارة الإسعاف يجلس بجوار سائقها محام يتعجل توقيع المصاب على عقد من النوع المذكور آنفا .

وهكذا تضاعف عدد القضايا المرفوعة ضد المستشفيات والأطباء للاثمائة مرة منذ عام ١٩٧٠ ، وأصبح بعض الأطباء يؤمنون أنفسهم ضد المطالبات التى قد يتعرضون لها ، فيدفعون ما يصل إلى ٣٠٠ ألف فرنك (٦٠ ألف دولار تقريبا) كقسط سنوى لشركات التأمين !

وتمشيا مع ذلك المنطق يتبع بعض الأطباء بدورهم الأعراف الرأسمالية ، فلم يعد أحد يحصى عـــــدد النساء الأمريكيات اللاتى بلغن سن اليأس فيقترح عليهن طبيب الأمراض النسائية : « رحمك لم يعد مفيدا فى شئ ، وأعتقد أنه من المستحسن أن نستأصله ... » .

ومن النتائج الاجتماعية لذلك الشطط الرأسمالى ، أن عدد القضاه الاتحاديين الذين صدرت ضدهم أحكام لحصولهم على رشاوى أو التهرب من الضرائب تجاوز فى الثمانينات عددهم طوال الـ ١٩٠ سنة الأولى من تاريخ الولايات المتحدة ... كما أن أخلاقيات المستشارين تقاوم بصعوبة متزايدة « عقلية الكسب » . ولكن بمجرد أن يبدأ محاميك فى العمل بطريقة رشيدة ، ككائن اقتصادى صرف يريد أن يحصل على أقصى قدر من الربح ، فإنه يعاملك بالتالى كمنبع محتمل لقضايا يمكنه أن يستغله بطريقة فريدة ، وكذلك بمجرد أن يعاملك طبيبك كمصدر للربح ، فمن ذا الذى ستثق فيه ؟ وما قيمة المجتمع الذى يهدم الثقة ؟ .

رأسمالية مصرفية

لا يعرف النموذج الراينى الفتيان الذهبيين ونشاطهم المحموم ، ولا المضاربة اللاهثة . فالرأسمالية فى أيدى البنوك أساسا ومصيرها لا يتوقف على مقصورة السماسرة . والبنوك تقوم إلى حدّ كبير فى الواقع فى ظل هذا النموذج بالدور الذى تضطلع به البورصة وأسواق الأوراق المالية فى النموذج الانجلو-ساكسونى . فأهمية بورصتى فرانكفورت وزيوريخ متواضعة نسبيا بالمقارنة مع نظيرتها البريطانية بل وحتى الفرنسية . وحجم الرسملة فى بورصة فرانكفورت تقل بنسبة الثلث عن بورصة لندن ، كما أن حجمها

أقل من تُسع بورصتى نيويورك أو طوكيو . وحتى وقت قريب لم تكن هناك عروض شراء إختيارية أو عقود آجلة فى بورصات ما وراء نهر الراين . وبصفة عامة تتميز الأسواق المالية الألمانية بحجمها المحدود وقلة نشاطها . فالمنشآت فى ألمانيا الاتحادية لا تلجأ عادة إلى البورصة أو الجمهور ، بل إلى البنك الذى تتعامل معه أصلا للحصول على التمويل اللازم . كما أن بعض هذه المنشآت الكبيرة مثل برتلزمان ، وهى المجموعة الألمانية الأولى فى النشر والصحافة ، ليست لديها أسهم مسجلة فى البورصة .

وهكذا يتعارض الوضع من هذه الزاوية مع الوضع الذى نلاحظه فى بريطانيا أو الولايات المتحدة . ويثير هذا التضاد القلق ، إذا ما وضعنا فى اعتبارنا قوة ألمانيا المالية وديناميكية اقتصادها .

ما السبب فى هذا الاختلاف ؟ أولا لأهمية القطاع المصرفى فى ألمانيا . فالكل يسمع عن البنك الألمانى (دويتش بانك) المركزى الذى يشرف على جانب كبير من الاقتصاد الألمانى أو بنك درسدن (درسدنربانك) أو البنك التجارى (كومرزبانك) . غير أن القليلين يدركون المدى الصحيح لنفوذ تلك البنوك . ويرجع ذلك إلى عدم تواجد قواعد تحد من نشاطها ، على عكس ما يجرى فى الولايات المتحدة . فرسالة البنوك الألمانية شاملة أى أن نشاطها متشعب . فهى تمنح القروض الكلاسيكية ، وتقبل الإيداعات ، وتتدخل فى سوق الأسهم والسندات ، وتدير أموال المنشآت . ولكنها تقوم أيضا بدور بنوك الأعمال والاستشارة ، وتجرى عمليات الدمج والشراء . كما أن لديها أيضا شبكات للمعلومات الاقتصادية والمالية والصناعية والتجارية تضعها تحت تصرف المنشآت . وهى تقيم بالتالى علاقات مستديمة ومتميزة مع عملائها ، قوامها روح التعاون المتبادل .

وهذه البنوك التى تحل محل الأسواق تتولى فى المقام الأول مهمة تمويل المنشآت التى تتعامل كل منها مع « بيتها المصرفى » المهتم بالجوانب المالية . وتجرى الأمور وكأن المصرفيين يقولون لرؤساء المنشآت : قدموا إنتاجا أفضل ، وبيعوا بكميات أوفر ، وأتركوا لنا مهمة معالجة المسائل المالية ! وقد رأينا من قبل أن التكامل أقوى من ذلك فى اليابان ، إذ كثيرا ما تمتلك المجموعات بنوكها الخاصة ، بحيث يكون بوسعنا أن نقول إن البنوك (وشركات التأمين) تمتلك مجموعاتها الخاصة .

شبكات مصالح متلاقية

وفى المانيا توجد أيضا وحدة عمل بين البنوك والشركات تتجاوز العلاقات المالية الصرفة . فكثيرا ما تكون البنوك مساهمة فى المنشآت بطريقتين مختلفتين : إما بملكية مباشرة لحصة من رأس المال ، وإما من خلال ممارسة حق التصويت باسم المساهمين الذين توجد لديها حساباتهم . وهكذا تكون البنوك قادرة على ممارسة نفوذ كبير داخل مجالس إدارة الشركات عن طريق تجميع أصوات أصحاب الأسهم . ولنذكر هنا بعض الأمثلة . فالبنك الألمانى يملك ربع شركة ديملر ـ بنز العملاقة التى لا تصنع السيارات فقط بل وأيضا الطائرات ومحركاتها (وهذه الحصة تسمح بتجميد أى قرار) ، وشركة فيليپ هولزمان ، أكبر مجموعة للبناء والأشغال العامة ، وكارلستادت التى تتزعم التوزيع بالجملة . كما أن بنك درسدن والبنك التجارى يمتلكان ربع رأسمال حوالى عشر شركات كبيرة .

بيد أن المجموعات الصناعية الكبيرة تشارك فى أحوال كثيرة فى مجالس الإشراف على البنوك لكونها من المساهمين الرئيسيين فيها ، حتى وإن كانت مشاركتها هذه لا تتجاوز الـ ٥٪ إلا فيما ندر . وهذا هو الحال بالنسبة لديملر ـ بنز فى البنك المركزى الألمانى . وتخلق تلك المشاركة المتبادلة نسيجا حقيقيا فى شكل وحدة صناعية مالية متينة ومغلقة على نفسها نسبيا . وتترتب على ذلك الوضع نتائج ثلاث على الأقل ، جميعها مواتية على الصعيد الاقتصادى ، ويوجد مثيل لها إلى حدّ كبير فى اليابان .

أولا ، سيكون رجال البنوك حريصين على أن تتطور فى المدى البعيد المنشآت المرتبطة بهم منذ أمد طويل ولآجال بعيدة . وعلى عكس المضاربين فى البورصة الذين يفرضون نشر النتائج كل ثلاثة شهور ، تعتمد البنوك الألمانية على طول المدة ، فهى تلجأ أحيانا إلى مجازفات كبيرة على آجال طويلة لمساندة مشاريع صناعية لها خطورتها . ولنذكر فى هذا الصدد شركة ميتال جيسلشافت التى ضاعفت من مشاركتها فى قطاع المناجم فى الوقت الذى كانت فيه أزمة المواد الأولية فى أوجها . وكذلك البنوك السويسرية التى استثمرت مبالغ ضخمة فى صناعة الساعات الوطنية فى وقت كان يبدو فيه أنها على وشك التصفية فى مواجهة منافسة صناعة الساعات اليابانية الحديثة .

أما النتيجة الثانية فهى استقرار المساهمين ، فهو يشكل عنصر أمان وراحة بال بالنسبة للمديرين الذين لا يجدون سيف عروض الشراء مسلطا على رؤوسهم ، فيكرسون أنفسهم بالكامل لإدارة المنشأة بدلا من استنفاد طاقاتهم وتبديد وقتهم فى ترتيبات قانونية لا نهاية لها ، بافتراض أنها ستحميهم من عمليات السيطرة « غير الودية » . وهذا يكل تأكيد أحد عوامل قدرة الاقتصاد الألمانى على المنافسة ، وكذلك اليابان حيث سنرى أن رأسمالية هذا البلد لا تزال محتفظة بسمات « إقطاعية » تنفرد بها . وقادة المنشآت هناك أيضا لا يعيشون تحت تهديد عملية تعديل للبنية مفروضة قسرا من الخارج . وكذلك فى سويسرا حيث تؤدى البنوك الثلاثة الكبرى دورا مختلفا بشكل ملحوظ عن البنوك الألمانية . ولكن رأسمال المنشآت يحميه هناك جيدا القانون التجارى السويسرى الذى يتيح تقييد عملية منح حق التصويت . كما أن هولندا لديها كذلك ترسانة من القوانين المناهضة لعروض الشراء مما يوفر لقادة المنشآت قدرا مماثلا من الأمان .

ولا تعنى تلك الطمأنينة النسبية التى يتمتع بها قادة المنشآت فى النموذج الراينى أنه بوسعهم أن يغفوا أو يرتكبوا أخطاء فى الإدارة بلا قصاص . « فالنواة الصلبة » التى تتكون من المساهمين تقوم بدور الرقيب والسلطة المضادة ، سواء كانت ممثلة أو غير ممثلة ببنوك . فبوسع تلك النواة التخلص من المديرين غير الأكفاء وحماية صغار أصحاب الأسهم بطريقة غير مباشرة .

والنتيجة الثالثة هى دور البنوك الغالب إذ توجد فى المانيا الاتحادية شبكة كثيفة من المصالح المتلاقية التى يصعب اختراقها . ولكن الاقتصاد هنا ليس موجها . فهذه الكلمة بمقتها الألمان كما سنرى ، بل يحركه بالتراضى عدد محدود من الأفراد الذين يعرفون بعضهم ويلتقون بانتظام . وكثيرا ما تكون العلاقات الشخصية حاسمة إذ تسهم فى توفير الحماية الاقتصادية على نطاق واسع ضد الاستثمارات الخارجية المباشرة ، مهما كان مدى انفتاحها على المبادلات التجارية على النطاق العالمى ، شأنها فى ذلك شأن البلدان الراينية الأخرى . فعندما تواجه أحد المؤسسات مصاعب ، تتحرك البنوك تلقائيا من أجل التوصل إلى حل المانى للمشكلة . وهذا ما حدث عندما وجدت مجموعة كلوكنر - فركه نفسها فى وضع متأزم إذ سارع البنك المركزى الألمانى بإنقاذها . كما اشترت شركة سيمنز العملاقة فى مجال الالكترونيات بإيعاز من البنوك شركة نيكسدروف

للمعلوماتية التى كانت تعانى إعسارا شديدا . وبوسعنا أن نتصور فى هذا الصدد مدى المصاعب التى سيصادفها أى أجنبى يريد أن يتقدم بعرض شراء فى ظل ذلك الإشراف الذى تتولاه البنوك .

ولا توجد بالطبع قاعدة بدون استثناءات ، إذ لم تعد تلك الحصانة التى اشتهرت بها المنشآت الألمانية ضد المشترين الأجانب بنفس مناعتها السابقة . ففى عام ١٩٨٩ ، انتقلت ملكية ثلاثة آلاف منشأة فى ألمانيا الاتحادية واشترى ٤٥٩ منها أجانب بمبلغ يقدر بعشرين مليار فرنك فرنسى (أى ثلاثة أضعاف عام ١٩٨٦) . غير أن تلك البيانات يجب ألا تخدعنا . فأغلب عمليات الشراء هذه تتعلق بمنشآت متواضعة أو متوسطة . وفى عام ١٩٨٩ كان شراء شركة التأمين الفرنسية فيكتوار لشركة كولونيا يمثل وحده أكثرمن نصف الاستثمارات الفرنسية فى ألمانيا الاتحادية . ويظل عدد تلك المنشآت الفرنسية الموجودة فى ألمانيا أقل مرتين من الشركات الألمانية فى فرنسا . وهناك احتمالات كبيرة بأن يتفاقم ذلك التفاوت لصالح ألمانيا .

ويظل النموذج الراينى بالأساس مغلقا على نفسه ماليا . ولكنه متين . ويتوفر بذلك للاقتصاد الألمانى الاستقرار اللازم لنموه فى المدى البعيد ولقدرته على المنافسة . ولكن أيا كانت أهمية تلك الميزة ، فهى ليست الوحيدة .

إدارة جيدة للتفاهم

فى تقرير مقدم لرئيس الوحدة الاقتصادية الأوروبية فى نوفمبر ١٩٨٦ حول « ألمانيا الاتحادية ، مثلها العليا ، ومصالحها ، ومعوقاتها » (ى هاجر ، و م . نويلكه ، اتحاد البحوث الأوروبية) لاحظ أساسا مقدماه أن هناك فى المجتمع الألمانى « ميل إلى تحاشى المشاكل التى يمكن أن تسبب الانقسام أو تعيد النظر فى التراضى » . وهناك ميل مماثل ملحوظ فى المجتمع اليابانى ، لا يقل فى قوته . والحق أن هذين البطلين فى الاقتصاد العالمى اللذين هزما فى الحرب العالمية الأخيرة ، يحدوهما نفس الإدراك الحاد بإمكانية تعرضهما للمخاطر . والديموقراطية السياسية والرفاهية الاقتصادية لديهما حديثة للغاية ولا تزال بنيتها ضعيفة . ومن هنا تنبع السهولة فى فرض الانضباط الاجتماعى الذى يشكل أحد سمات النموذج الراينى .

ولبنية السلطة وتنظيم الإدارة فى هذا النموذج خصائصها المتميزة . وتوزيع المسئوليات تتم فيه على نطاق أوسع بالمقارنة مع الحالات الأخرى . وهى ليست بالطبع « الديموقراطورية » التى يدعو إليها كلود بيبيار ، بل إدارة مشتركة ، ذات أشكال متنوعة ، تشارك فى اتخاذ القرارات كل الأطراف المعنية : أصحاب الأسهم ، وأرباب العمل ، والكوادر ، ، والنقابات . وينظم تلك الإدارة المشتركة فى ألمانيا قانون صدر فى عام ١٩٧٦ ينطبق على كل منشأة عدد العاملين فيها يزيد عن ألفين . والكلمة الألمانية المستخدمة فى هذا الصدد (*MITBESTIMMUNG*) تعنى بالأحرى «المسئولية المشتركة» لا الإدارة المشتركة ، وهى متواجدة فعلا فى كافة مستويات المنشأة .

وعلى رأس المنشأة توجد هيئتان رئيسيتان : مجلس المديرين، المسئول عن الإدارة ذاتها ، ومجلس الرقابة الذى تنتخبه جمعية أصحاب الأسهم المكلفين بالإشراف على نشاط مجلس المديرين . وهذان الجهازان ملزمان بالتعاون باستمرار لضمان قيادة المنشأة بشكل متناسق . فهناك إذن نظام *راقب الأمور ووازنها* بين المساهمين والقادة يتيح لكل من الطرفين إبداء رأيه دون أن يسيطر أحدهما .

وإلى جانب ذلك التقسيم للسلطات فى القمة ، هناك تلك المسئولية المشتركة الشهيرة مع العاملين . ويرجع هذا التقليد فى ألمانيا إلى عام ١٩٤٨ . وهو يمارس عن طريق مجلس المؤسسة ، المقابل للجان المنشآت الفرنسية وإن كان يتمتع بكل وضوح بسلطات أكبر . وتتم استشارة هذا الجهاز حول كافة القضايا الاجتماعية (التدريب ، والتسريح ، ومواعيد العمل ، ونظام دفع الأجور) . ويتعين أن يتم الإتفاق إجبارياً حول تلك المسائل بين أرباب العمل ومجالس المؤسسات . غير أن العاملين بالأجر الألمان تتوفر لديهم إمكانية أخرى للتعبير والتحرك ، ألا وهى مجلس الرقابة الذى يشارك فيه مندوبوهم المنتخبون . فمنذ صدور قانون عام ١٩٧٦ الخاص بالمنشآت التى يشتغل فيها أكثرمن ألفى عامل ، يكون عددهم فى المجلس مساويا لعدد ممثلى المساهمين . غير أن رئيس مجلس الرقابة ينتخب بالضرورة من بين المساهمين . وفى حالة تساوى الأصوات ، يكون صوته المرجح . ولا يحول ذلك دون أن يكون لتمثيل العمال ووزنهم فى أحد الأجهزة الحاسمة فى المنشأة تأثير . ففى مثل هذه الظروف ينظر إلى الحوار الاجتماعى باعتباره أمرا لا يمكن أن يسير دولاب العمل بدونه .

ومن وجهة النظر الفرنسية ، قد يبدو هذا التنظيم بطيئا ومعطلا للعمل ،وأن عمليات اتخاذ القرارات تستغرق وقتا طويلا . غير أنه يتعين أن نقر بأنه لا يعرقل أبدا ديناميكية المنشآت الألمانية ، بل يعزز على العكس الإحساس بالانتماء الذى يحول المنشأة إلى وحدة مصالح مشتركة حقا . ويسمى الآن علماء الاجتماع الأمريكيون هذه المشاركة الجماعية للأطراف المعنية نموذج أصحاب الأنصبة الكبرى (*STAKE HOLDER MODEL*) المضاد لنموذج أصحاب الأسهم (*STOCK HOLDER MODEL*) الذى لا يعرف سوى حملة الأسهم . فالنموذج الأول يعامل كل طرف كشريك حقيقى يتحمل مسئوليات تلزمه .

وهناك فى اليابان مفاهيم أكثر تمايزا والتباسا فى نظرنا ، تساهم فى تحقيق نفس النتيجة ، ألا وهى ذلك الإحساس العائلى أو الإقطاعى بالانتماء إلى جماعة واحدة . وهناك مصطلح صرف ـ أماى (*AMAE*) ـ يصعب ترجمته ، ويعبر عن التطلع إلى التضامن والحماية والسعى شبه الوجدانى الذى يجب أن توفره المنشأة ، كما أن قيادة رئيس المنشأة ـ ايموتو (*IEMOTO*) ـ توحى ، حسب رأى المتخصصين بقدر من العائلية . ويقول عالم الاجتماع مارسيل بول دى بال : « يتكامل الـ (أماى) والـ (إيموتو) ويتوازنان بالتبادل ، فهما يربطان بين مبدأ مؤنث ألا وهو الحب والمشاعر والعاطفة والتجمع ، ومبدأ مذكر ، ألا وهو السلطة والتدرج فى المراتب والإنتاج والفرد ، ويجمع بين المبدئين فى وحدة وثيقة العرى البناء اليومى للتنظيم الدائم » . (*المجلة الفرنسية للإدارة ، فبراير ١٩٨٨*) .

والمبادئ الأساسية التى تحكم حياة المنشآت اليابانية والتى كثيرا ما يرد ذكرها ليست إلا ترجمة للخصائص الثقافية اليابانية على أرض الواقع : العمالة طيلة الحياة ، والمكافأة حسب الأقدمية ، ونقابية المنشأة ، والحافز الجماعى فى العمل ... الخ .

غير أن النتيجة واحدة ، وهى الإحساس الجماعى بالانتماء إلى المنشأة ، وهو إحساس قوى سواء فى النموذج الراينى أو اليابانى ، ومتضائل فى النموذج الانجلو ـ ساكسونى .

ويعطى تصاعد عدم التيقن من أبعاد المستقبل دوراً متناميا للإحساس بالثقة والانتماء ، إذ يصبح من المهم بالنسبة للمنشأة أن يطبق الجميع نفس قواعد السلوك ويشاركوا معا فى أفكار وهويات تلك التعبئة الطبيعية التى توحد حكمها على الأشياء .

فعدم الاستقرار الخارجي يضفي أهمية أكبر على الاستقرار الداخلي الذي لا يقف عقبة في وجه التأقلم والتغيير ، بل يمكن أن يصبح عامل منافسة . وفي هذا الصدد فإن كون أمريكا لا تقتصر على نيويورك ، كما لا تقتصر نيويورك على وول ستريت ، فإنه من المهم أن نلاحظ أن أكثر الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات أفلتت في إدارتها الاجتماعية ، أكثر من إدارتها المالية ، من المستلزمات الجديدة للأمد القصير التي يعود إليها التطور الأمريكي الجديد للنموذج الانجلو ـ ساكسوني . فهناك شركات مثل أي . بي . أم . ، وآي . تي . تي ، وجنرال اليكتريك وماكدونالد ، تحرص على عدم التردي في اقتصاديات الكازينو الذي يقامر فيه مدمنو لعبة الروليت . فقد يتعين على هذه الشركات أن تراهن كل منها على الاستقرار والحوافز بل و « المسئولية المشتركة » لكي تؤسس وتخدم أركان حربها المتعددة الجنسيات .

الإخلاص والتدريب

و« المسئولية المشتركة » حسب التعبير الألماني ليست فقط ورقة رابحة في أيدي المنشآت ، فقد أثبتت أنها مواتية بالأخص للعاملين بالأجر . أولا من وجهة النظر الحسابية البحتة : فأجورهم من أعلاها في العالم : ٣٣ مارك في الساعة مقابل ٢٥ في الولايات المتحدة واليابان ، و٢٢ في فرنسا (بأسعار الصرف في عام ١٩٨٨) . كما أن الأجور متجانسة بدرجة أكبر ، فالفروق بينها أقل مما هي في أي بلد آخر (انظر سوساي ، *الدوار الألماني* ، الناشر اوربان ، ١٩٨٥) . وهكذا يكون المجتمع الألماني أميل إلى المساواة بالمقارنة مع المجتمع الأمريكي أو الفرنسي .

والأغرب من ذلك ، وهو أمر معروف بدرجة أقل ، أن نصيب الأجور من إجمالي الناتج القومي الألماني لا يزال أقل مما هو في البلدان الأخرى الأعضاء في الوحدة الاقتصادية الاوروبية (فهو بنسبة ٦٧ ٪ في عام ١٩٨٨ ، في مقابل ٧١ ٪ في فرنسا و ٧٢ ٪ في ايطاليا ، و ٧٣ ٪ في بريطانيا) . وحتى لو وضعنا في اعتبارنا أن الفائض التجاري الألماني يساهم في تفسير هذه الظاهرة إلا أن الشركات الألمانية تتمكن من استخلاص حد من التمويل الذاتي أكبر من الشركات الأخرى ، وذلك رغم الأجور الأعلى التي تدفعها في أوروبا ، هذا مع تحاشي النزاعات الاجتماعية .

والعمال الألمان الذين يحصلون على أجور أفضل يعملون مع ذلك فترة أقصر ، كما سبق أن قلنا بالمقارنة مع زملائهم الأمريكيين أو الفرنسيين . وفيما يتعلق بمراتب الوظائف ونظام الترقية فى النموذج الراينى فهى تعطى الأولوية بانتظام للكفاءة والأقدمية . وهكذا يتطلب التقدم فـى الفئة الوظيفية الحرص على الإخلاص للمنشأة ورفع مستوى التدريب ، مما يعود بالفائدة على كل الأطراف . وليس من النادر أن يجد المرء فى المراتب القيادية للشركات الألمانية أو اليابانية كوادر قضت كل سنوات عملها فى نفس الشركة ومرت بكافة درجات الترقية . ويتعارض هذا المفهوم جذريا مع عقلية التنقل الملحوظة فى الولايات المتحدة ، حيث يعتبر تغيير الوظيفة مقياسا للديناميكية الفردية والامتياز (وكان تنقل الفرد شائعا فى فرنسا فى السنوات الأخيرة باعتباره مرادفا للتفوق . وقد قلّ حاليا وإن كان يدرس حتى الآن فى بعض المعاهد العليا ... مع التخلف فى استخدامه) .

ومـن وجهـة نظـر الاقتصاد عموما ، أثبتت الإدارة المشتركة أو المسئولية المشتركة أنهـا فى صالح قدرة المنشأة على المنافسة . ففى أزمة سنتى ١٩٨١ - ١٩٨٢ ، توصل أرباب العمل والنقابات إلى اتفاقيات تحد من زيادة الأجور حتى لا تتفاقم مشاكل المنشـآت ، بـل وصل الأمر إلى حدّ موافقة العاملين بالأجر على تخفيض قدراتهم الشرائية بثلاثة أو أربعة أبناط . وكانت النتيجة مدهشة حقا . فابتداء من عام ١٩٨٤ تمكن الاقتصاد الألمانى من مواصلة نموه، وأنشأ فرص عمل جديدة ، وكسـب أنصبة لها وزنها فى الأسواق . كما أن التأخر الذى نجـم عـن الإضـــراب الكبير فى عام ١٩٨٤ أمكن التغلب عليه بفضل التعبئة العامة التى ارتضاها كل العمال . ولكن المنشآت اليابانية حصلت على تضحيات أكبر من ذلك فى عام ١٩٧٥ ، غداة الصدمة البترولية الأولى .

والإدارة المشتركة سلاح اقتصادى ماض شريطة حسن استخدامه . وهناك مثال آخر على أى حال ، إذا كنا لا نزال فى حاجة إلى التدليل على مدى أهميتها الحاسمة فى المنافسة الدولية . فأهمية هذه المشاركة فى مجال التدريب معروفة . والواقع أن الثروة الحقيقية لدى أى منشأة ليس رأسمالها ولا عقاراتها بل كفاءة عمالها وتمرسهم فى عملهم . وفى هذا المجال أيضا يتمتع النموذج الراينى بخبرة كبيرة وطويلة المدى . ويقوم نظام التدريب هو أيضا على التعاون الوثيق بين المنشآت والعاملين لديها . ويعتبر التدريب

من الأولويات القومية منذ عدة سنوات ، وهو يعتمد على ثلاثة مبادئ أساسية :

١- فهو يتم توفيره لأكبر عدد . ففى ألمانيا أعلن ٢٠٪ من العاملين أنهم لم يحصلوا على أى مؤهل فى مقابل ٤١,٧٪ فى فرنسا . وتولى ألمانيا أهمية خاصة للتدريب بالمقارنة مع فرنسا . ويحصل على هذا التمرين المهنى ٥٠٪ من الشباب الألمان البالغ السادسة عشرة من عمره والذى أنهى دراسته الإلزامية ، فى مقابل ١٤٪ فى فرنسا وبريطانيا. ونتيجة ذلك أن أقل من ٧٪ من الذين بلغوا سن السادسة عشرة عاطلون عن العمل أو يشتغلون دون حصولهم على أى تدريب تكميلى ، بينما تصل تلك النسبة إلى ١٩٪ فى فرنسا و٤٤٪ فى بريطانيا . وأخيرا فإن الفروع المهنية المقابلة لشهادتى الدراسة المهنية ، والتأهيل المهنى فى فرنسا تحظى بمركز أفضل . وهى تنطبق على ٣٣٪ من العاملين فى ألمانيا فى مقابل ٢٥٪ فى فرنسا .

٢- وبصفة عامة فإن نظام التدريب الألمانى أقرب إلى المساواة بدرجة ملحوظة بالمقارنة مع الولايات المتحدة (انظر الفصل الثانى) بل ومع فرنسا أيضا . وإذا كانت النخبة الأمريكية (والفرنسية) مؤهلة أحيانا بدرجة أكبر من النخبة الألمانية ، إلا أن المستويات الوسطى أقل منها بكثير . والنقابات الألمانية أول من يعترف بذلك . ويلاحظ اتحاد النقابات الألمانية أن من بين ١٠٠ شخص يكون الـ ١٥ الأول من حيث الكفاءة من فرنسا لا ألمانيا ، ولكن جميع الباقين أفضل بدرجة كبيرة فى ألمانيا . وعليه فمن الواضح أن ألمانيا تبنى قاعدة ديناميكيتها الصناعية وقدرتها على المنافسة على تلك المستويات الوسطى (انظر تقرير وزارة الصناعة الفرنسية عن عام ١٩٩٠ الذى وضعه آلان بوكاى وكوستا دى بورجار). وفى البلدان الانجلو ـ ساكسونية ، كما فى فرنسا ، لا يحمل التدريب المهنى على نحو جيد إلا باعتباره رياضة تمارسها النخبة ، أما فى البلاد الراينية فهو رياضة جماهيرية .

٣- تتولى أساسا المنشآت والمساعدات المالية الفيدرالية تمويل التدريب المهنى . أما مضمونه فيركز على اكتساب سلوكيات الدقة والانتظام فى العمل والفعالية . والتدريب فى ألمانيا هو السبيل الحقيقى للترقية والطريق الطبيعى للنجاح المهنى . فمن بين كل عشرة صبية تحت التمرين ، يحصل تسعة منهم على شهادة بهذا الخصوص ، ويواصل ١٥٪ منهم تدريبهم على مستوى أعلى . ومما لا شك فيه أن الاحتراف يعترف به بدرجة

أكبر منه في فرنسا . وقد جاء في دراسة جرت مؤخرا حول ألمانيا الاتحادية أن : « الفرد لا يصبح من الكوادر القيادية إلا بعد الأربعين من عمره ، وفقا لما أثبته من كفاءة ، لا حسب الشهادات التي حصل عليها . وهناك روابط وثيقة للغاية بين المنشآت والجامعات . كما أن كل القادة الكبار يقدمون دروساً . (ميشيل جوديه ، مجلة *المستقبليات* ، ١٩٨٩) .

وبات التدريب المهني في علاقته مع الإخلاص للمنشأة أحد ساحات المعركة بين نموذجين للرأسمالية . وهنا تكون جميع المنشآت ملتزمة به وكافة العاملين حريصين عليه . وتتلخص المسألة فيما يلي :

وفقا للنموذج الانجلو ـ ساكسوني ، فإن توصل المنشأة إلى الحدّ الأقصى من القدرة على المنافسة يتم عن طريق رفع قدرة من يعملون لديها على المنافسة إلى أقصى حد . ولذا يتعين دائما كسب خير من يثبتون كفاءتهم برفع مرتباتهم باستمرار حسب قيمتهم في السوق حتى لا يتركوا المنشأة . وعليه يكون المرتب فرديا أساسا وغير مستقر شأنه شأن الوظيفة نفسها .

وحسب المفهوم الراينى ـ اليابانى ، لا يعتبر ذلك القضية الأساسية . فصاحب العمل لا يحق له أن يعامل مستخدميه كأحد عوامل الإنتاج ليس إلا ، يتم شراؤه وبيعه في السوق كما لو كان من المواد الأولية الداخلة في الإنتاج . فعليه أن يحرص ، بالعكس ، على الحفاظ على الاستقرار والإخلاص ، وتوفير التدريب المهني المرتفع التكاليف ، وعليه فبدلاً من دفع الأجور لكل فرد على حدة ، حسب قيمته المؤقتة في السوق ، يتعين على المنشأة أن تؤهل الكوادر وأن تتجنب الحزازات المدمرة .

الليبرالية المنظمة[1]

مما لا شك فيه أن الإيمان بالليبرالية وعدم الثقة في الحكومة متأصلان للغاية في ألمانيا الاتحادية ، إن لم يكن بدرجة أكبر مما هو الحال في الولايات المتحدة . فالتوجيه الاقتصادى ينظر إليه رسميا على أنه من الخصائص التاريخية للنظم التسلطية وبالأخص النازية . وهكذا تبرأت ألمانيا الاتحادية بوضوح من النظام الاقتصادى الموجه منذ الإصلاح النقدى للودفيج ارهارد في عام ١٩٤٨ ، وتبنت صيغة متميزة للاقتصاد الرأسمالى

الليبرالى (اقتصاد السوق الاجتماعى) . وكان ذلك أساسا لتلك النظرة للعالم التى دافعت عنها مدرسة فريبورج . فوفقا لتلك المدرسة ، يتميز اقتصاد السوق الاجتماعى بمبدئين أساسيين :

ـ يجب أن تقوم دينامية الاقتصاد على السوق التى يتعين أن يتوفر لها أكبر قدر من الحرية فى التصرف خاصة فى مجالى الأسعار والأجور .

ـ سير عمل السوق لا يمكن أن يحكم وحده الحياة الاجتماعية بوجه عام . ويجب أن يكون متوازنا ومتراجعا مع ما تطرحه مقدما المقتضيات الاجتماعية وأن تضمنه الدولة . وعليه يكون تعريف الدولة الألمانية بالدولة الاجتماعية .

ويشكل اقتصاد السوق الاجتماعى كلا متكاملا :

ـ فتيار دولة الرفاهية (مشروع بفيريدج) يجعل الدولة الاجتماعية حامية الرعاية الاجتماعية والتفاوض الحر بين الشركاء الاجتماعيين .

ـ والتيار الاشتراكى الديموقراطى (المنحدر من جمهورية فيمار) يقوم على مشاركة العاملين بالأجر فى حياة المنشأة والمؤسسة . وعلى هذا الأساس تواصل تطور التشريع المتعلق بالإدارة المشتركة طوال السنوات العشر الأولى من إعادة تعمير المانيا ، ولا تزال تدور حوله حتى الآن مناقشات حامية .

ـ القانون الأساسى الصادر فى عام ١٩٤٩ ، وهو بالتأكيد العنصر الأكثر أصالة ، إذ جعل إدارة النقد العماد المستقل ذاتيا (أى السياسة المضادة للأزمة). ويقدم البنك المركزى الألمانى بوضعه الراهن أقوى صورة لذلك ، رغم أنه ليس دستوريا بشكل مباشر .

ـ واستقلالية البنك المركزى مرتبطة بمجمل نظام البنوك التجارية ، مما يحث تلك البنوك على القيام بدور كبير فى تمويل المنشآت . فما كان يمكن أن تكون سياسة الاستقرار النقدى بهذا المستوى من الفعالية لو أن البنوك التجارية لم تكن ملزمة بتمويل الصناعة بقروض طويلة الأجل .

ـ تدخل الدولة وإصدارها التوجيهات مرفوضان إذ ما أديا إلى تشويه المنافسة . وتتمثل الفكرة الأساسية هنا فى وحدة الظروف التى يتم التنافس فى ظلها .

ومنذ أكثر من ثلاثين سنة ، وأنا أدرس الاقتصاد الألماني وأتعامل مع الألمان ، لا أزال مندهشا إزاء الصعوبة التي يصادفونها في إفهام الأجانب بأن نظامهم الاقتصادى ليبرالى أصيل . ولا ينازع أحد بالطبع في أن الاقتصاد الألماني بأسره يقوم منذ نصف قرن على حرية التبادل التجارى . والانتقاد الوحيد القائم على أساس يتعلق بصرامة المعايير. فقد وضعت الصناعة الألمانية منذ أكثر من مئة سنة معايير مهنية ، يزيد من حرصها عليها كونها متشددة بصفة عامة من حيث الجودة ، وإقبال المستوردين ، أي العملاء في أنحاء العالم على تلك المنتجات الألمانية .

وإذا تركنا جانبا هذه النقطة ، فإن اقتصاد السوق الاجتماعي يرى أنه لا يحق للدولة أن تتدخل في الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية إلا لسببين فقط ، يفرضان عليها واجب التدخل : ـ السبب الأول هو المساواة في ظروف التنافس . ومن هنا تنبع أهمية مكتب الكارتلات الاتحادى الذى يسهر بكل عناية على منع الاتفاقات الاحتكارية وسوء استخدام الوضع المسيطر . ومن جهة أخرى فإن ضمانات المساواة في التنافس تقتضى مساعدة المنشآت الصغيرة الحجم والمتوسطة ضد شطط نفوذ المنشآت الكبيرة . ومن هنا تأتى الشروط المجزية في مجالى الإقراض والضرائب (يوجد نفس هذا المفهوم تقريبا في الولايات المتحدة من خلال إدارة الأعمال الصغيرة *SMALL BUSINESS ADMINIS-TRATION*) كما أن المساواة في المنافسة بين الأحزاب السياسية في البلاد تقتضى أيضاً اتباع سياسة في تنمية البلاد تهتم بالأخص بتطوير المرافق العامة في المناطق الأقل حظا . والتجربة الألمانية في هذا المجال تقدم مثالا نموذجيا حقا . وأخيرا ، فبما أن بلدانا أخرى تمول نفقات البحوث من الأموال العامة تحت ستار الميزانية العسكرية ، فمن الطبيعى أن تقدم ألمانيا الاتحادية على نفس الشىء .

والمبرر الثاني لتدخل الدولة طابعه اجتماعى . ومن هنا يأتى الدعم الذى يقدم للترسانات البحرية والمناجم بغية جعل إيقاع التكيف مع العمل في ظل تلك الظروف « إنسانيا » . وتلك هى السياسة التى كانت لها الغلبة بنجاح كبير في المجمع الأوروبى للفحم والصلب الذى تمثلت مهمته في تحسين أوضاع الجانب الأكبر من النشاط الأوروبى في مجال المناجم والحديد . ومن جهة أخرى فإن المفاهيم الألمانية تقضى بأن يقوم العمال بدور إيجابى أولا في الإدارة الاجتماعية بالمنشآت ، وأن يشاركوا أيضا في

الإدارة الاقتصادية والمالية كما رأينا من قبل .

ويشكل تزايد انتماء ألمانيا بقوة إلى السياسة الزراعية المشتركة الخاصة بالسوق الأوروبية المشتركة ، بشكل بطريقة أو بأخرى مجمل تلك المبررات المختلفة التى تدعو للتدخل : المساواة فى المنافسة ، والاهتمام بالتطورات الاجتماعية ، وتحسين المرافق العامة . وفضلا عن ذلك تقوم الزراعة الألمانية منذ فترة وجيزة بدور إيجابى متزايد بفضل ما تحصل عليه من مساعدات بهذا الخصوص ، من أجل تحسين البيئة ، وحماية الطبيعة .

وأخيرا فمن الواضح أن ألمانيا تظل بلدا يميل بقوة إلى الحماية فيما يتعلق بأسهم المنشآت .

وهذا باختصار ما يسمى أحيانا « الليبرالية المنظمة » (*ORDO - LIBERALISM*) . ومن المفهوم أن هذه الليبرالية لا تحول أبدا دون أداء الدولة وظيفتها المنوطة بها . ولذا فإن نصيب النفقات العامة من إجمالى الدخل القومى الألمانى (٤٧ إلى ٤٨ ٪) يكاد يكون مرتفعا بنفس الدرجة فى فرنسا (٥١ ٪) رغم ما فى ذلك من مفارقة ، وهو يزيد عما هو عليه فى اليابان (٣٣ ٪) . وفى كل من ألمانيا وفرنسا يمثل التمويل العام للمنشآت حولى ٢ ٪ من إجمالى الدخل القومى . والواقع أن السلطات العامة فى ألمانيا الاتحادية ، لا مركزية إلى حد كبير ، مما يفرض السعى إلى الحوار والتوصل إلى اتفاق ، حتى أنه قيل « إن الليبرالية الاتحادية ستار لتدخل المقاطعات » . وهذا ليس صحيحا تماما .

أما الحقيقة فتتمثل على العكس فى كون السلطة المركزية فى ألمانيا تنطلق من المقاطعات (اللاندرز) ومن حصول المدن ، وفقا لتقليد قديم ، على استقلالها وما يرتبط بذلك من سلطات تخصها ، وذلك على غرار تعامل سويسرا مع كانتوناتها . وهكذا فإن اختصاصات كل طرف محددة بدقة ، كما يشهد على ذلك بالأخص توزيع إمكانات الميزانية . فميزانية الدولة تبلغ ٢٨٠ مليار مارك فى مقابل ٢٧٠ مليار للمقاطعات و ١٨٠ مليار لبلديات المدن . والدولة تتكفل بنفقات الأجهزة الإدارية العامة والمساعدات المقدمة للميزانيات الاجتماعية والدفاعية . والمقاطعات مسئولة عن التعليم والأمن العام . أما المراكز التابعة للمقاطعات فتقوم بتمويل المساعدات

الاجتماعية والمرافق الرياضية والثقافية ... الخ .

ويفرض هذا التقسيم التشاور باستمرار وإعادة توزيع الإمكانات المالية . كما أن موارد المقاطعات تخضع للتساوى حتى لا يتوفر لأى منها دخل عن كل فرد يقل بنسبة ٥٪ عن متوسط المجموع ! هذا بينما الفارق المقابل يتراوح بين ٢٠ و ٣٠٪ فى المناطق الفرنسية . أما الفارق بين الولايات الأغنى والولايات الأشد فقرا فى الولايات المتحدة فيبلغ ٥٠٪ . وهناك درس آخر من التجربة الألمانية وجدت صعوبة شديدة لإفهامه للبعض فى فرنسا . فأغلبية الفرنسيين موقنة بأن فرنسا ، الدولة المركزية التى لا يزال دور المجتمعات المحلية فيها ضئيلا بالمقارنة مع دور الدولة ، رغم قانون ديفير حول اللامركزية ، هى بالطبع البلد الذى يتوفر فيه أكبر قدر من المساواة فى توزيع الثروات على الصعيدين الجغرافى والاجتماعى ! غير أن الواقع يثبت عكس ذلك ، فألمانيا بالذات هى التى تقدم المثال الجلى فى التضامن الاجتماعى وفى السياسة النشطة لتحسين المرافق فى أنحاء البلاد .

وأخيرا يتم تنفيذ التخطيط المتفق عليه لتنسيق عمل مختلف الجماعات العامة . وهو يمارس فى إطار العقود المبرمة من أجل تحقيق مشروع مشترك . والهدف من ذكر كل تلك الأمثلة هو إلقاء الضوء على مدى تمرس الإدارات والساسة فيما وراء نهر الراين فى التعامل بواسطة آليات التفاهم .

فهم يطبقون تلك الأساليب فى كافة المجالات تقريبا . ولا تتدخل الدولة فيما يتعلق بالأجور ولكنها تحث الشركاء الاجتماعيين على احترام بعض المعايير ، وعدم إثارة اضطرابات فى التوازنات الاقتصادية والنقدية الكبرى . ففى مجال الصحة مثلا ، كان المستشار هلموت شميدت هو الذى حث أرباب العمل والنقابات وصناديق التأمين ضد المرض على الاتفاق على خفض النفقات الطبية . وهناك فارق شاسع بين ذلك الوضع والمقابل له فى فرنسا حيث قام القطاع العام لمدة طويلة بدور رئيسى فى تطور الأجور .

نقابات قوية ومسئولة

غير أن هذا التشاور الدائم والتفاهم النموذجى ما كان يمكن تصوره لولا تواجد النقابات القوية والمسئولة ، الممثلة حقا للعمال . وهذه الصفات متوفرة بلا جدال فى

النقابات الألمانية . فبينما نجد تحولا ملحوظا إزاء المنظمات النقابية فى مختلف أنحاء أوروبا ، فإن النقابات الألمانية تشهد من جديد تزايدا فى عدد أعضائها بعد تراجع محدود فى بداية الثمانينات . لقد استعاد معدل انتماء القادرين على العمل للنقابات ، وهو من أعلى المعدلات فى العالم ، استعاد مستواه فى الستينات ، أى بنسبة ٤٢ ٪ فى مقابل ١٠ ٪ بالكاد فى فرنسا . وهكذا تضم النقابات فيما وراء نهر الراين تسعة ملايين عامل بالأجر ، من بينهم ٧,٧ مليون أعضاء فى اتحاد النقابات الألمانية وحده [٢] . وتتناسب القدرات المالية لتلك النقابات مع حجم تمثيلها ، خاصة وأن الاشتراكات مرتفعة نسبيا (٢ ٪ من الأجر ، يقتطع منه مباشرة). وهكذا نجد النقابات تحت تصرفها إمكانات للتحرك يحسدها عليها أغلب نقابات العالم ، إذ لديها ثلاثة آلاف مستخدم فى أجهزتها الاتحادية ، وذمة مالية لا تزال ضخمة رغم المصاعب التى تواجهها ، وشركة تأمين تابعة لها(*VOLKS FORSORGE*) وبنكها *BFG* ، وبالأخص شركتها العقارية . ولكن لدى تلك النقابات صناديق الإضراب التى تمكنها عند الضرورة من أن تدفع للعمال المضربين أو الذين أغلقت فى وجوههم المصانع التى يعملون بها ، ما يعادل ٦٠ ٪ من أجرهم. وتلك أداة ردع فعالة للغاية فى تعاملها مع أرباب العمل .

وقد تمكنت النقابات الألمانية أيضا من تنظيم عمليات اختيار وتدريب أعضائها المنتخبين فى الأجهزة التمثيلية . ولديها مراكز للبحث الإقتصادى والاجتماعى تمكنها من متابعة تطور الأحداث .. ولذا فإن مستوى تدريب مستخدميها النقابيين مرتفع بشكل ملحوظ . وبوسع هؤلاء أن يقدموا خلال المفاوضات مع أرباب العمل سيناريوهات للأجل المتوسط متماسكة ومدعمة بالحجج والأسانيد ، هذا عدا توفر وسيلة إضافية لهم للتدخل والضغط من خلال تواجدهم فى البرلمان الاتحادى عن طريق نوابهم المنتخبين . فالعديد من النواب المهمين يأتون من العالم النقابى . فـ ٤٠ ٪ من نواب الحزب الديموقراطى المسيحى والحزب الاجتماعى المسيحى أعضاء فى نقابات . ومما لا شك فيه أن ذلك التداخل بين العالمين النقابى والسياسى ييسر الاتفاق والتسويات المرنة .

غير أن تلك القوة الهائلة توضع فى الغالب فى خدمة المجتمع (انظر برولد كوستا دى بورجار وآلان بوكاى المذكورين آنفا) . وبعبارة أخرى فإن النقابات الألمانية أكثر إحساسا « بمسئوليتها » الاقتصادية بالمقارنة مع مثيلاتها فى الخارج . فهى تدير جزءا

كبيرا من نظام التأهيل مع أرباب العمل ، وتناقش التدريب المتواصل ومضمون ذلك التعليم . كما أنها تتولى مسئولية مراكز تأهيل العاطلين عن العمل وتساهم فى إعادة ١٥٠ ألفا منهم للعمل فى كل سنة .

وكما هو معروف فإن مواقف تلك النقابات تظل محسوبة ومتعقلة ، إذ تضع فى اعتبارها المقتضيات الاقتصادية . والموقف المتوافق مع الاتفاق يكون مجزيا نظرا لأن الأجور مرتفعة فى ألمانيا ، كما سبق أن قلنا . وهناك سمتان مميزتان للحوار الاجتماعى فيما وراء نهر الراين يلقى عليهما الضوء الحرص على عدم تعريض التوازنات الكبرى للخطر ، وعدم تشجيع التضخم الذى تخشاه ألمانيا بالذات :

١ - عمليات التفاوض المنتظمة ، وهى تشمل ما بين ثلاث أو أربع سنوات ، وتعود آخر موجة كبيرة من التفاوض حول الأجور إلى عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ .

٢ - طوال مدة سريان الاتفاق ، تتعهد النقابات بعدم إثارة منازعات حول أحكامه . وهكذا فإن عدد أيام العمل التى تضيع بسبب الإضرابات فى ألمانيا أقلها فى كل العالم الغربى (٢٨ ألف فى مقابل ٥٦٨٠٠٠ فى فرنسا ، و ١,٩٢٠,٠٠٠ فى بريطانيا و٥,٦٤٤,٠٠٠ فى إيطاليا ، و ١٢,٢١٥,٠٠٠ فى الولايات المتحدة) .

ويتعين أن نذكر إلى جانب قوة النقابات وتعاملها عن طريق الاتفاق ومن خلال الإدارة المشتركة ، تلك الحيوية الاستثنائية التى تتميز بها الجمعيات الألمانية . فروابط الباحثين ، على سبيل المثال ، تضم ٨٠ ألف باحث من المهتمين بالشئون العلمية فى كافة أرجاء ألمانيا . وهى تنشر المعلومات العلمية وتهتم بمستقبل أعضائها وظروف عملهم وتشكل بذلك إدارة حقيقية غير رسمية ، مرنة ونشطة فى مجال البحث العلمى . أما روابط الدفاع عن البيئة ، على سبيل المثال أيضا ، فقد أثبتت مرارا وتكرارا قوتها وحريتها فى إعداد الملفات .

والحاصل أن الجمعيات التى تضم قوى المجتمع المدنى الحية وتعبؤها ، تقوم بدور هام للغاية فى تسيير النموذج الراينى فى ألمانيا ، فهى بمثابة مؤسسات وسيطة وموقع يعبر المواطنون من خلاله عن آرائهم .

على أن كافة تلك المؤسسات سواء كانت سياسية أو نقابية أو جمعيات ما كان

يمكن أن يجدى نفعا لو لم يكن تحركها قائم على أخلاقيات جماعية خاصة .

قيم مشتركة

والبلاد التى أدرجناها هنا فى النموذج الراينى تشترك معا فى نهاية المطاف ، فى عدد من القيم ، نذكر الأساسية منها :

١ - فهى أولا ، وكما سبق أن رأينا ، مجتمعات مساواة نسبيا . فالتدرج فى الدخول وجداول الأجور أقل مما هى فى البلدان الانجلو - ساكسونية . وفضلا عن ذلك فإن النظام الضريبى موزع على نطاق أوسع . والأمر لا يقتصر على تغلب الضريبة المباشرة على الضريبة غير المباشرة . ولكن الشرائح الضريبية العليا فيها أعلى مما هى فى بريطانيا (٤٠ ٪) والولايات المتحدة (٣٣ ٪) ، وإضافة إلى ذلك هناك ضريبة مفروضة على رأس المال ومقبولة من الرأى العام .

٢ - المصلحة الجماعية تتغلب عادة على المصالح الفردية بالمعنى الضيق للكلمة . ففى هذا النموذج تكتسب الجماعة التى ينتمى إليها الفرد أهمية خاصة ، سواء كانت المنشأة أو المدينة أو الجمعية أو النقابة ، فجميعها مؤسسات تحقق الحماية والاستقرار . والأولوية التى تحظى بها المصلحة العامة تتجلى من خلال أمثلة لا تحصى ولا تعد ، قد يثير بعضها دهشتنا . فقد وافقت نقابة أى . جى . ميتال ، الخاصة بالعاملين فى مجال التعدين ، على التخلى من تلقاء نفسها ، عن مطلبها المتعلق بالعمل ٣٥ ساعة فى الأسبوع عندما أُعيد توحيد ألمانيا ، هذا رغم أنها كانت تنتظر منذ ثلاث سنوات انتهاء اتفاقها مع أرباب العمل للتفاوض حول ذلك . وقد أعلن رئيس النقابة أن أعضاءها يرون أنه يتعين أولا مواجهة تحدى إعادة توحيد البلاد .

ولا تعنى تلك الأفضلية الممنوحة للمصلحة الجماعية أن بلدان النموذج الراينى تناصر الجماعية أو حتى الاقتصاد المركزى . بل إن مبدأ الليبرالية واقتصاد السوق واردان على العكس فى الميثاق الأساسى لألمانيا الاتحادية . وقد عرفنا من قبل أن مكتب الكارتلات الاتحادى يحمى المنافسة الحرة بكل صراحة . فقد حال مثلا دون أن تشترى منشأة ألمانية منافسا أجنبيا ، نظرا لأن تلك الخطوة قد لا تؤمن المنافسة الحرة . ويصعب تصور مثل هذا المنع فى فرنسا حيث يستقبل شراء أى منشأة أجنبية بصيحات حماسية . كما

أنه لا يوجد تخطيط إرشادى على الطريقة الفرنسية ، سواء فى ألمانيا أو سويسرا أو اليابان أو هولندا . فالدولة لا تحل أبدا محل السوق وهى تدفعها فى أحسن الأحوال إلى اتخاذ اتجاه أو توجيه معين ، ليس إلا .

ومع ذلك فإن اقتصاد السوق الألمانى هذا ، هو فى الوقت نفسه اقتصاد اجتماعى كما يدل على ذلك اسمه . فالمؤسسة الاجتماعية قوية تقليديا فى هذا البلد منذ أمد طويل . والتأمين الصحى لا يتطلب هناك سوى مشاركة متواضعة تبلغ حوالى ١٠ ٪ فى مقابل ٢٠ ٪ فى فرنسا و ٣٥ ٪ فى الولايات المتحدة . كما أن المعاشات هى أيضا سخية لأنها تعتمد إلى حدّ كبير على الادخار الفردى الذى تديره المنشآت .

وهذا التوازن الاجتماعى فى الرأسمالية الراينية ينعكس على الصعيد السياسى ، على عكس ما يجرى فيما وراء الأطلنطى . فمشاركة المواطنين فى الحياة العامة فى تلك البلدان إيجابية وواسعة النطاق ، وتظل معدلات الامتناع عن التصويت منخفضة نسبيا . والأحزاب قوية وبنيتها متينة . ولذا فهى تستطيع أن توفر تدريبا راقيا لأعضائها وممثليها المنتخبين ، من خلال هيئات مرموقة مثل مؤسسة إيبرت التابعة للحزب الاشتراكى الديموقراطى أو مؤسسة أديناور التابعة للحزب الديموقراطى المسيحى . وعلى أى حال فإن القانون يلزم الساسة بالمشاركة النشطة فى حياة المؤسسات ، وهناك غرامات منصوص عليها فى حالة التغيب عن جلسات البرلمان ، وتصويت أعضاء البرلمان فردى ، كما أن الجمع بين المناصب المنتخبة محدد بكل حزم باثنين فقط .

فالنموذج الراينى أصيل إذن . وهو يجسد توليفة موفّقة بين الرأسمالية والاشتراكية الديموقراطية . والإحساس بالتوازن الذى يوحى به يبدا مغرٍ . غير أن فعاليته لا تقل إغراء هى أيضا .

على أن ما يثير الدهشة حقا أن كل ذلك يظل مجهولا إلى حد كبير . فمن المعروف أن الشعوب السعيدة ليس لها تاريخ . والسعادة ليست قصة نجاح ، على الطريقة الأمريكية .

---

(١) الاستطرادات الواردة بعد ذلك تسترجع أساسا دراسة أجراها جيروم فينيون ، الذى أقدم له جزيل شكرى .

(٢) يبلغ حاليا عدد أعضاء اتحاد النقابات الألمانية وحده ١٠,٦ مليون عضوا بعد إعادة توحيد البلاد ، وفقا لما ورد فى جريدة الموند الفرنسية بتاريخ ١١ / ٥ / ١٩٩٤ .

٦

تفوق النموذج الرايني اقتصاديا

تتطلب الأوضاع الغريبة للغاية إعمال الذاكرة لكي يكون تقديرنا لها سليما . فلنتذكر كيف كانت حالة التوازن في العالم بعد الحرب العالمية الثانية . لقد حققت الولايات المتحدة نصرا لا يشاركها فيه أحد كما وقعت بطريقة مأساوية بقنبلتها الذرية على الوثيقة التي تفرض هيمنتها على العالم . فأمريكا تلك الدولة العسكرية الكبرى ، التي لم تطلها الحرب على أراضيها كانت في الوقت نفسه قوة اقتصادية كبرى لم تحد من الأعباء الضريبية ، بل استخلصت فائضا من ميزانيتها لمساعدة أوروبا التي دمرتها الحرب ، وذلك في إطار مشروع مارشال . ولم يكن الاتحاد السوفيتي قادرا آنذاك على تحديها بشكل متواصل كما تجلى ذلك أثناء أزمة حصار برلين . وبهرت ثقافة المنتصر ـ أي أسلوب الحياة الأمريكي ـ العالم بأسره ، وقد جاء به جنود البحرية الأمريكية عندما نزلوا على شاطئ أوماها . بل إن ذلك الإبهار شمل أيضا ولأمد طويل أعداءها السابقين الذين تغلبت عليهم .

أما دولتا المحور الكبيرتان ، ألمانيا واليابان ، فقد دفعتا ثمنا غاليا للهزيمة التي لحقت بهما . إنها بلاد نزفت دماؤها ، ومدن لحق بها الدمار ، وصناعات خربت ، وأمم أصابتها في أعماقها صدمة المغامرة الدامية التي ساقها إليها قادتها . أما درسدن أو ناجازاكي ، وبرلين أوهيروشيما فقد تحولت إلى مساحات شاسعة ومخيفة من الحجارة التي اكتوت بلهيب النار ، لتؤكد بذلك مدى الكارثة الخطيرة التي يستعصى تحديد حجمها .

انتصار المهزومين

وبعد أقل من نصف قرن ... في التاسع عشر من أكتوبر ١٩٨٧ ، هزت الأسواق المالية فجأة كارثة عمت البورصات . وفي نيويورك انتاب الدوار وول ستريت . وإزاء تلك

الطامة الكبرى وتجنبا للمزيد من التدهور ، لجأت الحكومة الأمريكية إلى حقن الدوائر المالية بأموال سائلة . وبعبارة أخرى فقد فتحت صنبور الدولارات على آخره عن طريق الاحتياطى الفيدرالى . ولكن هل يعلم الناس أنها استشارت قبل الإقدام على هذه الخطوة ... بنك اليابان والبنك المركزى الألمانى ، بل وحصلت على موافقتهما ؟ إنه لانقلاب حقا فى علاقات القوى : فالمهزومون بالأمس ، يُملُون اليوم - بأدب جم - شريعتهما على من انتصروا عليهم بالأمس . وبعد ذلك بقليل ، وبنفس الطريقة فرضت المانيا الاتحادية على العالم ، بلا عناء ، توحيد أراضيها ، بأن « اشترت » تقريبا الجمهورية الديموقراطية الألمانية التى أفلست . على أنها أثبتت فى الوقت نفسه أن باستطاعتها أن تتحمل وحدها هذا العبء الاقتصادى . ففى نهاية عام ١٩٨٩، لم تطالب حكومة بون أحدا بمساندتها أو مساعدتها . بل إن الألمان وقعوا ، على العكس وفى الوقت ذاته مع موسكو ، اتفاقات للمساعدة الاقتصادية ، فحواها تمويل المانيا لعمليات إعادة فرق الجيش الأحمر المعسكرة فى المانيا الديموقراطية سابقا إلى وطنها تدريجيا (بما فى ذلك بناء ثكنات جديدة لهم فى الأراضى السوفيتية !) وباختصار فإن المانيا صاحبة الثروات الطائلة ، أصبح فى متناول يدها مايلزم لشراء استقلالها كاملا وبالدفع نقدا وعدا .

وهكذا أصبح المهزومان السابقان - اللذان تبنيا حديثا الرأسمالية - الراينية قد أصبحا خلال أقل من جيلين العملاقين الاقتصاديين الكبيرين فى العالم والمنافسين المباشرين للهيمنة الأمريكية السابقة . وبالطبع هناك لكل منهما دوافع خاصة هيأت لهما هذا التفوق . وبعبارة أخرى هناك سمات متميزة لكل من الاقتصاد الياپانى والألمانى ، مختلفة عن بعضها ولا يمكن حصرها فى تصميم واحد مشترك . ومع ذلك هناك سمات مشتركة كثيرة بين هاتين الرأسماليتين المنتصرتين تُمكننا من التقدم بافتراض إجمالى لتفوق نموذج ، بل وتفوقات عدة كما سيتبين لنا .

ولنبدأ بالاقتصاد ، فهو المصدر الحقيقى للقوة اليوم . ففى هذا العالم الذى انتصرت فيه الرأسمالية ، ولو من خلال هزيمة خصمها الايديولوجى ، ستنتقل السلطة إلى أيدى من سيعرفون أولا كيف يمكنهم تحقيق أفضل مكسب اقتصادى . وفى هذا المجال ، يبدو تفوق النموذج الراينى أقوى فأقوى .

ومع أن الدولار لم يعد كما كان قبل عام ١٩٧١ ـ الذى شهد نهاية إمكانية استبدال قيمة الدولار بمقابله من الذهب كما تقررت أصلا فى بريتون وودز (١٩٤٦) ـ إلا أن أمريكا لا تزال تتمتع بامتياز نقدى حقيقى ورثته من نفوذها السابق (انظر الفصل الأول). وهذا الامتياز حقيقى ولا يزال ساريا . غير أنه يتعرض أكثر فأكثر للتهديد ، من جراء انتقال ألمانيا واليابان إلى صف القوى النقدية . فالمارك والين يزحزحان شيئا فشيئا الدولار من مواقعه .

فهاتان العملتان تمثلان ٣٠٪ من أرصدة البنوك المركزية من العملات الصعبة . وقد تضاعف هذا الجزء من الاحتياطى الدولى ثلاث مرات خلال عشرين سنة ، علما بأن البنك المركزى الألمانى وبنك اليابان بذلا باستمرار الجهود من أجل الحد من انتشار عملتيهما عالميا حتى يتمكن كل منهما الإبقاء على سيطرته على عملته . وبوسعنا أن نتصور ما كان سيحدث ، ومدى ثقل كل من العملتين لو أن السلطات النقدية الألمانية واليابانية انتهجت سياسة أكثر مرونة .

على أن هذا الوزن الحقيقى الذى أصبح ضخما ، يواكبه مايمكن أن نسميه « الوزن السيكولوجى » . والواقع أن العملتين تتمتعان فعلا بوضع العملة الصعبة ، دون التقيد فى هذا الصدد بالشكليات . فالرأى العام يرى أن الأرصدة من الماركات ، وأيضا من الينات ـ ولو بدرجة أقل ـ تعنى قيما مضمونة اقتصاديا . وهكذا تحول البلدان تدريجيا إلى مركزين لمنطقة نقدية جغرافية تدور فى فلكها عملات البلدان المجاورة لها .

صاحب الجلالة المارك

وأوروبا تقدم مثالا جيدا فى هذا الصدد من خلال النظام النقدى الأوروبى (*S M E*) الذى أضحى إلى حدّ ما منطقة المارك . ويعود النظام النقدى الأوروبى إلى عام ١٩٧٩ . وكان الهدف منه ، بمبادرة المستشار هلموت شميدت والرئيس جيسكار ديستان ، إقامة نظام لتبادل العملات ، فى حدود بلدان الوحدة الاقتصادية الأوروبية ، باستثناء بعضها ومنها بريطانيا ، حيث لن « تعوِّم » عملات كل من تلك البلدان بالنسبة لبعضها إلا فى حدود ضيقة . كما تم تحديد وحدة نقدية مرجعية ، وهى الإيكو (*EUROPEAN CURRENCY UNIT - ECU*) تتكون من «سلة » من العملات الأوروبية .

وكان الهدف من ذلك مزدوجا :

١ - تحجيم تقلبات أسعار العملات التى تلحق الضرر بالتبادل فى إطار السوق الأوروبية المشتركة .

٢ - فرض انضباط مشترك على كل بلد من البلدان الأعضاء التى سيتعين عليها انتهاج سياسة اقتصادية تتمشى مع ما التزمت به فيما يتعلق بمعدلات التبادل .

وقد تم التوصل إلى ذلك الهدف المزدوج ، ومما لا شك فيه أن النظام النقدى الأوروبى حقق نجاحا لا يمكن إنكاره . وبالطبع تطلب الأمر إجراء بعض التعديلات ولكن بوسعنا أن نقول إن العملات ظلت ثابتة نسبيا فى علاقة كل منها مع العملات الأخرى فى حدود هذا النظام . وفيما يتعلق بالانضباط الاقتصادى الذى التزم به كل بلد عضو ، نذكر على سبيل المثال « التحول الصارم » الذى قررته الحكومة الاشتراكية الفرنسية فى عام ١٩٨٣ ، وكان قد أملاه أساسا العزم على البقاء فى إطار النظام النقدى الأوروبى ، واحترام قيوده وإنقاذ الفرنك .

ومع ذلك فإن ألمانيا هى التى حققت أكبر كسب من النظام النقدى الأوروبى. كيف ؟ هناك على الأقل ميزتين حصلت عليهما ألمانيا :

١ - فقد أكد المارك أكثر فأكثر خلال كل تلك السنوات مركزه كعملة مرجعية فى أوروبا . فكل العملات الأخرى فى إطار هذا النظام النقدى الأوروبى يتم تعديل أسعارها بالرجوع إليه . وهكذا فإن السياسة النقدية لكل دولة تجد نفسها شاءت أم أبت ، مقيدة إلى حد كبير بسياسة شريكها الألمانى . ففى فرنسا مثلا يراقب البنك المركزى يوميا ، بل وساعة بعد ساعة أسعار التبادل بين المارك والفرنك . وعندما يتبين له أن الفارق بينهما كبير فإنه يتصرف فورا على هذا الأساس . كما تفعل البنوك الأوروبية الأخرى نفس الشئ . وعليه يضطر فى أغلب الأحوال جيران ألمانيا فى الوحدة الاقتصادية الأوروبية إلى اقتفاء أثرها كلما قررت رفع معدل الفائدة لديها . كما أن تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية ، وهى مرحلة أساسية نحو تحقيق الوحدة السياسية الأوروبية يخضع إلى حد كبير لإرادة الألمان . وليس من باب المصادفة أن الأوروفد (*EUROFED*) ، البنك المركزى الأوروبى المزمع إقامته فى المستقبل يستعير أغلب هياكله وقواعد إدارته من البنك

المركزى الألمانى . وهو شرط فرضته ألمانيا لكى توافق على الوحدة النقدية .

٢ - أما الميزة الثانية ، فهى قدرة المانيا على الحفاظ على معدلات فائدة منخفضة نسبيا ، نتيجة لقوة عملتها . فالإقبال الشديد على المارك فى أنحاء العالم بسبب مكانته ، لا يدعو بون إطلاقا إلى رفع فائدة عملتها لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية . وهذا العامل إضافة إلى معدل التضخم المنخفض الذى يوفر للمارك قوة شرائية ثابتة ، يفسر لنا كون معدلات الفائدة الألمانية أقل مما هى فى الخارج. وعلى سبيل المثال، كان الفارق مع فرنسا ١,٥ بنط فى نهاية عام ١٩٩٠ وما بين ٦ و٧ أبناط مع بريطانيا . ومن السهل أن نتصور أى مكسب كبير تحققه من ذلك المنشآت أو العائلات الألمانية التى ترغب فى الاقتراض.

« القاعدة الخلفية » النقدية

وهناك ظواهر مماثلة فى اليابان ، حتى وإن كانت بدرجة أقل نظرا لأن هذا البلد لا ينتمى إلى أى نظام تبادل ثابت . ففى طوكيو أيضا يظل الين مقدرا بأقل من قيمته ، ومعدلات الفائدة منخفضة والنفوذ اليابانى على الساحة الاقتصادية يتزايد . أما سويسرا البلد الصغير فلديها هى أيضا عملة تحسدها عليها البلدان الأخرى . فالفرنك السويسرى لا يزال العملة الاحتياطية الرابعة فى العالم . فقد نشأ هذا الفرنك فى نفس الوقت مع الفرنك الجرمينال الذى تم سكه فى بداية القرن الثامن عشر ، فى إطار الاصلاح المالى ، ولكن قيمته لم يتم قسمتها بأكثر من ٣٠٠ ، كما حدث مع قرينه الفرنسى ! وجدير بالذكر أن معدلات الفائدة السويسرية هى من بين أقلها فى العالم .

فى كل هذه البلدان : المانيا ، واليابان ، وسويسرا .. تشكل العملة المتينة قوة رادعة حقا . فهى تؤمن لرجال الصناعة ما يشبه « القاعدة الخلفية » المنيعة التى تنطلق منها الهجمات الاقتصادية التى يصعب تحجيمها .

والعملة القوية تسمح بالشراء من الخارج بأسعار أقل . ومن المعروف أن اليابانيين لايحرمون أنفسهم من تلك الميزة ، فيشترون فى الولايات المتحدة وأوروبا أحسن الشركات الصناعية وأجمل العقارات . وتتوفر لدى الألمان نفس القدرات الشرائية . ولم يندهش أحد

عندما تمكنت فولكس فاجن من تقديم عرض يفوق بدرجة كبيرة ما عرضته رينو لشراء مصانع سكودا التشيكية للسيارات. والمنشآت السويسرية التي لاتقل دينامكية وقوة ، بدءا بالعملاقين نستله وسيبا - جيجي ، تستثمر مليارات الدولارات في الولايات المتحدة .

وجميع تلك الاستثمارات في الخارج لها هدف أو عواقب . فهي تمكّن البلدان الراينية من التحكم في أسواق التصدير . والاستراتيجية اليابانية في صناعة السيارات مثال واضح في هذا الصدد . فتحت تهديد ميول الكونجرس الأمريكي الحمائية ، لجأت شركات صناعة السيارات اليابانية إلى نقل مصانعها إلى أمريكا أو بريطانيا لتنتج سياراتها محليا . وقد أنتجت في عام ١٩٩٢ في الولايات المتحدة وحدها حوالي مليوني سيارة ، أي ١٦٪ من إنتاج المصانع الأمريكية وهذا « تحدى أمريكي » معكوس .

وبصفة عامة تفضل المنشآت من النوع الراينى عدم اللجوء في سياستها الاستثمارية الخارجية إلى عمليات الاستيلاء العنيفة أو المعتمدة على المضاربة . فهي تستقر في الخارج بالتدريج وبطريقة منهجية ، وتقيم فروعها وفقا لأساليبها ولثقافتها وتحت قيادتها . وتنتج عن ذلك أحيانا مشاهد طريفة وإن كانت تكشف عن مضمونها . ففي نورماندیا مثلا ، يؤدى العمال والمستخدمون الفرنسيون كل صباح تمارينهم الرياضية بكل دقة على الطريقة اليابانية قبل بدء يوم العمل . إنهم العاملون في مصنع أكاى حيث تم بالطبع تطبيق تقنيات الإدارة اليابانية . . ويحقق ذلك نتائج مسلم بها ومدهشة أحيانا . ففي الولايات المتحدة ، حيث توجد نفس الظاهرة ، نجح اليابانيون في خلق « مناخ » يابانى في فروعهم الأمريكية ، مما مكّنهم من تحسين الإنتاجية بنسبة ٥٠٪ بالمقارنة مع المصانع الأمريكية المقابلة . ولو تمعنا في الأمر لوجدنا أن هذه اللقطة لها دلالتها أيضا لسبب آخر . فحرص هذه الشركات على تعزيز وضعها يعنى أن الهدف من تلك الاستثمارات في الخارج ليس شراء أصول لبيعها في أقرب فرصة مع تحقيق ربح فورى .

وهذه الاستراتيجية شديدة الفعالية . فالتغلغل التدريجي للمنشآت من الطراز الراينى يعتمد على قاعدة مالية متينة وقوية . ويحقق لها ذلك ميزتين رئيسيتين :

١ - يتم كسب السوق بشكل ثابت . فبعد عدة سنوات من الاستقرار ، يصبح المستهلكون معتادين على العلامة التجارية والمنتج والمنشأة . وفي المقابل يتوفر لدى المنشأة

نفسها عاملون ومواقع للإنتاج وشبكات توزيع ، مألوفة لديها .

٢ - يصبح من الصعب اتخاذ إجراءات حِمائية ضد هذه المنشآت التى استقرت . بل هل يمكن اتخاذ تلك الإجراءات ؟ هذا هو الخلاف القائم بين الأوروبيين واليابانيين بخصوص « مصانع التجميع » التى يريد هؤلاء أن يقيموها فى الوحدة الاقتصادية الأوروبية ليتعاملوا مع سوقها بلا قيود .

أما العوائد التى تستخلصها البلدان الراهنة من استقرار عملاتها وقوتها المالية فهى التوسع الدولى والنفوذ الاقتصادى والسياسى . غير أنها ليست العوائد الوحيدة .

فضائل دائرة العملة القوية

هذا التعبير الشائع لدى رجال الاقتصاد يشير إلى كافة الآثار الإيجابية المترتبة على حيازة بلد ما عملة قوية . وقد تبدو تلك الآثار مفارقة . فقد يميل المرء إلى الاعتقاد فى الوهلة الأولى أن العملة القوية تشكل عائقا اقتصاديا لأنها تجعل تكلفة المنتجات القومية أكبر فى الخارج مما يجعل التصدير أصعب . والبلدان التى تضحى بتخفيض قيمة عملاتها « لتنشيط » صادراتها تعلم ذلك تماما . ألن يكون من المنطقى إذن أن نتكلم بالأحرى عن « فضائل دائرة العملة الضعيفة » ؟ قد تبدو تلك الملاحظة مجرد نادرة من النوادر . وهذا ليس صحيحا . فالمسألة تتحكم فى الواقع فى أغلب الرهانات الدولية خلال التسعينات ولذا فهى تستحق بالتالى أن تعالج باختصار .

بماذا تفيدنا النظرية الاقتصادية بخصوص خفض قيمة العملة ؟ إنها تسفر فورا عن أثرين معروفين تماما بالنسبة للميزان التجارى : فالواردات تصبح أغلى بالعملة الوطنية ، بينما تنخفض أسعار المنتجات المصدرة لقاء العملات الأجنبية . ويؤدى ذلك منطقيا إلى وضع يمر بمرحلتين :

١ - فى المدى القصير للغاية ، يتأثر الميزان التجارى بشكل سلبى ، إذ يجب أن يدفع فورا ثمن المستوردات المرتفعة الثمن ، بينما لم يدرك بعد المشترون الأجانب أن الصادرات الموجهة إليهم أصبحت أرخص . والمدة التى يستغرقها رد الفعل تكون فى صالح اتجاه واحد لا الاتجاه الآخر ويعانى الميزان التجارى من ذلك .

٢ - غير أن الميزان يستقيم فى المدى المتوسط . فالبلاد تشترى كمية أقل من المنتجات الأجنبية التى ارتفع ثمنها وتتحسن صادراتها فى الوقت نفسه . ويتم ذلك عادة بسرعة وتؤدى آثاره إلى تعويض التدهور الأصلى . وعليه يكون من الممكن فعلا تعزيز الوضع الاقتصادى الدولى فى البلد المعنى .

وهذا التسلسل الذاتى الحركة للأثرين يسميه رجال الاقتصاد المنحنى " J" . فلو أننا عرضنا تطور الميزان التجارى فى علاقته مع الزمن فى رسم بيانى لحصلنا فعلا على حرف " J" كبير . وقد تقررت وفقا لدلالة ذلك المنحنى الشهير العديد من السياسات الاقتصادية فى الخمسينات والستينات والسبعينات والثمانينات ، خاصة فى فرنسا مع خطة روِوف (RUEF) فى سنتى ١٩٥٨ - ١٩٥٩ أو التخفيضات فى قيمة العملة التى أجرتها حكومة موروا فى سنوات ١٩٨١ - ١٩٨٣ . وتستلهم السياسة الأمريكية نفس هذا المنحنى منذ عام ١٩٨٥ ، فقد تركت قيمة الدولار تنخفض لكى يستقيم ميزانها التجارى الهائل . وهكذا يبدو تخفيض قيمة العملة وكأنه علاج سحرى ناجع .

وهذا خطأ . فهذا المنحنى البديع الذى يبدو وكأنه ينطلق نحو المستقبل المشرق بفوائضه التجارية لم يعد يفى بوعوده . وهذا البناء الرائع لم يعد يصمد أمام تجارب الواقع ولا حتى أمام النقد النظرى . أما الواقع فهو يثبت أن ألمانيا (قبل التوحيد) واليابان ، وهما من البلدان ذات العملة القوية ، لا يكفان عن تكديس الفوائض التجارية . ولكن فرنسا وإيطاليا ، اللتان كثيرا ما لجأتا على العكس إلى تخفيض قيمة العملة ، لا تتوصلان إلى تحسين رصيديهما التجارى بشكل ثابت . أما الولايات المتحدة ، فمن المعروف للجميع أن الانخفاض المنتظم لقيمة الدولار منذ عام ١٩٨٥ لم يؤدى إلى تحسين مبادلاتها الخارجية . كيف كان ذلك ممكنا ؟ وكيف يمكن أن يكذب الواقع بهذا الشكل المدهش تلك الآلية التى تبدو فى غاية الدقة على الورق ؟

وهنا يقترح النقد النظرى بعض التصويبات المتعلقة بافتراضات المنحنى " J" ذاته . ويمكن إبداء ملاحظات ثلاث فى هذا الصدد :

أولاً ، فى حالة تخفيض قيمة العملة ، لا يوجد ما يثبت أن أسعار الواردات يزيد وأن أسعار المنتجات المصدرة ينخفض بنفس نسب تخفيض قيمة العملة . فقد يتخذ

المستوردون والمصدرون فى الواقع سلوكيات تسير فى عكس اتجاه الآثار المتوقعة . فمن الممكن مثلا أن يستغل المصدرون العلاوة التى حصلوا عليها لكى يرفعوا أسعارهم . أما المستوردون ، فلا يستبعد أن يفضلوا القبول بتضحيات فى الأسعار لكى يحافظوا على نصيبهم فى السوق من هذا المنتج أو ذاك . وهذا ما حدث تقريبا فى فرنسا خلال سنوات ١٩٨١ - ١٩٨٣ ، فقد استغلت المنشآت الفرنسية تخفيض قيمة الفرنك لترفع أسعارها وعوضت بذلك الأعباء الإضافية التى فرضتها عليهما الإجراءت الاشتراكية ، بينما ضغط المستوردون أسعارهم لكى لا يفقدوا زبائنهم .

وثانيا ، كثيرا ما يؤدى خفض قيمة العملة إلى ما يسميه المنظرون « التضخم المستورد » . فارتفاع أسعار الواردات ينعكس على مجمل المنتجات . وتلك هى الحالة بالطبع فيما يخص بالبترول والمواد الأولية والمعدات . وفى المدى الأبعد يتم الرجوع إلى نقطة البداية ، وذلك فى أحسن الأحوال ، وإلى تسريع التضخم فى أسوأ الأحوال . وعندئذ لا تجد الحكومة أمامها أى ملجأ آخر إلا ترك عملتها تنخفض من جديد لكى تنقذ ما يمكن إنقاذه . وهكذا يتراكم العجز تباعا .

وثالثا ، لكى يفيد خفض قيمه العملة حقا فى رفع التصدير ، يتعين أن تكون لدى المنشآت القدرة ، وبالأخص الإرادة اللازمة لكسب أسواق جديدة ، وإلا ما أمكنها الاستفادة من الفرصة التى أتيحت لها ، ولا تم التقويم المنتظر للميزان التجارى . وليس ذلك مجرد افتراض نظرى . فعلى سبيل المثال ، فإن قصور الصناعات الأمريكية حال منذ عام ١٩٨٥ دون استفادتها من انخفاض قيمة الدولار واستعادة الأسواق التى فقدتها واستفاد منها اليابانيون والأوروبيون .

والاستنتاج الذى يمكن التوصل إليه من كل ما جاء هو بكل بساطة : هبوط قيمة العملة ليس علاجا بل مخدر خفيف يتم التعود عليه . وهو خطر لأنه لا يعفى من يدمنه من مواجهة جوانب ضعفه الحقيقية . فهو أشبه بالإكسير السحرى الذى ينتج آثارا عابرة تعطى الإحساس الوهمى بالتحسن . وهو بداية لحلقة مفرغة يعرف الفرنسيون تماما مصيرها المحتوم ، فقد ظلوا أسرى له من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٣ .

وعلى العكس قد تبدو استراتيجية العملة القوية من النظرة الأولى صعبة وقاسية ، إن

لم نقل ضربا من البطولة . فهى تشكل تحديا ترهبه المنشآت التى ستتضرر بذلك صادراتها ، بينما قد تأتى المنتجات الأجنبية الأرخص لتنافسها فى عقر دارها . كما أن هذه الاستراتيجية تشكل أيضا تحديا بالنسبة للبلاد نفسها إذ قد يتم ذلك التشدد النقدى على حساب ميزانها التجارى . غير أن التحديات لها جوانبها الطيبة فى الاقتصاد وفى غيره ، فهى تسهم فى تعبئة الجهود ، وتحول دون الاستسلام للسهولة ، وتبشر بوعود . ولنلاحظ على أى حال أن « استراتيجية العملة القوية » هذه متبعة من جانب البلدان التى تفوقت : ألمانيا ، واليابان ، وسويسرا ، وهولندا ... وليس ذلك مجرد صدفة .

فالعملة القوية لا تُمَكن فقط من الإفلات من العواقب الضارة لتخفيض قيمة العملة ، والتى أوردناها ، بل إنها تضمن مزايا ثمينة فى المدى الطويل .

فهى تضطر المنشآت إلى بذل جهود فى مجال الإنتاجية ، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتعويض الارتفاع النسبى فى أسعار منتجاتها ، أى أنها إلى حدّ ما حافز فعال مع الوقت بالنسبة للمديرين ، بالمقارنة مع تهديدات عروض الشراء . وقد تم التحقق من ذلك فى اليابان . ففى عامى ١٩٨٦ و١٩٨٧ تمكنت شركة صناعة السيارات نيسان من تحسين إنتاجيتها بنسبة ١٠٪ فى السنة لمواجهة الضرر الناجم عن الانكادا (ENKADA ـ ارتفاع سعر الين بالنسبة للدولار) ، مما مكّنها من تخفيض أسعار سياراتها بنفس النسبة . ومن المعروف أن الإنتاجية الأمريكية كانت فى هبوط فى نفس تلك الفترة ، حتى أن بول جراى ، رئيس معهد ماساشوستس للتكنولوجيا صرح فى أكتوبر ١٩٩٠ لمجلة اكسبانسيان بأن : « المشكلة بالنسبة لنا ليست تحسين قدرتنا على المنافسة بل الحيلولة دون أن تتدهور أكثر من ذلك » .

كما أن العملة القوية تدفع بعد ذلك المنشآت على التخصص فى إنتاج السلع ذات المستوى الراقى التى تتميز عن غيرها لا من حيث السعر حقا ، ولكن من حيث النوعية والابتكار والخدمة بعد البيع . فكل الأشياء التى تتطلب بذل الجهود المتواصلة فى مجال البحث، تكون مجزية للغاية بالنسبة للمنشأة . والآلات الألمانية مثال جيد فى هذا السياق . فهى مرتفعة الثمن ولكنها أفضل ما يتوفر فى الأسواق . كما أن ديملر ـ بنز وبى. إم. ڤى اللتان تخصصتا فى صناعة السيارات الفاخرة تتمتعان بصحة جيدة . (فمنذ عام ١٩٨٩ ، أصبحت القيمة الإجمالية للسيارات التى باعها الألمان

لليابانيين أكبر من قيمة السيارات اليابانية المباعة في ألمانيا ، وهو إنجاز لا يمكن التغاضي عنه !) .

ألا يوجد ما يدعو إلى أن نلاحظ بالمناسبة ، أن هذين البلدين اللذين كانا قبل عام ١٩٤٠ موطني السلع الرديئة الصنع ، أصبحا الآن مشهورين بكونهما بطلا الصناعة الراقية ؟ أوليس ذلك دليلا جديدا على وجود نموذج ألماني - ياباني في تحويل طاقته الحربية السابقة إلى استبسال في الغزو الصناعي عن طريق الانضباط النقدي ؟

فالطريق الوعر - بصفة عامة - الذي تسلكه العملة القوية ، والذي يتطلب جهودا ، ومثابرة ، وقدرة على الإبداع ، هو خير وسيلة للتفوق وعدم التراخي ، وهكذا ، فإن دائرة العملة القوية الفاضلة تكون حقا مجزية .

وقد تبدو كتابة هذا الاستنتاج الآن مجرد تحصيل حاصل . حسنا ! ولكن يجب ألا يُنسينا ذلك ، أن العقول الراجحة ، التي تذخر بها فرنسا ، أوضحت طوال جيل ، أن تحويل الفرنك الفرنسي إلى عملة قابلة للذوبان ، يتم تخفيض قيمتها كل سنتين ، هو الإجراء الأكثر فعالية لتحقيق التنمية الاقتصادية . وتوصلت مفاهيمهم الكينزية المزعومة حتى عام ١٩٧٢ إلى الاستهزاء « بالصرامة الغبية » التي جعلت هؤلاء الألمان المتاقلين يحرمون أنفسهم من راحة التضخم المحسوب لتسريع التنمية الاقتصادية .

ولقد حاربت طوال خمس سنوات ، إلى جانب ريمون بار ، من أجل قضية العملة القوية التي طال الحط من قدرها وتشويه سمعتها . وانتصرت هذه القضية منذ عام ١٩٨٣ ، بعد أن ساندها تباعا وزراء المالية جاك ديلور ، وإدوار بالادور ، وبيير بريجوفوا . ومما لا شك فيه أن المثال الذي قدمه النموذج الراينى لفرنسا هو خير هدية نالتها فرنسا .

أسلحة القوة الحقيقية

منذ عدة سنوات أصبحت إنجازات الاقتصاديات الراينية تحتل مركز الصدارة في صحفنا . والاحتفاء الذي لا يكل ولا يمل بهذا النجاح يستخدم كمقابل لاذع للمصاعب المتزايدة التي تصادفها الاقتصاديات الانجلو - ساكسونية ، أسيرة العجز والتضخم . ولذا تطرح الصحف باستمرار ذلك السؤال المنطقي تماما :

كيف يتصرفون ؟ وما هي الأسلحة الحقيقية لتلك القوة ؟ وأنا أحاول الإجابة على هذا السؤال بالذات على صفحات هذا الكتاب . ولكن لنضف هنا ملحوظة . إن قوة الاقتصاديات تعتمد قبل كل شيء على قدرة صناعية فريدة وعدوانية تجارية عنيدة .

وصناعة البلدان الراينية هي أفضلها في العالم . وهذا واقع لا يمكن إنكاره ، وله وزنه . فنصيب الصناعة النسبي في اقتصاد ألمانيا أو اليابان أو السويد أكبر مما هو في بقية بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية . وهو يمثل حوالي ٣٠٪ من إجمالي الدخل القومي ومن اليد العاملة في الحالة الأولى وأقل من ٢٥٪ في الحالة الثانية . ونصيب الصناعة في الولايات المتحدة أقل من ٢٠٪ . وإلى جانب الأرقام ، هناك النوعية كما سبق أن ذكرنا . والبلدان الراينية تسيطر على أغلب القطاعات الصناعية ، فهي متأصلة بقوة في الفروع التقليدية ، وتكرس جهودا استثنائية لصناعات المستقبل . فهناك أغلبية كبيرة من البلدان الراينية متواجدة في المنشآت العالمية العشرة الأولى في قطاعات الصلب والسيارات والكيمياء والنسيج وبناء السفن والكهرباء والزراعات الغذائية ، سواء كانت يابانية أو ألمانية أو هولندية أو سويسرية (تويوتا ، نيسان ، دملر ـ بنز ، ميتسوبيشي ، باير ، هوكست ، باسف ، نستله ، هوفمان لاروش ، سيمنز ، ماتسوشيتا ... الخ) .

على أن هذه البلدان أقل قوة بالطبع من الأمريكيين في قطاعات المستقبل التي لا يزالون مسيطرين عليها . ولكن إلى متى ؟ فقد حققت الصناعات اليابانية والألمانية في مجالات الملاحة الجوية والمعلوماتية والالكترونيات والبصريات ، تقدما مدهشا . ففي مجال المعلوماتية مثلا، الذي يظل حقا مجالا للتفوق الأمريكي (سبع منشآت أمريكية من بين المنشآت العشر الأولى) بدأ التغلغل الياباني يثير قلق واشنطن . فقد أصبح اليابانيون متمكنين بالكامل تقريبا في الأطراف (الشاشات ، الأقراص ، الطابعات) وغدوا شبه محتكرين للذاكرات والمكونات . فالعقول الألكترونية لا تزال أمريكية ولكن كل ما يوجد داخلها ياباني .

وتعتمد الدينامية الاستثنائية المميزة للصناعات في النموذج الرايني على عوامل ثلاثة رئيسية :

١ - الاهتمام الخاص بالإنتاج . فالألمان واليابانيون والسويسريون والسويديون يعملون

باستمرار على تحسين منتجاتهم ، وتخفيض التكاليف مع زيادة الإنتاجية . وتتطلب تلك الجهود استثمارات متواصلة تخصص للآلات والمعدات . والبلدان الأربع المذكورة أعلاه تتميز بمعدلات استثمار تعتبر من أعلاها بين بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية . (ولنذكر بهذا الصدد أن اليابانيين الذين يقل حجم اقتصادهم مرتين بالمقارنة مع الولايات المتحدة ، يستثمرون أكثر من الأمريكيين منذ عام ١٩٨٩) . وهذه السياسة المتبعة فى الإنتاج والإدارة تعتمد على أساليب إدارة حديثة للغاية. « فحلقات النوعية » (اجتماعات لأفراد كل ورشة لدراسة واقتراح إمكانات تحسين الإنتاج وزيادة الإنتاجية) ، و« المخزون صفر » (مصانع السيارات لا يوجد لديها عادة سوى مخزون مكونات السيارات يكفى ثلاثة أيام ، بينما يتسلم سائقوها بانتظام مختلف المكونات من مقاولى الباطن ويسلمونهم بيانا بالكمية المطلوبة فى المرة التالية) الذى يستخدم حاليا فى ستروين لانتاج الطراز X M، والرينو ١٩ . وهذه الأساليب تستدعى بالطبع مشاركة وذكاء كل الأفراد ،كما تتطلب بالضرورة أن تكون القاعدة المتبعة حداً أدنى من التوافق والاستماع للقائمين بالعمل والإنصات لما يقترحون.

٢ - وهذه الأساليب التى قطعت علاقاتها نهائيا مع التيلورية الكاريكاتورية لشارلى شابلن والأزمنة الحديثة ، حيث كان كل عامل مجرد منفذ ميكانيكى لحركات متكررة ، تفترض تكريس جهود خاصة للتأهيل ، كما سبق أن قلنا (الفصل الخامس) . ونظام التعليم المهنى هذا ، الذى يجمع بين التمرن والتأهيل المستمر ، تخصص له البلدان الراينية مبالغ تصل إلى ضعف ما ينفق بهذا الخصوص فى أى بلد آخر . غير أن هذا المجهود فعال ، فلا يوجد أى نقص فى عدد المهندسين سواء فى ألمانيا أو اليابان . والتدريب من العوامل الرئيسية للديناميكية الصناعية فى البلدان الراينية .

٣ - مستوى جهود البحث والتطوير التى تبذلها المنشآت . وتلك أحد النقاط التى يتجلى فيها التباين الصارخ بين النموذج الأمريكى والنموذج الراينى . فلا مجال للمقارنة فى مجال الاستثمار من أجل البحوث والتطوير ، حيث أنه يبلغ عموما ٣٪ من إجمالى الناتج القومى فى ألمانيا واليابان والسويد . كما أنه مخصص أولا للبحوث المدنية وموجه نحو التكنولوجيات الأساسية المستخدمة فى كل الصناعات . وعلى عكس ذلك

تخصص الولايات المتحدة ٢,٧٪ من إجمالي الناتج القومي للبحوث والتطوير ، ولكن أكثر من ثلث تلك النسبة (١٪) مكرس لصناعة الأسلحة .

ولنلاحظ أن تحرك السلطات العامة في البلدان الرابحة غزير للغاية . فالمساعدات التي تقدم من أجل البحوث والبرامج التكنولوجية المدنية تتطلب مبالغ هائلة . ووزارة التجارة الخارجية اليابانية تضع قائمة بعشرة برامج لها الأولوية يتعين على المنشآت الخاصة أن تعبئ جهودها حولها . ومن أشهر تلك البرامج ذلك المتعلق بالإنسان الآلي والذي بدأ العمل به منذ حوالي عشرين سنة ، مما أتاح لليابان إمكانية تبوء مركز الصدارة على نطاق العالم في هذا المجال وإنتاج أعداد من الإنسان الآلي يزيد عما ينتجه مجموع شركائه في منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية .

وحصيلة هذه العوامل مجتمعة تفيد بأن الدول الرابحة تمتلك إذن أقوى صناعة . وتخدم قوة الإنتاج هذه بشكل خاص « قوة ردع » تجارية في غاية الفعالية . وعليه ، فلا غرابة في مثل هذه الأحوال أن تكون البلدان الرابحة بطلة التصدير . وظلت المانيا الأولى في هذا المجال لأمد طويل ولم تعد اليابان الآن تحسدها في شيء . فالدراسة المتأنية لقدرات الإنتاج تكشف مثلا عن أن صادرات الصناعات الألمانية الرئيسية (السيارات ، الكيمياء ، والمنتجات الميكانيكية والالكترونية) تشكل ٤٥٪ من رقم مبيعاتها في الخارج . أما في الولايات المتحدة فإن الجانب المخصص من إجمالي الناتج القومي للتصدير لا يتعدى ١٣٪ ، وتعاني الصناعات الأمريكية مما سماه معهد ماساشوستس للتكنولوجيا « التعصب المحلي » .

وهكذا نجد الآن في كافة الأسواق العالمية شركة أو عدة شركات المانية ويابانية وسويسرية تزاحم الأمريكيين ، وكذلك بعض الشركات الفرنسية والانجليزية .

عندما يراد استخدام كلمة واحدة لوصف مجموع السلوكيات الفردية التى يشارك فيها أكبر عدد من الأشخاص ، وتساندها مؤسسات وقواعد معترف بها من الجميع ، وتراث مشترك ، فإنه يتعين أن نقول إننا بصدد « ثقافة » . وهناك فعلا ثقافة اقتصادية خاصة بالنموذج الراينى ، يمكننا أن نذكر سماتها الرئيسية .

ومن هذه السمات الاستعداد الشائع للادخار عند العائلات . فاليابان وألمانيا وسويسرا [1] تتميز جميعها عن قريناتها الأعضاء فى منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية بارتفاع معدلات الادخار . ولا غنى عن هذا الادخار لتمويل الاقتصاد ، وينعكس قصوره فى العديد من البلدان فى العجز الخارجي . فعندما يفتقر المرء للمال فى بيته ، فلا بد له من البحث عنه فى الخارج . وهذا ما تفعله أمريكا « المبذرة » وسط العالم المتقدم ، إذ تشترى العائلات كل شئ بالتقسيط ، وتبلغ ديونها أحيانا حدّ اضطرارها إلى تخصيص ٢٥٪ من دخلها لتسديد الفوائد . وعدم كفاية الادخار من الأسباب التى تفسر العجز التجارى الأمريكى . وعلى العكس من ذلك يتوفر لدى الألمان واليابانيين فائض من الادخار يمكنهم فى آن واحد من تمويل استثمارات والإقراض للآخرين بمعدلات فائدة مرتفعة . ومن هنا تنبع الفوائض الخارجية الضخمة .

وقد اعتبر دائما كبار المفكرين الليبراليين أن معدلات التقدم ترتبط بالقدرة على الادخار . وهذه القدرة ، التى تتوقف عليها معدلات الفائدة ، مرتبطة هى أيضا بعوامل ثقافية ، وبإحساس جماعى قد يتغير حسب الظروف . وكان الاقتصادى ايرفينج فيشر قد ذكر أحد هذه العوامل فى عام ١٩٣٠ فى جامعة ييل فقال : « **السبب الرئيسى فى انخفاض معدلات الفائدة (وبالتالى زيادة المدخرات) هو حب الإنسان لأطفاله ورغبته فى توفير الرفاهية لهم . وكلما بهتت تلك الأحاسيس ، كما حدث فى نهاية الامبراطورية الرومانية ، يميل نفاد الصبر ومعدلات الفائدة إلى الارتفاع ، وعندئذ يصبح الشعار « بعدى الطوفان » ويتم تبديد المال بشكل محموم** » .

ودون أن ندعى استخلاص استنتاجات متعجلة بخصوص « حب الأطفال » ، فلنلاحظ أن الادخار تطور بين عامى ١٩٨٠ و١٩٩٠ ، فى اتجاهين متعارضين فى البلدان الراينية

والولايات المتحدة . فقد ارتفع فى الحالة الأولى فانتقل من ٣١ إلى ٣٥٪ من إجمالى الناتج القومى فى اليابان ، ومن ٢٢ إلى ٢٦٪ فى ألمانيا ، بينما انخفض فى الولايات المتحدة فهبط من ١٩ إلى ١٣٪ فى نفس الفترة (المصدر : منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية) .

ولنلاحظ جيدا هذا التعارض بين الرأسمالية المبذرة التى تعيش يوما بيوم ، والرأسمالية الحريصة التى تستعد اليوم للغد . وربما ارتبط ذلك بأهم القضايا الأساسية فى نهاية هذا القرن وبأخلاقيات حضارتنا .

وبوسعنا أن نلاحظ أيضا أن هناك إدراكا من جانب كل الأهالى لأهمية الاقتصاد . ويخلق ذلك مناخا عاما يحقق التعبئة المدنية ولا يمكن إنكاره . ويسخر البعض أحيانا من سلوك اليابانيين الذين يتعقبون تلقائيا أى معلومات قد تفيد منشآتهم ، وذلك عندما يسافرون خارج البلاد . ويرى البعض أنه نوع من الجاسوسية الصناعية « الملطفة » ، بينما يجب أن ننظر إلى هذا السلوك باعتباره عقلية خاصة وإخلاصا للمنشأة . وهو ما لا يعوز الألمان أيضا . وهذا الاهتمام من جانب الجمهور بالاقتصاد القومى تنميه مؤسسة معينة وترعاه وتنسقه . ففى ألمانيا مثلا ، تقدم البنوك بشكل منتظم لعملائها تحليلات اقتصادية متنوعة وكاملة . وفى اليابان تجمع وزارة التجارة الخارجية والبيوت التجارية من كافة أنحاء العالم المعلومات التى قد تكون مفيدة بالنسبة للمنشآت . وبصفة عامة تبذل المنشآت جهودا متواصلة ومنتظمة لتحليل ما يدور فى الخارج ، وخاصة فى معامل البحوث عند المنافسين . فكيف يمكن نعت حب الاستطلاع هذا اليقظ والانفتاح على الخارج إلا بأنه « ثقافة اقتصادية » ؟

ومما لا شك فيه أن هذه « الثقافة » المشتركة تفسر لنا الطريقة التى حررت بها هذه البلدان اقتصادياتها من الحميات الاقتصادية أو السياسية المعروفة . فتداول الأحزاب للسلطة السياسية الذى يتطلب نفقات إضافية قبل الانتخابات ، والعودة فورا إلى المزيد من الصرامة شبه مستبعدين . فالبنك المركزى فى كل من ألمانيا وسويسرا يتمتع مثلا باستقلال كامل تقريبا إزاء السلطة السياسية ، وهو ما يؤمن له ، رغم كل شئ ، وضعا نقديا مستقرا ، حتى أن الوثيقة التأسيسية للبنك المركزى الألمانى تملى هذا الواجب على قادته . ومشروع القانون الرامى إلى تعزيز استقلالية بنك فرنسا ، الذى قدمته حكومة

بلادور ، مستوحى فى جانب كبير منه من الحلول التى تبنتها المانيا الاتحادية ، ومنها تشكيل مجلس للسياسة النقدية لا يجوز عزل أعضائه ، وتعيين المحافظين ومساعدى المحافظين لمدد طويلة مع عدم جواز عزلهم هم أيضا ، والتخلى عن علاقة التبعية بين بنك فرنسا والخزينة الفرنسية . وتتمتع مؤسسات التنبؤ الاقتصادى الكبرى فى المانيا هى أيضا بنفس الاستقلالية ، وتعتبر الاحصائيات التى تصدرها مرجعا مسلما به سواء بالنسبة للحكومات أو أرباب العمل أو العاملين.

وهذه « الثقافة » تفسرلنا أيضا الطريقة التى تُخضع بها السلطات العامة سياستها للحرص الدائم على تعزيز الوضع الدولى للاقتصاد . « فالجابان انكوربوريتد » هى التى جعلت من اليابان مؤسسة هائلة منطلقة لكسب الأسواق الدولية .

كما تفسر لنا نفس تلك « الثقافة » الوضع الخاص والمتميز الذى تتمتع به المنشأة فى النموذج الرابنى . فهى لا تعتبر أبداً مجرد لقاء مؤقت بين مصالح متلاقية ولا أداة للتدفقات النقدية ، بل ينظر إليها كمؤسسة ورابطة ثابتة يتعين حمايتها ، على أن تتكفل هى بدورها بحماية أعضائها .

---

١ - وإيطاليا أيضا ، إلا أن الادخار يستخدم أولا فى تمويل عجز الميزانية الضخم .

٧

التفـوق الاجتماعـي

للنمـوذج الرايني

لنلاحظ أولا أن هذا التعبير به لبس . فلا يمكننا أن نتكلم عن « التفوق الاجتماعي » بنفس الطريقة التي نتحدث بها عن « التفوق الاقتصادى » ، وذلك لسبب بسيط وهو أن أغلب المعايير هنا لا يمكن تحديدها بالكم . فالإنجازات الاجتماعية التي يحققها نموذج اقتصادى ما ، لا تقدر فقط بالرسم البيانى أو إحصاءات أو مؤشرات أو نسب مئوية . فكل حكم علـى المزايا الاجتماعية في هذا البلد أو ذاك ينطوى علـى معاملات ذاتية هامة . ونوع المجتمع المعنـى ، والقيـم المشتركـة بين أهـالى البلـد ، والتنظيـم الاجتماعي (أو الأسرى) ، كل ذلك يؤدى إلـى تشوهات يعرفها تماما رجـال الاقتصاد . ولذا علينا أن نتقدم بحذر في هذا الحقل ...

كيف يمكننا أن نحدد رغم كل ذلك بعض معايير المقارنة المعبرة حقا ؟ أقترح ثلاثة معايير تتميز بالبساطة والوضوح :

١ - درجة الأمن التي يوفرها كل نموذج لمواطنيه . والطريقة التي تتحقق بها حمايتهم من المخاطر الكبرى : المرض ، والبطالة ، وإختلال التوازنات العائلية . الخ .

٢ - الحد من ضروب عدم التساوى اجتماعيا ، والطريقة المتبعة لتصحيح حالات الحرمان الصارخة ، وحجم ونوعية المساعدة المقدمة للمعدومين .

٣ - الانفتاح ، ويقصد به مدى الإمكانية المتوفرة بحد أو آخر للارتقاء إلى مختلف المراتب الاجتماعية والاقتصادية .

وهناك حقيقة واضحة تفرض نفسها من الوهلة الأولى : ففى المجالين الأول والثانى يتغلب النموذج الراينى بكل جلاء على النموذج الأمريكى الجديد . وأقول هنا الأمريكى

الجديد ، لا الانجلو ـ ساكسونى . فبريطانيا مختلفة فى الواقع عن الولايات المتحدة فى المجال الاجتماعى ، إذ أنها تتبع منذ أمد طويل نظاما للتأمين الاجتماعى غير متواجد أصلا فى أمريكا .

وإذا تركنا تلك التحفظات جانبا ، سنجد أن المقارنة بين النموذجين محتفظة بقيمتها ، خاصة وأن التفوق الاجتماعى فى النموذج الرايتى لا تصحبه ، كماهو معتقد فى الكثير من الأحوال ، أى تكاليف مرتفعة تلحق الضرر بقدرة الاقتصاد على المنافسة . والعدالة الاجتماعية لها بالطبع ثمن، ولابد أن تمولها الموارد العامة . ولكن الذين يعتقدون أن هذه النفقات لا يمكن إلا أن تكون على حساب الاقتصاد مخطئون . وسنرى ، على العكس أن القدرة على المنافسة يمكن أن تتمشى مع التضامن الاجتماعى .

صحة ليست فى متناول اليد

هناك واقعتان بليغتان . أورد أولهما الصحفى الفرنسى جان ـ پول ديوا (*نوفيل أوبسر فاتير*) . وقد حدث ذلك فى مركز ديد الطبى بميامى (ولاية فلوريدا) . فهناك رجل يعانى من مرض خطير إلى حد ما منذ ثلاثة أيام ، وقد ارتفعت درجة حرارته . ولما كان اليوم يوم أحد وجميع العيادات الطبية مغلقة ، فقد توجه إلى مستشفى يقع فى لوچون بولفار . وقد حولوه هناك إلى قسم الطوارئ حيث سألته العاملة فى مكتب الاستقبال عن اسمه وطلبت منه دفع ٢٠٠ دولار مقدما قائلة « إنها كفالة تحت الحساب . فإذا لم يودعك الطبيب فى المستشفى ، فلن تدفع سوى ثمن الاستشارة ونرد إليك الباقى » . وقد أوضح لها أنه لايملك ذلك المبلغ معه فأبدت له أسفها قائلة له إنه يتعين عليه أن يبحث عن مكان آخر .

أما الحادثة الثانية ، فقد جرت فى مدينة صغيرة على الشاطئ الشرقى . وهى تتعلق بمستخدم فى منشأة محلية يعانى آلاما مبرحة من الأسنان ، وهو يتساءل ما إذا كان سيتوجه إلى طبيب الأسنان . فلو توجه إليه فسيتعين عليه بالضرورة أن يخلع السنة التى تؤلمه . لماذا ؟ هل أطباء الأسنان الأمريكيون عاجزون عن تقديم علاج آخر ؟ لا ، ولكن الرجل ليس لديه تأمين طبى شخصى ، وتركيب سنة أخرى يفوق طاقة ميزانيته : ولذا لايوجد أمامه سوى حلين : أما أن يفقد سنته أو أن يتحمل آلامه .

والمثلان لا غرابة فيهما . وهما يتفقان مع ما سبق أن أوردناه بخصوص « ازدواجية » المجتمع الأمريكي (انظر الفصل الثاني) . ولكنهما يوضحان أنه لا يوجد في الولايات المتحدة نظام عام للرعاية الاجتماعية . فالنفقات العامة المخصصة للصحة تقل نسبيا مرتين عن مثيلتها في البلدان الغربية الكبرى . فلا وجود للتأمين الطبي الإجباري فيما وراء الأطلنطي . وعلى كل فرد أن يعتمد على تأمين فردي حسب موارده ، ويقدر عدد الذين لا يتمتعون بأي تأمين من هذا النوع بـ ٣٥ مليون نسمة .

والتأمين ضد البطالة غير معروف عمليا ، على الأقل على الصعيد القومي ، رغم أن متوسط مدة الإنذار بالفصل في المنشآت المتوسطة والصغيرة يومان فقط . أما العلاوات العائلية فلا وجود لها . والبرامج الاجتماعية الوحيدة الواسعة النطاق ، قررتها حكومتا كينيدي وجونسون خلال الستينات وهي مخصصة أساسا للمتقدمين في السن (*MEDICARE*) ولمن يعيشون تحت مستوى الفقر (*MEDICAID*) . غير أن قطاعا كبيرا من السكان مستبعدون من تلك الرعاية .

وعليه ، فإن النظام الاجتماعي في النموذج الأمريكي الجديد غير كاف وناقص بكل وضوح . وهو يعاني فضلا عن ذلك من عائقين معروفين تماما :

١ - لوثة الإجراءات القانونية التي مست الطب في الصميم (انظر الفصل الثاني) . فالصحف تشير يوميا إلى الغرامات الهائلة التي يحكم بها على أطباء ، وإخصائيي تخدير ، وأطباء أسنان نتيجة شكاوى مرضى حرضهم على تقديمها محامون تخصصوا في اصطياد نسبتهم من التعويض . وقد أصبح من الأمور الجارية فعلا في الولايات المتحدة أن يستشير الشخص محاميه قبل أن يتوجه إلى طبيب أو المستشفى . وفي المقابل يكون أول شخص يقابله المرء في المؤسسات الصحية في الكثير من الأحوال محامي الأطباء أو المستشفى . وهكذا يتخذ أبسط علاج يتلقاه المرء صبغة حرب عصابات قانونية ، لا تدعو نتائجها إلى الاغتباط . ولذا يتعين على الأطباء والعيادات أن يؤمنوا أنفسهم ضد احتمالات رفع قضايا تعويض من جانب عملائهم ، وعليهم أن يجدوا شركات تأمين مستعدة لذلك ، أو أن يخصصوا اعتمادات كبيرة لمحاميهم . وبالطبع ترتد كل هذه النفقات على تكاليف العلاج التي تصبح مستعصية بالنسبة للكثيرين .

٢ - وعلى عكس ما قد نتصور فإن نظام التأمين الاجتماعي الخاص ليس أقل تكلفة اقتصاديا بالمقارنة مع نظم التأمين الجماعية في أوروبا . ففي الواقع تبلغ نفقات الصحة في الولايات المتحدة ١١٪ من إجمالي الناتج القومي . وهي أعلاها في العالم . ومن المفارقات حقا أن من بين بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية تنفق بريطانيا ، وهي بلد الرعاية الاجتماعية الشاملة والمجانية ، أقل من ٧٪ من إجمالي دخلها القومي في مجال الرعاية الصحية .

مظلات التأمين الراهنة

تأسست التأمينات الاجتماعية في ألمانيا على يدّ بيسمارك . وكان اللورد بيفريدج أشهر من سار على دربه ، إذ أنه أقام النظام الصحي القومي المعروف في بريطانيا . وقد بدأ تعميم الرعاية الاجتماعية في عام ١٩٤٦ في فرنسا بالاعتماد على مبدأ مماثل في هذا المجال ، حيث يطبق حاليا نظام التأمين ضد المرض على ٩٩,٩٪ من القادرين على العمل ، وعلى هذا النمط ، لا يتمتع بالرعاية الاجتماعية سوى قطاع ضئيل من السكان ، في بلدان أخرى مثل ألمانيا ، والسويد ، وسويسرا ، واليابان .

والألمان مؤَمنون على نطاق واسع ضد المخاطر الرئيسية (المرض ، وحوادث العمل والبطالة) ويتمتعون بنظام تقاعد مجزى للغاية . ووضع السويد ، وطن الاشتراكية الديموقراطية مماثل . فالمواطنون يتمتعون هناك بنفس الرعاية المتوفرة في ألمانيا ، وتتم مساعدة العاطلين عن العمل بواسطة نظم فعالة تتضمن برامج تدريب وتأهيل . أما التأمين الصحي في اليابان فهو من أسخى التأمينات حقا في العالم ، إذ إن العلاج الطبي هناك مجاني بالكامل ومعمم بالنسبة للجميع .

وحتى عام ١٩٨٥ ، كانت النفقات الصحية تتزايد بشكل متواصل في ألمانيا ، وبسرعة تفوق تزايد إجمالي الدخل القومي ، فأصبح توازن التأمين ضد المرض مهددا . والعوامل المؤدية إلى ذلك هي نفسها في البلدان الأخرى : تقدم سن المواطنين . والتقدم التكنولوجي المصحوب باستخدام أجهزة طبية جديدة باهظة التكاليف (السكانر، والرنين . المغنطيسي ، وأجهزة تفتيت الحصوة). وتزايد الإقبال عموما على العلاج الطبي واستهلاك الأدوية ، وكلاهما يعودان بالطبع إلى مجانية العلاج ، ومع ذلك لم

تتجاوز أبدا النفقات الطبية فى أى بلد راينى نسبة ٩٪ من إجمالى الناتج القومى . بل إن ألمانيا تمكنت من التحكم فى تلك النفقات ابتداء من عام ١٩٨٥ وبطريقة نموذجية . ويتعين أن نسترعى انتباهنا حول مسألتى نوعية العلاج والتحكم فى نفقات الصحة الأساسيتين ، الأرقام التالية المذكورة آنفا : بريطانيا ٧٪ من إجمالى الناتج القومى ، ألمانيا ٩٪ والولايات المتحدة ١١٪ ، وأن ندرك تلك المفارقة المدهشة التى تعبر عنها . فالبلد **الذى يتميز بقدر أقل من الرعاية الطبية الجيدة هو نفسه الذى ينفق بقدر أكبر على تلك الرعاية ، بيد أن الولايات المتحدة كان يتعين عليها أن تنفق أقل مقابل مستوى مماثل فى النوعية ، ما دام نظامها تابع أساسا للقطاع الخاص ، المفترض فيه أن يكون فعالا.** وبالطبع كثيرا ما يستدعى الوضع فى بريطانيا الانتظار مدة قبل أن يتم قبول الشخص فى المستشفى ، كما أن النظام الألمانى الذى يستدعى اللجوء إلى طبيب التأمين لا يهيئ هو أيضا للمريض حرية الاختيار الكاملة . بيد أن الواقع يؤكد أن نظام السوق فى مجال الطب ، المعتمد على مصلحة الطبيب المادية والشخصية ليس دائما الأكثر فعالية ، إن لم يكن أبعد عنها . وأنا شخصيا استخلص من ذلك أن الصحة ليست بالتأكيد المجال الذى يمكن تركه بلا تبصر لقوانين السوق .

وعلى أى حال ، فمن الواضح أن البلدان الراينية تعرف عموما كيف تجمع أحسن من غيرها ، بين العدالة الاجتماعية ، والتكفل الجماعى بالنفقات ، وفعالية الإدارة . وهذا الاستعداد الخاص يعتمد على مجموعة من القيم والأولويات ليست نفس القيم والأولويات فى أمريكا . ففكرة المسئولية الجماعية مثلا متأصلة بعمق فى العقلية العامة وتضعها المنظمات السياسية والنقابية فى اعتبارها ، ويواكبها الانضباط الذاتى الملحوظ بدرجة أكبر مما نتصور أحيانا . وبالطبع هناك حالات غش وتجاوزات وبطالة كاذبة وميل إلى الإفراط فى الاستهلاك الطبى . ولكن يظل الناس مدركين عموما للمخاطر التى قد تنجم عن المطالبة بالرعاية الاجتماعية بإسراف شديد . ففى اليابان مثلا حيث كبر السن أصبح مسألة مقلقة ، تم وضع برنامج لتأجيل سن التقاعد . ولنفس هذه الأسباب رفض المواطنون فى سويسرا عن طريق استفتاء عام تقديم سن التقاعد من ٦٥ سنة إلى ٦٢ سنة وذلك ، بأغلبية ٦٤٪ من الأصوات .

وهناك بالإضافة للمسئولية الجماعية ، انضباط لا تواجه السلطات العامة مصاعب فى

فرض احترامه . ففى ألمانيا تطالب الحكومة الشركاء الاجتماعيين (النقابات ، أرباب العمل ، الأطباء ، والمتمتعين بالتأمين ، وصناديق التأمين) بأن يتفقوا معا على الحدّ من النفقات الصحية . وفى السويد ، لا مجال لأن يرفض العاطل عن العمل الوظائف التى تعرضها عليه التأمينات ضد البطالة . وهناك مثال آخر بلغ الحد الأقصى فى هذا المجال فى سويسرا حيث لاتعتبر الإعانة العامة للمعوزين حقا مكتسبا أو إحسانا بل دينا يجب الوفاء به بمجرد تحسن أحوال من حصل عليه .

ولنراجع الآن النقاط السابقة ، الواحدة تلو الأخرى ، ونتساءل عما إذا كانت فرنسا تستحق أن تدرج فى هذا المجال بين البلدان الراهنية . والإجابة بالنفى إلى حد كبير ، بكل أسف . ففى مجال التأمين الصحى يعتبر نظامنا من أضعفها نظرا لأن كل شخص يسحب تقريبا بحرية شيكات على التأمينات الاجتماعية ، ولكن أحدا لايتصور حقا أن يدفعها : فأنا أحدد شخصيا بحرية عدد الاستشارات والعلاجات ، التى أطلبها من أطبائى ، وهم يحددون بدورهم بكل حرية تذاكر الأدوية التى سأتناولها ، وكل ذلك مجانا تقريبا . وهذا لا يوجد فى أى بلد آخر . ومع مضى الوقت يصبح من الواضح أن فى ذلك خلطا بين الرأسمالية والاشتراكية مغريا بشكل خاص فى المدى القصير ، ولكنه فاسد فى المدى البعيد .

الانزلاقات الأمريكية

وإذا كانت الحكومة فى الولايات المتحدة تضاعف الجهود للحد من تزايد نفقات الصحة ، إلا أن ذلك يكون بلا جدوى فى الكثير من الحالات . وهناك مثال جيد لذلك الفشل يقدمه الإصلاح الذى تم تنفيذه فى المستشفيات بغية تحسين الإدارة والحد من قيام البرامج بتسديد النفقات . ففى عام ١٩٨٤ حاول الكونجرس الحد من تزايد نفقات العلاج التى يمولها برنامج علاج المتقدمين فى السن . والطريقة محددة بكل دقة ولكنها معقدة للغاية مما ييسر الغش . فهى تتيح مثلا تكرار بعض الإجراءات الخاصة بنفس المريض (الفحص بالأشعة مثلا) لزيادة المبالغ التى يجب أن يسددها البرنامج ، حتى بات من المستحيل بالنسبة للمسئولين فيه أن يميزوا ، إزاء تكرار الإجراءات العلاجية ،ما إذا كان من المفيد تنفيذها من عدمه . ومن جهة أخرى ، لم تكن التسعيرات متفقة دائما مع التقنيات الجديدة ، مما كان يسمح لبعض الأطباء بالحصول على أجور عالية أكثر من

اللازم . فعلى سبيل المثال كانت العملية الخاصة بالحاجز الغضروفي الليفي محسوبة على أساس أنها تستغرق ساعتين ، في حين أن استخدام المنظار لم يعد يستلزم سوى عشر دقائق فقط لإجراء تلك العملية .

وبغية تصحيح تلك الأوضاع ، قرر الكونجرس وضع نظامٍ للتسديد لا على حسب كل إجراء ولكن على حسب الحالة المرضية . فكل مريض يسدَّد عنه الآن سعرا محددا حسب الحالة : ألف دولار لعملية الزائدة الدودية و١٠٠ ألف دولار لعلاج مرض سيولة الدم الخ ، وعلى المستشفى أن يتكيف مع تلك التسعيرة فإذا كانت إدارته سيئة والتكلفة التي يتحملها أكبر ، فهذا من شأنه . وعلى العكس إذا كانت التكاليف أقل فسيحصل على ربح . ويعتمد هذا النظام بالطبع على حقيقة تأكدت إحصائيا وهى أن ٩٥٪ من الأمراض يمكن حصرها في ٤٦٥ حالة محددة بدقة ، ويمكن تحديد تسعيرة لكل منها حسب متوسط تكلفة قياسية . وقد يبدو ذلك بسيطا ، وواضح ويسهل رقابته ، كما أن التسديد حسب التكلفة الكاملة للعلاج يبدو طريقة منطقية تدفع إلى حسن الإدارة .

غير أن غياب المسئولية الجماعية الحقة جعل تنفيذ النظام الجديد عسيرا . فقد واجهت فورا بعض المستشفيات السيئة الإدارة مصاعب مالية كبيرة . ولذا حاول بعضها التخصص في الحالات المرضية المجزية أو تلك التي تتميز بقدراتها على المنافسة فيها . وهناك مستشفيات أخرى ـ أندر لحسن الحظ ـ عمدت إلى التعرف على المرضى الذين يعرضونها « لمجازفات » لكي تستبعدهم . فما المانع في الواقع في ظل أوضاع تضفى الشرعية على الكسب السريع ، من تحقيق أقصى قدر من الربح يمكن استخلاصه من تسديد التكاليف من التأمينات الصحية ؟ إنه أمر منطقي تماما في ظل البلد الذي تتوج فيه المال ملكا . وهكذا دب الفساد في إصلاح كان يبدو محكما . وهكذا، وبالرغم من النتائج الأولى المشجعة ، لم يتباطأ تزايد نفقات العلاج الطبي في الولايات المتحدة .

فالإصلاح عظيم ولكن النتيجة صفر . لماذا ؟ فما كان بوسع الفرنسيين أن يقيموا نظاما للتأمين الاجتماعي كما فعلوا لو أنهم استعلموا مقدما عما تحقق من قبل في الخارج ، فإن أصحاب هذا الإصلاح نسوا على الأرجح أن يدرسوا ما تفعله البلدان الراينية في هذا الصدد . فهناك في الواقع نوع من « الانسلاخ عن الواقع » عند

الأمريكيين . فالبعض هناك لا يتصورون أبدا أنه يمكن أن يتواجد ما هو أكثر فعالية من اقتصاد السوق ، خاصة وإن كان خارج الولايات المتحدة .

منطق المساواة

سبق أن رأينا أن البلدان الراينية تحقق مساواة نسبية . فالتفاوت بين الأجور ليس بدرجة اتساعه في البلدان الانجلو - ساكسونية . وعلى الصعيد العام ، يلاحظ أن الطبقة المتوسطة أكبر إحصائيا مما هي في الولايات المتحدة التي كانت فيما مضى بلد الطبقة المتوسطة . ولو عرفنا الطبقة المتوسطة بأنها مجموع الأفراد الذين يقترب دخلهم من المتوسط القومي ، فإنها لا تمثل إلا حوالى ٥٪ من سكان أمريكا في مقابل ٧٥٪ في ألمانيا و٨٠٪ في السويد أو سويسرا . ويتبين من عمليات التقصي التي جرت في اليابان منذ ثلاثين سنة أن ٨٩٪ من اليابانيين يعتبرون أنفسهم من الطبقة المتوسطة ، وهو تقدير ذاتي وإن كان له مغزاه .

وهذا الحدّ من عدم المساواة في البلدان الراينية يستلزم أن تكون برامج مكافحة الفقر والهامشية منظمة بشكل أفضل وأكثر فعالية مما هي في النموذج الأطلنطي . وهناك كلمة باللغة السويدية كانت دائما ولا تزال مبدأ قويا : وهي كلمة (*TRIGGHET*) التي تعني الأمان . فنظام الرعاية الاجتماعية ومكافحة البطالة - وهي أول أشكال التهميش - متطور هناك بشكل خاص . وتعتبر العمالة الكاملة هدفا قوميا تتعهد السلطات بأن تتوصل إليه ، وهناك إدارة قومية للتشغيل مكلفة بذلك مع توفر ميزانية كبيرة لديها لهذا الغرض .

أما في الولايات المتحدة فلا توجد مؤسسات قومية مخصصة لما يسمى « مكافحة الفقر » . فالولايات والمراكز هي المكلفة بذلك . غير أن الموارد العامة المتواضعة المخصصة لهذا الغرض تحد في أغلب الأحوال من مدى تأثيرها . وأيا كان مبلغ نشاط الجمعيات الخيرية الكبرى الخاصة ، وتفانيها ، وسخاؤها ، إلا أنها لا تكفي لسدّ العجز . وعلى أي حال فإن مفهوم الإحسان الفردي والخاص عوضا عن الحقوق الاجتماعية التي تضمنها الدولة جزء من منطق الرأسمالية الصرفة والمتشددة التي أراد ريجان أن يحييها . ووفقا لهذا المنطق لا تكون اللامساواة مشروعة فقط ، بل إنها تشكل حافزا في المنافسة الضارية التي

اللازم . فعلى سبيل المثال كانت العملية الخاصة بالحاجز الغضروفى الليفى محسوبة على أساس أنها تستغرق ساعتين ، فى حين أن استخدام المنظار لم يعد يستلزم سوى عشر دقائق فقط لإجراء تلك العملية .

وبغية تصحيح تلك الأوضاع ، قرر الكونجرس وضع نظام للتسديد لا على حسب كل إجراء ولكن على حسب الحالة المرضية . فكل مريض يسدَّد عنه الآن سعرا محددا حسب الحالة : ألف دولار لعملية الزائدة الدودية و١٠٠ ألف دولار لعلاج مرض سيولة الدم الخ ، وعلى المستشفى أن يتكيف مع تلك التسعيرة فإذا كانت إدارته سيئة والتكلفة التى يتحملها أكبر ، فهذا من شأنه . وعلى العكس إذا كانت التكاليف أقل فسيحصل على ربح . ويعتمد هذا النظام بالطبع على حقيقة تأكدت إحصائيا وهى أن ٩٥٪ من الأمراض يمكن حصرها فى ٤٦٥ حالة محددة بدقة ، ويمكن تحديد تسعيرة لكل منها حسب متوسط تكلفة قياسية . وقد يبدو ذلك بسيطا ، وواضح ويسهل رقابته ، كما أن التسديد حسب التكلفة الكاملة للعلاج يبدو طريقة منطقية تدفع إلى حسن الإدارة .

غير أن غياب المسئولية الجماعية الحقة جعل تنفيذ النظام الجديد عسيرا . فقد واجهت فورا بعض المستشفيات السيئة الإدارة مصاعب مالية كبيرة . ولذا حاول بعضها التخصص فى الحالات المرضية المجزية أو تلك التى تتميز بقدراتها على المنافسة فيها . وهناك مستشفيات أخرى ـ أندر لحسن الحظ ـ عمدت إلى التعرف على المرضى الذين يعرضونها « لمجازفات » لكى تستبعدهم . فما المانع فى الواقع فى ظل أوضاع تضفى الشرعية على الكسب السريع ، من تحقيق أقصى قدر من الربح يمكن استخلاصه من تسديد التكاليف من التأمينات الصحية ؟ إنه أمر منطقى تماما فى ظل البلد الذى تتوج فيه المال ملكا . وهكذا دب الفساد فى إصلاح كان يبدو محكما . وهكذا، وبالرغم من النتائج الأولى المشجعة ، لم يتباطأ تزايد نفقات العلاج الطبى فى الولايات المتحدة .

فالإصلاح عظيم ولكن النتيجة صفر . لماذا ؟ فما كان بوسع الفرنسيين أن يقيموا نظاما للتأمين الاجتماعى كما فعلوا لو أنهم استعلموا مقدما عما تحقق من قبل فى الخارج ، فإن أصحاب هذا الإصلاح نسوا على الأرجح أن يدرسوا ما تفعله البلدان الراينية فى هذا الصدد . فهناك فى الواقع نوع من « الانسلاخ عن الواقع » عند

الأمريكيين . فالبعض هناك لا يتصورون أبدا أنه يمكن أن يتواجد ما هو أكثر فعالية من اقتصاد السوق ، خاصة وإن كان خارج الولايات المتحدة .

منطق المساواة

سبق أن رأينا أن البلدان الراينية تحقق مساواة نسبية . فالتفاوت بين الأجور ليس بدرجة اتساعه في البلدان الانجلو ـ ساكسونية . وعلى الصعيد العام ، يلاحظ أن الطبقة المتوسطة أكبر إحصائيا مما هي في الولايات المتحدة التي كانت فيما مضى بلد الطبقة المتوسطة . ولو عرفنا الطبقة المتوسطة بأنها مجموع الأفراد الذين يقترب دخلهم من المتوسط القومي ، فإنها لا تمثل إلا حوالى ٥٪ من سكان أمريكا في مقابل ٧٥٪ في المانيا و٨٠٪ في السويد أو سويسرا . ويتبين من عمليات التقصي التي جرت في اليابان منذ ثلاثين سنة أن ٨٩٪ من اليابانيين يعتبرون أنفسهم من الطبقة المتوسطة ، وهو تقدير ذاتي وإن كان له مغزاه .

وهذا الحدّ من عدم المساواة في البلدان الراينية يستلزم أن تكون برامج مكافحة الفقر والهامشية منظمة بشكل أفضل وأكثر فعالية مما هي في النموذج الأطلنطي . وهناك كلمة باللغة السويدية كانت دائما ولا تزال مبدأ قويا : وهي كلمة (*TRIGGHET*) التي تعني الأمان . فنظام الرعاية الاجتماعية ومكافحة البطالة ـ وهي أول أشكال التهميش ـ متطور هناك بشكل خاص . وتعتبر العمالة الكاملة هدفا قوميا تتعهد السلطات بأن تتوصل إليه ، وهناك إدارة قومية للتشغيل مكلفة بذلك مع توفر ميزانية كبيرة لديها لهذا الغرض .

أما في الولايات المتحدة فلا توجد مؤسسات قومية مخصصة لما يسمى « مكافحة الفقر » . فالولايات والمراكز هي المكلفة بذلك . غير أن الموارد العامة المتواضعة المخصصة لهذا الغرض تحد في أغلب الأحوال من مدى تأثيرها . وأيا كان مبلغ نشاط الجمعيات الخيرية الكبرى الخاصة ، وتفانيها ، وسخاؤها ، إلا أنها لا تكفي لسدّ العجز . وعلى أى حال فإن مفهوم الإحسان الفردى والخاص عوضا عن الحقوق الاجتماعية التي تضمنها الدولة جزء من منطق الرأسمالية الصرفة والمتشددة التي أراد ريجان أن يحييها . ووفقا لهذا المنطق لا تكون اللامساواة مشروعة فقط ، بل إنها تشكل حافزا في المنافسة الضارية التي

ستعود بالفائدة فى نهاية الأمر على المجتمع . وقد جرت مناقشات لاحصر لها حول تلك القضية فى أمريكا فى بداية الثمانينات بعد أن وصل فريق ريجان إلى البيت الأبيض . أما فحوى خطاب ريجان ، بتبسيطه فهو: **الفقر ليس قضية سياسية وهو لا يخص الدولة . إنها مسألة أخلاق وإحسان .**

ونجد نفس الايديولوجية ونفس المصطلحات عند مسز تاتشر . فهذا النموذج الذى يجب أن نصفه بأنه نموذج «ريجانى تاتشرى» ليس مجرد تعبير فى السياسة الاقتصادية ، بل تعبير عن أخلاقية جديدة أوجدها الكسبية ـ الأثرياء ـ المحسنون من أجل أنفسهم . ولكى ندرك مدى التغير الذى طرأ بهذا الصدد ، يكفى أن أحد اقتراحات التقدم الاجتماعى التى دارت حولها أكثر المناقشات فى الولايات المتحدة قبل عام ١٩٧٥ كانت « الضريبة السلبية على الدخل » ، أى الحد الأدنى من الدخل المضمون . وبينما قررت فرنسا مؤخرا تطبيق هذا النظام ، فإن الفكرة ذاتها تبدو غريبة للغاية هناك حتى أن كلمة التقدم الاجتماعى نفسها كادت تحمل المعنى العكسى .

والحق أن إضفاء الشرعية على اللامساواة من جانب أصحاب نظرية *اقتصاد العرض* ، مثل جورج جيلدر ، يردد من الواقع من جديد خطابا ليبراليا قديما للغاية . ففى منتصف القرن التاسع عشر ، كان دينوفر يؤكد أن « جهنم الفقر » ضرورية للانسجام العام لأنها تجبر الناس على « حسن السلوك » والعمل الشاق . ولا يعبر جليدر عن شئ آخر عندما يكتب قائلا : « فرض ضرائب أعلى على الأغنياء يضعف الاستثمار ، وفى المقابل فإن إعطاء المزيد للفقراء يحد من الحث على العمل . ولا يمكن أن تؤدى مثل هذه الإجراءات إلا إلى خفض الإنتاجية » (*الثراء والفقر* ـ الناشر للترجمة الفرنسية ألبان ميشيل ، ١٩٨١) .

وقد استخدمت تلك الحاجة لتبرير التخفيضات الشديدة التى نالت من البرامج الاجتماعية . وتفسر تلك التخفيضات « جيوب » الفقر الفسيحة التى ظهرت من جديد فى الآونة الأخيرة (انظر الفصل الثانى) . كما أنها كانت مبررا أيضا لمختلف عمليات إلغاء القواعد السارية ، مما أدى إلى الحد من حماية العاملين بالأجر ، وذلك لكى تستعيد المنشآت ديناميكيتها ، ولتحسين العمالة ، على حد زعمهم .

وموقف المجتمع إزاء الفقر فى ألمانيا الاتحادية مختلف جذريا ،حتى أننا نستطيع أن

نقول ، من باب التعليق الكاريكاتورى إن الفقر شبه ممنوع تماما بمقتضى القانون الاتحادى حول المعونات الاجتماعية . فبمقتضى هذا القانون يتعين على المجتمع المحلى أن يوفر المسكن والغذاء والعلاج والاحتياجات الاستهلاكية الأساسية لمن لا تتوفر لديهم الإمكانات لذلك . وتبلغ المخصصات المكرسة لهذا الغرض ٢٨ مليار مارك ألمانى . كما أنه يوجد أيضا مايشبه الحد الأدنى للأجور محدد بـ١٢٠٠ مارك فى الشهر . وقد كتب مراسل جريدة لوموند فى بون ، لوك روزنسفيج يقول بخصوص الفقر فى ألمانيا : « هناك حاليا ٣,٣ مليون شخص ، أى ٥٪ من السكان ، يتلقون معونات من مكتب الإعانة الاجتماعية . ومع ذلك فإن هذا الفقر الذى تقرره الإحصاءات يكاد لا يُرى فى البلاد حيث أن ما يلفت النظر حقا هو بالأحرى تلك البحبوحة التى تعيش فى ظلها الأغلبية العظمى من السكان. والمتسول نوع من البشر فى طريقه إلى الزوال فى شوارع المدن الألمانية الكبرى ، باستثناء بعض الصعاليك «البونك» فى برلين أو هامبورج الذين يمدون أيديهم ، كنوع من الرياضة، لا من أجل حاجة حيوية » (*الموند*، ٧ أغسطس١٩٩٠) .

ولنذكر مفارقة غير معروفة إلى حد كبير أوردتها نفس الجريدة ، وهى أن تزايد حالات الطلاق ، والإنجاب خارج الزواج ، والفقر ، فى ألمانيا اليوم ، بات قبل كل شئ مشكلة نسائية ، إذا أن ٦٥ ٪ من الأمهات اللاتى يتولين تربية طفل وحدهن (وعددهن يتزايد باستمرار) لديهن دخل يقرب من حدّ الفقر .

وفى السويد تسمى سياسة الأجور « تضامنية » . فهدفها المزدوج هو ضمان قدر من المساواة الاجتماعية والحدّ من فروق الأجور بين مختلف قطاعات النشاط .

ومما يعزز طابع النموذج الراينى الأقل لامساواة ، النظام الضريبى الذى يضمن توزيعا أفضل لأعبائها كما سبق أن قلنا . ولنذكر بهذا الصدد واقعا محددا له دلالته . فالشريحة الضريبية العليا أعلى فى فرنسا (٥٧٪) ، والسويد (حيث بلغت ٧٢٪) ، وألمانيا واليابان (وتزيد عن ٥٥٪) بالمقارنة مع بريطانيا (٤٠٪) والولايات المتحدة (٣٣٪) . هذا عدا الضريبة المفروضة على رأس المال ، وهى لا تزال قائمة فى البلدان الراينية ، بما فى ذلك سويسرا .

واللامساواة فى البلدان الراينية ليست أقل فقط ، بل ومقبولة بشكل أفضل لأنها

تقوم على معيارين مستوعبين جيدا من جانب العاملين . وهما الأقدمية والكفاءات . ففي البنك الياباني ، يتعين على خريج أحسن الجامعات الجديد أن ينتظر خمس عشرة سنة ليصبح رئيسا للقسم الذى يعمل به، رغم أنه الوحيد فى هذا القسم الذى يتكلم الانجليزية . وعليه أن ينتظر خمس عشرة سنة أخرى لكى يصبح مديرا . وفى المؤسسات الألمانية والسويسرية ، يحدد تفاوت الكفاءات بدقة تدرج الوظائف والمرتبات . وهكذا تكون اللامساواة النسبية قائمة على مبررات مشروعة وتلقى هى أيضا قبولا عاما قويا .

نداء الأحلام وتأثير الظروف التاريخية

والنموذج الراينى أكثر تشددا بالمقارنة مع النموذج الأمريكى الجديد . فالتعبئة القومية فى ظله تتم بسرعة أقل والنجاح الفردى أقل بريقا . ولكن أذلك ميزة أم عائق ؟

أما أمريكا فقد كانت دائما ولازالت ، مجتمع الأحلام . فالمهاجرون الذين توافدوا من كافة أنحاء العالم ليهبطوا من السفن التى أقلتهم فى جزيرة أليس ، المدخل إلى الفردوس الأمريكى ، كانوا محملين بالأحلام (والمتاعب) . إنها أحلام الحياة الجديدة ، وأحلام الحرية والثروة ، وإرادة النجاح المحمومة ، وجميعها جزء لا يتجزأ من الحلم الأمريكى . فكل أمريكى له من بين أسلافه مهاجر قدم من أيرلاندا ، أو بولندا ، أو إيطاليا ، وصادف المصاعب والبؤس والعمل الشاق ، « ولكنه تغلب على كل ذلك » كما يقولون .

وأمريكا ليست فقط مجتمع الأحلام ، بل وأيضا مجتمع الرجل العصامى الذى صنع نفسه بنفسه ولا يمتنع عليه نظريا أى نجاح . فكما كان كل جندى من جنود نابليون يحمل فى جرابه عصا المارشالية الخاصة به ، فإن كل أمريكى بوسعه أن يأمل العثور فى آخر الطريق على أول « مليون دولار » أو أن يدخل ذات يوم البيت الأبيض ... وبعبارة أخرى فإن التحرك الاجتماعى ليس أقوى فقط فى الولايات المتحدة بالمقارنة مع أى بلد آخر ، بل إنه جزء من أسطورة تأسيس هذا البلد .

والمجتمع الأمريكى الذى تكون من هجرات متتالية ، ديموقراطى أساسا . والقيم الأرستقراطية الأوروبية أو اليابانية ليست رائجة (أو قليلة الرواج) . والواقع أنه لا يوجد تقسيم اجتماعى إلى فئات تشكل على مدى قرون من الزمن أو ترسخ من جيل إلى جيل .

ومما لا شك فيه أن الـ (*WASP*) ، أى البروتستانت الانجلو ساكسون البيض ، يشكلون نوعا من الارستقراطية « العنصرية » وتمتعوا ببعض المزايا . غير أنهم تقلصوا تدريجيا ولحقت بهم ، أو أصبحت فـى طريق اللحاق بهم شيئا فشيئا ، فئات المهاجرين الأخرى (أيرلنديون ، ويهود ، وإيطاليون ، وبولنديون ، ومجريون ، وأسبان ...) .

وبالطبع . فإن مبدأ الاندماج الكامل الذى قامت أمريكا على أساسه . له حدود ، ولم يعد يتم على أى حال كما كان فى الماضى (انظر الفصل التالى) ؛ ومع ذلك تظل قدرة المجتمع الأمريكى على الدمج والاستيعاب أكبر إلى أبعد حد بالمقارنة مع البلدان الراينية (بما فى ذلك اليابان) .

ومما يسر التحرك الاجتماعى إمكانية تحقيق الثراء بسرعة فى أمريكا . ومن وجهة النظر هذه ، يكون المال ميزة ، بـل المقياس الرئيسى للقيم ، وهو يشكل المعيار الاجتماعى الفظ ، وإن كان سهلا وفعالا. فبيـاع الهامبورجر الصغير بمكنـه أن يصبح روكفلر آخر ... والثروات الخرافية التى حققها البعض بفضل مضاربات الثمانينات ، تتفق فى العديد من الحالات مع التحرك الاجتماعى القياسى !

وفى ألمانيا واليابان ، حيث النمو السكانى فى تقهقر هو أيضا ، انتهت سياسات الهجرة بالفشل . فالأجانب فى ألمانيا يشكلون ٧,٦٪ من السكان (أى ٤,٦ مليون نسمة) ولكنهم غير مندمجين. بل أن المصطلح المستخدم للإشارة إليهم له مغزاه . فالعمال المهاجرون يطلق عليهم اسم (*GASTARBEITER*) ومعناها « العمال الضيوف » . أما المشاكل الحادة التى أثارها تواجد الأقلية التركية الكبيرة (١,٥ مليون نسمة) فلم يتم حلها إطلاقا . وعلى أى حال فإن الزيجات المختلطة ، وهى من دلالات الاندماج ، نادرة جدا فى ألمانيا . وقد نوه المؤرخ والديمغرافى أمانويل تود بتلك المقاومة الخاصة بالمجتمع الألمانى لأى تفكير فى الاندماج قائلا : « إن مجموع الآليات القانونية والاجتماعية تؤدى إلى ظهور طائفة أجنبية فى الأراضى الألمانية ، المثيل الحديث لطوائف الأنظمة الغابرة . [...] وإذا لم يتغير قانون الجنسية ولم تتغير العادات فى ألمانيا ، فستعود البلاد إلى تركيبها التقليدى . وهكذا فإن تجانس المجتمع الألمانى واختلاط الطبقات اللذين تحققا بمشقة شديدة أثناء الحرب العالمية الثانية لن يكون قد صمدا إلا بضعة عقود » (*اختراع أوروبا* . مطبوعات لى سوى ، ١٩٩٠) .

ولنضف إلى ذلك أن ردود الفعل المعادية للأجانب تتصاعد وسط اليمين المتطرف الألماني ، وأن موجة الهجرة الوافدة من الشرق (من بولندا بالأخص) زادت من تلك التوترات .

وظروف المهاجرين فى اليابان القادمين من بلدان آسيا المجاورة (كوريا الجنوبية والفلبين والصين) أدنى . وفى سويسرا كانت الهجرة محكومة دائما رغم أن عدد المهاجرين ١,٥ مليون مقابل ٦,٥ مليون من أهالى البلاد . وتحد سويسرا بصرامة من إقامتهم ولا تتردد فى إعادتهم إلى بلادهم ، كما أنها تستخدم عددا كبيرا من سكان البلاد المجاورة الذين يعبرون الحدود كل يوم للذهاب إلى عملهم ، دون أن يستقروا عندها .ولم تتوصل حتى السويد التى لايوجد بها عدد كبير من المهاجرين ، إلى حلّ المشاكل التى تثار حولهم .

أما بريطانيا ، فهى فى وضع أوسط . وكانت منفتحة أصلا ومارست الفردية التى تتيح عقد العديد من الزيجات المختلفة واستقرار عدد كبير من السكان ذوى الجنسية البريطانية فى أراضيها ، وإن كانوا من أصول إفريقية وباكستانية وهندية وجامايكية . وهى تمنح الجنسية عادة ، بخلاف ألمانيا . ومع ذلك يلاحظ إيمانويل تود أنه « يبدو أننا نشهد فى بريطانيا أكثر من فرنسا ظهور أحياء مغلقة (جيتوهات) لمختلف الأجناس ، وانطواء جماعات من أصول جامايكية ، ومسلمة ، وهندية ، على نفسها [...] ويبدو أن الممارسة البريطانية تعود من جديد إلى الفصل على الطراز الألمانى » .

وعموما فإن الإثراء الفردى الخاطف للأبصار ليس سهلا فى البلدان الراينية كما هو فى العالم الانجلو ساكسونى . وعلى أى حال فإن البورصة تهيء إمكانات أقل والمضاربة العقارية لا تزال محدودة ، باستثناء اليابان . وبلدان النموذج الراينى أقل مرونة اجتماعيا . فالمواقع التى يتم إحرازها تظل كذلك طويلا ، والتطورات بطيئة . والمجتمع أقل تعرضا للتغيرات العنيفة والتأثيرات الخارجية . هل هذا قوة أم ضعف؟ ما هو الأفضل ، استقرار المجتمعات النصف مغلقة أو عدم استقرار المجتمعات المنفتحة ؟ ووفقا لإجابة المرء على هذا السؤال فإنه يقف مع أحد معسكرى معركة رأسمالية ضد رأسمالية أخرى.

سبق أن رأينا أن النفقات الصحية تمثل ١١٪ من إجمالي الناتج القومي في الولايات المتحدة و٧٪ في بريطانيا . غير أن الرقمين لا يمكن عقد المقارنة بينهما . فالنفقات الصحية في الولايات المتحدة خاصة أساسا ولكنها عامة في بريطانيا ، حيث لم تتمكن مسز تاتشر من خصخصتها .

وفي وجهة النظر الاقتصادية الشاملة ، لاتهم تكلفة هذا النظام في الولايات المتحدة ، نظرا لأن المستهلكين هم الذين يتكفلون بتمويله وليس هناك ما يمنع من أن ينفق هؤلاء المزيد على الصحة بدلا من السفريات أو الملابس أو الأثاث . وعلى العكس فإن تمويل النظام البريطاني العام أساسا (والنظام الفرنسي أيضا إلى حد كبير) يجب أن يتم عن طريق استقطاعات إجبارية تدخل في إطار الإنفاق العام في البلاد وتؤثر على القدرة القومية على التنافس .

وقد بدأت معركة الاستقطاعات الإجبارية في مستهل الثمانينات إنطلاقاً من ذلك التحليل .

وجاء الهجوم من الجانب الريجاني ـ التاتشري ، فأصبحت الاستقطاعات مسئولة عن كل المثالب . فهي متهمة بإنزال العقاب على المنشآت ، وبتثبيط الهمم الفردية ، وإخماد نضالية المنشآت والاقتصاديات . وفي عهد التشاؤم الأوروبي ، صورت الاستقطاعات الإجبارية المرتفعة في بلدان الوحدة الاقتصادية الأوروبية بالمقارنة مع الولايات المتحدة ، على أنها عبء لا يطاق تنوء أوروبا تحت وطأته ويحول دون أن تخوض المعركة بأسلحة متكافئة على حلبة التجارة الدولية التي لا تعرف الرحمة . وقد استعاد الآن اتجاه التفاؤل الأوروبي مكانه ، دون أن يجرى تخفيضا محسوسا على الاستقطاعات الإجبارية .

ولكن هل القضية المثارة حول الاستقطاعات الإجبارية رابحة ؟ ألا تحيل الإنجازات الاقتصادية المصحوبة في البلدان الراينية بإنجازات اجتماعية إلى التدليل على أن القضية معقدة وأنه لا يكفي أن يتم التأكيد بأنه كلما قلت الضرائب في بلد كان اقتصاده أكثر ازدهارا ؟ فإلى جانب مستوى الاستقطاعات الإجبارية ، يجب أن نضع في اعتبارنا بالأخص بنية تلك الاستقطاعات .

ولنذكر معطيات القضية . فمن المعروف أن الاستقطاعات الإجبارية تتكون من الضرائب والرسوم والاشتراكات الاجتماعية، التي تستخدم في تمويل النفقات الجماعية .

وقد تزايدت تلك الاستقطاعات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بنسب كبيرة ، مع تبنى أوروبا لما سمى « الدولة الراعية » . وكان الهدف هو تمويل تدخلات الدولة المتزايدة والتوسع تدريجياً في المظلة الاجتماعية . وكانت تلك الزيادة ضخمة وسريعة للغاية حتى أن بعض الاقتصاديين ، ومنهم ڤاجنر ، كانوا يتوقعون أن يصبح ذات يوم نمو النفقات العامة ، بهذا الإيقاع ، أكبر من نمو الثروة القومية . وكان هذا يعنى بوضوح أن عبء الإدارات العامة على كاهل الاقتصاد سيتزايد حتما إلى مالا نهاية حتى يبلغ نسبة ١٠٠ ٪ . فهو إذن نظام جماعي زاحف .

وكرد فعل على ذلك التطور ، الذى بدا للاقتصاديين الليبراليين أنه سيؤدى إلى ما سماه فردريك فون هايك *طريق العبودية* ، فإنهم لم يكفوا أبدا عن انتقاد عبء الاستقطاعات الإجبارية المفرط الذى سيسفر عن نتائج عكسية . وهناك مثلا المنحنى الشهير للاقتصادى الأمريكى لافر الذى يبين أن مردود الضرائب يتناقص عندما يتجاوز معدلا معينا في فرضها . فعندما يقال أن « الإفراط في الضرائب يقتلها » فإن المقصود بذلك أن فرضها بإفراط ،أيا كان شكل الضريبة لن يوجد لدى دافعى الضرائب مبررا للعمل أكثر مادامت الدخول الإضافية ستصادر .

وعلى هذا الأساس ، نما تيار فكرى مارس نفوذا سياسيا متزايدا خلال الثمانينات . وأجرى العديد من الإصلاحات الضريبية ، بوحى من هذا التيار . وخفضت بريطانيا والولايات المتحدة بشدة معدلات فرض الضرائب على الدخول والشركات . وتعهدت فرنسا بتحجيم الاستقطاعات الإجبارية ثم تخفيضها . وفى السويد وألمانيا وهولندا أجرت الحكومات الليبرالية إصلاحات مشابهة .

وإذا كانت الحجة المناهضة للاستقطاعات قد لاقت آذانا صاغية فذلك لأنها تضمنت جانبا من الحقيقة ، خاصة فى بلدان أوروبا ذات الاتجاه الاشتراكى الديموقراطى . والحق أن مستوى الاستقطاعات في السويد وبريطانيا كان قد بلغ مدى ناء بثقله ـ بشكل خطير ـ الاقتصاد والمجتمع . ولعلنا نتذكر أن بعض الانجليز أو السويديين ، من أكثرهم

ديناميكية وقدرة على الابتكار والإبداع ـ ومنهم مثلا المخرج الجمار برجمان ـ فضلوا الاغتراب . ولم تكن الاستقطاعات مغالى فيها فقط ، بل كانت تؤدى إلى تحقيقات شبه بوليسية من جانب سلطات فرض الضرائب ، مما أوجد مناخا خانقا تفوح منه الريبة . ومن جهة أخرى مال الجهاز الإدارى الضريبى إلى التحول إلى آلة معقدة وبيروقراطية ، أى باهظة التكاليف وغير فعالة في الوقت نفسه . وقد تأثرت بذلك « مردودية الضريبة » وتبدد جزئيا مال دافع الضرائب .

ومن جهة أخرى ، من الواضح أن الأعباء المرتفعة للغاية تلحق الضرر بقدرة المنشآت على المنافسة ، فى الوقت الذى تحتدم فيه المنافسة الدولية . وكما يلجأ بعض دافعى الضرائب إلى الاغتراب ، فإن بعض المنشآت خاصة فى قطاعى النسيج والالكترونيات لم تجد حلا لذلك سوى نقل جزء من نشاطها للحصول خارج حدود بلادها على ظروف ضريبية إجتماعية مقبولة بدرجة أكبر .

وهكذا كانت الانتقادات مبررة جزئيا ، ولكنها تمادت فى طريقها ، حتى أن الاستقطاعات الإجبارية تحولت إلى شيطان رجيم مسئول عن كل المصاعب الاقتصادية . كما تركزت تلك الانتقادات على مستوى الاستقطاعات بالحاح يكاد يكون ضربا من الوسواس ، اعتمادا على تحليل قصير النظر . فمن الخطأ فى الواقع إقامة علاقة آلية بين بعض مستويات الاستقطاعات الإجبارية ومستوى أداء اقتصاد ما . ويكفى أن نورد بعض الأرقام لكى نقتنع بذلك . فمعدل الاستقطاعات الإجبارية فى الولايات المتحدة يمثل ٣٠٪ من إجمالى الناتج القومى فى مقابل ٤٤٪ فى فرنسا و ٤٠٪ فى ألمانيا ، و٥٢٪ فى السويد .

واليابان حالة خاصة ، أقرب إلى الولايات المتحدة بمعدل يبلغ ٢٩٪ ، ولكن لجوء الليبراليين إلى ذلك المثال يأتى من منطلق خاطىء فى أغلب الأحوال ، وذلك لأسباب ثلاثة : (١) لو كان التركيب السكانى مماثل ، أى بنفس نسبة السكان المتقدمين فى السن ، لبلغ هذا المعدل ٣٢٪ ؛ (٢) الجانب الأكبر من المعاشات لا يدخل فى إطار هذا المعدل لأن الأجهزة العامة لا تتولى صرف تلك المعاشات بل أن مصدرها صناديق خاصة لا تدخل فى حسابات الاستقطاعات الإجبارية ؛ (٣) وأخيرا ، فإن مستوى الاستقطاعات يتزايد باستمرار فى اليابان منذ عشرين سنة .

فرنسا التى أضحت مبذرة

يتبين لنا بكل وضوح من الأرقام الواردة عاليه أن الإنجازات الاقتصادية الألمانية توافقت مع معدلات استقطاع مرتفعة . وعلى العكس فإن تخفيض الضرائب وضغط المصروفات الاجتماعية فى الولايات المتحدة لم يكبحا التدهور الاقتصادى ولا حسّنا المنافسة الأمريكية فى مواجهة اليابان . ولم يعد أحد فى أمريكا يستطيع أن يلقى مسئولية ذلك الكساد على النقابات أو الإدارة أو « العاطلين المزيفين » . والعمال الأمريكيون الذين كانوا فيما مضى فى طليعة التقدم الاجتماعى يعاملون حاليا بمستوى أقل من أغلب زملائهم الأوروبين . وإذا كانت الولايات المتحدة تتخلف فإن الإفراط فى الليبرالية هو الذى يجب أن يحاسب على ذلك . وأمريكا بلد ليست لديه عُقَدٌ بخصوص المال بل إنه فخور بذلك بالأحرى . ولهذا السبب بالذات بدأت تشعر بعقد النقص بخصوص قدرتها على المنافسة . كما أن أمريكا العنيفة التى لا توجد لديها عقد بخصوص قيمة الإنسان ، هى التى بدأت تشعر بأن ذلك سيكلفها غاليا .

كيف يمكن تفسير هذا التناقض الظاهرى ؟ من خلال واقع محقق اليوم ، وهو أن الأمر لايتوقف على مستوى الاستقطاعات الإجبارية بقدر مايتوقف على هياكلها . فالمسألة لا تتعلق فقط بالمبلغ الذى يدفع ، ولكن أيضا بمن يدفع وكيف يدفع . ومن المدهش حقا أن نلاحظ ، من وجهة النظر هذه ، التشابه القائم بين البلدان الأوروبية المندرجة تحت النموذج الراينى وتعارضها مع النموذج الانجلو ـ ساكسونى .

ففى البلدان الراينية مثلا تمثل التأمينات الاجتماعية نسبة ٣٥٪ من الاستقطاعات بينما لا تمثل سوى ٢٨٪ فى الولايات المتحدة . ومن جهة أخرى ، فإن الأعباء الاجتماعية المقتطعة من الأجور (فى مقابل ما تدفعه المنشآت فى هذا المجال) أشد وطأة فى البلدان الراينية (حوالى ٤٠٪) بالمقارنة مع البلدان الانجلو ـ ساكسونية (٢٥٪) . وعليه فإن نصيب الأجر الذى يحصل عليه العامل مباشرة أقل فى البلدان الراينية . وهذا يعنى بكل وضوح أن هناك أساسا تضامنيا لصالح من هم أقل حظا ، يتم تحويله بشكل جماعى من مجموع الأجور . أليس ذلك عدلا ؟

إن تواجُد نظام اجتماعى متقدم يستدعى تكاليف باهظة تشكل بالضرورة عائقا اقتصاديا . بل إننا نستطيع أن نقول إنه عكس ذلك أحيانا ، دون أن نرضخ للمفارقات .

فبوسع الاقتصاد أن يستخلص من ذلك مكسبا ملموسا . فالإيرادات العامة تستخدم لتمويل البرامج المخصصة لتحسين الفعالية الاقتصادية ، كما هو الحال فى ألمانيا : برامج التأهيل بالطبع ، وكذلك الاستثمارات فى مجال البحوث ، وتحسين المرافق العامة الأساسية .. الخ . وهناك أيضا كم من النفقات العامة «غير المرئية» (الطرق ، البريد ، التليفون ، السكك الحديدية ، الموانئ ...) وهى كلها تفيد المنشآت سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، مع أنها نادرا ما تؤخذ فى الاعتبار . غير أن ذلك يتجلى ، على العكس، فى الولايات المتحدة من خلال تدهور الخدمات العامة التى تحولت إلى مصادر للتلوث .

ولهذا فبوسعنا أن نكون متأكدين بأن البلدان الانجلو - ساكسونية ستكون الساحة القادمة لمعركة الاقتطاعات الإجبارية . ولن تفلت بريطانيا والولايات المتحدة بالأخص من فرض زيادات ضريبية جديدة .

وهناك بلد آخر سيحتدم فيه أوار المعركة ، ولكن فى الاتجاه العكسى ، وأقصد بذلك فرنسا. فبالمقارنة مع بلدان من نفس المستوى ، تخضع فرنسا لأشد الاستقطاعات الإجبارية وطأة (٤٤,٦٪ فى مقابل ٤٠٪ فى ألمانيا وبريطانيا) . ومع أن الحكومة الفرنسية تتحكم بشكل جيد فى ميزانيتها ، إلا أن النفقات الاجتماعية ترتفع بسرعة متزايدة بالنسبة للصحة وبالأخص بالنسبة للمعاشات الإجبارية . وبوسع الحكومة الفرنسية أن تبتهج لتوصلها إلى تسديد ديونها الخارجية بالكامل ولتوصلها إلى تحجيم دينها الداخلى بقوة . غير أن عدم تكوين احتياطى لتمويل المعاشات ، جعل المنشآت الفرنسية مدينة (خارج موازنتها) بما يصل إلى ١٠ آلاف فرنك عن كل فرد ، وهو ما يمثل التزاماتها إزاء المتقاعدين فى المستقبل والذين يتعين أن يتم تمويل معاشاتهم باشتراكات إجبارية سيتزايد تأثيرها على قدرة المنشآت الفرنسية على المنافسة .

غير أن فرنسا تشكل هنا أيضا حالة قائمة بذاتها لا يمكن تشبيهها بأى من طرازى الرأسمالية . فقد لجأت تلك الدول ، بما فى ذلك النموذج الأمريكى الجديد ، الذى يهمل مع ذلك المدى البعيد ، إلى تكوين احتياطى لتمويل معاشات العاملين . ومع أن فرنسا كانت بلد الادخار والتدبير ، إلا أنها بدأت تكتشف أنها تتصرف بلا تبصر .

ويتعين أن ننوه ، على صعيد أعم ، بالأهمية الحاسمة فى الأجلين المتوسط والبعيد ، لما يمكن أن نسميه تماسك مجتمع ما ، وتجانسه ، وانسجامه . وهذا العامل غير مادى

وبالتالي يستحيل تقديره كما . ولكن الإحساس بأهميته لا يحدث إلا عند افتقاده . فقسوة مجتمع ما ، وتفسخ « نسيجه » ، والتوترات التي تكمن في أحشائه ، كلها حقائق مكلفة بالمقاييس الاقتصادية .

وهذه إحدى العواقب الضارة للامساواة التي لا يضعها في عين الاعتبار الليبراليون المتطرفون من أنصار « اقتصاد العرض » . وفي المجتمعات الأكثر تجانسا ، يكون الأهالي متعلمين بدرجة أكبر ومؤهلين بشكل أحسن ، وقادرين بالتالي على التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على العالم ومتطلبات التقدم . ولذا فإن المجتمعات الأكثر انسجاما على الصعيد الاجتماعي تكون اقتصادياتها أقدر في أغلب الأحوال على تحقيق إنجازات أكبر .

وهذه الأفكار التي يجد المحافظون الأمريكيون مشقة كبيرة في وضعها في الاعتبار في تفكيرهم ، لا تدعو للدهشة . فهي تلتقي مع ملاحظة شومبتر الشهيرة التي تقول ما معناه إن السيارات تسير بسرعة أكبر لأنها مزودة بكوابح . ووضع الرأسمالية مشابه لذلك . فبفضل القيود التي تفرضها عليها كل من السلطات العامة والمجتمع المدني ، وبفضل التصحيحات التي يدخلها المجتمع على القوانين الآلية للسوق ، تصبح هذه الرأسمالية أقدر على الإنجاز .

وعند هذه النقطة ، نصل إلى مفارقتين :

أولهما ذلك الخبر السعيد الذي نكتشفه شيئا فشيئا مع التقدم في عملية التقصي هذه ، وهو أنه ليس صحيحا أن الفعالية الاقتصادية يجب أن تتغذى بالضرورة بالمظالم الاجتماعية . ومن الخطأ الاعتقاد بأن التناقضات الجديدة ستجعل النمو الاقتصادي في تعارض مع العدالة الاجتماعية . فالتوافق بين الفعالية والعدالة متوفر أكثر من أي وقت مضى . وقد صادفناه في كل بلدان النموذج الرايني .

غير أن هناك مفارقة أخرى ، فهذا الواقع مجهول إلى درجة أن هناك ظاهرة تحدث منذ بضع سنوات في أنحاء العالم . ففي الوقت الذي يتضح فيه أن النموذج الأمريكي الجديد أقل فعالية من النموذج الرايني فإن الأخير غير قادر مع ذلك على دفعه إلى التقهقر سواء سياسيا أو أيديولوجيا .

٨
تراجع النموذج الرايني

بما أن التفوق الاقتصادى والاجتماعى للنموذج الراينى قد اتضحت معالمه ، فمن الواجب إذن أن نراه منتصرا فى المجال السياسى . فالبلدان الراينية القوية بنجاحاتها يجب أن تكون محصنة منطقيا ، ضد التأثيرات « والفيروسات » الوافدة من خارجها . كما يتعين على أى حال ألا تستهويها إغراءات ما وراء الأطلنطى أو أن يثيرها حقا الضجيج البراق لاقتصاد الكازينو .

غير أن المفارقة العجيبة قضت بأن يحدث العكس . فالنموذج الراينى يخضع بشكل مباشر للتأثيرات السياسية ، والإعلامية ، والثقافية لمنافسه الأمريكى . كما أن الواقع يشير إلى أنه لا يكف عن التقهقر سياسيا . ولا ينطبق ذلك فقط على البلدان المترددة أو الموزعة بين النموذجين ، بل عليه أيضا وفى عقر داره .

فالاستجابة للإغراء الأمريكى تظل قوية حتى أن البلدان التى تجسد النموذج الراينى وتتمتع بنجاحاته تستسلم لسحره وتصبح ضحية لأوهامه. وهذا يعنى أن هناك تطورات فى هذه البلاد « وانسياقات » اقتصادية ومالية واجتماعية ملحوظة ، ترمى إلى زعزعة أسس هذا النموذج ذاتها . وسأكتفى هنا بإيراد بعض الأمثلة .

فخ اللامساواة

لقد سبق أن قلنا أكثر من مرة إن النموذج الراينى أميل نسبيا إلى المساواة بالمقارنة مع منافسه فيما وراء الأطلنطى ، وهذا الواقع يجعله متماسكا إلى حدّ كبير ، كما يسهم فى الحفاظ على التفاهم الاجتماعى الذى يحقق له المزيد من الفوائد . بيد أن هذه المساواة النسبية القائمة تتراجع شيئا فشيئا . ويظهر الثراء الجديد المصحوب بالضجيج والذى يتم جمعه بسرعة . وهذا واضح بشكل خاص فى اليابان حيث سجلت

تلك الظاهرة خروجاً غير مألوف على الماضى .

والواقع أن النمو الاقتصادى المدهش فى اليابان ، بعد الحرب ، أفاد على نطاق واسع أكبر عدد من سكان البلاد ، مع أن أغلب الثروات الكبيرة قد دمرها النزاع . وقد تمت دمقرطة التعليم فى حركة عريضة للتدرب على الديموقراطية ومحاكاة أمريكا . ونشأت بالتدريج الطبقة المتوسطة اليابانية ، حتى أن النهضة الاقتصادية قامت فى اليابان على أسس المساواة النسبية . وبالطبع استفاد البعض من إعادة البناء أكثر من غيرهم ، وظهرت ثروات جديدة ، غير أنها ظلت غير صارخة ومقبولة . فقد اكتسبت مشروعيتها إلى حدّ ما من خلال قوة عمليات إعادة التعمير والجدارة الشخصية ، الحقيقية منها أو المفترضة ، وهى لم تنل من التفاهم اليابانى المحتشم والمتقشف ، حتى منتصف الثمانينات .

على أن الوضع لم يعد كذلك الآن . فقد ظهرت طبقة من الأغنياء الجدد ، ارتمت فى أحضان الاستهلاك والبذخ وراحت تتباهى به . وهناك فى المقام الأول مُلاك الأراضى الذين جنوا ثروات طائلة عن طريق موجة ارتفاع أسعار العقارات والأرض الحضرية، والمقاولات ، والمضاربات فى البورصة. ويرى الخبراء أن هاتين السوقين ـ العقارات والبورصة ـ حققتا فائض قيمة بلغ ٤٠٠ ألف مليار ين (٢٠ ألف مليار فرنك فرنسى) . وبالطبع لم يستفد من مصدر الإثراء هذا سوى البعض .

ففى طوكيو ، وأوساكا ، والمدن الكبرى ، أصبح ملاك قطع أرض صغيرة فى المواقع « السقع » من كبار الأثرياء ، حتى أن المجتمع اليابانى بات منقسما تماما إلى قسمين : الملاك والآخرين . وهؤلاء الذين يمثلون ٧٠٪ من السكان يتعين على غالبيتهم أن يرضخوا لاستحالة حصولهم على ملكية ، أو أن يواصلوا الادخار من أجل هذا الهدف بأمل يتضاءل . وهو ليس أى أمل . فبعد الحرب ، كان الحصول على ملكية من الأحلام الفردية الكبرى المنقولة عن *أسلوب الحياة الأمريكى*، بل وحرفيا (*MAI HOMU*) بلغة الأمريكيين! وهذا الحلم الذى يتبدد يجسد ظاهرة عامرة بالرموز وبأحاسيس الحرمان .

والثروات الجديدة التى تحققت فى اليابان ليست مقبولة بسهولة كما كان الحال فى الماضى ، وذلك على الأقل بسبب ظهورها شبه المفاجىء . فهى لم تتمتع ، بعبارة أخرى ، بالشرعية التى يضفيها عليها الزمن . فالمالك يستطيع أن يحصل حاليا على مليارات الينات فى زمن قياسى ، بل وحتى دون أن يضطر إلى بيع الأرض ليحصل على

فائض قيمة . فثروته الطائلة تسمح له باقتراض المال بسعر مناسب والاستفادة من المضاربات المالية ، وهو مالا يمكن أن يصل إليه من لا يملك . ولذا فإن كبار دافعي الضرائب في اليابان ملاك تضاعفت أرصدتهم عشر مرات بل مئة مرة خلال بضع سنوات .

ويتعارض ذلك بشكل مدهش مع تقاليد هذا البلد الذى ارتبطت فيه الرأسمالية دائما بالعمل والجدارة والجهد . وأغنياء الثمانينات الجدد لايلقون قبولا .

ومما يضاعف من عدم القبول هذا ، كون هذا الثراء المفاجئ والمتهور الذى تتمتع به أقلية ، مصحوبا بانتشار عادات استهلاكية جديدة . فقد ظهر الترف والأبهة والاستعراض والاستعلاء الاستهلاكي في اليابان . وتعرف ذلك جيدا بيوت الأزياء الراقية ومحلات العطور ومصدرو الأنبذة الفاخرة وكبار الجواهرجية الذين توجد لديهم فروع في اليابان . لقد تحول أحفاد الساموراى والكاميكاز إلى نرجسيين مولعين بمستحضرات التجميل يبدأون يومهم باستخدام معجون لمنع التجاعيد على وجوههم . وهكذا زادت مبيعات الماس بنسبة ٥٨٪ بين سنتى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ . وترتفع نسبة المبيعات من السيارات الفاخرة (مرسيدس ، وبورش، ورولز رويس ، وجاجوار وفرارى) بنسبة ١٠٠٪ سنويا . والأغنياء الجدد يطلق عليهم أحيانا تسمية الـ(*BENZ - SOKU*) ومعناها حرفيا «بتوع المرسيدس» .

وهكـذا يخوض المجتمع اليابانى سباقا على الاستهلاك يقلب عاداته رأسا على عقب ، ويصدم تقاليده ، وينال من قِيَمه ويتم كل ذلك بصورة كاريكاتورية ، كما لو كان الغرض تعويض الزمن الضائع . وهنـاك برنامج تلفزيونى في اليابان خاص بالشراء (*TELESHOPING*) ، يعرض في منتصف الليل ، وهو يحظى مع ذلك بنسبة مشاهدة عالية . وفي هذا البرنامج يعرض للبيع على سبيل المثال قصر في تورين بفرنسا بمبلغ ١٠ مليون فرنك ، أو سيارة رولز رويس كانت ملكا لدوقة كنت ، أو سيارة فيات متواضعة كانت خاصة بالبابا في الستينات . لقد أصبح الأغنياء الجدد اليابانيون مرادفين للبرجوازيين الانجليز الذين أثروا في نهاية القرن التاسع عشر ، أو لهؤلاء الأمريكيين المتبهرجين في الخمسينات الذين كانوا يراهنون بملايين الدولارات في كازينوهات الكوت دازير . فقوة الين ، وسحر المال ، والرغبة في الظهور ، غيرت العقليات .

وضروب اللامساواة هذه التى أصبحت صارخة أكثر من أى وقت مضى لم تعد

مقبولة ، وتشعر نسبة كبيرة من اليابانيين أنها أصبحت مقصاه . وقد أجاب ٦٢٪ من اليابانيين الذين وجهت لهم صحيفة *أساهى* شيمبون السؤال التالى فى استطلاع للرأى : « هل حياتك ميسرة ؟ » أجابوا بالنفى . ويرى ٦٠٪ منهم أن اللامساواة ستتزايد بشكل خطير . والواقع أن الأغلبية الصامتة غدت تدريجيا أقل استعدادا لقبول أسلوب الحياة التقليدى المتمثل فى العمل والادخار والإخلاص للوطن .

وظواهر التأمرك هذه التى تنتشر بالأخص وسط الشباب قد تترتب عليها عواقب ملموسة بالنسبة للاقتصاد اليابانى . فالتعلق بكل جديد والأولوية التلقائية التى تحظى بها المنتجات الأجنبية الفاخرة تنالان من الروح القومية التى تميز بها الاقتصاد اليابانى ، وكانت خير ضامن لفائضها التجارى . كما أن العادات الجديدة المكتسبة تؤثر سلبيا على اعتياد العائلات على الادخار ، وهو كما جاء من قبل ، أحد مصادر قوة الاقتصاد . وقد بدأ هذا الهبوط على أى حال ، إذ انخفض معدل الادخار بالنسبة لإجمالى الدخل المتاح من ٢٤٪ فى عام ١٩٧٠ إلى ١٦٪ فى عام ١٩٨٩ . وبردت همة أعداد كبيرة من اليابانيين فى الادخار لأسباب عديدة ، خصوصاً صعوبة امتلاك مسكن .

أما الإخلاص الكامل للمنشأة وعبادة العمل ، اللذان لا يزالان يثيران دهشة العالم الخارجى ، فقد تأثرا بالاكتشاف التدريجى للملذات والاستهلاك على نطاق واسع . وقد وصل الأمر بالفعل إلى حد السخرية أحيانا من تفانى الكوريين فى عملهم . والبلدان الصناعية التى تتهددها الصادرات اليابانية تراقب تلك التطورات التى يشهدها المجتمع اليابانى ببعض الآمال ، وترى أنها بوادر ضعف لا مفر منه سيحل بمنافسها الرئيسى .

تعرض الوفاق للأخطار

يتعرض الوفاق الاجتماعى المعهود فى العديد من بلدان النموذج الراينى للتراجع . فالوفاق والأولويات التى يقوم على أساسها تعتمد على تفوق المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ، وقوة النقابات والتنظيمات الاجتماعية ، وأسلوب إدارة المنشآت .

وتقهقر الإحساس الجماعى أمام تصاعد الفردية واضح بشكل خاص فى السويد ، فقد غدت الدولة الراعية تلقى الاعتراض ، وقد تعرضت العديد من الكتابات فى السنوات الأخيرة لـ « نهاية النموذج السويدى » . ويرى العديد من رجال الاقتصاد ، ومن بينهم

التابعين للحكومة أن الرعاية الاجتماعية شبه الكاملة تكلف الاقتصاد ثمنا باهظا بكل تأكيد . فالاستقطاعات الإجبارية الشديدة الوطأة تدفع دائما العناصر الأكثر ديناميه إلى ترك البلاد ، وتحمل المنشآت على الاستثمار فى الخارج . وقد تزايد تدفق الاستثمارات السويدية فى الخارج بشكل ضخم ، إذ ارتفع من ٦,٩ مليار فرنك فى عام ١٩٨٢ إلى ٥١,٦ مليار فى عام ١٩٨٩ . ومن جهة أخرى لا يشجع النظام الضريبى إطلاقا على الادخار ، وبات معدل ادخار العائلات سلبيا .

ولنذكر بهذه المناسبة أن ما يجرى فى السويد سابقة تستحق التمعن فيها بالنسبة لفرنسا : فالبلد الذى يكون معدل الاستقطاعات الإجبارية فيه ، وبالأخص الاشتراكات فى التأمينات الاجتماعية المبنية على الأجور ، أعلى بدرجة كبيرة بالمقارنة مع البلدان المجاورة ، يجب أن يتوقع خسائر جوهرية من هذا النوع .

وتقهقر الروح المدنية يجعل العاملين بالأجر أكثر فأكثر ميلا إلى إساءة استغلال سخاء النظام الاجتماعى . وكما يقول السويديون أنفسهم : البلد حقق رقمين قياسيين : الرقم القياسى فى سلامة الصحة ، والرقم القياسى فى الإجازات المرضية . فهذه الإجازات تبلغ ٢٦ يوما لكل عامل فى السنة الواحدة . ولا محل للعجب بهذا الصدد لأن التأمينات تدفع بالكامل أجر أيام الإجازات المرضية ، ولأنه لا توجد عمليا أى رقابة على تلك الإجازات .كما أن الغياب يحقق هو أيضا أرقاما قياسية فى المنشآت الكبيرة ، وكثيرا ما يصل إلى نسبة ٢٠٪ التى لا تُعقل .

وبصفة عامة بدأ السويديون يتجهون نحو الاستفادة من النظام دون أن تشغلهم عواقب سلوكهم على مصيره ، وقد جاء فى دعابة لاقتصادى سويدى : « التأمينات الإجبارية تعمل بشكل جيد للغاية طالما لم يتعلم الناس كيف يستفيدون منها » .

وسرعان ما ظهرت ردود فعل ذلك الانزلاق . فقد أعلنت حكومة السيد كارلسون الاشتراكية الديموقراطية فى ٢٦ أكتوبر ١٩٨٩ عن تخفيض نفقات الدولة بحوالى ١٥ مليار كرونة سويدية (١٣,٥ مليار فرنك فرنسى) ، وبدأت فى تحرير الاقتصاد فخفضت الضرائب وألغت القواعد المنظمة لعمل البنوك وللتحركات الدولية لرؤوس الأموال وخفضت الدعم المقدم للزراعة .. الخ .

والواقع أن « النموذج السويدى » الشهير يواجه مصاعب ، بعضها يعود إلى بداية

الستينات . وقد كتبت *الفاينشيال تايمز* تقول في ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠ : « الواقع أن الاقتصاد السويدى بدأت تظهر عليه أعراض جمود مثيرة للقلق . فقد كان معدل نموه أسرع من كافة بلدان العالم ـ باستثناء اليابان ـ منذ نهاية القرن التاسع عشر ، ولكنه راح يتباطأ ، فقد ضعف نمو الانتاجية ، وسجل ميزان المدفوعات عجزا [...] غير أن ارتفاع الأسعار والأجور في سوق العمل المحدود قضيا على قدرة البلاد على المنافسة » .

بيد أن أهمية حالة السويد تمكننا من تقدير الجانب الحقيقى على نطاق العالم فى الثورة المحافظة الجديدة الريجانية ـ التاتشرية . لقد أدركت السويد الاشتراكية الديموقراطية الآن ، على غرار انجلترا العمالية ، أنها تمادت فى الاتجاه التضامنى الذى يبدأ بنوايا طيبة وينتهى بالتردى فى اللامسئولية وبعض التكاسل الذى يؤدى ، كما حدث ، إلى انخفاض مستوى المعيشة نسبيا ، والتضخم ، وعدم التوازن الخارجى . ففى المعركة بين الرأسماليتين كانت السويد أول من لحقت به الهزيمة فى المعسكر الراينى .

الفردية وتعداد السكان

قد ندهش لإدراج مشاكل التعداد السكانى فى الفصل الخاص بتراجع النموذج الراينى. هل هناك ما يبرر ذلك؟ نعم إذا ما وافقنا على أن انخفاض عدد السكان يميز دائما عن تقدم الروح الفردية ويصحبها فكل بلدان النموذج الراينى تواجه اليوم انخفاضا فى عدد سكانها يثير القلق . فليس هناك معدل مضمون لتجدد السكان (٢,١ طفل عن كل امرأة) . والنتيجة المترتبة على ذلك هى تقلص عدد السكان فى اليابان والمانيا مع تضاعف عدد غير القادرين على العمل بالنسبة للعاملين ١,٥ مرة ليصلوا إلى ٦٠٪ من السكان .

وهذا التطور يجرى فى كل البلدان المتقدمة ولكنه ملحوظ بشكل خاص فى هذين البلدين . ولعل تفسير ظاهرة الهبوط المستمر الذى تسجله كل من اليابان والمانيا ، ربما كان سببه قدرا أقل من الأمل فى المستقبل ، والرغبة فى التمتع بحياة مريحة ، والميل الملحوظ أكثر فأكثر إلى إيثار الفردية . لقد جاء فى عنوان لجريدة *الموند* فى ٢٥ إبريل ١٩٨٩ : « المانيا تخشى المستقبل » . وفى اليابان ، تدفع الضغوط الاقتصادية والمالية والاجتماعية (كالمسكن) هى أيضا الأسر إلى الحدّ من عدد الأطفال .

وكثيرا ما تم وصف العواقب شبه الحسابية لتلك التراجعات فى عدد السكان على

حيوية الاقتصاد: نقص فى أعداد اليد العاملة ، وارتفاع تكلفة غير القادرين على العمل ، والأزمة التى تترتب على ذلك بالنسبة لنظام المعاشات ، وتزايد تكلفة الرعاية الاجتماعية نتيجة لتناقص عدد المشتركين.. الخ . على أنه يتعين أن نضيف إلى ذلك قدرا أقل من فعالية البحث الذى يحتاج إلى أعداد أكبر من العلميين ، ومخاطر تراخى الاقتصاد بوجه عام ، والميل إلى الانطواء الناجم عن المجتمعات التى تدب فيها الشيخوخة . ويملى المنطق على البلدان الراهنية التى تتعرض لتناقص عدد سكانها أن تضع فى اعتبارها المصلحة العامة وأن تنتهج سياسات نشطة فى مجال تشجيع الإنجاب .

ولم يحدث ذلك . وتتردد الحكومات فى إتخاذ إجراءات لن تكون معهودة بالضرورة ولا يوجد ضمان لفعاليتها .

غير أن هذه التوقعات تغيرت بشكل عميق نتيجة للضغط الشديد الذى يمارسه المرشحون للهجرة القادمون من الشرق .

عادات ومطالب جديدة

وهناك مثل آخر لتطور العادات تقدمه لنا العلاقات القائمة حاليا بين البلدان الراهنية والعمل. لقد علمنا من قبل أن ساعات العمل فى المانيا من أقلها بين بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية . ولا يزال هدف النقابات فى المدى المتوسط جعل ساعات العمل الأسبوعية ٣٥ ساعة . والظاهرة تبدو مثيرة للانتباه بدرجة أكبر لأنها جديدة نسبيا .

ففى هذا البلد الذى كان العمال يضحون فيه حتى عهد قريب بكل شئ من أجل عملهم ومنشآتهم ، بدأ يظهر إحساس بالسأم والفتور . واليابانيون يحصلون حاليا على أسبوع إجازة واحد فى السنة ، ولكن الأجيال الجديدة تطالب بالمزيد : أسبوعين أو ثلاثة على الأقل . وعلى أى حال فإن الحكومة تشجع هذه الحركة ، واقترحت تخفيض ساعات العمل من ٤٤ ساعة إلى ٤٢ ساعة فى الأسبوع ، دون أن تنجح . ومن علامات تحولات الزمن أن الصناعات الترفيهية تسجل نمو استثنائيا منذ بضع سنوات . وبدأ يظهر اتجاه فى الرأى العام يدين بمزيد من القوة مساوئ الإفراط فى العمل . وتنشر الصحف تحقيقات صحفية ودراسات حول عواقب الإجهاد فى العمل: التواترات، والموت المبكر، واضطراب الحياة العائلية.. الخ. وأجرت وزارة الصحة دراسة يتضح منها انتشار ظاهرة « الموت

المفاجئ » وسط العمال المجهدين. ووفقا لتلك الدراسة فإن ١٠ ٪ من البالغين من الذكور الذين يموتون كل سنة « قتلوا أنفسهم » بالعمل ، كما جاء حرفيا في هذا الدراسة .

وعلاوة على العواقب الفسيولوجية البحتة ، يتزايد القلق في اليابان إزاء العواقب الاجتماعية لذلك الواقع . فساعات العمل الطويلة ، والإجهاد المزمن يدفعان إلى الانتحار والطلاق وإدمان الكحوليات. وهنا تبدت حدود المعجزة اليابانية . ويرفض الشباب بمزيد من العلنية أسلوب الحياة الذى تفرضه تلك المعجزة . والحق أنه لم تعد تحركهم نفس الدوافع مثل آبائهم الذين كانوا مهمومين ، شأنهم شأن الألمان ، بإعادة تعمير بلدهم المهزوم الذى أضعفته الحرب وأذلته . أما الآن وقد عاد الرخاء وانتصر الين ، وأصبح اليابان يواجه الفوائض التجارية والمالية ، فقد تبدت الرغبة فى التمتع بالحاضر. وبالطبع لن يكون ذلك التطلع بلا عواقب على سير عمل « النموذج اليابانى » وعلى مجتمع راح يتعلم الحياة فى ظل حريات فردية ليست مألوفة لديه .

وإلى جانب الوهن الذى أصاب الإحساس الجماعى ، هناك انحسار نسبى - نسبى للغاية بالمقارنة مع الحالة فى فرنسا - حلّ بالحركة النقابية وبإجراءات التفاوض الجماعى فى بلدان النموذج الراينى ، وتلك مسألة منطقية إلى حد ما . ومن المعروف بالطبع أن تقلص الحركة النقابية ظاهرة دولية ، وقد أصابت كلا من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والسويد واليابان ، بل وحتى ألمانيا حيث فقد اتحاد النقابات ٨٠٠ ألف عضو . غير أن هذا الاتجاه له مغزى مختلف فى البلدان الراينية حيث تشكل النقابات دوما أحد دعائم التفاهم القومى .

والتخلى عن عضوية النقابات ملحوظ بشكل خاص فى السويد مثلا ، حيث لحق الضرر بالمركز النقابى العام « اللو » نتيجة لتحرير سوق العمالة ، مما جعل إجراءات التفاوض الجماعى لا مركزية . (فأرباب العمل والعاملون هم الذين يلتقون الآن للتفاوض ، على صعيد كل منشأة ، لا على الصعيد القومى) . ومن مفارقات السوق أن تلك المرونة الجديدة ساهمت فى انفلات الأجور الذى نجم عنه التضخم ، وأساءت إلى القدرة التنافسية السويدية . وهذا يعنى أن الانضباط السابق فى مجالى الانتماء النقابى والأجور الذى كان اتحاد « اللو » يؤمنه أصبح فى مهب الرياح . ونظرا لغياب التنسيق والترابط تنساق المفاوضات فى الكثير من الحالات وراء المزايدات التى يشجع عليها نقص اليد العاملة .

ويقدم لنا ذلك صورة جلية لمغبة ضعف النقابات ، مما يوفر دليلا إضافيا على أن المرونة وترك النقابات لا يعنيان دائما المزيد من الفعالية .

وإذا كانت النقابات تضعف فى العديد من البلدان الراينية فإن أساليب إدارة المنشآت تتعرض هى أيضا للانتقاد . فالتسلسل التدريجى المقنن بكل دقة حسب الأقدمية (وقد أوضحت من قبل مزاياه) يكون أحيانا سببا فى شل النشاط . ولم يعد العديد من الشباب اليابانى ، الذى حصل على مؤهلات عالية مستعدا لقبول الانتظار خمس عشرة سنة لكى يصبح رئيسا ، ومثلها أيضا لبلوغ منصب المدير . وبصفة عامة ترتفع الأصوات لشجب تلك الشكلية الكاريكاتورية إلى حد ما التى تحكم العلاقات الهرمية . وبدأت تلك الأصوات تلقى آذانا صاغية . فقد ألغت تويوتا ، وهى منشأة نموذجية ، لقب الرئيس الذى تشتم منه أبوية الأزمنة الغابرة . وفى ألمانيا تخلت سيمنز بنفس الطريقة عن عدة مراتب هرمية لتسريع تبادل المعلومات واتخاذ القرارات . أما نظام المجلس الإدارى ومجلس الرقابة فهو يتعرض بدوره لانتقادات شديدة ويؤخذ عليه بطؤه وثقله .

وهناك اعتراضات مماثلة فيما يتعلق بنظام الأجور ، وهى تكشف عن تأثير مباشر أو غير مباشر للنموذج الأمريكى الجديد . فالشباب الألمانى أو اليابانى الحاصل على مؤهلات عالية وتلقى تعليمه ولو جزئيا فى الجامعات الأمريكية ، يتلقى عروضا من جانب الشركات الأجنبية التى تنشط فى بلديهما ، وينفذ صبرهم إزاء التدرج الهرمى للمرتبات المعتمد على الأقدمية والمؤهل . ويطالب هذا الشباب بأجور أعلى ، وبسرعة ، وبإيقاعات أسرع ، كما يشتد رفض النموذج التقليدى فى المنشآت التى تنمو بسرعة أكبر . فالكوادر الشابة تفضل بصراحة الإدارة التى تحقق قصص النجاح حسب الأسلوب الأمريكى ، على « خطط الترقية » الجرمانية أو اليابانية المتسمة بالتعقل والبطء .

وهنا أيضا يتألق بريق الأضواء الأمريكية من بعيد . وهذا التأثير - الذى قد يأسف له البعض أولا يأسف البعض الآخر - يتبدى أيضا على صعيد آخر ، ربما كان أساسيا .

إغواءات النشاط المالى

فى كل مرة أكدت فيها ، فى الفصول السابقة ، على المزايا التى تتوفر لمنشآت النموذج الراينى عن طريق إمكانية الاستفادة من تواجد مساهمات ثابتة وتمويلات

مصرفية مأمونة ، رحت أفكر في رد فعل صغار أصحاب الأسهم الذين سيقرأون ذلك .

والواقع أنهم يفضلون ، من جهة ، الارتباط بالمنشآت التي يستثمرون فيها أموالهم ، ولكنهم يرون من جهة أخرى أن أي « عرض علني للشراء » ، هو عرض موجه لهم بالذات ويوسعهم أن يحققوا ببيع أسهمهم المنشودة «الخبطة» الوحيدة التي أتيحت لهم .

وهذا هو بالذات موضوع التشريع الخاص بعروض الشراء العامة ، أي إتاحة الفرصة لتلبية المصالح المشروعة لصغار أصحاب الأسهم بجعلهم يستفيدون من عرض أعلى من أسعار البورصة ، وهو الميزة التي تنفرد بها عادة نخبة المساهمين التي تملك حصصا كبيرة من الأسهم .

وأنا على دراية تامة بالفكرة القائلة بأن عدم تواجد عروض عامة بالشراء يعني قدرا قليلا من المردودية . ونظرا لأنني غدوت في وضع المستجوب بهذا الخصوص فقد أجريت تحت إشرافي حسابا لفترة ممتدة لتطورات مؤشرات الأسهم بسعرها النقدي في أربع بورصات من النموذج الراينى ، وهي بورصات فرانكفورت وزيورخ وامستردام وطوكيو ، وبورصتين انجلو ـ ساكسونيتين كبيرتين . ففي مقابل مئة دولار أودعت في كل واحدة من تلك البورصات ، ومعها أيضا بورصة باريس في ٣١ ديسمبر ١٩٨٠ ، إليكم قيمة هذه الأسهم بعد عشر سنوات .

طوكيـــو	٣٣٤,١
امستـــردام	٢٥٢,٤
فرانكفورت	٢٣٨,٥
بـــاريس	٢١٣,٩
لنـــــدن	١٧٣,٣
نيويـــورك	١٧٢,٢
زيـــورخ	١٧٢,٠

والنتائج مثيرة للدهشة حقا : فعلى الرغم من الغليان السائد في أسوق الأوراق المالية الانجلو ـ ساكسونية طوال الثمانينات ، فإن الغلبة كانت بشكل واضح للأسواق الراينية (باستثناء زيورخ التي يرجع ركودها منذ عام ١٩٨٦ إلى مشاكل خاصة بسويسرا في مواجهة السوق الأوروبية الموحدة) .

ومع ذلك فإننى أقدم هذه النتيجة مع تحفظى لأن الأرقام الواردة عاليه ليست سوى حصيلة حسابات شخصية ، لا بحث علمى يفترض على الأقل المقارنة بين عينات المؤشرات. ومن جهة أخرى فإن هذه النتيجة جزئية فقط لأنها لا تشمل عوائد الأسهم (وهى أعلى فى البلدان الانجلو ـ ساكسونية) ولا تشمل أسعار العملات أو الضرائب . غير أن ذلك يعود على الأقل بفائدة ، ألا وهى طمأنة صغار حملة الأسهم والتأكيد على أن النتيجة هى على أقل تقدير التعادل بين فريقى المباراة .

وهناك بالطبع استثناء واحد فيما يتعلق باليابان ، حيث تحولت أحيانا صحوة البورصة منذ بداية الثمانينات إلى حالات جموح حقا ترتب عليها ارتفاع قياسى لأسعار المؤشر الشهير نيكاى . وبلغت علاقة أسعار الأسهم بأرباح الشركات حوالى ٦٠ ، مما يمثل ٤ إلى ٦ أضعاف ما يلاحظ فى الولايات المتحدة أو بريطانيا . وهكذا حققت بنوك الأعمال اليابانية الكبرى مكاسب هائلة . وفى العالم المالى الدولى الصغير يعرف الكل اليوم نومورا ، وداى ـ ايتش ، وسوميتومو ودايوا ، وهى جميعا أسواق عقود آجلة أو اختيارية فتحت أبوابها فى اليابان ، ومقتبسة من أسواق شيكاغو ولندن وباريس . وبالطبع سجلت سوق الأوراق المالية اليابانية انخفاضا كبيرا منذ عام ١٩٩١ مما أعادها إلى مستوى الولايات المتحدة وأوروبا .

وفى المانيا انطلقت البنوك الكبيرة فى الأسواق الدولية الجديدة فى وقت متأخر وهو أمر يؤسف له لأنه ليس جزءا من مفاهيمها . لقد استيقظ عالم المال تحت تأثير ذلك « الحفل الأمريكى » . فكأن بذخ وأضواء الاستعراضات الصاخبة أثرا مع مرور الزمن على فضيلة مدرسة داخلية للراهبات . ومن الواضح أن البورصة فى فرانكفورت وطوكيو تريد أن تثأر لنفسها .

وعلى أى حال فقد تسببت عمليتان جرتا مؤخرا فى إحداث شرخ فى التقاليد المالية الحمائية التى يتميز بها النموذج الراينى .

جرت العملية الأولى فى بداية عام ١٩٩١ ، حيث اقترحت نات ـ ند ، وهى أكبر شركة تأمين هولندية عرض تبادل عام بين أسهمها وأسهم بنك « إن. إم. بى » ، ثالث البنوك الهولندية ، بغية تحقيق اندماج لم تكن له أى سابقة فى البلاد . وقد احتج فورا صغار أصحاب الأسهم الذين تضمهم رابطة ، على شروط التبادل باعتبارها غير كافية .

ومن جهة أخرى ، كانت مجموعة التأمينات « أيجون » تمتلك ١٧٪ من أسهم نات ـ ند. غير أن جهود صغار حملة الأسهم مجمعة لم تتمكن ، بعد رفع سعر العرض الأصلي ، من منع ذلك الاندماج الذى كان بمثابة رمز لتغلغل النموذج الانجلو ـ ساكسونى على ضفاف نهر الراين .

والعملية الثانية تخص بيريللي ـ كونتيننتال ، وهي ملفتة للأنظار لأنها تتعلق بتدخل شركة إيطالية في المانيا. فقد اشترت تلك الشركة المتخصصة في صناعة الإطارات المطاطية ، وهي خامس شركة عالمية في سوق تتميز بتركزها الشديد ، اشترت شيئا فشيئا ٥١٪ من أسهم شركة جومى وركه المنافسة لها . غير أن ذلك لم يمنحها عمليا أى سلطة لأن لائحة شركة جومى وركه تقرر ، كما هو شائع في المانيا ، أن عدد حقوق التصويت لايتعدى الـ ٥٪ أيا كان حجم حصة المساهم وهكذا رفضت بالطبع إدارة جومى وركه اقتراح الدمج الذى عرضته بيريللي .

غير أن الجديد في الأمر هو توصل أصحاب الأسهم إلى الدعوة لاجتماع استثنائي للجمعية العمومية قام بالغاء الشرط الخاص بالحد الأقصى لحقوق التصويت في حدود ٥٪. وتم إلغاء ذلك الشرط بـ ٦٦٪ من الأصوات . وانهزم المجلس الإدارى وانتصر حملة الأسهم . ويسجل هذا التحول في التاريخ المالي للرأسمالية الألمانية تصاعد نفوذ حملة الأسهم على حساب المديرين ، وهو لايمكن إلا أن يسهم في بث الحيوية في البورصة .

ومع هذه الأهمية الجديدة التى اكتسبتها المالية شيئا فشيئا خاصة عن طريق أصحاب الأسهم ، تطور دور البنوك إزاء المنشآت . وقد لاحظ المراقبون في المانيا أن مفهوم « البيت المصرفي » (*HAUS - BANK*) بدأ يتراجع ، على نحو ما مثل تقليد «طبيب العائلة » في فرنسا . فالمنشآت التى تغريها البنوك الأجنبية بعروضها السخية ، ومزايا السوق المالية تصبح أقل إخلاصا مما كانت حيال بنكها المعتاد . ومن جهة أخرى لم تعد البنوك تحمل ،كما في الماضي بشكل منتظم ، توكيلات أصحاب الأسهم في الجمعيات العمومية، الذين تدير لهم حساباتهم . ويتعين عليها أن تحصل من الآن فصاعدا على توكيلات صريحة.. وبصفة عامة تطالب بعض الأحزاب السياسية الألمانية مثل الحزب الاشتراكي الديموقراطي والحزب الليبرالي بالحد من السلطة التى تمارسها البنوك على الاقتصاد. والهدف الذى تسعى إليه هو قصر حجمها داخل رأسمال المنشآت على ١٥٪ .

وتترتب عاقبة أخرى على تصاعد نفوذ الأسواق المالية فى البلدان الرابنية ، وهى الفقدان النسبى لاستقلالية السلطات النقدية الوطنية وكذلك استقلالية السلطات العامة على وجه العموم . والظاهرة منطقية بالطبع . فكلما أصبحت الأسواق المالية والنشاطات المالية دولية ، غدت البنوك المركزية وقيادات الخزينة واقعة تحت تأثير تحركات رؤوس الأموال الدولية وردود فعل الأسواق الداخلية ، ولم تعد تتصرف بنفس الحرية بخصوص المتغيرات الاقتصادية الكبرى : الضرائب ، ومعدلات الفائدة ، والكتلة النقدية .. الخ .

وتجربة الاستقطاع من المنبع التى حاول المستشار هلموت كول أن يفرضها فى ألمانيا الاتحادية واضطر إلى التخلى عنها نتيجة لهروب رؤوس الأموال بالجملة مثال واضح لتلك التبعية الجديدة. ورغم أن البنك المركزى الألمانى انفرد فى يناير ١٩٩١ برفع معدلات الفائدة ، مناقضا بذلك القرار الذى اتخذه قبل ذلك بعشرة أيام السبعة الكبار ، إلا أن البنكين المركزيين اليابانى والألمانى مضطران إلى مواءمة تطورات معدلات الفائدة عندهما مع التطورات الخاصة باليورو ـ دولار التى تتوقف بدورها وبشكل وثيق على القرارات التى يتخذها الاحتياطى الفيدرالى . وهذه الاستقلالية الأدنى التى تتمتع بها السلطات النقدية اليابانية والألمانية تعبر عن استقلالية أدنى للسياسات الاقتصادية المناقضة لقوة هذين البلدين فى إطار الاقتصاد العالمى .

وهل يتعين أن ندرج أخيرا فى هذا الفصل الخاص بالعدوى المالية الخاصة بالنموذج الأمريكى الجديد ، ظهور تصرفات مريبة تقع تحت طائلة القانون وترتبط بشكل وثيق « باقتصاد الكازينو» ؟ فاختلاسات الأموال ، وجريمة استغلال الأسرار الاقتصادية والتزوير باتت تحتل العناوين الرئيسية فى الصحف . فقد ثارت ضجة شديدة فى ألمانيا ، على أثر فضيحة ذات مغزى مست فولكس فاجن ، فقد تبين أن أحد كوادر الشركة الكبار كان يضارب بأموالها فى الأسواق المالية . وعلى العكس فإن أى شركة أمريكية ما كانت ستسمح لنفسها على الأرجح أن تسهم ، كما فعلت ألمانيا ، فى بناء مصنع كيماويات فى العراق . ومن ذا الذى يمكنه أن يبدى أسفه لاضطرار البنوك السويسرية إلى التخلى عن الأسرار « المقدسة » المتعلقة بحساباتها السرية تحت الضغط الأمريكى ، وهو الأمر الذى أثار غضب صدام حسين عندما تم تجميد ٢٠ مليار دولار يمتلكها العراق فى خزائن بنوك جنيف وبازل وزيوريخ ؟

وفى اليابان تتعرض أخلاقيات الكابوتو شو (البورصة) للمطاعن . فهناك العديد من العمليات المالية التى تتم عن تصرفات من المافيا أو عن تلاعبات بمعدلات فائدة غير قانونية تماما . ولم تحرم اليابان نفسها من الفضائح المالية ، فقد سقط رئيسان للوزارة فى قضية شركة ريكروت كوزموس ، كما هو معروف .

وباختصار فإن المال « السهل » بدا يتغلغل شيئا فشيئا فى قلب اقتصاديات النموذج الراينى . ومما يدعو للأسف أن هذه البلاد غير محصنة على عكس البلدان الانجلو - ساكسونية ، ضد مثل تلك الأوضاع ، ولا تتوفر لديها النظم الضرورية لذلك ولا وسائل التقصى . غير أن كل هذا ليس سوى القليل من الزبد الذى يطفو فوق تلك الموجة العارمة المسماه ، الشمولية المالية .

ومما لا شك فيه أن المالية هى إحدى أقوى وسائل الترويج للنموذج الأمريكى الجديد . وقد تبين دورها فى تطور الرأسمالية الأمريكية وتأثيرها على الرأسماليتين اليابانية والألمانية . والواقع أن المالية أداة ذات قدرة فائقة لنشر الأفكار الرأسمالية وتعزيز دور السوق فى المجال الاقتصادى ، والوصاية التى يفرضها على المنشآت .

وقد اشتدت وطأة السوق المالية منذ خمس عشرة سنة بشكل ضخم لم يعهد من قبل فى مجمل البلدان الرأسمالية . إنها ظاهرة الشمولية المالية التى أصابت العالم بقوة لا سابق لها . وتعتمد تلك الشمولية على اتجاهات خطيرة ليست عابرة بل موجة عارمة صادرة من الأعماق : التجديد ، والتدويل ، وإلغاء القيود . وقبل أن نتدارس تلك العناصر الأساسية ، يتعين أن نعود إلى تاريخ ظاهرة الشمولية المالية للتعرف على التصدعات التى أدت إلى ذلك النمو الخرافى لعالم المالية .

التصدعـــــات

من العسير تحديد تاريخ ظهور الشمولية المالية ، إذ أن التحركات الدولية لرؤوس الأموال موجودة منذ قرون . فالمصرفيون اللومبارديون هم الذين كانوا يمولون أوروبا النهضة ، كما يشهد على ذلك « معدل الفائدة اللومبار » ، وهو معدل الفائدة الذى يقرره البنك المركزى الألمانى أو لومبار ستريت ، وهو أحد الشوارع الرئيسية فى لندن . وفيما بعد عمد الإنجليز والفرنسيون إلى تصدير رؤوس أموالهم فى القرن التاسع عشر على

نطاق العالم بأسره ، وبالأخص فى امبراطوريتيهما الاستعماريتين . فالادخار الفرنسى والانجليزى كانا الممول للقروض الروسية ولديون تركيا .

وبعد الحرب العالمية الأولى أصبحت القدرة المالية البريطانية هائلة على الصعيد الدولى ، حتى وإن كان نفوذ الولايات المتحدة بدأ يظهر . وقد أثبتت أزمة ١٩٢٩ مدى نفوذ التحركات المالية إذ أن الصدمات التى تعرضت لها البورصات انتقلت عن طريق القنوات المالية الدولية . وبدا أن النظام المالى الدولى قد أصبح رصينا بشكل ثابت غداة الحرب العالمية الثانية وأن الدول حريصة على الحفاظ على استقرار ودوام الترتيبات التى تم الاتفاق عليها .

وبدا النظام المالى والنقدى الدولى النابع من اتفاقيات بريتون وودز متين البنية ومتماسكا ومؤتمنا . فالذهب هو المرجع الأخير والدولار صنوه (*AS GOOD AS GOLD*) والعملات الأخرى تتحدد من خلال علاقتها مع العملة الأمريكية وذلك فى إطار نظام قائم على تعادلات ثابتة . وأنشئت مؤسسات للحفاظ على هذا النظام : صندوق النقد الدولى المكلف بالسهر على تسوية موازين المدفوعات ، والبنك الدولى للتنمية والتعمير . ويعتمد هذا النظام بالكامل على تفوق الدولار الذى لا جدال فيه ، باعتباره المرجع بالنسبة للعملات الأخرى والأداة المستخدمة فى التبادل الدولى ، وهو ما يتمشى منطقيا مع التفوق الاقتصادى والسياسى للولايات المتحدة التى تحقق نصف الإنتاج العالمى ، وتمتلك ٥٠٪ من مخزون الذهب فضلا عن تقدمها التقنى الكبير . وترتبت على ذلك الهيمنة النقدية والمالية التى ما كان أحد يستطيع أن يتحداها . وحصيلة كل ذلك الحفاظ على منطق الاقتصاد فى إطار الدول ، وبالأخص الولايات المتحدة .

غير أن ذلك التكوين الجميل لم يصمد أمام التقلبات المالية والنقدية التى أصابت الاقتصاد العالمى الذى تعرض لثلاثة تصدعات أساسية ، أولها : تدهور الهيمنة الأمريكية بسرعة والدولار فى أعقابها . ثم تتغلب أوروبا واليابان على تخلفهما ، وتصبح عملات أخرى دولية : المارك ، والفرنك السويسرى ، والين .

وثانيا : ينهار نظام بريتون وودز فى أحد أيام شهر أغسطس ١٩٧١ ، وبالضبط فى ١٥ منه ، عندما أعلن الرئيس نيكسون نهاية قابلية تحويل الدولار إلى ذهب . وانخفضت قيمة الدولار بنسبة ٨٠٪ . وتقرر بمقتضى اتفاقيات جامايكا فى عام ١٩٧٦ التخلى

نهائيا عن نظام المبادلات الثابتة والاعتماد على نظام التعويم . ومن جهة أخرى فشل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى تحقيق أهدافهما ، لعدم توصلهما أبدا إلى إلزام الدول بالالتزام بانضباط جماعى . وعلى أى حال كان مقضيا على اتفاقيات بريتون وودز أن تفشل بحكم تناقضاتها هى نفسها . فقد كان الدولار خاضعا لضرورتين متناقضتين بحكم أهميته فى تمويل الاقتصاد العالمى : فكان عليه من جهة ، أن يزود العالم بأموال سائلة كافية لكى تدور الآله ، أى الإبقاء فى الواقع على عجز ميزان المدفوعات الأمريكية لتوفير الدولارات اللازمة ، ومن جهة أخرى كان يتعين على السلطات الأمريكية أن تضمن قابلية تحويل عملتها إلى ذهب والحد من عجزها الخارجى لأسباب جلية . وهكذا تبدى المأزق فى حل من اثنين : إما خنق الاقتصاد العالمى أو التمادى إلى ما لا نهاية فى العجز وفى كم الدولارات المتداوال ، مع عجز الولايات المتحدة عن تنفيذ التزاماتها . وهكذا تحطمت اتفاقيات بريتون وودز وأودت معها بكل ما بدا نظاما وانضباطا جماعيا منذ عام ١٩٤٥ . وبدأت العملات تعوم حسب تيارات تنقلات رؤوس الأموال الصاخبة بقدر أو آخر .

وجرى انقلاب أساسى آخر نجم عن سقوط ذلك النظام المؤسس . وهو شبه رمزى لأنه ينال من طبيعة النقد الذى يصبح سلعة ككل السلع الأخرى ، وفقا للصيغة الشهيرة التى وضعها ميلتون فريدمان الاقتصادى المتزعم الليبرالية المتطرفة فى شيكاغو . فهى سلعة شأنها شأن المنشأة التى تعتبر (*COMMODITY*) فى النموذج الأنجلو ـ ساكسونى ، و (*COMMUNITY*) أى قيمة جماعية فى النموذج الألمانى ـ اليابانى . ولم تعد العملة معيارا ثابتا لا يمكن المساس به ومقدسا ، من حيث ثبات قيمته طوال القرن التاسع عشر . لقد تحولت العملة بذلك إلى رصيد كأى سلعة أخرى يتم تبادلها فى الأسواق مثل القمح والمعادن والأبقار . ولذا ستطبق بشأنها التقنيات التى راجت فى أسواق المنتجات الزراعية والمواد الأولية ، بإنشاء أسواق آجلة واختيارات ومقايضات ، وهى أدوات تسمح للمزارعين والمربين ببيع عظام الخنازير وعصير البرتقال وفول الصويا قبل التسليم بثلاثة شهور فى أسواق شيكاغو الكبرى . وبالطبع فقد نمت فى شيكاغو معدلات الفائدة وعقود تبادل المارك / الدولار الآجلة . وهكذا تغير وضع النقد وتسبب فى موجة من الابتكارات المالية .

والتصدع الأخير الذى أدى إلى انطلاق المالية يتمثل فى اختلالات الموازين الدولية . فقد ساد الاضطراب فى العالم منذ عام ١٩٧٣ مع صدمات البترول، وصدمات الدولار ، واختلالات الموازين التجارية ، وديون العالم الثالث . وتمثل ذلك فى تذبذبات مذهلة وعنيفة للغاية شملت المتغيرات المالية الرئيسية : معدلات الفائدة ، وتبادل العملات ، وأسعار الأسهم والسندات فى البورصة . فالتغيرات التى طرأت مثلا على معدلات الفائدة خلال الشهور الأربعة الأولى من عام ١٩٨٠ تجاوزت عشرة أبناط .

وفى مواجهة تلك التشككات لا يجب أن ندهش عندما نجد أن المضاربين عموما حاولوا حماية أنفسهم ، مما ساهم فى انتشار الأسواق الآجلة والاختيارية . ولنا أن نتصور مدى المجازفات التى يتعرض لها مستثمر فرنسى يتفق على عملية فى الولايات المتحدة تمتد خمس أو عشر سنوات . فلو هبط سعر الدولار بنسبة ٥٠ ٪ (وهذا ماحدث فعلا مرتين خلال عشر سنوات) لذهبت كل مردودية ذلك الاستثمار هباء . كما أن أى تغير بهذا المدى فى الاتجاه السىء يكون بمثابة كارثة محققة بالنسبة لمستورد ينحصر ربحه فى نسبة مئوية محدودة . ولكن تلك التغيرات أضحت يومية . وهكذا تكونت كتل مالية هائلة تدور حول الكرة الأرضية بخصوص منتجات غير مادية بالكامل ، ومفترض فيها أن تغطى مجازفات لم يعد أحد يدركها ، وإن كان يتعين على الكل أن يتحملها . ويدفعنا ذلك إلى التعرض لأول تلك الاتجاهات الأساسية التى تسببت فى ظاهرة الشمولية المالية ، ألا وهى الابتكارات .

الابتكارات : وسيلة فى خدمة المالية

ما كان يمكن أن تحدث ظاهرة الشمولية المالية بمثل تلك الأبعاد لولا الوسائل التكنولوجية والقانونية . فعلى الصعيد التكنولوجى زودت المعلوماتية والاتصالات السريعة بالأجهزة الحديثة ، زودت الأسواق المالية بأسلحتها وقدراتها . فالمعطيات المالية تتداول بكل حرية فى أنحاء العالم ويمكن التعامل بها فورا وذلك بفضل العقول الالكترونية والاقمار الصناعية والكابلات . وهكذا أتاح استخدام التكنولوجيات الحديثة خفض تكلفة التعاملات بنسبة ٩٨ ٪ . فالفتيان الذهبيون الجالسون أمام الشاشات يتدخلون بشكل متواصل فى مختلف أسواق العالم . وسندات الخزينة الأمريكية تتداول فى باريس . ويتم

التفاوض على أسهم إلف ـ أكيتان فى لندن أو طوكيو . وكان أول تعامل بالايكو الأوروبى فى بورصة شيكاغو . وهكذا قدمت التكنولوجيا وسيلة النقل التى ساعدت على التوسع المالى .

والعنصر الثانى فى الابتكار مالى المصدر . فحتى السبعينات ظل المجال المالى محدودا فى قدرته على الابتكار والخلق . وكانت البنوك تقدم القروض ولا تتعامل فى الأسواق إلا بالأسهم والسندات . غير أن الأسواق المالية شهدت منذ خمس عشرة سنة ظهور تشكيلة كبيرة ، لا سابق لها من المنتجات الجديدة ، من أذون الاكتتاب واستبدال للاختيارات ، وانتشرت منتجات تحمل أسماء عجيبة ومنها على سبيل المثال الـ *NIF* والـ *TRUF* ، و *MOFF* .. الخ .

وهكذا تم بناء مجال مالى جديد أصبحت لأهميته الأولوية . وفى أسواق شيكاغو الآجلة ، حيث يتم تداول أغلب تلك المنتجات الجديدة يتراوح حجم التعاملات ما بين ضعفى وثلاثة أضعاف التعاملات فى وول ستريت . كما ازدهرت تلك المستحدثات أيضا على النطاق العالمى ، مما زاد من شمولية الأسواق . وبالطبع فإن المنتجات التى يتم التعامل بها فى أى بلد متاحة أيضا للأجانب . بل إن السلطات العامة تشجع على تدويل الأسواق الجديدة فالـ *MATIF* الفرنسى (السوق الآجلة للاستثمارات المالية) من بين الأسواق التى يشارك الألمان فى شراء أسهمها لأن النموذج الراينى بمؤسساته المصرفية القوية ، وتعلقه بالقيم الثابتة والمأمونة ، تأخر إلى حد كبير فى خوض مجال تلك المستحدثات الشديدة التكلف التى يعشقها الانجلو ساكسون . كما أن الشمولية المالية تعنى كذلك تحرر العملة من صرامة المعاملات المصرفية وتفضيل نزوات البورصة . وبصفة عامة ، تعزز التدويل المالى بقدر عظيم اعتمادا على مفاهيم وتقنيات انجلو ـ ساكسونية .

وهكذا فإن ذلك التدويل للمجال المالى جاء نتيجة مباشرة لنموه . كما أنه بشكل أساسى أيضا انعكاس للطابع العالمى للاقتصاد الذى شمل كافة المجالات ودفع معه المالية .

وتنتشر هذه الظاهرة فى بدايتها عن طريق التجارة . وتلك حقيقة واضحة أقدم من الرأسمالية . أما الجديد فى الأمر فهو انطلاقة التجارة العالمية مع حلول عام ١٩٤٥ . فقد نمت التجارة بوتيرة أسرع مرتين من نمو الإنتاج العالمى ، وفى ذلك دليل على

تزايد نسبة المنتجات والخدمات التي يتم تبادلها على الصعيد الدولي ، إلى تلك التي تبقى داخل البلاد . فالاقتصاديات التي تنفتح على الخارج يتزايد استيرادها بالنسبة لإجمالي الناتج القومي . وقد تضاعف مثلا الاستيراد في الولايات المتحدة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٠ فأصبح بنسبة ١٤٪ منه ، وهو يبلغ في فرنسا نسبة ٢٣٪ في عام ١٩٩٠ مقابل ١٥٪ في عام ١٩٦٠ .

وديناميةالتجارة الدولية قوية للغاية ، وهي تؤدي إلى تدويل الصناعة تحت تأثير حركتين . فهناك من جهة المنشآت التي تسعى إلى كسب أسواق جديدة وتستقر بقدر الإمكان على مقربة من العملاء ، وذلك هو موقف الشركات المتعددة الجنسيات . ومن جهة أخرى يتعين على بعض المنشآت أن تنقل جزءا من إنتاجها لكي تخفض تكلفة اليد العاملة . وهكذا تنتج الصناعات الالكترونية جزءا كبيرا من العناصر الأساسية في الأجهزة في جنوب شرق آسيا .

ويُحدث التدويل التجاري والصناعي تدفقات مالية دولية هائلة ، إذ يتعين تمويل التجارة العالمية والاستثمارات الدولية ، وتغطية المخاطر وتحويل الفوائد .. الخ وهكذا تتغذى الدينامية المالية عن طريق تزايد الحاجة إلى رؤوس أموال عبر الحدود . وتضاف إلى ذلك التحركات المالية الناجمة عن فوائض البترول الخاصة بمنظمة البلدان المصدرة للبترول أو الفوائض اليابانية أو الألمانية التي يتم توظيفها في المناطق المحتاجة لرؤوس أموال .

وبصفة عامة ، تمثل رؤوس الأموال الدولية كما هائلا في حركة متواصلة في أنحاء العالم أجمع . وفي أسواق الصرافة يبلغ حجم التعاملات اليومية حوالي ٩٠٠ مليار دولار ، أي ما يعادل إجمالي الناتج القومي السنوي في فرنسا ، علما بأن إجمالي احتياطيات البنوك المركزية يصل إلى حوالي ٧٠٠ مليار دولار . وتعبر رؤوس الأموال الحدود والمحيطات والصحارى في ثوان ، وتستمر في آن واحد في كافة أسواق العالم بلا توقف أو هوادة . وعندما تغلق بورصة طوكيو أبوابها تنتقل الحركة إلى لندن التي تفتح أبوابها ، ومن بعدها نيويورك لتعود من جديد إلى طوكيو في غضون ساعات . ويتعين على الوسطاء الماليين ، ومنهم البنوك بالأخص ، أن يقيموا شبكات لهم تغطي الأقطاب المالية الثلاثة الكبرى : الولايات المتحدة واليابان وأوروبا . وهكذا نقل نومورا ،

بنك الأعمال اليابانى الكبير ، مركز قيادة عملياته فى الأسواق إلى لندن . ولم تعد هناك سوى سوق واحدة عالمية للمالية .

إلغاء القيود أم فرضها ؟

والعامل الأخير الذى أوجد ظاهرة الشمولية ، وهو ليس أقلها ، كان إلغاء القيود . ونحن نعرف تأثير القيود على حركة رؤوس الأموال . ففى الستينات لجأت البنوك الأمريكية إلى نقل نشاطها إلى لندن على نطاق واسع لكى تتغلب على القيود التى تترتب على خرقها عقوبات . وهكذا نمت سوق اليورو دولار . وعلى العكس يسمح إلغاء القيود بإطلاق العنان للأسواق الدولية . ففى الولايات المتحدة ، أدى إلغاء نظام الـ *Q* الشهير الذى كان يحد من دفع أرباح الفوائد عند الطلب ، إلى تضاعف نشاط البنوك عشرات المرات ، وهى منطلقة فى تصيدها المحموم للعملاء . وفى فرنسا حقق إنشاء سيكاف (*SICAV* ـ شركة الاستثمار ذات رؤوس الأموال المتغيرة) و *F.C.P.* (الصندوق المشترك لتوظيف الأموال) فى عام ١٩٧٨ ، نجاحا كبيرا ، إذ أن الشركتين تديران حاليا ما يربو على ١,٥٠٠ مليار فرنك فرنسى .

وقد انتشر إلغاء القيود تحت تأثير أمريكا وانجلترا . وخففت الأسواق المالية المختلفة من قيودها وأزالت الحواجز وحطمت المتاريس حتى تظل مشاركة فى السباق . وفى فرنسا ألغيت قيود الأسواق المالية على نطاق واسع لكى تلحق بسوق لندن ، حتى لا يلحق الضرر بباريس .

وهكذا يحمل المجال المالى فى طياته منطقا مزدوجا . فهو ينتشر ، من جهة ، متجاهلا الحدود والدول . وذلك هو منطق التدويل . ولم تعد المالية تقنع بالإطار القومى الضيق للغاية والذى لم يعد كافيا . وهى تقضى على الحدود وتجبر الدول على الرضوخ لها . وقد كتب موريس آليه ، الحاصل على جائزة نوبل يقول : « لقد أصبح العالم كازينو كبيرا توزعت موائد اللعب فيه على كل خطوط الطول والعرض » . ويتضمن المجال المالى من جهة أخرى منطق السوق الصارم . فهو بلا حدود ولا ضابط أو رابط ، ومصحوب بفيض من الابتكارات وأيضا بمخاطر الانهيار والعمليات المريبة .

وبذلك أصبحت الشمولية المالية الأداة الرئيسية والفائقة القوة للترويج للنموذج

الليبرالى المتطرف . ولم يعد نيله من الثقافات الاقتصادية الأفضل تركيبا ، ومنها بالأخص ثقافات البلدان الرابنية ، أمرا مستغربا . وهكذا فإن النموذج الأمريكى الريجانى الجديد أصبح لديه إلى جانب الدعاية الواسعة النطاق والنجاحات التى أحرزها ، أنصاره فى صفوف المعسكر المناهض له .

لماذا يتغلب الاقل انجازا ؟

ولنا أن نحدد ونُعمل ذهننا في هذه المرحلة من التحليل حول المفارقه الرئيسية . فمن بين طرازي الرأسمالية الأمريكية واليابانية ، نجد أن الطراز الأخير أقدر عموما علي الإنجاز من النموذج الأول ، وذلك سواء علي الصعيد الاجتماعي أو في المجال الاقتصادي حصرا. ولكن كما رأينا فإن الطراز الأول هو الذى يحرز التقدم سيكولوجيا وسياسيا منذ بداية الثمانينات ، حتي لدى منافسيه ، في المانيا والسويد بل وأيضا في اليابان وكذلك بالطبع في العديد من بلدان نصف الكره الأرضية الجنوبي ، بدءا بأمريكا اللاتينية ، حيث يتعين أن ننوه بأن نجاح المفاهيم الأمريكية ، سواء في مجال السياسة الاقتصادية (الغاء القيود ، والخصخصة) أو في إدارة المنشآت كان العامل الرئيسى في التقدم الاقتصادى في بلدين صاعدين ، شيلي والمكسيك .

ولكن لنعد إلي صلب الموضوع ، ألا وهو صراع النفوذ بين الرأسماليتين في البلدان المتقدمة . ولو لجأنا إلي الكاريكاتور لتصوير الوضع دون تشويهه ، لقلنا أن الأقل جودة يطرد الأفضل في مختلف الأماكن ، على غرار قانون جريشام القديم الذى نص على أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة . فالأقل إنجازا يتغلب شيئا فشيئا على خصمه رغم أن الأخير أكثر فعالية. وهذا التناقض الغريب يحدث بالذات في عصر تحتل فيه عبادة الاقتصاد أعلى المراتب. وفي الوقت نفسه يؤكد النموذج الأمريكى الجديد تقدمه السيكولوجي وتقهقره الاقتصادى ، بما يشبه إلى حد ما أن يحرز إعجاب الجمهور في سوق السيارات طرازا معين من السيارات فاخر في مظهره وإن كان محركة يعانى من ضيق التنفس. وعلى العكس فان ما يحققه النموذج اليابانى من فعاليه ، يخسره في مجال الجاذبية .

ولنتصور عملية تقصى للآراء فى البلدان المتخلفة حول السؤال التالى : « إذا كان بوسعك الاختيار ، أين تفضل الإقامة : فى أمريكا الشمالية أو أوروبا » ؟ مما لا شك فيه أن الأحوال المادية للمهاجر (الشرعى) مربحة بقدر أكبر فى أوروبا الغربية. فالأجور متساوية مع الأجور فى الولايات المتحدة . ومع ذلك فإن أغلبية فائقة الحّد ستفضل الولايات المتحدة بكل تأكيد ، خاصة وسط الشباب. وهذا مفهوم بالنسبة لأمريكا اللاتينية وآسيا حيث لايعرف أحد تقريبا ظروف المعيشة فى أوروبا ، كما أن من المؤكد بقدر أكبر أنه لايوجد بلد فى العالم تحظى فيه الولايات المتحدة بأكبر قدر فى الشعبية أكثر من الصين الشيوعية . وحتى فى إفريقيا وشرق أوروبا ، يبدو أن الأغلبية ستختار أمريكا الشمالية : فكندا مثلا مفضلة بقدر أكبر من البلدان السكاندينافية . لماذا؟

إن إثارة هذا السؤال تطرح أولا قضية عقلانية التصرفات الاقتصادية، سواء كانت فردية أو جماعية . ومن الخطأ أن نتصور أن الاقتصاد لايخضع إلا لمنطق المصلحة بكل دقة . كما أنه من الخطأ الاعتقاد بأن العناصر الاقتصادية لا تتصرف إلا بعد أن قارنت بكل عناية بين الجوانب الإيجابية والسلبية للقرار الذى ستتخذه ، بحيث ينسجم مجمل المصالح الفردية فى نهاية الأمر عن طريق « يد السوق الخفية » الشهيرة . فالإنسان الاقتصادى المثالى ، المتخذ مسلكا حسابيا ، وقرارات محسوبة بدقة ومنطقية شديدة ، كما يعرضه المنظرون تأكيدا للبراهين التى يسوقونها ، لاوجود له . وبعبارة أخرى فإن الأهواء ، واللاعقلانية والاستخدامات المتغيرة والتهافت على التشبه بالآخرين ، كل ذلك يحكم الاقتصاد بقدر أكبر مما نتصور . أما الحكومات التى تتولى الحكم بشكل ديموقراطى ، فلا تستطيع أن تتحرر من تفضيلات ناخبيها حتى لو كانت غير معقولة . ففى المجال الاقتصادى وغيره ، لايكفى أن تكون الفكرة سليمة فى حد ذاتها ، بل وأكدت صلاحيتها ، اذ يجب أن تكون قابلة « للبيع » سياسيا .

غير أن الرأسمالية الراينية المتمسكة بالفضيلة ، والحريصة على المساواة والحذرة والرزينة تعوزها الجاذبية . بل إن هذا الوصف مخفف ، ولنقل بالأحرى ، كما كان الفكر الأوروبى يتصورها قبل «مشروع السوق الكبيرة» فى عام ١٩٩٢ الذى عبئت القوى حوله ، مجرد صفر على الشمال من حيث الدعاية لها . فهى تبذل كل الجهود لتنجح دون أن تفعل أى شىء لإثارة الاعجاب بها ! أما منافسها الأمريكى فيؤجج

حماس المتفرجين ويتمتع برضا الجمهور ، وقد تزين بالريش وبدا متعلقا بالرومانسية وتسبقه ألف أسطورة وأسطورة .

كل مايلزم لإثارة الإعجاب

تقدم الرأسمالية الأمريكية تقريبا كل الإغراءات التى تتضمنها أفلام رعاة البقر. فهى تعد بحياة تفيض بالمغامرات والإثارة والتوترات ، ولكنها ممتعة للأقوياء . فاقتصاد الكازينو يتضمن عنصر التشويق والترقب ، ويثير الرعشة إزاء المخاطر ، ويسمح بالتصفيق للمنتصرين وبإطلاق صيحات التشفى من المهزومين . **كما أن هذه الرأسمالية تتميز على أى حال بالمناخ الحيوانى الغريب الذى يخوض معارك مدهشة : أسماك القرش ، والصقور والنمور والفهود...! فهل هناك ما هو أكثر جاذبية وملاءمة لعمليات الإخراج المسرحى المدهشة ! وفى النظام الراينى تتميز أغلب «حيوانات» الحياة الاقتصادية على العكس بكونها أليفة ، تخلو تصرفاتها من أى مفاجآت . يا للبؤس !** وحتى الحياة الموعودة فى الجانب الراينى قد تكون نشيطة ولكن ربما كانت على الأرجح رتيبة ومملة . والرأسمالية الراينية تذكر بالإدارة التى يتولاها «رب العائلة» بالمعنى الذى كان يقصده القانون المدنى الفرنسى . أما الرأسمالية الأمريكية فتوحى بالبريق الزائف للاستعراضات الصاخبة وأضواءها الخاطفة. وبالطبع فإن إحدى هاتين الرأسماليتين لا يقام لها أى وزن تحت تلك الأضواء الساطعة . فكأنك تريد أن تغزو سوق الجينز بمحاوله بيع سراويل على الطراز الشائع فى جبال التيرول!

والحق أن الرأسمالية الأمريكية هوليودية بالمعنى الصحيح للكلمة . فهى تجمع بين الاستعراضات وقصص المغامرات . وكل المصطلحات التى استخدمت وأثريت فى عهد ريجان مدموغة بهذه التصورات. فهل كان إطلاق المصرفيين لقب «الملك» على مايكل ميلكن ، مخترع الأسهم «الرمه» ، والمحكوم عليه بالسجن عشرسنوات شاملة النفاذ وثلاث أخرى مع إيقاف التنفيذ ، جاء محض صدفة ؟ وقد حمل من قبل الفيس بريسلى المعبود الأول العالمى للاستعراضات الغنائية لقب « الملك » . وينوه ب. م هيرش . (مجله *السوسيولوجيا الأمريكية* ، يناير ١٩٨٦) بخصوص الرموز التى يقتبس أغلبها الأشكال المتوفرة فى الثقافة «الشعبية» : نموذج أفلام رعاة البقر(الأخيار/ الأشرار ، والكمائن) والقرصنة والعلاقات الغرامية ، والقصص الخرافية ، والألعاب الرياضية .

أما المصطلحات الخاصه بعروض الشراء العلنية ، فمقتبسة فى أغلب الأحوال من المصطلحات الحربية ، وهى غنية وإيحائية بما فيه الكفاية لملء صفحات كاملة من قاموس متخصص . ومن هذه المصطلحات حضن الدب (BEARHU G) ، وقواد حرب الشركات (CORPORATE WARLORDS)ومدير المقالب (DAL- MAKER) ، والأصفاد الذهبية (GOLDEN HANDCUFFS) ، والمتربص بأسماك القرش.(SHARK WATCHER) ...ألخ إنها لغة سينما المغامرات أو الرسوم المتحركة المنتجة فى هوليود . وهكذا يبرر التمثيل انطلاق عمليات السيطرة فيتحول إلى حقيقة . وقد نقل عالم الاجتماع الأمريكى جون مادريك عن أحد أخصائى وول ستريت قوله وهو يسخر منذ بضع سنوات بخصوص تلك النقطة : « حركة السيطرة تشبه أكثر فأكثر لعبه اجتماعية يمارسها أشخاص بعيدون عن الحقائق الاقتصادية والصناعية على غرار الأطفال الذين يلعبون المونوبولى ». (نهب أمريكا ، نيويورك ، بانتام بوكس ، ١٩٨٧)

ولكن الرأسماليه الأمريكية لا تكتفى فقط بالتذكير بالجمال البرى الآسر للأدغال وللكفاح من أجل البقاء . إنها توحى أيضا بالأحلام الوردية والمال السهل ، والثروات المفاجئة ، وقصص النجاح الجذابة ، لا بالازدهار الصبور والمتعقل المميز للنموذج الراينى . وعبارة «تكوين ثروة» لاتنتمى أبدا للتقاليد الراينية . ولكنها كامنة فى جوهر الرأسمالية الأمريكية التى توفر لنا لاس فيجاس صوره كاريكاتورية لها . فالصناعة الإعلامية الجديدة لحلم «الإثراء بسرعة» لم تنشأ أو تزدهر فى فرانكفورت ، وكذلك الولع بالإبهار عن طريق الكسب ، بل فى شيكاغو ونيويورك. ولايحول ذلك الآن دون أن يتساءل الناس حتى فى فرانكفورت أو زيوريخ عما إذا لم يحن بعد الأوان للقيام بجولة فى كازينو الاقتصاد . وها هم أرباب العائلات ينظرون من طرف العين نحو المراقص والملاهى الأمريكية . إنهم صغار أصحاب الأسهم الألمان والسويسريين الذين يودون هم أيضا على الأقل كسب الجائزة الكبرى فى سباق الخيل ، إن لم يكن خوض اللعبة الكبرى والسيطرة . غير أن بوادر التطلع إلى تكوين ثروة وكسب الشهرة تظهر بالأخص بين المديرين من الجيل الجديد فى سويسرا والمانيا واليابان الذى لم يعرف الحرب .

الانتصار الإعلامى .

تظل الرأسمالية الأمريكية نجما إعلاميا حقيقيا رغم إخفاقاتها وديونها ولامساواتها والضعف الذى حل بصناعاتها . إنها الرأسمالية «كما يجب» رغم الهجوم الذى يشنه ضدها أعداؤها (الذين لم يعودوا كثيرين) ، فقد أصبحت أسطورة على لسان المدافعين عنها ، ويواصل كتاب السيناريوهات بلا كلل رواية ملحمتها والإشادة بمآثرها . ورغم كل ضروب الفشل ، تحتل الرأسمالية الأمريكية مركز القمة فى مجال الإعلام . وهذا أمر طبيعى لأن الإعلام الذى يعكس بصدق مزاج جمهوره ، يحب التشويق ، والأبطال المبهرين ، والبهلوانيات المالية ، والمعارك بين العمالقة والفرسان البيض أو السود ، وصراع الخير مع الشر ، والمظاهر الخارجية للجاه . وهذا الانتصار الصحفى الذى تحققه الرأسمالية الأمريكية ليس ظاهرة عارضة أو ثانوية قد يرى بعض رجال الاقتصاد أنها ليست هامة ، فهى تفسر على العكس مصدر انتشارها الواسع النطاق .

فمن المعروف أن وسائل الإعلام تقوم بدور متنامى فى الحياة الاقتصادية . وذلك على الأقل لسبب بسيط مرتبط بسير أعمال البورصة . فالمنشأة التى تريد أن تحصل على تمويل تلجأ إلى الإعلان والصورة والاستعراض ، اللهم إلا إذا كانت مؤسسة شهيرة لها وزنها فى السوق . فلم يعد كافيا للمنشأة أن تكون متواجدة ، بل يجب أن تظهر . وقد سجلت الثمانينات انطلاقة هائلة للعلاقات العامة وتسارع لجوء الاقتصاد بشكل خاص إلى الإعلام .

ويصبح الضالعون فى النشاط الاقتصادى شخصيات رئيسية فى المسلسلات كما سبق أن رأينا ، وينتظر المشاهدون منهم أن يكونوا على مستوى السيناريو . فالرئيس الجيد لمنشأة ما ، لايمكنه ان يكتفى فى ظل تلك الظروف ، بأن يكون مديراً قديراً ، إذ يجب أن يكون أيضاً – على مرأى الجميع – غازيا يزيد باستمرار فى قوته ، ويجندل أعداءه ، ويشن «غارات» ناجحة ، ويعرف كيف يتخذ الوضع الملائم أمام المصورين وقد وضع قدمه فوق غنيمته . فصورته التى سيعرضها ستكون بمثابة تعريف بهوية المنشأة . ومظهره المستغَل إعلاميا لن يكون أقل أهمية من حسابات المنشأة وحصتها فى السوق . وعلى العكس كيف يمكن أن تبدى وسائل الإعلام حماسها بشكل تلقائى لأحد

أعضاء مجلس إدارة شركة المانية ، وهو الرجل المتقشف والقليل الكلام ؟ أو أن تلتهب مشاعرها إزاء رزانة مصرفي من زيوريخ أو فرانكفورت ؟

فالإعلام له قوانينه . إنها قوانين الاستعراض المتواصل والتشويق . وهي تعرض على الأشخاص الذين تقدمهم للمشاهدين أن يلتزموا بدورهم بقواعد العرض . وهكذا يعمل الإعلام الكاريكاتورى الخاص بالنموذج الأمريكي الجديد في الاتجاهين . وهو بلا شك أحد مفاتيح نجاح هذا النموذج سيكولوجيا . ولكنه يزيد في الوقت نفسه في قيوده وعيوبه ، إذ يتعين على رؤساء المنشآت والمغيرين والذئاب الشابة الذين تقدمهم وسائل الاعلام أن يحتفظوا من الآن فصاعدا بصورتهم العامة أمام الجمهور ، على غرار نجوم هوليود ، وبشكل مثير للسخرية أحيانا . فكم من القرارت المغامرة إلى حد أو آخر ، وكم من الاختيارات المقدامة قد تقررت بغية إرضاء وسائل الإعلام وإشباع النرجسية دون الاعتراف بذلك أبدا ؟ فاقتصاد الكازينو يستغل العرض الذى يقدمه عن ذاته ولكنه يصبح أسيرا له في الوقت نفسه .

وكما هو معلوم ، فقد عبر هذا الإعلام الاقتصادى المحيط الأطلنطي مع النموذج الأمريكي الجديد . واكتشف أرباب العمل الأوروبيون ، شاؤوا أم أبوا ، أن مظهرهم له أهميته ، وأن الاداء السيء على شاشة التلفزيون أو جملة صغيرة جاءت على لسانهم أمام المكروفون قد تكلفهم ثمنا باهظا . وقد تعين عليهم أن يعتادوا إدراجهم في قوائم الإعلام مثل المغنين والرياضيين ، وتوجب عليهم أن يكونوا أعضاء كاملى الأهلية في «مجتمع العروض» . أما الشركات نفسها فقد اضطرت إلى الاستعانة بقدر أقل أو أكثر من التوفيق ، بمستشارين في العلاقات العامة مكلفين بتلميع صورتها .

بيع الآمال بالمليارات

لنكن واقعيين . ما الذى يتطلع إليه الرأسمالي ، وبالأخص المرشح الرأسمالي من الجيل الجديد ؟ وما هو هدفه من الحياة ؟ تكوين ثروة بالطبع !

وهذا أمر واضح تماما اليوم ، ولكنه لم يكن كذلك بالأمس ، فمن بين كبار رجال الصناعة في فرنسا (أمثال جاك كالفيه ، رئيس مجلس إدارة ومدير عام بيجو ، وديديه بينو . فالانسيان ، رئيس مجلس إدارة ومدير عام مجموعة شنايدر ، وانطوان ريبو ، رئيس

ومدير عام شركة دانون) الذين نسوا أن يكونوا لأنفسهم ثروات ، ولايشغلهم سوى نجاح منشآتهم . وتلك هي القاعدة في المانيا . أما في الولايات المتحدة فهو أمر لايمكن تصوره : فنجاح المنشأة والمكاسب التي ربحها رئيسها من ذلك النجاح مسألتان مترابطتان بشكل وثيق.

فالمطلوب إذن تكوين ثروة وبسرعة . وهناك قاعدة بهذا الخصوص : «الشراء أرخص من البناء» وقد لاحظنا من قبل تطبيقاتها العديدة . وتقودنا تلك القاعدة إلى التمييز بين وسيلتين فقط يمكن الجهر بهما :

الوسيلة الأولى هي اختراع وبيع منتج ما أو خدمة أو مفهوم (مثل جلبير تريجانو ونظامه السياحي ، كلوب ميديتيرانيه ، ودارتي وعقد الثقة الخاص بالبيع بالقسيط) . غير أن من مصلحة المبتكر - بل قد يتفق ذلك مع استعداداته الشخصية في الكثير من الحالات - أن يلجأ إلى وسائل الإعلام ، أو بعبارة أخرى أن «يبيع نفسه» لكسب جمهور عريض .

أما الوسيلة الثانية ، وهي أكثر رشاقة وبراعة فتتمثل في جني الأموال من الأسواق المالية . وبوسع المؤسسات القائمة أن تحقق ذلك بدون ضجيج . ولكن الفرد الذي يعمل لحسابه الشخصي ، يتعين عليه أن يعرفّ الناس به لكي يجذب المدخرات بعد ذلك باسمه . فيا لمتعة إظهار القدرة على بيع مليارات الآمال لصغار أصحاب الأسهم !

ولنعالج مجال القيم انطلاقا من المنطق المالي . وينوه جان كازانوف (*الإنسان ، مشاهد التلفزيون* ، الناشر دينويل - جونتيه ١٩٧٤) بأن النجومية لاتضفي فقط المكانة ، ولكن الثروة أيضا . ففي عالم العروض تكون المكانة نفسها مصدر الثروة ، وهي التي تضفي الشرعية على السلوك ، لا العكس كما في الوضع الكلاسيكي .

ومما لاشك فيه أن التوسع الإعلامي على نطاق عام ، وتلك الأهمية الزائدة عن الحد للعلاقات العامة مرتبطان باقتصاد أصبح بحكم طابعه اقتصاد الإعلام . ولكن يجب أن نعرف أن الرأسمالية الأمريكية مسلحة في هذا المجال أكثر من خصمها ألف مرة فالظروف كلها مهيئة على الصعيد الدولي لضمان فوز صورتها . وهيمنة أمريكا الثقافية تزداد وضوحا من وجهة النظر هذه . . الجماهير في جاكارتا ، وليما ، وريو دى جانيرو

و لاجوس مولعة بالمسلسلات الأمريكية من إخراج هوليود ، وباللقطات الإعلانية والرسوم المتحركة القادمة عبر المحيط الاطلنطى . والأمر على هذا المنوال أيضا فى الجامعات بعد إنهيار الماركسية . ومما لاشك فيه أننا قد نثير دهشة المثقف فى أى بلد متخلف لو كشفنا له أنه يوجد نوع آخر من اقتصاد السوق ، وأثبتنا له بالأدلة التى فى متناول أيدينا أن الرأسمالية الراينية تخضع لقواعد أخرى خلاف تلك التى يراها عمليا فى مسلسل دالاس المصحوب بترجمة على الشريط ، وأن نتائجها أفضل عموما.

الإعلام الاقتصادى وأزمة وسائل الإعلام :

لقدكشف النموذج الراينى عن عجزه فى مجال الإعلام وفى تصدير تصوراته ، فترك لمنافسه الساحة بخصوص ما يمكن أن نسمية «المفارقة أس ٢» والتى يمكن توضيحها فى بضعة جمل . لقد سبق أن رأينا أن اقتصاد الكازينو يستمد جزءا من قوته عن طريق الجاذبية الصحفية . وهو فى المقابل خاضع لتأثير الإعلام مما لايخلو من متاعب . غير أن تعميق التحليل يبين لنا أيضا أن وسائل الإعلام نفسها انتقلت إليها عدوى المضاربة وتسلطت عليها الحاجة الملحة إلى تحقيق مردودية سريعة نظرا للدكتاتورية التى يفرضها المال .

وليس الصحفيون آخر من يدين القلق السائد منذ سنوات وسط مهنتهم . ويرجع ذلك إلى حدّ كبير إلى وطأة حكم المال ومقتضيات المردودية فى الأجل القريب ، مما يزيد من الضغوط ، أى أننا فى الواقع بصدد الصيغة الإعلامية لاقتصاد الكازينو . فعندما لا تكون وسائل الإعلام سوى سلعة خاضعة لقوانين السوق الصارمة ، وعندما تكون وسائل الإعلام مهتمة ببيع القراء أو المشاهدين لأصحاب الإعلانات ، أكثر من تزويدهم بالمعلومات فسرعان ماتفسد آداب المهنة . ويجب أن نلاحظ أن البلد الذى يحتل فى هذا المجال المركز الطليعى للنموذج الأمريكى الجديد ليس الولايات المتحدة بل فرنسا .

فالواقع أن هناك تقاليد شبه طائفية فى البلدان الانجلو - ساكونية تحقق استقلالية الصحفيين إزاء الصحف التى يعملون لديها ، ويساندهم فى ذلك قراء متعلمون ، خاصة فى المسائل الاقتصادية والمالية ، مما يحول إلى حد كبير دون الإعلام الصاخب حول الاقتصاد ، كما هو الحال الآن فى فرنسا ، خاصة بعد خصخصة قناة التلفزيون الرئيسية.

ومن هنا تنبع الملاحظات التى تتكرر بأقلام الاخصائيين الفرنسيين فى مجال الإعلام ، والذين يبدون قلقهم من الأزمة الحقيقية التى تعانيها آداب المهنة .

ففى فبراير ١٩٩٠ ، أدان فرانسوا ـ هنرى ليريو ذلك الفساد فى كتاب عنوانه معبر حقا : *الإعلاموقراطية* (الناشر فلا ماريون). وفى أغسطس ١٩٩٠ نشرت مجلة ديبا (DEBAT) ملفا كبيرا عنوانه «القلق فى وسائل الإعلام» . وقد دعا جان دانيال ، مدير مجلة *نوفيل أوبسرفاتور* ، الصحافة إلى أن تولى ظهرها لفلسفة الإعلام التى تصوره على أنه سلعة شأنه شأن أى سلعة أخرى . وفى ديسمبر ١٩٩٠ ، نشرت مجلة اسبريه (ESPRIT) بدورها عددا خاصا يطرح السؤال الآتى : « إلى أين تتجه الصحافة ؟ » .

وفى مقال طويل بتوقيع جان ـ فرانسوا روج ، الصحفى المتخصص فى الشئون الاقتصادية بعنوان « الصحافة المعرضة لمخاطر المال » استعرض فيه « الرشوة الإيجابية والسلبية » فى الصحافة الفرنسية مؤكدا على تفاقمها الحالى . وهو يقول «منذ التحرير كان يبدو أن المخاطر التى تتهدد حرية الإعلام تنحصر أساسا فى المجال السياسى . وكان يتعين الاحتراس أولا من هذا الجانب . كانت السلطة محتفظة بقدرتها على الرشوة ، ولكن على مستوى متلائم مع الاستقلال العام للصحافة ، وخاصة الصحافة الكبرى الوطنية . بيد أن هذا التوازن الدقيق هو الذى أصبح على مايبدو مهددا نتيجة لبعض التصرفات » .

وأخيرا نشر آلان كوتا ، وهو من الاقتصاديين الرئيسيين الذين لم يكفوا أبدا عن تأييدهم لاقتصاد السوق ، كتاباً مفزعاً فى فبراير ١٩٩١ عنوانه *الرأسمالية بكافة أحوالها* (فايار) ، خصص ثلاثة فصول من فصوله الخمسة لمعالجة التطور الاخير للرأسمالية :

- الرأسمالية الإعلامية
- الرأسمالية تحت قبضة المالية
- الرأسمالية الفاسدة .

«لايمكن فصل انتشار الفساد عن اندفاعة النشاطات المالية والإعلامية. فعندما يتيح الإعلام الفرصة لتكوين ثروة فى دقائق ، بينما يستحيل الحصول عليها حتى بالعمل

المكثف طوال الحياة ، وذلك بمناسبة العمليات المالية من كافة الأنواع ـ وبالأخص الاندماجات ونقل الملكية وعروض الشراء العلنية ـ فإن الإغراء بشرائها أو بيعها يصبح أمرا لامفر منه . فالعمولة تجتذب الفساد ، كما تأتى السحب الكثيفة بالرعد » .

ففـى الزمن الذى كان الموظفون يحصلون فيه على مرتبات مجزية فى البلدان المتقدمة ، وتدفعهم كرامتهم إلى اعتبار البقشيش مرضا مخجلا شائعا فـى البلدان المتخلفة ، لم يكن أحد يجسر على الاعتراض على هذا الاعتبار الاخلاقى . أما الآن وقد سيطر إلغاء القيود على المفاهيم الاقتصادية ، فمن المنطقى أن يتطور الأمر بعد الحكم على الدولة بأن تنحصر فى أضيق حدودها الدنيا ، إلى درجة الإشادة بالرشوة ، باعتبارها أحد أشكال العقلية العملية ... وبأى نجاح ! واليكم مثلين : أعلن خوزيه كورديا ، سكرتير عام الحكومة المكسيكية فى اجتماع رالوس فى يناير ١٩٩١ ، أن قيمة الكوكاين الذى صادرته الشرطة المكسيكية منذ ثلاث سنوات ، تبلغ ، حسب أسعار نيويورك ، ضعف الدين الخارجى للمكسيك أى حوالى ١٥٠ مليار دولار .. وكان هذا فى حدود اقتصاديات الفساد . ولكن هناك ما يفوق ذلك . فمنذ بضع سنوات أبدى الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى ، الذى يتولى طبع أوراق النقد ، شأن جميع البنوك المركزية ، دهشته لتزايد الطلب بشكل غريب على الدولارات من البنوك . وقد تبين من التحقيق فى المسألة أن ٩٠٪ من الأوراق الخضراء المطبوعة فى الولايات المتحدة لاتستخدم فى التداول الدخلى ، بل تلبى أساسا حاجة الاقتصاديات الموازية ، وبالأخص تجارة المخدرات ، التى تتجنب التعامل عن طريق الحسابات المصرفية .

وكلما أصبح من اليسير على البعض الكسب دون أن يعملوا ، كلما صورت نجاحاتهم على أنها أعمال جليلة ، وتزايد عدد المرشحين للحصول على رشاوى أو للمشاركة فى عمليات تهريب المخدرات . وعندما يتعين على وسائل الإعلام أن تخضع لقانون الربح الفورى (ولاشك أن البلدان الراينية ستكون آخر من سيحتفظ بقنوات تلفزيونية عامة بلا إعلانات ، على غرار البى . بى. سى.) فستلجأ بالتبادل إلى عدم معالجة الحياة الاقتصادية والمالية إلا من خلال الخروج على القوانين والتعدى على الزمن . ويضيف آلان كوتا قائلا : «ولكى تكون التسلية التلفزيونية تامة ، يتعين عليها رفض الوقت الذى ينقضى وتركيز الكائن على اللحظة التى تكون هى أيضا تناسيا لضغوط

الحياة ، وفى مقدمتها الموت . فالوقت الذى يستغرقة المسلسل التلفزيونى يتدارك الزمن بإعطاء الانطباع بأنه ليس هناك إطلاقا شيء يتوقف » . إنه الحاضر الخالد والربح من أجل الحاضر .

الربح من أجل الحاضر

كشفت الأوضاع الثقافية فى الثمانينات عن كونها مرجبة للغاية بهذا الجانب من النموذج الأمريكى الجديد. فقد كانت تلك السنوات فى الواقع فتره أزمة عامه لأنظمة الفكر وتمجيدا للفردية والتسلية وانتصارا لما أسماه جيل ليبوفتسكى « عهد الفراغ » . فهذا المفهوم للعالم «الذى يقتصر فقط على تحقيق الأنا ، والمصلحة الفردية ، والإعجاب بالتحرر الشخصى ، وتسلط الجسد والجنس ... يدفع إلى الإفراط فى استثمار الخاص وبالتالى تسريح الحيز العام » (*عهد الفراغ* ، الناشر جاليمار ، ١٩٨٦)

غير أن هذا المناخ الفردى بشكل كاريكاتورى والذى خابت فيه الآمال ، يوفر للنموذج الأمريكى الجديد ميزة تقديم فكرة قوية وبسيطة ورسالة مطمئنة . فالشيوع الآن للحد الأقصى من الربح وفورا ، وتحقيق المصلحة الفردية العليا ، والتفضيل المنتظم للأجل القصير ، وعدم الثقة فى أى مشروع جماعى ... هذا عدا المنطق الأعوج ، والوقاحة المتوارية ، والتواطؤات الإعلامية ، وكلها تجعل تلك الصيغة المقتبسة من النموذج الأمريكى الجديد أشبه إلى حد ما ، وبشكل مفارق حقا ، بالنموذج الشيوعى الذى تمكن هو من التغلب عليه .

وهذا النموذج متوافق على أى حال مع المناخ السائد . فعبادة الربح مهما كان الثمن تتميز ببساطتها الغاشمة وبالوضوح ، ومما يزيد من قوتها أنها تتجلى كعلامة وحيدة ثابتة وسط ضباب عدم التيقن والبلبلة وضياع القيم الاخلاقية التقليدية.

وإضفاء الشرعية على النجاح الفردى وتحويل المنتصر إلى أسطورة يداعبان الفردية الشائعة . فالأولوية للأجل القصير ، ولـ « بعدى الطوفان » وللجوء بلا حرج للاقتراض والاستدانة ، كل ذلك يتفق مع مذهب اللذة الآنية . وبالطبع فإن فترات خيبة الأمل المعنوية والفلسفية ، عندما تكون أنظار كل فرد متجهة نحو الحاضر لا المستقبل، لاتساعد على البرهنة على ضرورة الادخار وأهمية الأجل الطويل . أما قانون الغابة فهو الذى يظل

سائدا فى نهاية الأمر عندما يتم التشكك فى كافة « القوانين » الأخرى وكل أشكال التنظيم الجماعى . إنها العودة إلى «قاعدة الحقائق» بعد إفلاس الايديولوجيات.

وتقاس عبادة الربح خلال الثمانينيات بتضاعف أعداد معابدها . فلم يحدث أبدا من قبل أن أقيم مثل هذا العدد من مدارس «البزنيس» التى تردد كافة كتبها نفس المبادىء المقدسة التى ترمز إليها جائزة *الامتياز* (إنتر ايديسيون . ١٩٨٣) . لماذا الامتياز ؟ من أجل الربح طبعا ! وما العمل بهذا الربح ؟ لاتوجهوا هذا السؤال بالاخص ، وإلا تم إستبعادكم من قدس الأقداس لتشكككم فى البند الأول من قانون الإيمان الجديد : *غاية الربح هى الربح* . ولامجال للتساهل هنا . فالمبدأ القاطع يقضى باستبعاد قضية الغائية «الفلسفية» والاكتفاء بدراسة تقنية الوسائل. وهكذا تصب هذه الدراسة بدورها فى تصور الرأسمالية الأمريكية الجديد : الحاضر من أجل الربح ، والربح من أجل الحاضر .

فالسفسطة كثيرا ما تكون رائجة فى دراسة النظام الاقتصادى الذى تحول إلى مبدأ يقود المجتمع ، فحواه أن ماينجح يكون فعالا ، وما يكون فعالا فهو حقيقى ، إذن فما ينجح هو الحقيقى .

ولنلاحظ مع ذلك أن بوادر تقهقر تلك الأفكار «الواصلة» التى راجت خلال الثمانينيات ، بدأت تظهر . فالنشوة المتعجلة التى سرت فى نفوس المديرين الذين لا تعذبهم ضمائرهم ، والفعالية الواثقة بنفسها أكثر من اللازم بدأتا تتلاشيان . وظهرت من الآن « مودة » جديدة ، « مودة » الأخلاقيات ، وسط المديرين المسايرين لعصرهم ، مما يقرر حدود نفعية الأمس . وهذه الريح الجديدة تأتينا هى أيضا من أمريكا . ويهمنى أن أنوه بذلك لسببين : الأول ، أن كل فكرة «صنع فى أمريكا» مباعة مقدما خاصة فى فرنسا . وإذا كان هناك ثمة هدف لهذا الكتاب فهو أن الرأسمالية لن تتمكن من الإسهام فى تقدم المجتمع ما لم تخضع نفسها لأخلاقيات ومبادئ القانون الدولى . والسبب الثانى هو أن الشعب الأمريكى ينظر إلى الأخلاقيات بجدية ، والحال ليس كذلك أبدا فى البلدان اللاتينية بصفة عامة .

مفاتن لهنوس وعفة جونون

سينتشر على الأرجح رفض مستحدثات الماضى فى السنوات القادمة . مع ذلك فإن

المناخ الجارى وتأثير اللحظة لايزالان مواتيان إلى حد كبير بالنسبة للنموذج الأمريكى الجديد . ولايمكننا أن نقول نفس الشيء بخصوص النموذج الراينى . فما يؤاخذ عليه هو سيره فى عكس التيار على كل الأصعدة تقريبا . والتفاهم الاجتماعى الذى يعتمد عليه لايتفق إطلاقا مع تصفية النقابات والأزمة العامة التى تمر بها المؤسسات الجماعية . كما أن تمسكه بالأجل الطويل لا يتفق ، ظاهريا على الأقل ، مع الاستهلاك المسعور والفورى . والمفهوم العضوى والجماعى للمنشأة الذى يقوم هذا النموذج على أساسه لايتمشى مع الفردية المحمومة السائدة . وارتيابه إزاء المضاربات فى البورصه وخطط الترقية البطيئة والمنتظمة التى يوفرها لكوادره ، تفوح منها رائحة الوعظ الأخلاقى الذى عفا عليه الزمن . أما الرعاية الاجتماعية والأمن اللذان يتباهى بتوفيرهما للعاملين ، فهما لا يتمشيان إطلاقا مع الأحلام الرائجة التى تحبذ حياة البطولة والمغامرة .

ولو تمسكنا بالمظاهر وحدها لكانت الرأسمالية الراينية بالأصح «مسطحة» فهى تفتقر إلى «الأناقة » ، ولاتنشر الأحلام واللهو ، كما أنها ليست أخاذة . ولنقلها بصراحة ، النموذج الراينى ليس «مثيرا » . فبينما يجتذب النموذج الأمريكى الجديد بمفاتنه الشبيهة بمفاتن فينوس ، فإن النموذج الراينى يذكرنا بشرعية العفة التى تتحلى بها جونون . ولكن من يعرف جونون ؟ وأين هم المصورون أو النحاتون العظام الذين ألهمتهم ؟ وأين هم أساتذة الاقتصاد الذين يعرضون الدروس التى يجب استخلاصها من التقدم الاقتصادى والاجتماعى الفائق الذى حققته المانيا ؟ وأين هم الساسة الشبان الذين يقدمونه كنموذج لناخبيهم ؟

على أنه من الخطأ مع ذلك الاعتقاد بأن عدم نجاح الرأسمالية الراينية سيكولوجيا يرجع فقط وبكل بساطة لسؤ الترويج لها إعلاميا أو لعدم تمشيها مع القيم ـ بل بالأحرى للاقيم ـ الرائجة الآن . فالأمر يرجع أساسا إلى كون التيارات الفكرية والقيم التى انبثقت منها تقابل بالتجاهل على نطاق واسع أو بالمعارضة .

فدور التعاليم الاجتماعية للكنائس فى إعداد « اقتصاد السوق الاجتماعى »، الذى جمع أساسا بين تأثير الكاثوليك داخل الحزب الديموقراطى المسيحى ، وتأثير البروتستانت داخل الحزب الاشتراكى الديموقراطى ، دور مجهول . وهذا الجهل مثير حقا للدهشة

خاصة وأن السلطة المعنوية للكاثوليكية تعززت من عهد البابا يوحنا الثالث والعشرين حتى عهد البابا يوحنا ـ بولس الثانى ، مع تعمق التعاليم الاجتماعية للكنيسة باكتشافها وتقديرها لوظيفة المنشأة الخلاقة .وجدير بالملاحظة أن من بين العناصر التى تقرب البلدان الراينية من اليابان التشابه الكبير فيما يتعلق بالوظيفة الجماعية للمنشأة ، وكذلك التشابه بين الفلسفة الكونفيشيوسية والفكر الكنسى بخصوص تنظيم المجتمع . ويظل ذلك مجهولا هو أيضا . ومع ذلك فإن « فراغ » مابعد الشيوعية يدعو المسيحية الاجتماعية إلى استرداد الدينامية والنفوذ اللذين ظلا محصورين إلى حد كبير منذ جيل فى إطار البلدان الراينية .

والتيار الاشتراكى الديموقراطى العريض ، فى أوروبا على الأقل ، ليس غريبا عن نموذج الاقتصاد الاجتماعي للسوق ، رغم المعارضة التى يلقاها . بل يمكن القول ، على غرار بيير روزنافالون ، أن ماسميته فى هذا الكتاب النموذج الراينى ليس بعيدا للغاية عن التطلع إلى المثل الأعلى الاشتراكى الديموقراطى بعد تحديثه وتعديله ، بيد أن الاشتراكية الديموقراطية التى قدمت البلدان الاسكاندينافية ، وخاصة السويد ، خير تجسيد لها ، تتقهقر بسرعة على الصعيد الفكرى . والواقع أنها فقدت جانبا كبيرا من حيويتها منذ عشرين سنة بعد أن استسلمت للانحراف نحو نوع من العمالية البيروقراطية الكسولة . فردا على سؤال وجهه زائر لمدير مصنع سويدى : « كم عدد من يعملون هنا ؟ » أجاب قائلا : « النصف تقريبا » . ومن هنا أصبحت معدلات الفائدة ، والتضخم ، والاستثمار غير متلائمة مع مقتضيات المنافسة الأوروبية .

وقد أدرك السويديون ذلك وراحوا يصلحون بطريقتهم الخاصة التوازنات الاقتصادية الكبرى فى نهاية الثمانينات ، إلى حد ما كما تصرف قبلهم العديد من الاشتراكيين الأوروبيين : بينيتوكراكسى فى ايطاليا ، وفيليبه جونزالس فى أسبانيا ، وماريو سوارس فى البرتغال ، وبالأخص ميتران فى فرنسا .

وهل ستستعيد الاشتراكية الديموقراطية عنفوانها ؟ هذا غير مؤكد خاصة وأنها عانت بشكل خطير من التقهقر الشديد ، بل والانهيار الذى حل باشتراكية الدولة .

لن أتوسع هنا فيما سماه فرانسوا فوريه «لغز تحلل الشيوعية» (مذكرة مؤسسة سان سيمون فى اكتوبر ١٩٩٠) ، أى فى تلك الهزة الأيديولوجية العنيفة ، الغريبة وغير المتوقعة والتى لم نتنه بعد من حصر كافة عواقبها . وقد نوه فى بداية هذا الكتاب بأن ذلك التحلل يترك الرأسمالية بشكل خطير فى مواجهة نفسها . ويلقى ذلك التحلل الضوء فى نهاية الأمر على الفترة التى أسعى إلى توضيحها فى صفحات هذا الكتاب . فنهاية الشيوعية و المواجهة بين الشرق والغرب لا تسجل فقط انتصار نظام (ليبرالى) على نظام (حكومى) . فهذا السقوط يجر معه فى دوامة هائلة مجموعة كبيرة من الأفكار ، وردود الأفعال ، والحساسيات ، والتحليلات التى ما كانت تستحق أن تزول بأكملها . ومما لاشك فية أن التاريخ سيجرى فى المدى الطويل عملية فرز . ويجب أن نعترف بأن هذا الفرز لم يتم بعد .

والواقع أن هذا الفراغ المفاجىء الذى حلّ بشرق أوروبا أشبه إلى حدّ ما بحمولة فوق باخرة العالم ، تفككت أربطتها فجأة فمالت بالباخرة على جانب واحد . فالأمر لايقتصر فقط على سقوط الشيوعية بصيغتها الستالينية أو البيروقراطية بشكل لم يعد من الممكن تداركه ، بسبب ذلك الفشل التاريخى ، بل إن كل ما يرتبط من قريب أو بعيد بالمثل الأعلى الاشتراكى الإصلاحى أو الاجتماعى ببساطة ، قد تعرض هو أيضا للأذى بلا جريرة .

ويتعين أن نقيس مدى فداحة هذا الإقصاء الذى لايمكن وقف تياره الذى لا تعوزه حاليا التفاصيل . ففى بلدان أوروبا الشرقية وحتى فى الاتحاد السوفيتى ، استهلكت تماماً بعض المفردات الدارجة فى اللغة وتضررت نتيجة لتجنيدها تحت راية الشيوعية ، حتى أن أحدا لم يعد مستعدا لاستخدامها . وينطبق ذلك مثلا على كلمات مثل « الحزب » و« الجماعة » و« العاملين » . ولـذا فضلت أغلب الأحزاب السياسية التى ظهرت من جديد فى أوروبا الشرقية أن تطلق على نفسها تسميات مثل « المنتدى » (تشيكوسلوفاكيا) ، و«التحالف» (المجر) ، و«الاتحاد» (بولندا) . وعبثا سنحاول العثور فى الصحافة الديموقراطية المجرية أو التشيكية عن أى ذكر لكلمات الماضى ـ العاملين ، الخطة ، الأهداف الاستراتيجية ـ التى دفنت مع النظام نفسه .

وبالطبع لم نصل إلى هذا الحد فى الغرب فيما يتعلق بمفردات اللغة . ولكن ليس من المؤكد أن عواقب الاندحار الشيوعى تختلف أساسا عن ذلك بالنسبة للأفكار . فهناك مفاهيم مثل الحد من ضروب اللامساواة ، وحقائق مثل النقابية ، وتطلعات مثل الانضباط الجماعى ، ومؤسسات مثل الخطط أو حتى الضريبة المباشرة ، ومراجع مثل الاشتراكية الديموقراطية ، أصبحت كلها تحمل ضمنيا علامة «ناقص»، وتثير الشكوك . لقد تسبب إذن «الفراغ الكبير» فى فراغ كبير عندنا لدى اليسار واليسار الوسط نتيجة لما يسمى التطور الجدلى للأفكار .

لقد أصيبت الحياة السياسية الأوروبية من وجهة النظر هذه بشلل نصفى . وحل الفتور الحتمى باليسار . وتذكرنا هذه الظاهرة ، ولكن بعكسها ، بما جرى عندنا غداة التحرير . فقد أدى تواطوء جزء فى اليمين الفرنسى مع حكومة فيشي والتعاون مع العدو إلى التنصل لأمد طويل من تلك التوجهات السياسية والثقافية بل والأدبية . وهكذا تمتع اليسار لمدة ثلاثين سنة تقريبا ، باحتكار فعلى عمّ الثقافة والجامعات .

أما اليوم فقد أصبح اليسار ، بل وحتى الوسط ، يتيما ومُعاقبا ومحروما من مراجعه وقناعاته . أى أنه تم دفعه نحو ظلمات الفشل التاريخى . ولم تمس هذه الظاهرة فرنسا وحدها . فقد انتقل مركز الثقل السياسى فى أوروبا اليوم نحو التوجه المحافظ الصريح أو المتوارى .

وبالطبع يستفيد النموذج الامريكى الجديد ، الذى يُعتبر الصيغة القوية والمتشددة للرأسمالية ، من ذلك التحول الهائل . وعلى العكس فإن النموذج الراينى المشبع بالأفكار الاجتماعية والقريب الصلة بالاشتراكية الديموقراطية ، يصطدم بشكل مباشر بالتوجهات الجديدة الليبرالية المتطرفة .

وفضلا عن ذلك يبدو النموذج الأول عفيا وشفافا وغير متساهل ، ومحترفا حقا . أما النموذج الآخر فهو معقد ومائع إلى حد ما ، ومعتم إن لم يكن غامضا ، ويخلط فى نهاية الأمر بين المتطلبات الاجتماعية والمقتضيات المالية ، وبين تراث الماضى والتطلع إلى المستقبل ، بنوع من الهواية الحسنة النية ، مما أفقده « جاذبيته » . ولكن لن يمضى وقت طويل حتى ينعكس على نطاق واسع وبعنف لايقارن بما جرى فى شرق أوروبا ،

ذلك الصدع القائم بين الأغنياء الجدد والفقراء الجدد الذى يتميز به المجتمع الأمريكي اليوم . وعندئذ سيتعين إيداء الاهتمام بتلك « الرأسمالية ذات الوجه الانساني » ، كما ظهرت بوادر ذلك في بولندا ، وهي تلك الرأسمالية التي أحاول أن أحددها إجمالا وبشكل تقريبى على أنها النموذج الراينى .

والنجاح السيكولوجي والإعلامى والسياسى الذى أحرزته الرأسمالية الأمريكية ليس مفارقا إلى ذلك الحد الذى قد تتصوره في الوهلة الأولى . بيد أنه تترتب عليه تأثيرات ضارة . فعندما «تستورد» تلك الرأسمالية الامريكية ، وتعبر المحيط الاطلنطى لتتغلغل في النموذج الراينى وتغوى بريطانيا أو تجعل فرنسا تستسلم للأحلام ، فإنها لاتحضر معها «مضاداتها» التي تحد بقدر ما من تجاوزات «قانون الغابة» ومنها الشرعية الشديدة التدقيق ، والاخلاق المستوحاة من العقائد الدينية ، والروح الوطنية وعقلية المشاركة ... إلخ .

والخلفية الثقافية في أوروبا وفي أى بلد من النصف الجنوبي من الكرة الأرضية مختلفة عن الخلفية الثقافية الأمريكية . فالكوابح والموازنات والتصحيحات التي يمكننا أن نلاحظها في الولايات المتحدة ، لا توجد أو لا تعمل بنفس الطريقة . ولذا فإن صيغة الرأسمالية الامريكية «المصدرة» التى يكن لها الاحترام بعض إلليبراليين المتطرفين في أوروبا ، قد تبين أنها أشد قسوة وأقل توازنا وأشبه «بالغابة» بقدر أكبر من الصيغة الأصلية . وتطبيقها بلا حذر أشبه بالدواء الشديد المفعول الذى يراد استخدامه دون توفر المضادات التي تدرأ آثاره الجانبية . وبلدان شرق أوروبا معرضة لخوض تجربة من هذا النوع من النقل الفظ .

عاشت الشركات المتعددة الجنسيات !

بيد أن هناك استثناء هاما بالنسب للاتجاه الجديد الذى يؤدى إلى تغلب النموذج الأقل إنجازا . وهو يتعلق أساسا بالشركات الكبرى المتعددة الجنسيات . وتلك مفارقة حقا . فهل هناك ما هو أمريكي أكثر من أمريكان اكسبريس ، وكوكا كولا ، وسيتى كورب ، وكولجيت ، وفورد وآى . بى . ام . أو مكدونالد ؟ فهي جميعا تابعة من حيث المبدأ للنموذج الأمريكي . ولكن إذا نظرنا إليها عن كثب لوجدنا أن الوضع

مختلف تماما : فالشركات الأمريكية الكبرى المتعددة الجنسيات مختلفة عن النموذج الأمريكي الجديد في مسألتين أساسيتين :

فقد تطورت تلك الشركات أساسا عن طريق نموها الداخلي من خلال مشروع صناعي يعتمد على الابتكار التكنولوجي أو التجاري . فهي لم تكف إذن عن التفكير على المدى البعيد ، وهي التي ابتكرت التخطيط في إطار المنشأة ، ونجاحها في هذا المجال أدى إلى إضافة التخطيط للمنشأة إلى المناهج الدراسية في معاهد إدارة الأعمال .

كما أن هذه الشركات اضطرت إلى اختيار عاملين من العديد من البلدان وتدريبهم حسب مفاهيم إدارية متماسكة ، وثقافة خاصة بالمنشأة ، حتى تتمكن من الانتشار في كافة القارات . وهذا لايتم بين عشية وضحاها . ولذا تضطر هذه الشركات المتعددة الجنسيات إلى تركيز الجانب الأساسي من سياستها على العلاقات الإنسانية خارج سوق العمل ، وعلى توفير التدريب المتواصل للعاملين لديها وضمان استمرارهم وتقدمهم في عملهم .

وتنتمي الشركات الأمريكية الكبيرة المتعددة الجنسيات بالأحرى من هاتين الزاويتين ، إلى النموذج الراينى لا إلى النموذج الأمريكي الجديد .

ولنلق نظرة الآن على الشركات المتعددة الجنسيات الأوروبية الأصل ، ومنها على سبيل المثال باير ، ونسلة ، ولوريال ، وشلومبرجر ، وشل . وهي تتميز بنفس سمات الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات بل وأكثر .

وتستحق حالة شركة شل أن ننوه بها لأسباب ثلاثة : أولا ، كان من المفترض بشكل طبيعي ، أن تكون معوقة منذ نشأتها لأنها تخضع بنسبتي ٤٠٪ و ٦٠٪ للمصالح الانجليزية والهولندية . وهذا التوازن المالي التقريبي يعتبر عادة عامل عجز . ومع ذلك فقد ارتقت شل إلى المرتبة الأولى في أرباحها العالمية . ويرجع ذلك أساسا إلى امتياز تنبؤاتها الاقتصادية . وقد اتضح لي أن اقتصاديي شل ربما كانوا الوحيدين في العالم الذين توقعوا الصدمة البترولية قبل وقوعها بسنوات ، واستطاعوا اقناع قادتها برسم استراتيجيتهم على أساس ذلك التنبؤ . وأخيرا ، فرغم أن شل من أصل أوروبي ، إلا أنها تمسكت دائما بقواعد أخلاقية صارمة بشكل خاص ومقبولة من العاملين لديها .

ومجموع الشركات الأخرى المذكورة آنفا يتميز بسمتين مشتركتين تهيئان للمستقبل آفاق توليفة أفضل تجمع بين نموذجي الرأسمالية .

فمهما كانت قوة هذه الشركات ، إلا أنها ظلت بمأمن من القوانين الكونية لبيولوجيا المنظمات التي تقضي بأنه كلما تضخمت وتقدم بها العمر ، كلما زادت احتمالات ترهلها بسبب الطفيلية البيروقراطية لقيادتها المفرطة العدد ، وانحسار الحافز لدى العاملين في تلك الشركات الكبيرة الغنية .

لماذا كان وضع الشركات المتعددة الجنسيات استثناء بالنسبة لتلك القاعدة ؟ لأنه بالرغم من قوتها إلا أن أسهمها المطروحة في البورصة تجعلها تابعة لسوق المال التي تُعتبر مدرب الأبطال الصارم والمحافظ الأمثل على اللياقة الاولمبية . بل إن تزايد قوة هذه الشركات وتوسعها في نموها وتكاثر حاجاتها إلى الاستثمار ، واللجوء بالتالي إلى زيادة رأسمالها في البورصة ، يفترض أن أصحاب الأسهم فيها أناس محظوظون .

ومع إن الشركات متعددة الجنسيات تابعة لسوق المال إلا أنها لا تخضع لنزواته : فرأسمالها موزع دائما على نطاق واسع ، ولايملك أى مساهم نصيبا يمنحه قوة خاصة . وبالأخص فإن الحجم المالى لتلك الشركات يبلغ حدا يحميها من أى غارة خارجية وأى عرض علنى للشراء . ويستمر ذلك ، من حيث المبدأ ، طالما ظلت مردوديتها مصانة وتزايد العائد الذى توزعه على أصحاب الأسهم .

ورغم أن متطلبات السوق الطبيعية تلاحقها كل يوم ، فهى تظل رابطة الجأش فى مواجهة تقلباته الاعتباطية . وبوسعها ، بل ويتوجب عليها أن تكرس كل منها كافة جهودها لتطوير استراتيجيتها الصناعية على نطاق كل القارات ، وعلى المدى البعيد . وتتولى تلك المهمة نخب تقدرها وتوزعها فى مختلف أنحاء العالم . والواقع أنها بقدر ما تتمكن من أن تصبح حقا متعددة الثقافات ، بقدر ما تحقق نموا متعدد الجنسيات فعلا . وبينما يميل النموذج الرايني إلى التقليل من شأن الدور المنشط للسوق المالية ، فإن الشركات الأوروبية المتعددة الجنسيات تقدر إسهامه فى تحقيق نجاحاتها .

والشركات المتعددة الجنسيات ، سواء كانت أمريكية أو أوروبية الأصل ، تقدم ، من خلال تلك السمات ، صورة لتركيبة أفضل تتجاوز فى آن واحد احتمالات الحمائية المتضمنة فى الرأسمالية الراينية، ومخاطر الإدمان المالى لدى الرأسمالية الأمريكية الجديدة.

الدرس الثاني الذي تقدمه المانيا

لعلنا نذكر « الدرس » الأول الذى قدمته المانيا ، ألا وهو التحالف المفارق والنموذجى بين *الإنجاز والتضامن* الذى يتميز به اقتصاد السوق الاجتماعى . (الفصلان الخامس والسادس) . بيد أنه يتعين أن نعترف بأن هذا الدرس لم يستوعب إطلاقا ، بل ولم يتم تدريسه . وعلى العكس كانت المانيا تتعرض فى نهاية الثمانينات للمزيد من الانتقادات لسياستها الاقتصادية التى كانت تطمس مزايا نموذجها .

وقد تلقت تلك الانتقادات ضربة قاضية فى عام ١٩٩٠ عندما تمت عملية توحيد المانيا على يد المستشار هلموت كول . ولعله لم يحدث أبدا فى تاريخ العالم مثل هذا التحدى الكبير من الإنجازات الاقتصادية من أجل التضامن السياسى والاجتماعى . فعندما تجاسرت المانيا وتصدت لهذا التحدى ، بنموذجها الراينى ، خاضت تجربة نموذجية حقا على الصعيد الأوروبى بل والعالمى .

كبش فداء التحجر الأوروبى

خلال الثمانينات ، فى عهد الريجانية ـ التاتشرية المتألقة ، كان النموذج الألمانى لا يلقى اهتماما كبيرا. وكان هناك ميل إلى اعتباره آلية قديمة ، لامستقبل عظيما لها ، تلحق الأضرار بشركاء المانيا الاتحادية والأوروبيين بسبب تحفظها وروحها التقليدية . وكان يوجه إليها بالذات نوعان من العتاب :

١ – كانوا يلقون عليها مسئولية أسباب الفتور التى يعانى منها الاقتصاد الأوروبى ، أى *التحجر الأوروبى* الشهير . فمنذ الصدمة النفطية الأولى فى ١٩٧٤ كانت أوروبا عاجزة عن استعادة معدل النمو الذى عرفته منذ ١٩٤٥ ، طوال «السنوات الثلاثين المجيدة» . والواقع أن معدلات نمو الاقتصاديات الأوروبية انخفضت بصفة عامة إلى نصفها . أما

الأمريكيون واليابانيون فلم يواجهوا مثل هذا التردى ، فقد ظلت اقتصادياتهما تنمو وإن كان بمعدل أقل قليلا ولكنه متقارب نوعا ما. وباستثناء السنوات التى أعقبت الصدمتين النفطيتين مباشرة، ظل معدل العمالة مرضيا بل وتحسن بشكل ملحوظ فى الولايات المتحدة .

وفى أوروبا التى بدا أنه محكوم عليها بالركود ، فقد تحول تحجرها العضوى إلى حالة نفسية كان يشار إليها عادة فى ذلك العهد بالتشاؤمية الأوروبية .

وعلى أساس اتهام موجه بالأخص إلى المانيا ، قدمت تفسيرات عامة من بينها : المصير الذى لامفر من أن تلقاه الأمم التى دبت فى جسدها الشيخوخة ، والرعاية الاجتماعية بمقتضياتها التى شلت الإنتاج ، وتقلص دينامية العاملين والنخبة ... إلخ . وكانوا يأخذون على المانيا عادة تقاعسها عن أداء دورها كقاطرة اقتصادية فى صفوف الوحدة الاقتصادية الأوروبية . وكان يقال إن الألمان لايعيرون أى اهتمام بمصير جيرانهم ويكتفون بمعدل نمو يبلغ حوالى ٢٪ ، وهو مايكفيهم لتأمين ازدهارهم وذلك لسببين :

– كانت المانيا تواجه تناقص عدد سكانها مما يجعل تحقيق نمو متواصل أقل إلحاحا وكانت نسبة الذين تعدوا الخامسة والستين من عمرهم ، أعلاها فى العالم الغربى ، شأنها فى ذلك شأن السويد . كما أن الإسقاطات الديموغرافية كانت تبين أن هذه النسبة ستتجاوز ٢٥٪ من السكان فى عام ٢٠٣٠ . وهذا الوضع يعنى أن تكون الحاجة أقل إلى توفير فرص عمل جديدة ، وإقامة مرافق عامة (دور حضانة ، مدارس ، جامعات ، مساكن ...) وإشباع متطلبات جديدة . فما جدوى الحرص إذن على مواصلة تحقيق معدل نمو مرتفع فى مثل تلك الظروف ؟

وبالمقارنة مع ذلك ، كانت فرنسا تواجة ضرورة استقبال الأجيال الجديدة فى أعقاب الانفجار السكانى ، والسعى إلى المزيد من النمو الإضافى يتيح خلق فرص عمل وتمويل المنشآت التى لاغنى عنها ، وتوفير إمكانية التمتع بمستلزمات المجتمع الاستهلاكى لكل هؤلاء المواليد الجدد الذين صنعوا تمردات مايو ١٩٦٨ !

العملة القوية أخيرا !

وبدا من خلال هذا المنظور أن التباطؤ الاقتصادى الناجم عن الانحسار الديموغرافى قد تفاقم إلى حد ما نتيجة لإرادة التمسك بحزم بالتعاليم المالية المستقيمة . فمن المعروف

أن الألمان توارثوا تاريخها مقتا شديدا للتضخم الذى كان مصدر كل مصائب فترة ماقبل الحرب ، والمسئول جزئيا عن وصول النازية إلى السلطة . وعلى أى حال ، فإن ميثاق تأسيس البنك المركزى الألمانى النابع من الإصلاح النقدى فى عام ١٩٤٨ ، يلزم السلطات المالية بتأمين استقرار المارك . ثم إن الفشل الذريع فى نهاية السبعينات كان لايزال ماثلا فى الأذهان فيما وراء نهر الراين . ففى تلك الحقبة كان الألمان قد رضخوا لمطالب شركائهم الأوروبيين الغربيين الذين راحوا يضغطون عليهم ليقوموا بدور القاطرة .

وأخيرا ، كانت ألمانيا تنوى الحفاظ على عملة قوية للاستفادة من مزايا تلك السياسة التى وضحتها فى الفصل السادس . فهذه السياسة تقضى بإعطاء الأولوية فى الأجل القصير للتوازنات المالية الكبرى على حساب التنمية الاقتصادية بغية تعزيز تلك التنمية فى الأجل المتوسط . فالمطلوب أولا الحد من عجز الميزانية ورفع معدلات الفائدة إذا استدعى الأمر ذلك ، لتحجيم التضخم والحفاظ على استقرار المارك الألمانى . وقد واصل الألمان استفادتهم من ذلك الانضباط الصارم .

وقد وجهت إليهم آنذاك تهمة انتهاج سياسة نقدية قوية بسبب ضعفهم الديموغرافى . وكانت بقايا المفاهيم الكينزية التى ظلت قائمة فى القارة الأوروبية ، ومتخفية فى المملكة المتحدة وراء الفضائل النقدية الزائفة للتاتشرية ، كانت لاتزال توحى بأن الدينامية الاقتصادية تتطلب قدرا من التسامح النقدى . وكان ذلك الانتقاد حادا بالأخص وسط الشركاء الأوروبيين الذين كانوا يواجهون بطالة واسعة النطاق ونموا سكانياً يقتضى توفير فرص عمل أكبر . والواقع أن التشدد الألمانى كان ينتشر وسط الوحدة الاقتصادية الأوروبية عن طريق النظام النقدى الأوروبى . وقد سبق لنا أن رأينا أن نظام التبادل الثابت للعملات ، حيث تكون حرية تنقل رؤوس الأموال كاملة ، لايتيح الاستقلال للسياسات النقدية . ففى هذا الإطار لايستطيع أى بلد أن يحيد بثبات عن الاتجاه العام لمعدلات الفائدة. فلو خفض معدلاته من جانب واحد ، هاجرت رؤوس الأموال من أجل إيداع مجز بقدر أكبر ، مما سيؤدى بالتالى إلى انخفاض قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى . والدوافع والاختيارات النقدية للبلد الأقوى الذى يملك النقد القائد ، تنتقل إذن إلى الاعضاء الآخرين فى النظام النقدى الأوروبى . وهكذا فرضت الارثوذكسية الألمانية نفسها على جيرانها عن طريق معدلات الفائدة .

وفى هذة الحقبة ندّد بعض شركاء المانيا بتعنتها ، آخذين عليها تكديس فوائضها التجارية واستغلالها قوة نقدها « لفرض إرادتها » .

غير أن حدة تلك الانتقادات خفت مع التقدم الذى أحرزته على الصعيد الاقتصادى نفس هذه البلدان ذات الميول التضخمية تقليديا ، وذلك عن طريق التزامها بمقتضيات النظام النقدى الأوروبى . وكان هذا التقدم ساطعا بالأخص فى البلدان اللاتينية التى يحكمها الاشتراكيون : فرنسا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال . وكثيرا ما أشارت الصحافة الانجلو - ساكسونية إلى بيير بيريجوفوا ، وزير المالية الفرنسى على أنه الرجل الذى يرمز إلى الفرنك القوى !

٢- وكانت اللائحة الثانية التى يأخذونها على المانيا تتعلق بالنموذج الألمانى نفسه . فعلى سبيل المثال كانت الانتقادات توجه بشدة إلى جمود هياكلها الصناعية والمالية ، وبالاخص من جانب الذين بهرهم النموذج الأمريكى الجديد «بخبطاته» فى البورصة ، وحمى عروض الشراء العلنية ، وأحلامه الشاملة ، وعمليات إعادة تشكيل البنيات العنيفة .

وكانوا يرون أن النموذج الألمانى لم يعد قادرا على الصمود أمام المقارنة . فسوقه المالية ضيقة وفاترة ، ومجموعاتها الصناعية لا تزال أسيرة رأس مال منغلق على نفسه . أما اقتصاد السوق الاجتماعى ، المسئول عن ذلك الجمود ، فقد فات أوانه فى نظرهم . بل إن بعضهم تنبأ بحتمية تقهقر الاقتصاد الألمانى وحلول الضعف بمنشآت ما وراء نهر الراين . ولازلت أحمل ذكرى أليمة من جراء ذلك التيار الفكرى . كنت أرأس مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية فى باريس ، الذى كثيرا ما كان يعتبر ، وبالأخص فى الولايات المتحدة ، أحد أحسن المعاهد من هذا النوع ، وذلك بفضل فرقه ومجموع مديريه المرموقين . غير أن المجلة العلمية لهذا المركز نشرت مقالا يثير عنوانه اليوم الإبتسامات الساخرة : «تصفية الصناعات من صميم النموذج الألمانى» .

وبصفة عامة كانت الصورة التى يعرضونها عن المانيا أنها بلد أناس يعتمدون على إيرادات فوائضهم ولايهمهم إلا الاستفادة الأنانية بثرواتهم . وكان معدل استهلاك الفرد فى عام ١٩٨٥ الأعلى فى أوروبا بما يعادل لثمانية آلاف دولار فى السنة . وعلى عكس ما كان يجرى فى كل مكان آخر ، كان معدل الادخار يميل إلى النمو . أما الميزان التجارى فكان يحقق الرقم القياسى الواحد تلو الأخر حتى أنه سجل فائضا بلغ ١٣٠مليار

مارك المانى . وإذا بألمانيا هذه الراضية بنجاحاتها وبأسباب راحتها تستقبل إعادة توحيدها ، وكأنها صدمة كهربائية .

الصدمة الكهربائية التى أحدثتها إعادة التوحيد

ما كان أحد يتوقع أن يكون رد فعل المانيا بمثل تلك السرعة والعزيمة فى مواجهة ذلك التحدى السياسى والاقتصادى المزدوج المتمثل فى سقوط سور برلين . ولكى يتصور المرء مدى جسامة ذلك التحدى ، ما عليه إلا أن يتذكر دواعى القلق والتساؤلات التى أعارتها فى بداية الأمر مسألة إعادة التوحيد .

فعلى الصعيد الداخلى ، وبعد انقضاء موجة الحماس الوطنية العارمة ، أبدى العديد من الألمان الغربيين تخوفهم من أن يكلفهم أبناء عمومتهم فى الشرق الكثير ، وأن ينالوا فى نهاية الأمر من مستوى معيشتهم . فما هو مصير نظام التأمينات الاجتماعية الذى لاتقل فعاليته عن سخائه ؟ وبدأت تظهر ردود الفعل المتشككة مع وصول ٧٠٠ الف من اللاجئين من الشرق فى غضون بضعة أسابيع .

وكان هناك تخوف أيضا من العواقب السياسية لعملية إعادة التوحيد . والواقع أن العديد من دواعى التشكك كانت تحوم حول المعالم السياسية لألمانيا فى المستقبل . هل لن ينقلب عليها التوحيد الذى يقدم عليه هلموت كول ضد حزبه ؟ لقد كان المسيحيون الديموقراطيون بعيدين تماما عن ضمان استمرارهم فى السلطة فى ألمانيا الموحدة ، خاصة وأن كافة عمليات جس نبض الرأى العام تبين أن الاشتراكيين الديموقراطيين سيكونون المستفيدين الرئيسيين من العملية . بل أن إعادة التوحيد كانت لفترة ، خلال صيف ١٩٩٠ ، أكثر شعبية فى فرنسا منها فى الجمهورية الاتحادية الألمانية !

وعلى الصعيد الدولى لم تكن دواعى القلق وعدم الثقة أقل. وكان الألمان يدركون تماما الجزع العميق الذى قد تثيره لدى شركائهم الأوروبيين احتمالات هيمنة عملاق جديد فيما وراء نهر الراين بسكانه البالغ عددهم ثمانين مليون نسمة، على الوحدة الأوروبية .

وكان التوزان الأوروبى فيما بعد الحرب يعتمد فى الواقع على التقسيم الذى تم بمقتضى اتفاقيات يالتا ، وتقسيم المانيا ، الدولة الكبرى المدحورة . وكان وجود دولتين

المانيتين ضمانا لاستمرار الوضع القائم الذى نشأ عن المواجهة بين المعسكرين ، خاصة على الصعيد العسكرى . ففى المجال النووى ، كانت الترسانات الاستراتيجية للدولتين الكبيرتين ، أى ذلك «التكافوء» الحقيقى أو المفترض ، يضمن توازن الرعب . وعلى المسرح الأوروبى كانت الصواريخ المتوسطة المدى (برشينج من جهة ، وإس إس٢٠ من الجهة الأخرى) تؤصل نظرية الردع وتؤمن العدول عن استخدامها فى أراض القارة الأوروبية . فى مجال التسلح التقليدى كانت قوات حلف شمال الأطلنطى وقوات ميثاق وارسو تدرب وتجهز من أجل خوض حرب فى وسط أوروبا . وكان كل من المعسكرين يجهز الرجال والمصفحات والطائرات والمدافع بالقدر الضخم الكافى لكى يظل خطر الصدام بين الجبابرة قائما وحائلا فى الوقت نفسه .

وعلى أى حال كان الألمان يشعرون أنهم أول المعنيين بالنزاع المحتمل . أولا لأن رحاه ستدور حتما فى أراضيهم، وثانيا لأن جيش المانيا الاتحادية والمانيا الديموقراطية كانا فى الصف الأول . ومن هنا نبعت الحركة المسالمة بمزيد من القوة فى المانيا الاتحادية، وكانت تلك المسالمة القومية بمثابة المقابل العسكرى «للأنانية» الاقتصادية التى أشرت إليها آنفا .

وهكذا أصبح ذلك التوازن المطمئن نسبيا مهددا بأن ينقلب رأسا على عقب من جراء إعادة التوحيد . وكان التساؤل يدور ، مشوبا بقدر من القلق ، حول مصير المعسكرات والاستراتيجية العسكرية والجيوش والترسانات . وباختصار كان هناك إحساس عام بأن إعادة التوحيد هذه مصدر قلق بل وتهديد . أما موقف المانيا الجديدة الموحدة فى المستقبل فكان لايكف هو أيضا عن إثارة مشاعر القلق . ألم تكن المانيا راسخة الصلة بالغرب من خلال نظامها الرأسمالى ، ومنجذبة بقوة نحو الشرق عن طريق *السياسة الشرقية*(*OSTPOLITIK*) التى قررها فيلى برانت فى بداية السبعينات ؟

ولكن مخاوف شركاء المانيا لم تكن أقل حدة فيما يتعلق بالاقتصاد . وكانت ذكرى المانيا الكبرى تثير بعض الجزع فى بروكسيل ، وراح كل بلد أوروبى يتصرف بطريقته الخاصة . فعمد الإنجليز إلى توثيق صلاتهم مع أبناء عمومتهم فى أمريكا وداعبتهم أحلام عقد اتفاق ودى جديد . واستلهم الفرنسيون ذكرى السياسة الفرنسية الروسية القديمة لكى يعقدوا تحالفا عكسيا .

والحق أن العديد من العقبات الاقتصادية كان يلوح فى الأفق ويعترض طريق إعادة

التوحيد . وكانت التكلفة المتوقعة التى قدرها أولا هـ . سيبرت بما يتراوح بين ٦٠٠ و ١٢٠٠ مليار مارك، تبدو باهظة حتى بالنسبة لبلد مثل المانيا الاتحادية. غير أنه كانت هناك العواقب الاقتصادية الكبرى التى تستحق فعلا التخوف منها. فتمويل إعادة التوحيد سيتطلب اللجوء إلى الأسواق المالية على نطاق واسع، مما سيتسبب فى توترات جديدة فى معدلات الفائدة فى ظل ظروف تميزت بانخفاض الادخار وتزايد الحاجة إلى رؤوس الأموال . وقد تؤدى عملية السحب الهائلة من الأسواق لحساب الألمان إلى عزوف رؤوس الأموال الأجنبية عن استثمارها فى بلدان أخرى أقل مكانة أوتوظيفها فى مجالات أقل أمنا .

ومن جهة أخرى فإن ارتفاع حرارة الاقتصاد الألمانى نتيجة تزايد الطلب الذى سيتهافت علية مواطنو المانيا الديموقراطية السابقة ، قد يؤدى إلى انطلاق التضخم ، فى الوقت الذى يعانى فيه الاقتصاد الدولى من التوترات التضخمية المستمرة . فالعجز الهائل فى أمريكا ، وحجم الأموال السائلة المتداولة ، وارتفاع معدلات استخدام القدرات الإنتاجية مسئولة عن ذلك . وأنا مقتنع منذ بداية منتصف الثمانينات أن اقتصاد البلدان المتقدمه لم يعد مهددا بأن يتردى لمدة طويلة فى حالة تضخم شديد (١٠٪ فأكثر) . فانتشار آثار ذلك التضخم فى عهد المعلوماتية الشاملة بالأسواق سيكون من الشدة بالنسبة للتنافس بين المنشآت بحيث سيسفر ذلك فورا عن اتخاذ إجراءات مضادة مقيدة . غير أن الكثيرين الذين لايشاركون فى هذا التنبؤ كانوا يرون أن إعادة التوحيد ستكون بمثابة الشرارة التى قد تشعل النار فى «برميل الأسعار» .

وعلى الصعيد الاجتماعى أخيرا ، كان من الممكن التساؤل حول الطريقة التى سيتم بها امتصاص الفروق الشاسعة بين المانيا الاتحادية والمانيا الديموقراطية . فإجمالى الأجور لكل فرد كان أكبر ثلاث مرات فى المانيا الاتحادية . ألم يكن هذا الفارق فى حَد ذاتة قابلا للانفجار ؟ خاصة وأن الأسعار كانت مختلفة تماما فى جزئى المانيا . فبعض الأسعار الجارية (الخبز ، البطاطس ، الإيجارات ووسائل النقل) أقل خمس مرات فى المانيا الديموقراطية، بينما كانت أسعار السلع المستهلكة على المدى الطويل (التلفزيونات ، الثلاجات ، الحاسبات الالكترونية) أعلى بما يتراوح بين الضعف والعشرة أضعاف. وهكذا سيواجه الألمان الشرقيون مصاعب كبيرة فى تلبية حاجاتهم الأساسية كما كان الحال من قبل ، كما أنهم لن يتمكنوا فى الوقت نفسه من الاستمتاع بما لذَّ وطاب

في المجتمع الاستهلاكي . وكان كل ذلك محملا بالتهديدات .

وكانت هناك مصاعب أخرى غير حسابية تنذر بالتفجر ، دون أن يحاول أحد أن يقلل من شأنها . وهي مصاعب ناجمة عن الاختلافات الثقافية بين الألمانيتين . وقد تبين من دراسات واستطلاعات مختلفة للرأى جرت فى نهاية ١٩٩٠ أن أربعين سنة من الحياة فى عالمين مختلفين صقلت عقليات ، وحساسيات ، وأساليب معيشة مختلفة . فعلى الصعيد الدينى مثلا اتضح أن ٧٪ فقط من البالغين أعلنوا أنهم ملحدون وذلك فى مقابل ٦٦٪ فى ألمانيا الديموقراطية السابقة . وبصفة عامة كانت بعض المصطلحات والمفاهيم المستخدمة فى الغرب لا يفهمها الناس فى الشرق . وقد مرت وكالات الإعلان بتلك التجربة ودفعت ثمنها .

ويتضح من حصيلة كل تلك المشاكل مدى صعوبة التحدى الذى واجهته ألمانيا . والحق أن القليل من البلدان كان سيجسر على مواجهة هذا التحدى بمثل تلك العزيمة . ولعل العديد منها كان سيحاول معالجة تلك المشاكل تدريجيا . بل وقد يصاب عدد كبير منها بالشلل لحرصه على عدم إثارة موجات غضب والتسبب فى ارتباكات ودواعى بلبلة خطيرة للغاية . وكان خطر التورط كبيرا للغاية خاصة وأن أى إعادة توحيد كانت تتوقف على قبولها من جانب الاتحاد السوفيتى . ولذا كان يتعين الإسراع بجعلها غير قابلة للانتكاس قبل أن يحدث تطور فى موسكو ـ لايزال محتملا ـ قد يؤدى إلى عودة العهد الجليدى . وتدل المصاعب التى واجهها أنصار ميخائيل جورباتشوف ، فى نهاية عام ١٩٩٠ على أن تلك المخاوف لم تكن قائمة على غير أساس . وكان الألمان محقون فى القيام بالتصرف بسرعة ...

جسارة هلموت كول الرائعة

لقد اختار المستشار كول هذا السبيل عمدا ، ففاجأ الكل بموقفه هذا . إنها سياسة تتميز بالجسارة والسرعة أتاحت الفرصة للحكومة الألمانية للتصدى لكل العقبات التى تقف فى سبيلها.

وقد تم التغلب فورا على العقبة الأولى المرتبطة بالأوضاع الدولية . فقد أفادت ألمانيا الموحدة منذ الوهلة الأولى أنها ستظل عضوا فى حلف شمال الأطلنطى دون أن يتمكن

السوفييت الذين فوجئوا بهذا القرار من أن يواجهوا هذا الاختيار بالمقاومة ولو الرمزية . وفي الوقت نفسه حصل هلموت كول على موافقة الجيش الأحمر المرابط في ألمانيا الديموقراطية السابقة بأن يضع برنامجا لرحيله من البلاد دون خسائر أو ضجة ، حسب مواعيد محددة ، ولقاء مساعدة مالية . وقد كلف ذلك ألمانيا ١٢ مليار مارك ، وهو ليس بالثمن الباهظ لذلك النوع من « التحرر » العسكري . وهكذا وباختصار انتصر المارك على الدبابات والمدافع .

أما التحفظات الأوروبية فقد تمت تهدئتها في مدة قياسية ، فقد فوجئ شركاء ألمانيا فعلا بالسرعة الخاطفة لخطوة كانت بون هي التي نظمتها في الواقع ، وعجز الشركاء عن التحكم فيها . فقد بذلت الدبلوماسية جهودها لتبديد المخاوف ، وبالأخص المخاوف الفرنسية ، بالإعلان رسميا عن تمسكها بالوحدة الأوروبية . وهكذا تم بسرعة تدارك تسلط فكرة « ألمانيا العظمى » التي طالما تناولتها الأقلام بإسهاب .

وعلى الصعيد الداخلي ، خابت آمال خصوم هلموت كول السياسيين الذين بنوا آمالهم الانتخابية على إعادة التوحيد . فقد نزلت بهم هزيمة سياسية قاسية خلال الانتخابات الأولى التي تم إجراؤها في ألمانيا الديموقراطية السابقة في الوقت الذي كانوا يتقهقرون فيه في الغرب ، إذ تغلب التحالف المسيحي الليبرالي على نطاق واسع في الاقتراعين ، مما وفر للأحزاب الحاكمة أغلبية مريحة .

وإضافة إلى جسارة هلموت كول ، بذلت سلطات ألمانيا الاتحادية جهودا تضامنية لم يسبق لها مثيل . وكان العبء الملقى على عاتق المالية العامة (الميزانية الاتحادية وميزانيات المقاطعات وأجهزة الأمن العام) ثقيلا للغاية . وكانت التقديرات المعقولة تُعوِّل على ١٢٠ مليار مارك سنويا على مدى خمسة أعوام ، أي ٦٠٠ مليار مارك . وقد تمت تغطية جزء من هذا المبلغ عن طريق « صندوق الوحدة الألمانية » الذي يبلغ رصيده ١١٥ مليار مارك . ويعادل هذا المبلغ تقريبا الاستثمارات السنوية الألمانية في الخارج ، ولو أردنا مقارنة أخرى ، لكانت تمثل قدرا يقل قليلا عن نصف إجمالي مدخرات العائلات . ولذا فإن الجهود المطلوب من دافعي الضرائب والمساهمين في الادخار سيكون ضخما ، اللهم إلا إذا تم اللجوء إلى الاقتراض الذي قد تترتب عليه عواقب خطيرة (زيادة عبء الاستدانة الذي كان سيصل إلى ١٠٠ مليار مارك سنويا ، وارتفاع معدلات

الفائدة ، واجتذاب رؤوس أموال دولية .. الخ) .

قد تم الآن تجاوز ذلك الافتراض ، وبالطبع لم يتمكن المستشار كول من الامتناع عن التلميح بأن إعادة التوحيد يمكن أن تتم دون أى زيادة فى الضرائب . ويتضح لنا هنا إلى أى مدى أثرت البديهية الأساسية الخاصة بالرأسمالية الأمريكية الجديدة ، ألا وهى تسلط فكرة معاداة الضرائب التى انطلقت فى كاليفورنيا فى عهد « الخنافس » ، وانتقلت عدواها إلى العالم بأسره ، حتى فى ألمانيا الاتحادية البلد القدوة للنموذج المقابل . فقد اضطر المستشار كول ، على عكس ما كان متصورا فى هذه الفترة المتميزة بالاندفاعية الوطنية الكبرى تأييدا للوحدة ، إلى مسايرة هاجس معاداة الضرائب . غير أنه تعين عليه فى بداية عام ١٩٩١ إلى مطالبة البرلمان بفرض زيادات كبيرة فى الضرائب .

وتقدر الأموال العامة التى سيتم تحويلها من الغرب إلى الشرق خلال عام ١٩٩١ بـ ١٥٠ مليار مارك، أى ما يربو على ٥٠٠ مليار فرنك فرنسى، وهو ما يعادل تقريبا كل ما ينفقه الفرنسيون على الصحة ، أو ما يربو على ثلاثة أضعاف ضريبة الدخل العام فى السنة فى فرنسا . ويعنى ذلك أن ما خصص لهذه الميزانية هائل، بل ولم يسبق له مثيل .

غير أن هذا المجهود استثنائى لاعتبار آخر . فبينما كانت اللامساواة تتزايد من جديد فى كل أنحاء العالم ، على غرار الوضع فى القرن التاسع عشر فى عهد الرأسمالية « المتوحشة » ، ظلت الأولوية الأولى فى بلد واحد فى العالم الحد من اللامساواة بين الأهالى ، أيا كانت التكلفة .

ولم تتم إعادة التوحيد فقط بالأموال العامة . فقد شارك القطاع الخاص هو أيضا فى العملية بفضل العديد من اتفاقيات التعاون التى عقدت بين المنشآت الكبرى أو المنشآت المتوسطة الحجم والصغيرة ، الألمانية الغربية ومنشآت ألمانيا الديموقراطية السابقة . وكان هذا التعاون ضروريا خاصة وأن انفتاح المنشآت الألمانية الشرقية على المنافسة وواقع السوق أديا إلى إفلاس عدد منها . وقد قدمت الهيئة التى تسلمت كافة المنشآت الألمانية الشرقية بغية خصخصتها قروضا قدرها ٥٥ مليار مارك فى عام ١٩٩٠ . ويتعين أن نلاحظ أن نصف هذه القروض على الأقل لن يمكن تسديده . وسيتطلب عموما الجهد اللازم لإنهاض القطاع الخاص الجديد فى ألمانيا الديموقراطية سابقا استثمارات هائلة ، ستتكفل بها المنشآت الغربية .

ومما لا شك فيه أن هذا الجهد المالى الذى لا نظير له لشراء ألمانيا « لثلثها المنسلخ عنها » والمفلس تماما ، يدل بكل تأكيد على جسارة رائعة وسخاء شديد . غير أن ألمانيا تعلم جيدا أنه سيعود عليها بالنفع وأن استيعاب ألمانيا الديموقرطية السابقة سيحقق لها المزيد من النمو . بل إنها أصبحت القطب الرئيسى للنمو والاستقرار فى العالم . وهذا مكسب جاء فى وقته فى فترة الانكماش الاقتصادى العام . ومن العسير بالطبع تحديد النتائج المتوسطة والطويلة الأجل لإعادة التوحيد على الاقتصاد ، من الآن . غير أنه يمكن المجازفة على الأقل بعرض بعض السيناريوهات المعقولة . ويتصور مركز الدراسات المستقبلية للمعلومات الدولية حالتين بالنسبة للسنوات الخمس القادمة :

١ - سيناريو أول أطلق عليه تسمية « النمر الخامس » بالإشارة إلى النمور الأربعة الأسيوية . وهو السيناريو الأكثر تفاؤلاً لأنه يفترض حدوث نمو عظيم فى ألمانيا الديموقراطية السابقة ، يعتمد على افتراضات ثلاثة : أولا ، زيادة معتدلة فى الأجور فى ألمانيا الديموقراطية السابقة بحيث تصل هناك فى عام ١٩٩٥ إلى ٧٥٪ من الأجور الاتحادية (فى مقابل ٣٠٪ فى عام ١٩٩٠ ، و٥٠٪ فى عام ١٩٩١) ثم استثمارات فى هذا الجزء من ألمانيا بمعدل ١١٠ مليار مارك فى السنة حتى عام ١٩٩٥ . وأخيرا معدل دخول من المنتجات الأجنبية بنسبة ٤٠٪ والحد تدريجيا من هجرة مواطنى ألمانيا الديموقراطية السابقة لينخفض من ٣٦٠ ألف شخص فى عام ١٩٩٠ إلى ٥٠ ألفا فى عام ١٩٩٥ .

ولو تحقق هذا الافتراض لكانت نتائج إعادة التوحيد بالنسبة لاقتصاد ألمانيا بأسرها رائعة حقا . فسيبلغ متوسط نموها نسبة ٣,٧٪ فى السنة على مدى ست سنوات (١٩٩٠ - ١٩٩٥) ، مع عدم ارتفاع معدل التضخم عما هو عليه . وسيظل معدل البطالة أقل من ٨٪ من القادرين على العمل فى عام ١٩٩٥ ، أما ميزان المدفوعات الجارية فسيسجل باستمرار فائضا كبيرا يمثل حوالى ٢,٧٪ من إجمالى الناتج القومى .

وعلاوة على ذلك ، وهذا من أهم النقاط ، ستزول تدريجيا الفروق بين جزئى ألمانيا ، ولن تصل البطالة إلا إلى ١١,٨٪ فى ألمانيا الديموقراطية سابقا ، علما بأن رصيد المدفوعات الجارية لن يكون سلبيا إلا بـ - ١,٢٪ من إجمالى الناتج القومى .

ولنلاحظ أخيرا أن الدينامية الألمانية تترتب عليها ، فى هذا السيناريو ، نتائج مواتية بالنسبة لاقتصاديات بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية فى مجموعها ، سواء فى مجال التنمية أو التضخم أو عجز الميزانية أو ميزان المدفوعات . ففى الشهور الثلاثة الأولى من ١٩٩١ ، انخفضت مبيعات السيارات الفرنسية بنسبة ٢٠٪ فى فرنسا. وزادت بنسبة ٤٠٪ فى المانيا . إنه السيناريو المعتمد على التفكير الراجح ، والأجل الطويل ، والصبر .

٢ - وأطلق على السيناريو الثانى تسمية الجنوب الإيطالى نسبة إلى جنوب هذا البلد الذى لا يزال يسجل تخلفا هائلا بالمقارنة مع الشمال ، وذلك رغم الجهود الى تبذلها الحكومة الإيطالية . وتشمل الافتراضات فى هذا السيناريو ما يلى : نمو الأجور فى المانيا الديموقراطية السابقة يكون أسرع بدرجة كبيرة ، إذ تصل إلى ٩٠٪ من الأجور فى المانيا الاتحادية منذ عام ١٩٩٥ . وهنا يكمن الفارق الأساسى : إنه سيناريو نفاد الصبر الذى يرفض الإصغاء لصوت العقل . وتترتب على ذلك عاقبتان : فالاستثمارات تكون أقل فى هذه الحالة وتبلغ حوالى ٩٠ مليار مارك فى السنة على مدى ست سنوات . وتظل الهجرة كبيرة (٢٠٠ ألف شخص فى السنة طوال هذه السنوات) .

وبالطبع تكون نتائج ذلك السيناريو مواتية بقدر أقل . ويكون نمو إجمالى الناتج القومى بنسبة ٣,٥ ٪ فقط . وتصل البطالة إلى نسبة ٩,٨٪ من القادرين على العمل . ويتسارع التضخم إلى حدّ ما ، وينخفض فائض ميزان المدفوعات الجارية ليصبح ١,٢٪ من إجمالى الناتج القومى . غير أن أهم اختلاف بالمقارنة مع سيناريو « النمر الخامس » هو عمق الفروق بين جزئى المانيا . فالبطالة تصل فى المانيا الديموقراطية السابقة إلى ٢٠,٨٪ من القادرين على العمل فى عام ١٩٩٥ ، ويصل الرصيد السلبى للمدفوعات الجارية إلى - ١٦,١٪ من إجمالى الناتج القومى .

ما هى الدروس التى يمكن استخلاصها من هذين السيناريوهين ؟ أولا ، أن من مصلحة المانيا الاتحادية السابقة ، أن يكون تضامنها أقوى لصالح المانيا الديموقراطية السابقة، حتى وإن كان هذا التضامن باهظ التكلفة فى بدايته. فسيناريو« النمر الخامس» الذى يستلزم قدرا أكبر من الأموال العامة ويتطلب تقديم تضحيات أكثر ، يكون مجزيا بالنسبة للجميع بدرجة أكبر مع الوقت بالمقارنة مع سيناريو الجنوب الإيطالى الذى يعتمد على تضامن أقل فعالية . أما الدرس الثانى فهو أهم . فسيناريو « النمر الخامس » يقضى

بأن ترتفع الأجور فى ألمانيا الديموقراطية السابقة بسرعة أقل بالمقارنة مع السيناريو الثانى ، ويكون الحزم هنا شرطا لا غنى عنه للحد من البطالة وتسريع النمو .

وقد أدرك الفرنسيون ذلك بين سنتى ١٩٨١ و١٩٨٤ . فقد اعتمدوا بداية على الفكرة القائلة بأن مكافحة البطالة تستلزم العمل بقدر أقل والحصول على مكسب أكبر . غير أن المعاناة علمتهم شيئا فشيئا أن رفع الأجور الأسمية لا يزيد القدرة الشرائية ، بل يميل إلى تخفيضها مع دفع البطالة إلى التفاقم . وهذا التقدم المدهش فى الوعى الاقتصادى وسط الرأى العام هو الذى أدى إلى الاعتراف بالمنشأة وإلى إنهاض الاقتصاد الفرنسى ، بل وأدى أيضا لأول مرة فى تاريخنا إلى تفاهم حقيقى حول فعالية الرأسمالية . وتواجه ألمانيا الشرقية وبلدان وسط أوروبا اليوم تحديا مشابها فى نوعه وإن كان على نطاق أوسع . وكان هلموت كول حريصا خلال الحملة الانتخابية على أن يذكر دائما وهو فى شرق ألمانيا بأن « الطريق نحو الرفاهية سيكون طويلا وشاقا » ، ولكن تلك التحذيرات كانت تضيع وسط عواصف التصفيق والهتاف بشعار *ألمانيا أرض واحدة!* والآن وقد تضاعفت المظاهرات ضد البطالة ، وتقرر أن يحصل عمال التعدين فى ألمانيا الديموقراطية السابقة على أجور مماثلة لأجور زملائهم فى الغرب فى عام ١٩٩٤ ، فإن المسألة المطروحة هى ما إذا لم تكن ألمانيا الديموقراطية السابقة فى طريقها إلى الانزلاق بسبب الزيادة السريعة للغاية فى الأجور ، نحو سيناريو الجنوب الايطالى .

اتجاه السيد بويل المعاكس ، المنذر بالكوارث

وفى ظل تلك الأوضاع ، أعلن السيد أوتو بويل ، رئيس البنك المركزى الألمانى فى ٢٦ مارس ١٩٩١ فى بروكسيل أن الاتحاد النقدى بين الألمانيتين يقدم مثلا « لما يجب ألا نقدم عليه فى أوروبا » ، ونعى على الحكومة الألمانية لجوءها إلى « تعميم استخدام المارك الألمانى فى الشرق بين ليلة وضحاها بدون أى استعداد فى الواقع ، ودون توفير إمكانية تصحيح الوضع ، بل والأدهى من ذلك ، عن طريق معدل تبادل غير مناسب ومنذر بالكوارث » .

والواقع أن « الكارثة » هى تلك الكلمة التى نطق بها مسئول بنك مركزى ، ومن باب أولى مسئول بالبنك المركزى الألمانى . ومن المفهوم بالطبع أن يكون قد بذل كل

جهده لكى يقنع حكومة بون بالعدول عن فكرة ضرورة الاستدانة لتمويل عملية إعادة التوحيد . فهذا دوره . ولكن ذلك لا يعنى أن ينتقم من ذلك الفشل « السعيد » وأن يدين فى الوقت نفسه الوحدة النقدية الأوروبية . والهبوط الذى سجله سعر المارك الألمانى على أثر التصريح التاريخى الذى أدلى به السيد بوبل مسألة ثانوية . ولكن الأخطر من ذلك أنه نسى بشكل مبكر للغاية أنه لولا إقدام المستشار كول على التصرف فورا وبلا تردد ، حتى أوجد وضعا لا يمكن الرجوع فيه ، لما كان أحد يستطيع أن يؤكد أن الستار الحديدى لن ينزل من جديد وسط برلين . ويعود ذلك التعبير عن الغضب أصلا إلى الجرح الذى أصاب اعتزاز السيد بوبل بنظرته للأمور . فعندما تمت إعادة التوحيد كانت الإنتاجية بين جزئى المانيا ١ إلى ٢ بل وا إلى ٣ (وهو الحال بالنسبة للبرتغال) . وقد اقترح البنك المركزى الألمانى ، اعتمادا على وجهة نظره التقنية البحتة ، أن يكون سعر التبادل متمشيا مع ذلك . ولكن المستشار كول حسم المسألة ، وفضل على العكس « الاختيار ١ إلى ١ » .

والواقع أنه يتبين من قراءة الصحف أن هذا القرار قد يبدو « منذرا بالكوارث » إذ أنه يؤدى إلى تفاقم البطالة وإغلاق مصانع وتثبيط عزم الأهالى الذين كانوا قد بلغوا أوج حماسهم قبل ذلك ببضعة مشهور . ولكن ماذا كان سيحدث لو أن كول أخذ بوجهة نظر بوبل ؟ بالطبع كانت دخول الألمان الشرقيين سترتفع بقدر أقل فى مقابل زيادة أقل فى البطالة ، ولكن ذلك كان سيؤدى إلى هجرة على نطاق واسع يستحيل تحجيمها ، وعملية تصحر حقيقية تصيب المانيا الديموقراطية السابقة . وكما قال المستشار كول بهذا الصدد: « لو أن المارك لم يذهب إلى لايبزج، لكانت لايبزج قد ذهبت إلى المارك ». ففى بعض أيام عام ١٩٩٠ ، عبر ١٥٠ ألف من الألمان الشرقيين الحدود القديمة الواقعة غربا بينما لم يعبر فى ربيع عام ١٩٩١ إلا بضعة مئات فقط . يبدو أن السيد بوبل أراد أن يتجاهل تلك الورطة المخيفة باستخدام كلمة « الكارثة » : إما البطالة محليا وإما التصحر بهجرة القادرين على العمل من المقاطعات الخمس الموجودة فى شرقى البلاد ، ومن الواضح أن اختيار كول بين البطالة المؤقتة والتصحر لمدة غير محددة، كان الأقل ضررا .

غير أن الاتجاه المعاكس الذى أراده رئيس البنك المركزى كان منذرا بالكوارث لسبب آخر . فمنذ عدة عقود والسلطات فى فرانكفورت مقر البنك المركزى تتمسك بمبدأ

استحالة تحقيق وحدة نقدية دون أن تلتقى مقدما السياسات والأحوال الاقتصادية . وهل هناك حالة أقل تلاقيا وأكثر تنافرا من اقتصاديات جزئى ألمانيا ؟ ولذا كان يتعين أن تؤدى الوحدة النقدية الألمانية إلى نتائج « كارثية » وإلا فإن البنك المركزى الألمانى سيجازف بإراقة ماء وجهه أمام المؤسسات الأوروبية ، بعد أن تبين خطأ البند الأول فى سجل معتقداته فى ألمانيا ذاتها ، بينما كان يريد أن يطبقها فى المؤسسات الأوروبية ، ولذا فقد قال السيد بويل عن الوحدة النقدية الألمانية إنها «المثل الذى يجب ألا نطبقه فى أوروبا » غير أن المثل الذى قدمته البلدان اللاتينية بالأخص منذ عشر سنوات يدل على أن الوحدة النقدية تعزز التقاء الاقتصاديات . أما الدعوة إلى عكس ذلك فمعناها ترك البرتغال واليونان - وأسبانيا أيضا بلا شك - وحتى إيطاليا ، خارج الوحدة الاقتصادية ، والنقدية الأوروبية المرتقبة .

وإذا كان الأمر كذلك ، فما مصير آمال بلدان وسط أوروبا: المجر وتشيكوسلوفاكيا ، وبولندا ؟ تلك الآمال المرتبطة بتقدم الوحدة النقدية والوحدة السياسية الأوروبية ؟ ولو لم تذهب الوحدة الأوروبية إلى بلدان وسط أوروبا لجاء سكان هذه البلدان عندنا .

وفى الوقت الذى أكتب فيه هذه السطور جاءت الأخبار الأخيرة مثيرة للقلق . فقد لحقت بالمستشار كول هزيمة ساحقة فى الانتخابات الجزئية التى جرت فى دائرته الانتخابية . كما استقال السيد بويل ومما يثير المزيد من القلق أن إى. جى. ميتال ، اتحاد عمال الصناعات التعدينية ، حصل على رفع أجور العاملين فى قطاع التعدين فى المقاطعات الخمس الشرقية من ٦٠٪ فى عام ١٩٩١ إلى ١٠٠٪ فى عام ١٩٩٤ . ويعبر ذلك عن انزلاق خطير بل و « كارثى » نحو سيناريو الجنوب الإيطالى .

ومع ذلك فإننى أؤكد بالذات على الدرس الذى تقدمه ألمانيا . فهو يبين لنا ما يمكن أن تحققه أوروبا لو أنها توحدت حقا ، أى أنها نظمت نفسها بعبارة أخرى فى اتحاد فدرالى .

ما يمكن أن تحققه أوروبا

هناك عبارة قديمة تقدمها الحكومة إلى أغلبيتها البرلمانية : « قدموا لى مالية جيدة ، وأنا أحقق لكم سياسة جيدة » . وسيدخل هلموت كول التاريخ عن هذا الطريق . فقد

تحلى بجسارة لم تعهد من قبل ، ولجأ إلى التوحيد الفورى لعملتى جزئى ألمانيا ، فى بلد يتمسك منذ أربعين سنة بالتشدد فى مبادئه الاقتصادية . فهذا الرجل الذى كان من المعتقد أنه يفتقد القدرة على التخيل والحسم ، فرض إرادته السياسية الاتحادية من بون على ممثلى المقاطعات التى تقود البنك المركزى فى فرانكفورت ، وذلك رغم رأى الخبراء الرسميين ، ورغم تدويل الاقتصاديات الذى يحد من قدرات الدول على المناورة ، ورغم احتمالات الهزيمة فى الانتخابات وضروب الأنانية القومية والإقليمية والفئوية .

وهناك حقيقة كثيرا ما تطمس ، ألا وهى أن المقتضيات الاقتصادية يتعين عليها أن تتراجع أحيانا وراء إملاءات السياسة ، شريطة ألا يتحول هذا المبدأ إلى مبرر . وأريد أن أوضح بقولى هذا أن أولوية السياسة لا يمكن أن تقوم إلا على نجاح اقتصادى ومالى سابق . فكلما كان الاقتصاد قويا ، كلما تمكنت السياسة من التحرر منه . فلو لم تكن ألمانيا قد جمعت فوائض ، ولو لم تكن عملتها بهذه القوة ومنشآتها بهذه القدرة الإنجازية ، وجهدها الاقتصادى الكامن بهذه الضخامة ، لما كان بوسعها أن تقدم على ذلك العرض العلنى المذهل لشراء شرقها . وكل الفرص تبشر بأنها ستربح من خلال ذلك العرض العلنى للشراء . ويتحقق ذلك بالذات لأنها تمكنت من السيطرة على « مقتضيات الاقتصاد » والتحرر منها بالتالى .

كما أننا نستطيع أن نستخلص من تلك التجربة الألمانية الفكرة القائلة بأن الجسارة والتضامن يمكن أن يتآلفا بشكل فعال . ولا تعنى الجسارة والدينامكية الاقتصادية بالضرورة الإقصاء ، واللامساواة ، والظلم الاجتماعى . أما التضامن فلا يفترض حتما الجمود والتباطؤ والبيروقراطية .

غير أن العاملين الأساسيين المميزين للنموذج الراينى واللذين جعلا من الممكن تحقيق إعادة التوحيد هذه بلا وقوع مأساة ، يتعين أن يظلا راسخين بوضوح فى أذهاننا . ولقد سبق تناولهما فى الفصول السابقة ، ولكنهما يكتسبان أهمية خاصة ويبرزان بوضوح فى ظل ذلك الوضع .

العامل الأول : النظرة البعيدة المدى لمصالح البلد . فقد أدرك الألمان أن التضحيات التى يقدمونها الآن فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ستثبت جدواها فى المستقبل .

وبالطبع سيتعمق العجز ، وستقل الفوائض، وستتأثر الرعاية الاجتماعية وسيحتاج الأمر إلى زيادة الضرائب فى الفترة الأولى، ولكن مهما كانت نوبات الغضب فى الغرب، وبالأخص فى الشرق ، فإن الألمان سيحصلون فى نهاية الأمر على ما يعوض تلك الجهود .

والعامل الثانى: الأولوية الممنوحة للمصلحة المشتركة على المصالح الخاصة . فقد عزز الألمان سياستهم الطويلة المدى بتجنيب المصالح الخاصة ، التى كانت تتطلب فى الواقع اللجوء إلى تحرك حذر ومتوازن ومدخر للأموال العامة والخاصة . ولو كان المستشار كول قد استجاب لإلحاحات دافعى الضرائب أو العاطلين عن العمل لما أقدم على تلك المغامرة .

ويمكننا أن نتصور الآن بالذات ما كان يمكن أن يحدث لو أن السوق المالية أملت قوانينها وفرضت منطقها على المنشآت والحكومة . فما كان يمكن أبدا المجازفة بتحقيق إعادة الوحدة وما كان يمكن القبول بمثل هذا الرهان الطويل المدى ، بما يتضمنه من مجازفات لا يمكن التنبوء باحتمالاتها ، لأن تلك الاحتمالات – وخاصة المالية منها – لم تتم إزالتها . ولا يعرف أحد حقا ما إذا كانت التوترات المالية التى ستنجم عن الإقبال الضخم على الأرصدة اللازمة لتحقيق إعادة الوحدة ، سيكون من الممكن التغلب عليها بلا آلام شديدة : إرتفاع معدلات الفائدة ، والتضخم ، وتقلبات داخل النظام النقدى الأوروبى .. الخ . فهناك مخاطر كامنة لا تزال قائمة .

غير أن الأمر المؤكد هو أن هذه التوترات يمكن التخلص منها بسهولة أكبر فى ظل نظام يؤمن قوة المؤسسات المالية . ففى حالة المانيا ، لو كانت السوق المالية المهيمنة غير مستقرة ومتوترة وتقلباتها غير متوقعة – كما هو الحال فى النموذج الأمريكى الجديد – لما كان بوسعها تحمل صدمة إعادة التوحيد . فالنظام المصرفى الثابت والقوى الذى ينتهج سياسة موجهة نحو المنشآت يكون مسلحا بشكل أفضل للتأقلم مع المتطلبات المالية الجديدة بلا أضرار كبيرة . ومن الأيسر تغليب المصلحة الجماعية فى إطار بنى متينة الأركان ، قائمة على النتائج التى تراكمت طوال عشرات السنوات ، وذلك على عكس التصدى لعشرات الآلاف من المضاربين الذين تتسلط على أذهانهم فكرة تحقيق المردودية الفورية وفقا لمعايير غير مستقرة ، وأهمها رأى بعض المضاربين .. فى رأى المضاربين الآخرين .

وأخيرا يجب أن يوحى إلينا « الدرس الألمانى » ببعض الافكار الاستفزازية المفيدة بخصوص شرق أوروبا بوجه عام . فما حققته المانيا بالنسبة لثلثها الشرقى الذى ألحق به التاريخ الأضرار ، هل يمكن أن تحققه أوروبا بأسرها مع « ثلثها » المؤلف من وسط أوروبا الذى عانى الشدائد ولحق به الدمار من جراء نصف قرن من الشيوعية .

وقبل أن نرسم الخطوط العريضة للجواب على هذا السؤال ، يجب أن نحسب الأخطاء الجسيمة المرتكبة حاليا والتى يمكن أن تؤدى إلى وقوع المانيا الشرقية فى وضع أدنى من توقعات سيناريو الجنوب الإيطالى . وأهم خطأين هما من جهة ، ارتفاع الأجور الذى يسبق الإنتاجية إلى حد كبير ويتجاوزها ، ومن جهة أخرى سخاء المعونات الاجتماعية الذى يجعل الكثيرين يكسبون اليوم بدون أن يعملوا ، أكثر مما كانوا يربحون بالأمس بعملهم . غير أن الرأى العام غير راض لأن مستوى معيشته ، وبالأخص آفاق المستقبل تبدو أقل مدعاة للرضا مما هى فى الغرب .

وإلى متى ستظل التضحيات المالية التى يقدمها الغرب تواصل جعل الشرق متردبا فى الخمول والجفاء ؟ يتوقف الأمر على حجم الاستثمارات المنتجة وسرعة توفيرها .

وستكون تلك الاستثمارات المانية أساسا ، المانية غربية بالطبع ، ولكنها المانية على أى حال . وعلى العكس ، ففى بلدان وسط أوروبا الأخرى حيث لا تتوفر سوى قدرة ضئيلة لتنمية الاستثمارات القومية القادرة على المنافسة ، لا تستطيع أن تسرع انطلاقة اقتصاد السوق إلا الاستثمارات الأجنبية . وإيقاع هذه الاستثمارات بطئ بالطبع ، ولكن تسريعها على أيدى رجال الأعمال الأجانب فى تلك البلدان قد يؤدى إلى تفاقم مخاطر وردود الفعل القومية والشعبية على حساب التنمية الاقتصادية .

غير أن هناك إمكانية للتوصل إلى حد أقصى بين فيض المساعدات وشحها فى البلدان المجاورة .

وهذا المسعى لا غنى عنه . لماذا ؟ فلننظر فى الأمر عن كثب .

عدد سكان المانيا الديموقراطية السابقة ١٧ مليونا فى مقابل ٥٨ مليونا فى المانيا الاتحادية قبل الوحدة ، أى ما يقل عن الثلث . ومجموع سكان المانيا الديموقراطية السابقة وبلدان وسط أوروبا المجاورة لها (المجر ، تشيكوسلوفاكيا ، وبولندا) يبلغ ١٠٠

مليون نسمة مقابل ٣٤٠ مليونا في البلدان الإثنى عشر الأعضاء في الوحدة الاقتصادية الأوروبية . وهذه البلدان الثلاثة التي كانت تأمل في أن يفتح لها فور تحررها من الشيوعية في عام ١٩٨٩ ، أبواب الرفاهية ، تخوض في الواقع رحلة شاقة في أرض قاحلة . وصحراء يصرخ فيها أنبياء زائفون ذوو اتجاهات « شعبوية » وقومية متطرفة . وهي لن تحصل برغم جهود البنك الأوروبي للتعمير والتنمية ، على مساعدة تعادل تلك التي قدمت للألمان الشرقيين ، وذلك لأنه رغم كل التقدم الذي حققته الوحدة الاقتصادية الأوروبية منذ عام ١٩٨٥ ، إلا أنها ليست وحدة سياسية فيدرالية ، على غرار المانيا الاتحادية ، بل ولا حتى سوق واحدة متكاملة بل هي بالأحرى منطقة تبادل حر ، لا تتضمن أي سياسات مشتركة فيما عدا الزراعة والنظام النقدي الأوروبي .

ولو ساهمت الدول الإثنتا عشرة معا وخصصت لا ١ أو ٢٪ من مواردها بل ١٠ أو ١٥٪ - كما تفعل كل الاتحادات الفيدرالية في العالم الحر - لحققت فورا قفزة إلى الأمام في الاتجاه الرابحي ، حيث يدعم الإثراء والتضامن كل منهما الآخر . ولكن الأمر لن يقتصر على ذلك . فستوفر لهذه البلدان في الوقت نفسه الوسائل لإخصاب الصحارى الاقتصادية الجديدة في وسط أوروبا . ولن يعني ذلك بالطبع تطبيق الدرس الألماني الثاني بالكامل ، ولكن مجرد العمل على إعادة اكتشاف ما ابتكره الأمريكيون عن طريق مشروع مارشال . فمن الممكن أن يكون مجهود التضامن الذي يقدمه بلد ما لعدد من البلدان الأخرى مفيدا بشكل غير مباشر لمن يتجاسر ويكون كريما .

والبلد الذي ابتكر ذلك اسمه الولايات المتحدة . وهي الولايات المتحدة الأمريكية بينما لا توجد ولايات متحدة أوروبية . وهذا مدعاة حقا للأسف بالنسبة لنا . فعدم توحد أوروبا سيكون باهظا أكثر فأكثر . وهذا يدعو أيضا للأسف بالنسبة للمجريين والتشيك والبولنديين وكافة جيرانهم . ونتيجة لعدم قيامنا ببناء الولايات المتحدة الأوروبية ، رحنا نقيم في وسط أوروبا وشرقها ما سماه فاتسلاف هافل مؤخرا « منطقة يأس وعدم استقرار ، وفوضى لن يكون تهديدها لأوروبا الغربية أقل مما كان من قبل من فرق ميثاق وارسو المدرعة » .

خـاتمـــة

تنتهي الكتب في معظم الحالات بتوصيات ، فتُقدم بعض « الوصفات » ، وتُقترح إصلاحات فضفاضة حتى يتعذر الاعتراض عليها ، وتُوجه النداءات الداعية إلى التمسك بالواجب الوطني ، مع الحرص على التطلع إلى المستقبل . وكثيرا ما شجبت « ما علينا إلا أن ... » (كما في كتابي الرهان الفرنسي) مما يفرض عليّ عدم الوقوع فيه . والواقع أنني أؤمن إلى حدّ كبير بقدرة الأحداث على التربية ، كما أنني أثق بإفراط في العقل بحيث يحول ذلك دون أن استسلم لتلك البلاغة الزائفة أو الطائشة . ويبدو لي أن كافة المعلومات الواردة في هذا الكتاب تتحدث عن نفسها . فمن الواضح أن الرأسمالية ، باتت خطرة من جديد ، وأن التمايز بين نموذجيها وتعارضهما بعمق أصبح مؤكدا إلى حد كبير . ويبدو لي كذلك أن النموذج الأكثر تعرضا للأخذ والرد ، والأقل فعالية والأشد عنفا هو الذي يحرز التقدم ، ويشكل خطرا حقيقيا .

غير أنني لا أريد أن ألجأ إلى الغش بالاستناد إلى الواقع . فمن الخطأ مثلا أن أسوّد الصورة حرصا على المجادلة أو أن أسدل ستار الصمت على « الأنباء الطيبة » التي أفادتنا بها السنوات العشر الأخيرة ... فانهيار الشيوعية كان أيضا بمثابة تقدم عالمي أحرزته الديموقراطية . كما أن انتصار اقتصاد السوق والتبادل والتبعية الاقتصادية المتبادلة حققت الازدهار بالنسبة لملايين من الرجال والنساء . ولم يحدث أبدا من قبل أن كان الاقتصاد العالمي أكثر سخاء بالنسبة لمثل هذا العدد الضخم من البشر . وكان تقهقر البيروقراطيات والرطانة السياسية والاقتصاد الموجه بمثابة انطلاقة هائلة للمبادرة الفردية وللقدرة على الإبداع ، حتى في أمريكا رونالد ريجان وحتى في انجلترا مارجريت تاتشر ! فالثورة المحافظة لم تسفر فقط عن مساوئ . ولا يمكننا أن ندرج في سجل سلبيات عهدنا الفردية التي تحررت، والقدرة على التحرك، وديناميه قادة المنشآت، وأهمية التنافس ! إذا كان الغرب يبهر مئات الملايين من الرجال والنساء في الشرق والجنوب ، وإذا كانت

أمريكا « العائدة » تجسد آمال شعوب بأسرها ، فلا يمكننا أن نتصور أن الأمر ليس سوى هذيان جماعي ، أو أنه مجرد « ظاهرة إعلامية » صرفة ، ما دام هذا التعبير أصبح رائجا . فالمجريون والبولنديون والألبان الذين يصوبون أنظارهم نحو شيكاغو ، أو ليخ فاليسا الذى يذهب لاستشارة مارجريت تاتشر فور خروجه من قصر بكنجهام ، كل هؤلاء ليسوا أغبياء . وسيصل بنا الأمر إلى حدّ عدم ملاحظة ما تحقق خلال عشر سنوات ، لأننا استفدنا منه دون أن نشعر ، وبلا صدمات . وهذه الملاحظات ليست مجرد نوادر نسوقها .

غير أننى أقول إنها ليست كافية . فبرغم نجاحات الرأسمالية فى الآونة الأخيرة وانتصاراتها التى لا يمكن إنكارها ، والمكاسب الى حققتها إلا أنها مهددة الآن فعلا بإنحراف يحاول هذا الكتاب أن يوضحه . وبما يزيد من خطورة هذا الانحراف أنه قوى وخطير وليس مؤقتا أو رهن ظروف طارئة ، بل يتوافق مع حركة كبرى للاقتصاد العالمى . وهو شاهد على تصدع جديد فى تاريخ العالم المتقدم صناعيا . وأنا لست متأكدا من مدى تصور المعنيين بالقضايا لحجم هذا التغيير .

عصور الرأسمالية الثلاثة

أود أن ألجأ إلى التبسيط لشرح وجهة نظرى ، حتى وأن استدعى الأمر أن أضغط على الملامح . والواقع أن الرأسمالية مرت فى علاقاتها مع الدولة ، خلال قرنين من الزمن بالضبط ، من ١٧٩٠ حتى ١٩٩١ بثلاث مراحل مختلفة . وها نحن ندخل الآن العصر الثالث بخطى حثيثة .

١٧٩١

كانت المرحلة الأولى ، مرحلة الرأسمالية فى مواجهة الدولة . وقد سجل عام ١٧٩١ فى فرنسا انعطافة هامة بصدور قانون لى شابليه ، الذى كان على الأرجح أهم قوانين الثورة الفرنسية فى المجال الاقتصادى : فقد ألغى هذا القانون نظام الطوائف المهنية وحظر تشكيل الطوائف المهنية وأقام أسس حرية التجارة والصناعة للقضاء على وصاية الدولة الملكية السابقة . وأعقب ذلك قرن من التطور المتواصل والمدهش . فالدولة تخضع لقواعد القانون ، وظهرت الوظائف العامة بشكلها الحقيقى ، ولم يعد الموظفون فاسدون ، كما تراجعت الدولة بالأخص أمام «قوى السوق» وركزت جهودها على وظيفها الأولية ،

ألا وهى دولة الأمن المكلفة بالحفاظ على النظام العام ضد « الطبقات الشريرة » ، أى البروليتاريا الصناعية الجديدة . ونشهد فى الوقت نفسه الاستغلال الجديد « للإنسان على يد أخيه الإنسان » والاقتلاع التدريجي للعالم الريفى القديم ، والاضطهاد الاقتصادى للطبقة العاملة وضراوة الثورة الصناعية التى لم تعهد من قبل .

إنها كل تلك الأشياء التى شجبها كارل ماركس باقتدار عبقرى فى بيان الحزب الشيوعى (١٨٤٨) . وفى عام ١٨٩١ ، شجبت بدورها كل من الكنيسة البروتستانتية والكنيسة الكاثوليكية بالأخص ، الأوضاع الاجتماعية ، مقترحة علاجات تتعارض مع الحلول التى تراها الماركسية ، أى التعاون بين رأس المال والعمل ، لا الصراع الطبقى . ولا تزال الرسالة البابوية لليون الثالث عشر تتردد حتى الآن أصداؤها الداعية إلى إنصاف الدولة للعامل ، مما كان له تأثير كبير على تطور الرأسمالية فى القرن العشرين .

١٨٩١

وهنا تبدأ المرحلة الثانية ، مرحلة الرأسمالية المحجمة من قبل الدولة . فكل الإصلاحات موجهة نحو هدف واحد ، ألا وهو تصحيح تجاوزات السوق والحد من غلواء الرأسمالية وعنفها . وتبدو الدولة فى كل مكان حاجزا ضد تعسف السوق الحرة ومظالمها ، وحامية الفقراء . وهى التى تبذل الجهود لإضفاء قدر من الإنسانية على قسوة الرأسمالية الأولى بسن القوانين وإصدار المراسيم تحت ضغط النضالات العمالية ، ومن خلال عقود العمل الجماعية .. وأحرزت حقوق العمال التقدم ، وتزايدت الضرائب ونُظُم إعادة التوزيع بشكل متواصل . وسارت كافة التطورات التشريعية فى نفس الاتجاه . وبالطبع فإن أمريكا التى أفلتت جزئيا من مآسى « المشكلة العمالية » لم تسر بنفس الإيقاع . غير أنها لحقت بأوروبا فى هذا المجال بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى فى عام ١٩٣٠ . فمنذ عهد روزفلت حتى كارتر ، مرورا بكينيدى وجونسون ، لم تكف الولايات المتحدة عن اقتفاء أثر التطور الأوروبى طوال خمسين سنة نحو رأسمالية معتدلة نوعا ، دون أن يصل بها الأمر على أى حال إلى حد بناء دولة الرفاهية ، إلا بعد الحرب العالمية الثانية .

وطوال تلك الفترة التى تميزت بتزايد نفوذ الدولة ، كانت الرأسمالية تتطور « القهقرى » نوعا تحت تأثير الضغط المعنوى والسياسى لغريمها ، الأيديولوجية الشيوعية

التي انتحلت ميزة بث الآمال والتطلع إلى المستقبل . ويتعين على المرء أن يشحذ قريحته لكي يتذكر الآن مدى شدة ذلك الضغط . لقد كتب فرانسوا بيرو ، وهو من أعمق رجال الاقتصاد فكرا ، يقول منذ ثلاثين سنة مضت : « لقد تعرضت الرأسمالية للهجوم عليها بشدة وجهارا ، وواجهت معارضة خبيثة حتى بانت وكأنها بالنسبة للأغلبية الساحقة عدو الجنس البشرى . فتوجيه الإدانات لها يعنى الاضطلاع بدور لا يتضمن المخاطرة . والدفاع عن قضيتها هو بمثابة مخاطبة قضاة يحتفظون فى جيبهم بحكم جاهز بالإعدام » (*الرأسمالية* ، مجموعة « ماذا أعرف ؟ ») .

١٩٩١

غير أن الحركة سارت فى الاتجاه العكسى منذ حوالى عشر سنوات . فقد أوشكت الدولة على خنق الاقتصاد من فرط حرصها على ضمه بين ساعديها أو التسلط عليه . وأدت مغالاتها فى فرض الاعتدال على السوق إلى شله . وهكذا سئم الناس خضوعهم أكثر فأكثر لإملاءات بيروقراطية يتزايد طابعها الكافكوى . ولنتذكر إضراب رجال الإسعاف فى بريطانيا خلال شتاء ١٩٧٩ الذى جرد حزب العمال من أهليته وجاء بمارجريت تاتشر إلى السلطة .

لقد تغير إذن ترتيب الأولويات . ولم يعد الناس ينظرون إلى الدولة كحام أو منظم ، بل كمتطفل ومعرقل وحمل ثقيل. لقد دخلنا بذلك المرحلة الثالثة، مرحلة *حلول الرأسمالية محل الدولة* . وقد اقتضى الأمر منا مرور عشر سنوات لكى ندرك حقيقة الأمر . فقد بدأ كل شئ فى الواقع فى عام ١٩٨٠ بانتخاب مارجريت تاتشر فى بريطانيا ورونالد ريجان فى الولايات المتحدة فى آن واحد تقريبا . فكم كان عدد المراقبين الذين أدركوا أن المسألة لم تكن مجرد تداول للحكم عن طريق الانتخابات؟ لقد جاءت بالفعل أيديولوجية رأسمالية جديدة إلى السلطة على جانبى الأطلنطى .

ومبادئ تلك الأيديولوجية معروفة وهى تتلخص فى بضع كلمات : السوق خير والدولة شر . وبينما كانت الرعاية الاجتماعية تعتبر مقياسا لتقدم المجتمع ، أصبحت تُشجب باعتبارها تشجيعا على التكاسل ، وبينما كان ينظر إلى الضرائب كوسيلة أساسية للتوفيق بين التطور الاقتصادى والعدالة الاجتماعية ، أصبحت الضرائب متهمة ، عن

حق ، بأنها تثبط همة الناس الأكثر دينامية وجسارة . ولذا يتعين تخفيض الضرائب والحد من المشاركة فى تكاليف الرعاية الاجتماعية ، وإلغاء القواعد ، أى دفع الدولة إلى التراجع فى كافة الميادين لكى تتمكن السوق من تحرير طاقات المجتمع الخلاقة . فلم يعد الأمر يقتصر فقط على جعل الرأسمالية فى مواجهة الدولة كما كان الحال فى القرن التاسع عشر ، بل الحد من مجالات اختصاصها إلى أقصى درجة ، وإحلال قوى السوق محلها بقدر الإمكان . ففى القرن التاسع عشر لم تكن الرأسمالية تسعى إلى الحلول محل الدولة فى مجالات الصحة أو التعليم أو وسائل الإعلام وذلك لسبب بسيط ، وهو أن المدارس والمستشفيات والجرائد كانت من اختصاص المبادرات الفردية . ولكن فى عصرنا هذا ، ينتقل تدريجيا العديد من النشاطات من القطاع العام إلى القطاع الخاص فى أغلب البلدان المتقدمة صناعيا بدءا بالإذاعة والتلفزيون ، وبتوصيل الماء حتى نقل البريد ، مرورا برفع القمامة من البيوت .

وحتى عام ١٩٩١ كان بوسع الناس أن يتساءلوا هل ستكون تلك « الثورة المحافظة » مجرد مرحلة عابرة لا مستقبل لها . وقد آمن بذلك العديد من الناس فى أوروبا فواصلوا سخريتهم من « الريجانية » أو « التاتشرية » . ومن الممكن التساؤل اليوم حول مستقبل التاتشرية فى انجلترا . ففى لندن سارع جون ميجور ، الذى حل محل مارجريت تاتشر ، باتخاذ إجراءات رمزية تتعارض مع الفلسفة التاتشرية ، ومنها مثلا إلغاء ضريبة الرأس . أما فى الجانب الآخر من الأطلنطى ، فيبدو أن الريجانية قد ترسخت على العكس فى أذهان الرأى العام .

ويبدو أن حرب الخليج وانتصار الجنرال شوارزكوبف مصحوبا بعودة « الأولاد » مظفرين ، وبارتفاع مذهل فى سعر الدولار ، قد خلص أمريكا لأمد طويل من الإهانات والشكوك التى عانت منها من قبل . لقد أصبحت موقنة تماما من جديد بأن رأسماليتها هى خير نظام عرفه العالم . وهى لا تتصور ذلك وحدها . فالكل أو الكل تقريبا يؤمن بنجاح الثورة المحافظة ويحاول تطبيق وصفاتها .

وهذا صحيح فى البلدان الشيوعية السابقة ، حيث لم يسمع أحد بعد أى شئ عن اقتصاد السوق الاجتماعى أو بالنموذج الراينى . وقد افتتح البولنديون مؤخرا بورصة وارسو فى المقر السابق للحزب الشيوعى حتى قبل أن يتمكنوا من إقامة نظام مصرفى جدير

بتلك التسمية ، بينما راح ليخ فالسا يجوب أوروبا الغربية مبشرا بأفكار فتيان شيكاغو ومدرستهم الاقتصادية .

وهذا صحيح فى البلدان النامية . فقد كانت التجارب تشير على ما يبدو قبل ريجان إلى أن انطلاقتها تفترض دفعة من جانب الدولة ، كما جرى فى اليابان ، وكوريا الجنوبية . فالنجاحات الأشد تألقا كانت خلال السنوات الأخيرة من نصيب بلدان مثل شيلى والمكسيك وتايلاند التى لجأت إلى التخلص من القواعد وإلى ممارسة الخصخصة . بيد أنه يتعين أن نلاحظ على أى حال أنه إذا كان النموذج الراينى قد أثبت أنه الأكثر فعالية فى أوروبا ، إلا أن نقله إلى العالم الثالث بصيغته الديموقراطية الاجتماعية كثيرا ما كان مبررا لتكاثر المنشآت العامة المدمرة ولتدخلات من جانب الحكومة ما كانت تؤدى إلا إلى نشر الفساد. فضغط النفقات، والحد من عجز الميزانية العامة، وتخفيض بعض الضرائب ، والخصخصة ، وإلغاء القيود ، كل ذلك مؤلم ولكنه مجزى فى الكثير من الأحوال.

كما أن « سوق عام ١٩٩٢ الكبرى » فى أوروبا هى أيضا من وحى الريجانية إلى حد كبير ، من خلال الحدّ الأقصى من التنافس والحد الأدنى من تدخل الدولة ، وما يترتب على ذلك من عواقب اجتماعية على المدى الطويل . فطالما ظلت السوق الموحدة غير مقيدة بوحدة سياسية فإن كل حكومة من حكومات البلدان الإثنى عشر الأعضاء ستكون مرغمة ، أيا كانت أفضلياتها السياسية الخاصة ، إلى تعزيز قدرة اقتصادها على التنافس عن طريق إفقار الدولة ، وإعفاء الأغنياء من الرسوم وفرض المزيد منها على الفقراء على غرار ما أقدم عليه ريجان . وقد بدأ ذلك بالفعل .

ومن جهة أخرى فإن أغلب الجامعات ومدارس الإدارة تلقن كوادر وقادة المنشآت المرتقبين بأن ذلك هو منحى التاريخ وقانون المستقبل .

فبعد أن توصلت القوى الديموقراطية والدولة ، على مدى حوالى قرن ، إلى تحجيم الرأسمالية ودفعها إلى الاعتدال ، ها هى الأدوار تنقلب رأسا على عقب ، خاصة بسبب تدويل الاقتصاد الذى يزدرى عجز الدول المنقسمة على بعضها .

وهذا واضح تماما منذ عام ١٩٩١ على الأقل بدخولنا مرحلة *حلول الرأسمالية محل الدولة* .

والصدع التاريخي الذى يبرزه هذا الكتاب كثيرا ما يكون منبعا للدينامية والازدهار ، ولكنه مصحوب بتمزقات اجتماعية تكون مأساوية وخطرة أحيانا . ولا يمكن القبول بإعادة النظر في هذا التقدم ، اللهم إلا إذا اعتبرنا أن جوهر التقدم الاجتماعي الذى جاء به قرن من الزمن مجرد ضلال غير اقتصادى، وأنه يتعين أن تلجأ اقتصاديات كافة البلدان المقدمة صناعيا إلى التشدد والتمزق والانحسار اجتماعيا بدعوى استعادة فعاليتها ، على أن يشمل ذلك كافة المجالات : المدينة ، والصحة ، والمدرسة ، والعدالة ، والتضامن .. الخ . غير أن المفارقة تكمن في سير الأمور بشكل يوحي بأن هناك قبولا عاما بتلك الردة . ففى مواجهة النموذج الريجانى الخلاب ، تبدو الرأسمالية الراينية ، التى نوهت هنا بمزاياها ، بل وبتفوقها ، وكأن مفاتنها لا تقل عن مفاتن عانس من الأقاليم تقيدها التقاليد ويؤرقها الحنين إلى المشاعر الإنسانية المفتقدة ، ويربكها الحرص على الدقة واتخاذ جانب الحذر .

وإذا كان هناك شئ واحد يثير حنقى في ختام هذا الكتاب ، فإنه يتمثل في تلك المفارقة الغريبة والشاذة حقا . فكثيرا ما تساءلت عما يجب فعله أو قوله لكى يعى، كل شخص حقا حجم ذلك الرهان . ولا أعتقد أن المناداة بالتمسك بالمبادئ الكبرى يمكن أن يكون فعالا للغاية . وأشك في هذا المجال في جدوى المواعظ . وعوضا عن ذلك فإننى أميل إلى القول المأثور للفيلسوف الصينى لاو ـ تسو الذى يؤكد فيه أن كل مشاكل العالم يجب أن نتمكن من اختصارها في شئ بسيط مثل « شئ سمكة صغيرة » . وعلينا أن نثق في فضائل التربية وأن نؤمن بذكاء مواطنى بلد ديموقراطى عندما تكون لديهم معلومات واضحة . ولكن كيف يمكن تبليغهم الرسالة ؟

ربما سيكون كافيا في نهاية الأمر أن نتصور ما سيحدث فعلا في حياتنا اليومية . إذا ما تواصل انحراف الرأسمالية في طريقها هذا حتى آخر المطاف . ماذا سيكون وضعنا لو أن أوروبا وفرنسا انساقتا بالكامل وراء النموذج الريجانى ؟ إنه ليس افتراضا محالا . فأمركة أوروبا لا تقتصر في الواقع على الاقتصاد وحده . فالحركة أعمق من ذلك إلى حدّ كبير ، وقد أجرى مركز البحوث والمعلومات حول الاستهلاك (*CREDOC*) تحقيقا نشر في ٣٠ ديسمبر ١٩٩٠ ، وحاول أن يحلل من خلاله التغيرات الرئيسية التى طرأت على سلوك الفرنسيين وعاداتهم المعيشية وأفكارهم . ولم تحظ نتائج هذا التحقيق الذى نشر في خضم أزمة الخليج بأى ترويج إعلامى وهذا مؤسف حقا ، إذ أن هذا المركز

استخلص بالذات أربعة تغييرات أساسية هي :

١ - إعفاء النقود من كل وزر ، وهو ما يشكل تحولا رئيسيا في مجتمعنا القديم ذي التقاليد الكاثوليكية ، مما يجعله أقرب إلى العالم الأنجلو - ساكسوني .

٢ - انتصار الروح الفردية، وهو ما يسميه مركز البحوث هذا، تفكير كل فرد في نفسه فقط . ويصحب ذلك التردي الملحوظ للالتزامات الجماعية : النقابات ، الروابط ، الخ.

٣ - « التشدد » الاجتماعي ، خاصة في عالم العمل ، مع تزايد التوترات الجديدة المرتبطة بالتنافس والخوف من شبح البطالة .. الخ .

٤ - تَوَحُّد السلوكيات ، خاصة بين باريس والأقاليم ، وبالأخص نتيجة لتأثير التلفزيون الذي غدا مهيمنا .

وتستحق بالطبع كل نقطة من تلك النقاط أن تعالج بقدر من التفصيل . غير أنني ألاحظ أنها تتجه جميعها نحو « أمركة » المجتمع الفرنسي . وإذا كان المجتمع يتأمرك في أعماقه بطريقة غير محسوسة ، فلا يكون من العبث أن نتصور أن اقتصاده يتبع نفس الطريق ، حتى نهايته .

المقابل لـ ١٦,٤٠٠ فرنك

ماذا سيحدث في هذا الحال ؟ بوسعنا أن نحاول تكوين فكرة لأنفسنا ، مع اتخاذ كافة الاحتياطات التي يقتضيها ذلك النوع من التبسيط المتعلق بالمستقبل . ولنعتمد في ذلك على معيار محدد وبسيط ولكنه حاسم ، ألا وهو النظام الضريبي . فمن المعروف في الواقع أن هذا النظام هو الذي يقرر قبل كل شئ آخر مدى ثراء الدولة وبالتالي مدى قوتها ، وقدرتها على تنظيم قوى السوق وحماية الضعفاء .

ولنجر حسبة أولية بهذا الصدد . فمعدلات الاستقطاعات الإجبارية في فرنسا (الضرائب ، الرسوم ، الاشتراكات في التأمينات الاجتماعية .. الخ) بلغت ٪٤٤,٦ في عام ١٩٩٠ . وهذا الوضع الخاص بفرنسا جدير بالذات بالاهتمام ، لأن فرنسا تعتبر بطلة الاستقطاعات الإجبارية بالمقارنة مع كافة البلدان ذات الحجم المماثل ، علما بأن إدارة ميزانية الدولة محكومة بشكل خاص ، إلى جانب عدم توصلها إلى التحكم في انفلات نفقات الرعاية الاجتماعية .

وهكذا فإن الفرنسي الذى ينتج ما قيمته ١٠٠ فرنك يسلم إجمالا ٤٤,٦ فرنك للدولة أو الهيئات التي تتبعها . وفي الولايات المتحدة يقل هذا المعدل عن ٣٠٪ بقدر بسيط . ولنتصور أننا لجأنا فجأة إلى تطبيق المعدل الأمريكي في فرنسا ، التي يبلغ إجمالي ناتجها القومي ٦٣٠٠ مليار فرنك تقريبا . في هذه الحالة سيتمكن الفرنسيون في مجموعهم من توفير ٩٢٠ مليار فرنك (الفارق بين الـ ٤٤,٦ ، ٣٠٪) . وهكذا سيجد المواطنون الفرنسيون هذا المبلغ في جيوبهم ، وهو ليس بالقدر الهين إذ أنه يمثل ١٦٤٠٠ فرنك لكل مواطن ، أى ٦٥٦٠٠ فرنك لأسرة مكونة من أربعة أفراد ، وهو دخل إضافي في سنة واحدة . وهذا المبلغ يكفي في حد ذاته لحث دافعي الضرائب على الارتماء في أحضان الإغراء الريجاني ، لأنه يعادل الحد الأدنى للأجر طوال سنة . ولكن هل هذا مؤكد . علينا أن نتفحص المسألة عن كثب .

مما لا شك فيه أننا سندفع هذا المبلغ ، وبثمن أكبر مما قد نتصور . فلا يمكننا أن نعمد إلى إفقار الدولة ونطالبها في الوقت نفسه بالوفاء بنفس المهام . فكل النفقات الملقاة حاليا على عاتق الدولة ـ بالمعنى العريض للكلمة ، وبما في ذلك نفقات الهيئات المحلية والإقليمية والتأمين الاجتماعي ـ سيتحملها كل واحد منا بشكل فردى. فما هو نوع تلك النفقات ؟ بوسعنا أن نتقدم بعض الأمثلة التي تعطى صورة عن الوضع في هذه الحالة .

هناك بالطبع الرعاية الاجتماعية . فلن يكون هناك استرداد للنفقات الطبية والدوائية بنسبة ٨٠٪ ، ولابد أيضا من تناسي الحق في كافة خدمات المستشفى بتقنياتها المتقدمة مثل أجهزة السكانر والرنين المغنطيسي .. الخ . وسيتعين على كل مواطن فرنسي أن يدبر أموره في شئون الصحة على غرار مصاريف السكن والمأكل والسفر . ولو وقع له حادث في الطريق وتم نقله إلى قسم الطوارئ بإحدى المستشفيات ، فعليه أن يعلم أنهم سيسألونه هو أو أسرته ، وقبل أى علاج ، عن موارده الشخصية ومن الذى سيدفع قيمة الفاتورة .

أما الأخطر في ذلك فيتمثل في المعاشات الإضافية التي ستنخفض بشدة . ويتعلق ذلك بالمعاشات الإضافية لا المعاش الأساسي الذى تموله في فرنسا الاستقطاعات الإجبارية ، كما هو الحال في البلدان الأخرى ، باسم التضامن القومي . وينطبق ذلك أيضا على الولايات المتحدة حيث يشكل المعاش الأساسي التأمين الاجتماعي العام

الوحيد . وعليه ، فلو فرضنا أن فرنسا توصلت إلى تخفيض الاستقطاعات الإجبارية إلى ٣٠٪ من إجمالي الدخل القومي ، فإن المعاش الأساسي سيظل ساريا من حيث المبدأ ، على غرار الوضع في الولايات المتحدة .

وعلى العكس فإن فرنسا تشكل بمعاشاتها التكميلية، وبالمقارنة مع كافة البلدان الأخرى من نفس مستواها، حالة متميزة تماما لها أهميتها الكبرى. فالاستقطاعات الإجبارية هي التي تمول أساسا تلك المعاشات ، بينما تُدفع ، على العكس ، في البلدان الأخرى عن طريق الدخل الذي يحققه الإدخار الذي يتم تجنيبه سنة بعد أخرى على سبيل الاحتياط . ولذا فإن تخفيض الاستقطاعات الإجبارية في هذه البلاد لن يكون له أي أثر على المعاشات التكميلية ، مهما كان حجم ذلك التخفيض . وعلى العكس ، فإن تخفيض الاشتراكات الخاصة بالمعاشات في فرنسا سيؤدي حتما إلى إنقاصها . وعليه فإن النظام الفرنسي في هذا المجال يتوقف على هذا الإذعان الأشبه بالضريبة .

المدرسة : في هذه الحالة لا مجال بالطبع لتصور وجود مدرسة مجانية إبتداء من روضة الأطفال حتى الجامعة . وسيتعين على كل فرد أن يختار هنا حسب إمكاناته ليوفر لأطفاله ما تسمح به أوضاعه . وعلينا أن نعرف ، من باب العلم ، أن مصاريف الدراسة في أي جامعة أمريكية جيدة تتراوح ما بين ١٠٠ و ١٥٠ ألف فرنك في السنة ، هذا بالطبع عدا نفقات السكن والمطاعم الجامعية .. الخ . ولذا فإن التعليم الراقي والدراسات الممتدة سيكون مقصورا بحكم الواقع ـ وفيما عدا الحاصلين على منح دارسية ـ على أبناء العائلات الثرية .

النقل العام . وهو سرعان ما سيصبح على غرار وضعه في الولايات المتحدة ، أي مستهلكا وغير مربح وتعوزه الصيانة . وهكذا ستحقق السيادة نهائيا للسيارة الفردية ، بكل ما يترتب على ذلك من عواقب معروفة تماما ، ومنها ارتفاع تكلفة انتظار السيارات بشكل هائل ، والشلل الذي يصيب حركة المرور في المدن .. الخ .

المرافق الجماعية . ومن المستحيل أن نتصور أنه يمكن الحفاظ عليها بمستواها الأصلي . فالمرافق التابعة للوحدات المحلية والتابعة للدولة ستعاني بدرجات متفاوتة من إفتقار الإدارات ، ومنها المرافق العامة والمساحات الخضراء والطرق ومحطات السكك الحديدية والموانئ الجوية .. الخ . ولن يرمي الاتجاه السائد إلى تحسينها أو حتى مجرد

صيانتها . ولنتذكر مظهر أغلب المدن الأمريكية ... وعلينا ألا نتصور أن الأمر يقتصر فقط على حسن منظرها ، لأن كافة الدراسات تبين أن نوعية المرافق العامة تشكل مجال تنافس هام بالنسبة للمنشآت .

ضروب اللامساواة . لن تعمل آليات إعادة توزيع الثروة عن طريق الضرائب إلا بنسبة أضعف . وهكذا فإن ضروب اللامساواة الاجتماعية المتزايدة أصلا ، ستقفز بقوة حتى أنها ستغير توازن المجتمع إلى حد كبير . فسيصبح الأغنياء أكثر ثراء والفقراء أكثر بؤسا وجهلا وضياعا . فلن يحصلوا على الحد الأدنى من الدخل للاندماج فى المجتمع الذى يستفيد منه اليوم عدة مئات الآلاف من الأفراد . سيتعين على هؤلاء الاعتماد على الصدقة والإحسان الفردى . وسيزداد هؤلاء الفقراء الجدد عددا وفقرا أيضا . ومن الصعب تقدير عواقب ذلك الارتداد على « اللانظام » الاجتماعى (العنف ، والانحراف ، والمخدرات .. الخ) ولكن من المؤكد أن هذه العواقب ستتفاقم .

العمل والبطالة . فى هذا المجال ، يسجل النموذج الأمريكى الجديد نقاطا . فقد ظلت فرنسا طوال « الثلاثين سنة المجيدة » التى أعقبت الحرب وطن العمالة الكاملة ، ولكنها لم تكف منذ عشرين عاما عن وضع خطط واعدة لمكافحة البطالة وتزايد عدد العاطلين فيها عن العمل ومصاعب إدماجهم فى المجتمع . وهم يمثلون حاليا أكثر من ١٠ ٪ من القادرين على العمل . وعلى العكس تعتبر الولايات المتحدة سياسات العمالة الكاملة خطيئة فى حق العقل . ولكنها تمكنت من تخفيض معدل البطالة إلى النصف تقريبا فبات ٦ ٪ . ولم يتم ذلك عن طريق تقديم المساعدات بل على العكس بالحد منها ، مما أجبر العاطلين عن العمل إلى قبول نسبة متزايدة من الأعمال ذات الكفاءة الدنيا والأجور الهابطة ، ومن بينها الأعداد المتزايدة من الشرطة الخاصة وعمليات الحراسة بكافة أنواعها .

فما هو الأفضل ؟ المزيد من العاطلين الذين يحصلون على معونة ، أم عمال يحصلون على أجور هابطة ؟ يتعين أن نسجل ملاحظتين لتوضيح هذا النقاش الدائر بين رأسمالية ورأسمالية أخرى . فالبلدان الراينية وحدها هى التى أثبتت أنه يمكن توفير رعاية اجتماعية سخية جنبا إلى جنب الاقتصاد الأقدر على الإنجاز . أما فرنسا ، فهى لا تستطيع أن تجمد الاستقطاعات الإجبارية مع الإبقاء بشكل دائم على الرعاية الاجتماعية

بمستواها القائم .

وبوسعنا أن نستطرد إلى ما لا نهاية في قائمة تلك الأمثلة . هل هذا ضروري حقا ؟ أود أن أبين فقط أن التطور من رأسمالية إلى رأسمالية أخرى ستصحبه بالضرورة تغيرات أعمق مما نتصور في أسلوب حياة كل فرد . والواقع أنني إذا أردت أن أوجز في جملة واحدة الفرق الأساسي بين نوعي الرأسمالية ، فسأقول أن النموذج الأمريكي الجديد يضحي عمدا بالمستقبل من أجل الحاضر .

ولكن الاستثمار في المستقبل ، بمختلف أشكاله هو « الانطلاقة المنتجة » الحقيقية في عصرنا والمصدر الأول للثروة . بل ربما كان أيضا الطريق الجديد نحو الحكمة .

والمسألة تهم الأوروبيين بالأخص ، بل وكل مواطن أوروبي لأن الوحدة الاقتصادية الأوروبية ستكون ساحة المعركة الرئيسية بين الرأسماليتين . وأمامنا أحد أمرين :

إما أن يكون الأوروبيون قد عجزوا عن إدراك ما يتوقف عليه أساسا مصيرهم ، فلا يضغطون بما فيه الكفاية على حكوماتهم لكي تعزم على الإقدام على الوحدة السياسية . وعندئذ لن يتم شيء اللهم إلا بداية تفتت السوق الموحدة . فافتقادنا وضوح الرؤية للاختيار لاختيار مستقبلنا سيفقدنا القدرة على ذلك ، فنعاني من جديد من هواجس تشاؤمنا الأوروبي القديم التي ستدفعنا لا محالة نحو النموذج الأمريكي الجديد . وضواحي ليون ، ومانشستر ، ونابولي تقدم لنا من الآن صورة مسبقة لما يمكن أن يحدث ، خاصة وأن عجزنا سيترتب عليه المزيد من تعرضنا لملاحقة جماهير العالمين الثالثين في الشرق والجنوب التي ستحاول التسلل عبر حدودنا لتلحق بالعالم الثالث الجديد المتمثل في ضواحينا المتأمركة .

وإما أن نسير قدما نحو تحقيق الولايات المتحدة الأوروبية . وعندئذ سنتمكن من أن نختار لأنفسنا النموذج الاقتصادي – الاجتماعي الأفضل الذي بدأ يؤتي ثماره في جزء من الجماعة الاقتصادية الأوروبية والذي سيصبح النموذج الأوروبي .

فإقامة الولايات المتحدة الأوروبية على نحو أفضل من الولايات المتحدة الأمريكية من شأن كل فرد منا لأن الغد يتقرر اليوم بالنسبة لكل منا .

الملحق الأول

وجهتا نظر داخل الوحدة الاقتصادية الأوروبية

تتردد أوروبا بين مفهومين للرأسمالية . هل ستظل السوق الموحدة مجرد منطقة تبادل حرّ ؟ في هذه الحالة ستكون الرأسمالية الأوروبية في عام ٢٠٠٠ صورة طبق الأصل للرأسمالية الأمريكية الجديدة .

أم أن الوحدة الأوروبية ستواصل العمل ، على العكس ، من أجل تطور خصائصها الأصلية باتجاه وحدة سياسية أوروبية حقيقية ذات طابع فيدرالي ، بدلا من الاكتفاء بأن يقتصر دورها على أن تكون مجرد سوق ؟ لن يتمكن النموذج الراينى من أن يشكل النموذج الأول للرأسمالية الأوروبية الجديدة إلا عن طريق تلك الوحدة السياسية الحقيقية .

والحق أنني لم أجد ما يوضح تماما وجهتي النظر حول تلك القضية الأساسية أكثر من الخطابين اللذين ألقاهما في جامعة أوروبا بروج (BRUGES) بشمال غرب بلجيكا ، كل من مسز تاتشر في ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨ ، وجاك ديلور في ١٧ أكتوبر ١٩٨٩ .

ومن الجلي أن ما جاء في خطاب مسز تاتشر كان يرمي مقدما إلى التصدي لآراء جاك ديلور ، الذي أراد بدوره أن يرد على وجهة نظرها .

١ - ما هي أوروبا ؟

مارجريت تاتشر

أ) ردّ سلبي أولا : « أوروبا ليست من صنع معاهدة روما »

ب) مفهوم جغرافي وثقافي وتاريخي : « التصور المسيحي كان على مدى طويل مرادفا لأوروبا » وكذلك الحريات الديموقراطية .

رسالة أوروبا أن تصبح « أسرة من الأمم التي يتفاهم بعضها مع البعض الآخر بشكل أفضل فأفضل »

جاك ديلور

رئيس الوكالة الأوروبية لا يقول شيئا عن تاريخ أوروبا، فالمستقبل هو الأهم بالنسبة له.

٢ - ما هي الجماعة الأوروبية

مارجريت تاتشر

أ) رد الفعل الأول سلبي هنا أيضا : « الجماعة ليست هدفا في حد ذاته » .

ب) حول السيادة : « تعاون إرادى بين دول تتمتع بالسيادة » .

جـ) لا مجال لمنح الجماعة أى سلطات إضافية : « لا يستلزم العمل معا بشكل أوثق أن تكون السلطة مركزة في بروكسل أو أن تتخذ القرارات من جانب جهاز بيروقراطي تم تعيينه » .

« لم ننجح في جعل حدود الدولة تتراجع في انجلترا لكى نفرضها على أنفسنا من جديد على الصعيد الأوروبي عن طريق دولة عليا تمارس سيطرة جديدة من بروكسل » .

جاك ديلور

أ) الجماعة تصور يتضمن العديد من المعانى [...] إننا نعيش تجربة فريدة [...] ولاشك في أننا نبنى ، اعتمادا على مبادئ موروثة من الخبرة التاريخية، ولكن في ظروف متميزة للغاية، حتى أن النموذج سيكون هو أيضا فريدا من نوعه، وليست له سابقة تاريخية .

ب) « ممارسة السلطة بشكل مشترك » . ويذكر رئيس مفوضية بروكسل تأييداً لوجهة نظره ، ما قاله سير جيفرى هاو ، وزير الخارجية في حكومة مسز تاتشر : « الأمم صاحبة السيادة في الجماعة الأوروبية تتقاسم سيادتها بكل حرية ، وتبنى لنفسها دورا رئيسيا في ممارسة السلطة في القرن القادم » .

جـ) والأمر لا يتعلق بفرض مركزية بل بتعاون مشترك « كثيرا ما تتاح لى الفرصة للجوء إلى الفيدرالية كأسلوب مع تضمينها مبدأ التعاون المشترك . وأنا أجد فيها مصدرا للتوفيق بين ما يبدو للكثيرين غير قابل للتوفيق : قيام أوروبا موحدة مع الإخلاص لأمتنا ووطننا ، وضرورة تواجد سلطة أوروبية تتناسب مع مشاكل زمننا ومع الحاجة الحيوية للحفاظ على أممنا وأقاليمنا كمواقع للتأصل » .

٣ - تطور الجماعة الأوروبية

مارجريت تاتشر

أ) « كان بعض مؤسسى الجماعة الأوروبية يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تكون نموذجا لها . ولكن كل تاريخ أمريكا مختلف تماما عن تاريخ أوروبا » ويتعين أن نورد هنا ملحوظة فطنة ولكنها أساسية : فرفض مسز تاتشر أى تقدم تحققه الجماعة نحو تنظيم من الطراز الفيدرالى ، على الطريقة الأمريكية ، لا يدفعها إلى الاعتراض على النموذج الأمريكى للرأسمالية ، ولكنه يستبعد الشروط الضرورية لبناء نموذج للرأسمالية أوروبى صرف .

ب) « لقد صُممت معاهدة روما كميثاق للوحدة الاقتصادية ، ولكن قراءة هذه المعاهدة وتطبيقها بالأخص لم يكونا دائما كذلك. [...] وهذه المعالجة (التى تقترحها مسز تاتشر) لا تتطلب أى وثيقة أخرى ، فهى متوفرة كلها ، فى معاهدة شمال الأطلنطى ، ومعاهدة بروكسل المعدلة ، ومعاهدة روما » .

جاك ديلور

أ) « لا محل فى التاريخ إلا لم ينظرون للأمور على نطاق واسع وعلى المدى الطويل . ولذا لا يزال «الأباء المؤسسون» لأوروبا ماثلون الآن بما أوصوا به وبالتراث الذى تركوه لنا » .

ب) « ومن هنا تتطور تجربة أصيلة لا وجه للتشابه بينها وبين أى نماذج أخرى ، كقيام الولايات المتحدة مثلا [...] وهل يكون التطلع إلى أن يكون لدى كل أوروبى إحساسا بالانتماء إلى جماعة تكون ، نوعا ما وطنا ثانيا ، تدنيسا للمقدسات ؟ ولو تم رفض ذلك فإن البناء الأوروبى سيفشل ، وستغلب المسوخ لأن جماعتنا لن تكون قد تزودت بتلك الروح الإضافية وذلك التأصل الشعبى . وعليه فإن عدم توفرهما يقضى بفشل كل مخاطرة إنسانية » .

٤ - الخطابان يعتمدان على مفهومى الرأسمالية الأوروبية

مارجريت تاتشر

أ) « الهدف من أوروبا المفتوحة للمنشأة هو القوة المحركة لقيام السوق الأوروبية الموحدة فى عام ١٩٩٢ [...] وهذا يعنى التحرك من أجل تحرير الأسواق ، والتوسع فى

الاختيارات ، والتوصل إلى المزيد من الالتقاء بين الاقتصاديات من خلال الحدّ من التدخلات الحكومية » .

ب) يجب خفض نفقات الجماعة ، بدءاً بنفقات السياسة الزراعية المشتركة وأحسن ما تم فى الفترة الأخيرة هو « اتباع انضباط أكثر تشددا بخصوص الميزانية » .

جاك ديلور

« لا يمكن أن يقتصر الأمر فقط على معرفة متى وكيف ستتمكن كل البلدان الأوروبية من الاستفادة من التأثير المنشط للسوق الكبيرة ومزاياها . فعهدنا تهيمن عليه إلى حد كبير روح جارية جديدة ، بينما ينتظر الشباب الأوروبى الكثير من جانبنا » .

ويتبين لنا هنا إلى أى حد تدفع المفاهيم الانجلو ساكسونية المهيمنة جاك ديلور إلى تحجيم التطلعات المالية للجماعة بالسعى فقط إلى سياسات مشتركة جديدة فى مجال البيئة، وربما أيضا فى مجال « البنى التحتية التى لا غنى عنها للأداء الجيد للسوق . وجميع هذه العمليات لن تتجاوز نسبة ٢٪ من مجموع النفقات العامة للجماعة » . وهذا الرقم معتدل بشكل خاص إذ أنه يمثل أقل من خُمس أو عُشر المستوى المعتاد للمقدرة المالية للاتحاد الفيدرالى .

٥ – *الجوانب الاجتماعية*

مارجريت تاتشر

« قبل أن أترك موضوع السوق الموحدة ، هل يكون بوسعى أن أقول إننا لسنا فى حاجة إطلاقا لأى نظم جديدة ترفع تكاليف العمالة ، وتجعل سوق العمل فى أوروبا أقل مرونة وقدرة على المنافسة بالمقارنة مع الموردين الأجانب » ؟

جاك ديلور

« عندما يكون هناك ملايين من الشباب الذين يدقون عبثا أبواب مجتمع البالغين ، خاصة من أجل أن يحتلوا مكانتهم فى الحياة المهنية [...] يكون السؤال المطروح : أى مجتمع نحن نبنى ؟ مجتمع الإقصاء ؟ [...] إن ميثاق الحقوق الاجتماعية لا يهدف إلا إلى التذكير علنا بأننا لا ننوى إخضاع حقوق العمل الأساسية للفعالية الاقتصادية وحدها » .

الملحق الثاني

مشروع إعلان حقوق المنشأة وواجباتها

تمهيد

أثبتت الأحداث الأخيرة في أوروبا والعالم تفوق المجتمعات التي تعطي الأفضلية للمبادرة الخاصة والسوق على المجتمعات التي تعهد بإدارة الاقتصاد إلى نظام يعتمد على التحكم والمركزية . فالاقتصاد الحر هو وحده الذي يسمح بضمان الفعالية الاقتصادية ، ويؤمن الإزدهار لأكبر عدد من الناس .

والحريات الاقتصادية لا يمكن فصلها عن الحريات السياسية . والديموقراطية هي وحدها التي تسمح بالازدهار الكامل لاقتصاد السوق . وعلى العكس فإن أي نظام لا يكون ديموقراطيا حقا ما لم يضمن احترام حق الملكية وحرية القيام بمشروعات .

ولكي يكون اقتصاد السوق مجزيا للجميع ، يجب أن ينظم في إطار دولة تقوم على الشرعية .. وهكذا تكون مهمة السلطات العامة تأمين الحريات الأساسية للعناصر الاقتصادية ، والسهر على احترام قواعد المنافسة ، وتكريس تقدم المجتمع الذي يحقق التوسع الاقتصادي ، بنظم أو قوانين .

والمنشآت جماعات منظمة تتمتع بشخصيتها وتكوينها الخاص ، وهي الكيانات القاعدية التي يتوقف على ازدهارها ، ازدهار الاقتصاد في مجموعه ، ويجد من خلالها أغلبية الأفراد حافزا للعمل والمبادرة . ويحصل كل منهم من خلال ذلك على وسائل الحياة . وهذا الدور الرئيسي يعطي المنشآت حقوقا يتعين أن تعترف بها السلطات العامة وأن تحميها . وهناك في مقابل هذا الدور والحقوق التزامات يحددها في كل بلد المُشرع على مرّ السنين ومع نمو الثروة . ومن السابق لأوانه التطلع إلى توحيدها في أوروبا بنص أوحد ، وهي التزامات أخلاقية متماثلة كلها من حيث المبدأ ، أو على الأقل من حيث

مستوى تحقيقها ، وتعتبر واجبات مطلوبة فى المجالين الاجتماعى والثقافى وهى وحدها التى بدا من الممكن إيرادها فى نص أوحد .

ويقوم المشروع الحر على وحدة المصلحة التى تجمع بين أصحاب رأس المال والإدارة والعاملين بالأجر . وعليه يجب أن يميل توزيع ثمرات المبادرة ، والمجازفات ، والعمل المشترك ، إلى احترام العدالة وتنمية الحافز على الجهد الذى يبذله كل طرف . وتتوقف نوعية العلاقات الاجتماعية وفاعلية الجميع على ذلك .

ويتعين أن تُفسر على أساس تلك الاعتبارات مختلف مواد الإعلان التالى :

المادة الأولى

المشروع الحر مبدأ أساسى تضمنه قوانين الجمهورية . ويتعين على السلطات العامة أن تحميه .

المادة الثانية

يرتبط التشريع الاقتصادى والاجتماعى باحترام مبادئ المنافسة الحرة ، واقتصاد السوق ، والمساواة بين المنشآت .

وكل اتفاق يرمى إلى التخلص من قواعد المنافسة أو إلى إساءة استخدام وضع مسيطر محظور . ولا يمكن أن تكون الاحتكارات إلا ذات طابع استثنائى يتفق مع ضرورة عامة يجب أن يقررها القانون .

وكل خروج على تلك القواعد يجب أن تثبتها وتعاقب عليها سلطة مستقلة .

المادة الثالثة

تحدد المنشآت أسعارها بحرية . ولا يمكن السماح باستثناءات محدودة ومؤقتة لهذا المبدأ إلا بقانون .

المادة الرابعة

تتحكم المنشأة فى شروط إلحاق العاملين وفصلهم ، شريطة احترام الاتفاقات المعقودة وحقوق العاملين .

المادة الخامسة

وتنشأ الشروط العامة للأجور من المفاوضات المعقودة بين إدارة المنشأة والعاملين ، ويشارك فيها الممثلون المنتخبون للعاملين وفقا للشروط التي يحددها القانون .

المادة السادسة

نظرا للشخصية الاعتبارية للمنشآت ولدور الملكية فإن الرقابة عليها لا يمكن معاملتها مثل السلع العادية عموما .

وعليه فإن حق أصحاب رأسمال في ملكيتهم لمنشأة ما مصان ومطلق . وكل حدّ من حق الملكية هذا تقرره الدولة ، يجب أن يكون ذا طابع استثنائي ومبرر بمصلحة عامة كبرى .. ويتعين أن يكون مصحوبا بتعويض عادل وسابق . ولا يمكن أن يقرره المشرع إلا بأغلبية مؤهلة .

وبنفس الطريقة وللأسباب ذاتها ، فإن المنشآت المنظمة ، كشركات ذات رأس مال وأسهم قابلة للتداول في سوق مالية أو أكثر يجب أن تحميها القواعد المنظمة لتلك الأسواق ، وكذلك السلطات المكلفة بتأمين تطبيقها ضد مناورات مضاربين يحاولون السيطرة عليها دون أن تكون دوافعهم نابعة عن مشروع يرى المشاركون في المنشأة : الإدارة والعاملون وأصحاب الأسهم ، أنه صالح .

المادة السابعة

كل تغيير في التشريع الساري ينجم عنه ضرر شاذ أو استثنائي للمنشأة يعطى الحق في تعويض عادل يحدده القاضي المختص .

المادة الثامنة

إدارة المنشأة تقدم بانتظام وبالكامل حسابا للمساهمين والعاملين على إدارتها وعن وضع المنشأة . ويجب أن تكون السجلات الحسابية والمالية أمينة مطابقة للحقيقة .

المادة التاسعة

التعبير المتعدد للعاملين داخل الهيئات التمثيلية المنتخبة يضمنه القانون . وممثلو العاملين المنتخبون مكلفون بالدفاع عن المصالح المشروعة لموكليهم . وتتم استشارتهم

حول الإجراءات المتعلقة بظروف العمل . ويتعين على الإدارة أن تشركهم على أوسع نطاق فى دراسة المشاكل الرئيسية للمنشأة وفى البحث عن حلول لها .

المادة العاشرة

تشجع إدارة المنشأة كل إجراء يتيح مشاركة أفضل من جانب العاملين فى نتائجها ورأسمالها ، فى ظل احترام التوازنات الحيوية للمنشأة .

المادة الحادية عشرة

يجب أن تسهم المنشآت فى تأهيل العاملين لديها ، خاصة أولئك المهددين بالتسريح لتسهيل عملية إلحاقهم بأعمال أخرى .

وعليها أن تسهم ، فى حدود إمكاناتها فى نشاطات تتعلق بالميادين التعليمية والثقافية والعلمية ، وفى تحسين البيئة ونوعية الحياة .

المادة الثانية عشرة

يتوجب على المنشآت ، بحكم حريتها فى العمل بصفة عامة ، والضمانات التى تتمتع بها والإمكانات المتوفرة لديها عموما ، أن تقوم بدور محرك فى تحقيق ضروب التقدم التى يتوقعها منها المجتمع . ويتعين على السلطات العامة أن تشجعها بإجراءات مناسبة خاصة على الصعيد الضريبى .

المادة الثالثة عشرة

احترام حقوق وواجبات المنشأة يضمنه قاض مستقل . ويتمتع المقدمون للمحاكمة بضمانات تتعلق بعدالة الإجراءات .

فهرست

الموضـــوع	رقم الصفحة

رقم الصفحة	الموضوع

رقم الصفحة	الموضـــوع

رقـــم الإيـــداع

٢٠١٥ / ٩٥

I . S . B . N 977 - O9 - O278 - O

تم عمل التجهيزات الفنية بمصر لخدمات الناشرين

٩ شارع ٨٦ ثكنات المعادى - القاهرة ت : ٣٥١٦٧٤٣

ولد ميشيل البير مؤلف الكتاب فى ١٩٣٠، وحصل على دبلوم معهد الدراسات السياسية ، ثم دكتوراه فى الحقوق. عمل بوزارة المالية، وواصل مشواره المهنى فى البنوك الفرنسية والدولية، ثم عُين مفوضًا عامًا للتخطيط ـ وهذا أهم منصب فى الإدارة الفرنسية لوضع الخطط القومية ـ من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٢ . رأس بعد ذلك مجموعة التأمينات الفرنسية العامة ، وهى من كبرى شركات التأمين الفرنسية ، وقد تم تأميمها فى بداية عهد الرئيس ميتران .

صدرت عدة طبعات من كتابه الرأسمالية ضد الرأسمالية، باعت داخل فرنسا ٧٠,٠٠٠ نسخة، ثم طُبع باللغات: الإنجليزية ، الألمانية، الهولندية، الإيطالية، الأسبانية، البرتغالية، البولاندية، الرومانية، التركية، اليابانية، وهو قيد الترجمة إلى السلوفاكية والروسية والكورية .

للمؤلف من قبل :

التحدى الفرنسى ، رهان من أجل أوروبا .